

الجلد ۱۰۱
ترسیہ الجلاوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما بعد أزمة الخليج
الملف العسكري
(١٠)

المجلد (١٠)
ترسيم الحدود

إعداد مركز المحرسة للمعلومات
٣٧٤٢٠٣٣ تب المعادى ٩

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * الكويت تقيم حازا امنيا على حدودها مع العراق
١٢/٢٧/٩١ # ١
الا هرام
- * فريق كويتي يشارك في لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق
١٦/٠٢/٩٢ # ٢
الا هرام
- * من دروس الا زمة
١٨/٠٢/٩٢ # ٣
صوت الكويت صلاح العثمان
- * وزير الداخلية : نريد ترسيم الحدود باسرع وقت
٢٠/٠٢/٩٢ # ٥
صوت الكويت انور الياسين
- * في عيد الكويت الوطني الواحد والثلاثين والذكرى الا ولي لتحريرها
٢١/٠٢/٩٢ # ٧
الحوادث
- * عيون واذا ن
٢٦/٠٢/٩٢ # ١٠
الحياء جهاد الفا زن
- * الكويت تقيم سورا من اجل الحرية
٢٧/٠٢/٩٢ # ١٢
صوت الكويت صلاح العثمان
- * ترسيم الحدود
٠٦/٠٣/٩٢ # ١٤
فيصل الزامل صوت الكويت
- * مشكلة بذات باسجار النخيل وانتهت بالغزو والا حتلال
٢٣/٠٣/٩٢ # ١٥
الوسط ايان وليامس
- * تقرير اولى الى الامم العام للامم المتحدة
٠٢/٠٤/٩٢ # ١٧
الشرق الا وسط امير طاهري
- * هل يكون مقدمة لحرب جديدة؟
٠٥/٠٤/٩٢ # ١٩
الحياة ريتشارد سكوفيلد
- * غالى يمدد التفويض لخبراء الحدود بين العراق والكويت ٦ اشهر اخرى
٠٨/٠٤/٩٢ # ٢٧
الشرق الا وسط امير طاهري
- * غالى يدين الوجود العراقي في المنطقة المحايدة
٠٨/٠٤/٩٢ # ٢٨
صوت الكويت
- * غالى يوصى بمد عمل بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت
٠٨/٠٤/٩٢ # ٣٠
الوفد
- * مد عمل المراقبين الدوليين على الحدود الكويتية العراقية ٦ اشهر
٠٨/٠٤/٩٢ # ٣١
الا هرام
- * سور الكويت الحقيقي (٢-١)
١١/٠٤/٩٢ # ٣٢
صوت الكويت عايذة المناخ
- * سور الكويت الحقيقي (٢-٢)
١٢/٠٤/٩٢ # ٣٤
صوت الكويت عايذة المناخ
- * الحق الذي عاد
١٨/٠٤/٩٢ # ٣٦
صوت الكويت محمد الرميحي

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *لجنة دولية تقرر ضم جزء من ميناء ام قصر العراقي للكويت
٢٨ #٩٢/٠٤/١٨
الاهرام
- *عيون واذان
جهاد الفازن
٢٩ #٩٢/٠٤/١٩
العيادة
- *الدخل القومى... الثالث
نؤاد هاشم
٤١ #٩٢/٠٤/٢٠
صوت الكويت
- *الكويت ترحب بقرار ترسيم الحدود مع العراق
الاهرام
٤٢ #٩٢/٠٤/٢١
- *الحياة وحدود الكويت
٤٣ #٩٢/٠٤/٢٣
الحياة
- *ترسيم الحدود يمنع الحرب
محمد الرميحي
٤٥ #٩٢/٠٤/٢٣
صوت الكويت
- *الكويت تتخذ الحملة الاعلامية على ترسيم الحدود
حمد الجاسر
٤٧ #٩٢/٠٤/٢٤
الحياة
- *ترحيب وزير العدل الكويتى بقرار الامم المتحدة الخاص بترسيم الحدود
٤٨ #٩٢/٠٤/٢٤
الوفد
- *اللجنة الدولية لترسيم الحدود كشفت اعتداءات بغداد على الراى الكويتية
٤٩ #٩٢/٠٤/٢٥
الاهرام المسائى
- *رسم الحدود بين العراق والكويت ومخاطر تلغيم الموقف بين الدولتين
مصطفى عبد الرازق
٥٠ #٩٢/٠٤/٢٥
الوفد
- *ترسيم الحدود حدث تاريخى
٥١ #٩٢/٠٤/٢٥
المجالس
- *ميناء ام قصر... لنا
فيصل الزامل
٥٣ #٩٢/٠٤/٢٦
صوت الكويت
- *الرئيس: نرفض مبدأ حق لا نعطي وحققنا نريدة
٥٤ #٩٢/٠٤/٢٦
صوت الكويت
- *المعارضة العراقية تطالب مجلس الامن بعدم اقرار الحدود الجديدة
عبد النبي عبدالستار
٥٥ #٩٢/٠٤/٢٧
الوفد
- *طارق عزيز يحض العرب على كسر الحظر ويعلن رفض العراق خط الحدود مع الكويت
٥٦ #٩٢/٠٤/٢٨
الحياة
- *الترسيم ودروس المستشار كول
محمد الرميحي
٥٩ #٩٢/٠٤/٢٩
صوت الكويت
- *الحدود الكويتية الشرعية والحملاات الاعلامية الحاقدة
صلاح العثمان
٦١ #٩٢/٠٤/٣٠
صوت الكويت
- *انهم فى سلة واحدة
٦٣ #٩٢/٠٤/٣٠
صوت الكويت

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *مجلس الا من يجرى مشاورات غير رسمية بشأن التخطيط المقترح للحدود
امير طاهري الشرق الا وسط ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٥
- *لا خلاف على الكويت
حسن عبدالله الصايغ صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٦
- *سالم الصباح:موقفنا عادل وسنرد على الحملات المفروضة
عدنان اللوغاني صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٨
- *ترسيم الحدود بين الكويت والعراق انتصار جديد للشرعية الدولية
الحوادث ٩٢/٠٥/٠١ # ٦٩
- *لماذا هذا الحقد ؟
المجالس ٩٢/٠٥/٠٢ # ٧١
- *لغم جديد في ازمة الخليج
احسان بكر الا هرام ٩٢/٠٥/٠٣ # ٧٢
- *بغداد تتخلف مسألة الحدود للقضاء على الكويت ارضا وتاريخا وكيانا
صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٤ # ٧٤
- *بيان المعارضة العراقية والقصور في الفهم
بدر سلطان العيسى صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٤ # ٨٠
- *ترسيم الحدود ...ودعوات التحلل والتروى
يوسف الزنكوي صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٥ # ٨٢
- *الحقوق الثقلة
احمد بهجت الا هرام ٩٢/٠٥/٠٦ # ٨٤
- *ماك:على العراق قبول ترسيم الحدود مع الكويت
صالح بشير صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٦ # ٨٥
- *الكويت تنفي الخنازل عن اراض لا لاحاقها بالعراق
حمد الجاسر الحياة ٩٢/٠٥/٠٧ # ٨٦
- *لمريق دولي يثبت على الا رض معالم الحدود مع العراق
صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٧ # ٨٧
- *الوضع العربى الراهن يبحثة موسى وسفير الكويت
الا هرام ٩٢/٠٥/٠٨ # ٨٨
- *بدء وضع اشارات الحدود البرية بين الكويت والعراق
عبد المنعم العيسى الوفد ٩٢/٠٥/٠٨ # ٨٩
- *الكويت تعرض للجامعة ملف الحدود وتتهم العراق ببنيات توسعية
محمد علام الحياة ٩٢/٠٥/٠٨ # ٩٠
- *الكندري:الكويت حريمة على استعادة جميع اراضيها
عبد الرازق الكندري صوت الكويت ٩٢/٠٥/٠٨ # ٩١
- *الكويت تؤكد ثبات موقفها من قضية ترسيم الحدود
البلاغ ٩٢/٠٥/٠٨ # ٩٢

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * ككشول الا هرام المساشي
الا هرام المساشي ٩٢/٠٥/٠٩ # ٩٣
- * النظام العراقي وسلسلة طويلة من الماطلات في رسم الحدود مع الكويت
الا هرام المساشي ٩٢/٠٥/٠٩ # ٩٥
- * ترسيم الحدود العراقية الكويتية بين الرغف والمصادقية
عبد القادر محمد السباعي الا هرام الاقتصادي ٩٢/٠٥/١١ # ٩٧
- * مهمما اختلفنا فالعدو واحد وبامكاننا ان نتجاوز المحنة
داود البصري صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٢ # ١٠٠
- * قرارات ترسيم الحدود بين العراق والكويت في اطار الشرعية والقانون الدولي
الوفد ٩٢/٠٥/١٣ # ١٠٢
- * حدود جديدة بين العراق والكويت قنبلة موقوتة وتحذير المعارضة العراقية
عبد المجيد الجمال اغرساعة ٩٢/٠٥/١٣ # ١٠٣
- * الحدود الكويتية العراقية تعلن في سبتمبر
صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٣ # ١٠٨
- * اغلقوا ملف الجدل في مالا جدل فيه
زكريا نيل صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٤ # ١٠٩
- * الكويت ملزمة بترسيم الحدود ايماننا منها بالشرعية الدولية
الحوادث ٩٢/٠٥/١٥ # ١١١
- * العراق يحدد رفضه للحدود الجديدة مع الكويت
الا هرام المساشي ٩٢/٠٥/١٧ # ١١٣
- * رؤية الا سبوع: اللغصم ...
محمد امين السياسي ٩٢/٠٥/١٧ # ١١٤
- * الكويت ترفض المزاعم العراقية حول الترسيم
صوت الكويت ٩٢/٠٥/١٨ # ١١٥
- * الكويت - العراق ترسيم الحدود .. باب جديد للتوتر
الا هالي ٩٢/٠٥/٢٠ # ١١٦
- * العراق: المعارضة ترفض تعديل الحدود مع الكويت
الا هالي ٩٢/٠٥/٢٠ # ١١٧
- * الكويت: قرار اللجنة الدولية بخطط الحدود انحصار تاريخي وسياسي
محمد غبريس الصياد ٩٢/٠٥/٢٢ # ١١٨
- * غوربوو: نزاعات الحدود لا تحل بغير الحوار
بارعة علم الدين صوت الكويت ٩٢/٠٥/٢٢ # ١٢١
- * تغيير اسم العراق يحدد مخاوف الكويت
هدى الصيني الشرق الا وسط ٩٢/٠٥/٢٣ # ١٢٣
- * ماذا لو قاد "سبعاو" الا انقلاب على صدام ؟
ابراهيم الخالدي صوت الكويت ٩٢/٠٥/٢٣ # ١٢٤

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * كلمة المجالس: زوبعة في فنجان المجالس ١٢٦ #٩٢/٠٥/٢٣
- * وزير يمتنى الى بغداد للبحث في العلاقات الثنائية عبد الرحمن الحيدري ١٢٧ #٩٢/٠٥/٢٦ الحياة
- * معركة الحدود الكويتية - العراقية مرة اخرى نجم عبدالكريم ١٢٨ #٩٢/٠٥/٢٦ المجلة
- * بيان كويتي: لجنة ترسيم الحدود العراق من موانئ علي الخليج ١٤٣ #٩٢/٠٥/٢١ الا هرام
- * اغلاق ملف الحدود الكويتية العراقية نهائيا ١٤٤ #٩٢/٠٦/٠١ المعارضة
- * اكتمال المرحلة الا ولى من ترسيم الحدود الكويتية العراقية ١٤٥ #٩٢/٠٦/٠١ الرياض نيل مكفار كهار
- * مؤول في لجنة ترسيم الحدود العراق سيخر ٧٧٠ مترا في حدوده الجديدة مع الكويت ايان وليامس ١٤٦ #٩٢/٠٦/٠١ الوسط
- * درع لصدام علي صورته بالذهب الخالص ١٤٩ #٩٢/٠٦/٠٢ الا هرام
- * العراق يهاجم بشدة قرارات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت ١٥٠ #٩٢/٠٦/٠٢ الا هرام المسائي
- * العراق يحذر مجلس الا من من المصادقة على ترسيم الحدود مع الكويت ١٥١ #٩٢/٠٦/٠٢ الحياة
- * مشاورات غير رسمية لمجلس الا من حول الحدود العراقية - الكويتية ١٥٢ #٩٢/٠٦/٠٣ الشرق الا وسط
- * الكويت تدين مغالطات العراق حول ترسيم الحدود ١٥٣ #٩٢/٠٦/٠٤ الشرق الا وسط
- * رفض العراق قرار لجنة ترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية ١٥٤ #٩٢/٠٦/٠٤ الشرق الا وسط عبد العزيز الخميس
- * العراق لم يمثل للقرارات الدولية ورفضه ترسيم الحدود عدواني ١٥٦ #٩٢/٠٦/٠٤ الحياة
- * الكويت تتهم بغداد بـ "اغتراءات" في قضية ترسيم الحدود ١٥٧ #٩٢/٠٦/٠٤ الحياة
- * صدام يثير مشكلة الحدود بين العراق والكويت من جديد ١٥٨ #٩٢/٠٦/٠٧ النبا
- * الكويت: كلام السامرائي عن ترسيم الحدود يحتمل مغالطات تاريخية ١٥٩ #٩٢/٠٦/٠٧ الحياة
- * "الواشنطن بوست" تحذر من حرب جديدة بسبب ترسيم الحدود العراقية الكويتية ١٦٠ #٩٢/٠٦/٠٨ الا هرام المسائي

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *وزراء خارجية مجلس التعاون: رفض العراق لترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية
المعارضة
١٦١ #٩٢/٠٦/٠٨
- *ضاري العثماني: مذكرة العراق للامم المتحدة مغالطات تاريخية مكشوفة
اخرساعة
١٦٢ #٩٢/٠٦/١٠
- *بريطانيا تقترح على مجلس الا من الرد على رفض العراق ترسيم الحدود
الحياة
١٦٤ #٩٢/٠٦/١١
- *مذكرة كويتية للامم المتحدة مدعمة بالوثائق التاريخية تفند مزاعم صدام
صوت الكويت
١٦٥ #٩٢/٠٦/١٢
- *مجلس الا من يبحث مذكرة العراق حول اعادة رسم الحدود مع الكويت
الا هرام
١٦٥ #٩٢/٠٦/١٣
- *مصرع عراقى واصابة ٤ اثناء عملية تسلل عبر الحدود الكويتية
الا هرام
١٦٦ #٩٢/٠٦/١٣
- *الكويت للامم المتحدة: رد العراق بشأن قرار ترسيم الحدود تحدى للشرعية الدولية
الا هرام
١٦٧ #٩٢/٠٦/١٤
- *انسحاب العراق من لجنة ترسيم الحدود مع الكويت
الوفد
١٦٨ #٩٢/٠٦/٠٥
- *بيان من مجلس الا من يحذر العراق من عواقب رفض قرارات لجنة ترسيم الحدود
الا هرام
١٦٩ #٩٢/٠٦/١٧
- *مجلس الا من يحذر العراق من معارضة ترسيم الحدود
العالم اليوم
١٨٠ #٩٢/٠٦/١٧
- *خمس نقاط شرطة عسكرية عراقية في المنطقة الكويتية المنزوعة السلاح
هذي الصينى
١٨١ #٩٢/٠٦/١٩
- *ماذا بعد ترسيم الحدود العراقية الكويتية ؟
الحياة
١٨٥ #٩٢/٠٦/٢٠
- *ريتشارد مورفى: حدود الكويت كانت موجودة قبل استقلالها
صوت الكويت
١٨٦ #٩٢/٠٦/٢٩
- *العراق يرفض اتفاقية ترسيم الحدود رغم اسنادها الى الوثائق التاريخية
الوفد
١٨٨ #٩٢/٠٧/٠٧
- *د. فاضل الا نصارى: الوقت غير مناسب لترسيم الحدود
العالم اليوم
١٨٩ #٩٢/٠٧/١٠
- *المواجهة الا خيرة بين العراق ولا مم المتحدة
الوفد
١٩٠ #٩٢/٠٧/١٧
- *مستشار الملك الحسن: قضية الحدود العراقية - الكويتية لا تعالج بالا احتلال
رضا الا عرج
١٩١ #٩٢/٠٧/٢٠
- *نيزاليسمايا غازيتا: بغداد لا يعجبها الحدود وهذا امر خطير جدا
صوت الكويت
١٩٦ #٩٢/٠٧/٢٢

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- *مطالبة عراقية جديدة بالكويت ورفض ترسيم الحدود البرية
الحياة ١٩٧ #٩٢/٠٧/٢٧
- *الكويت تقيم حاشطا بشريا لمواجهة الجيش العراقي وعصابات المهربين
الوفد ١٩٨ #٩٢/٠٧/٣١
- *نص تقرير اللجنة الدولية: الترسيم لا يضع حدودا جديدة .. ولا انحياز لا حد
صوت الكويت ١٩٩ #٩٢/٠٧/٣١
- *ولى عهد الكويت: خطة طوارئ لمواجهة التعتن العراقي
الا هرام المساشي ٢٠٠ #٩٢/٠٨/٠٢
- *عامان بعد "اغسطي" .. اعادة فحص الا وراق
صوت الكويت ٢٠١ #٩٢/٠٨/٠٦
- *وكيل الخارجية الكويتي: لن نتنازل عن شبر واحد من اراضيها
داوود الفرخان الحوادث ٢٠٤ #٩٢/٠٨/٠٧
- *الرقبة يبحث في موسكو مشكلة الحدود بين العراق ولا كويت
عبد الملك خليل الا هرام ٢٠٧ #٩٢/٠٨/٠٨
- *من المحيط الى الخليج
الا هرام ٢٠٨ #٩٢/٠٨/١٥
- *النظام العراقي امام خيارين الا نسياع او الا نهيار النهائي
المجاس ٢٠٩ #٩٢/٠٨/٢٢
- *مجلس الا من يقر نتائج لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية
الا هرام ٢١٠ #٩٢/٠٨/٢٨
- *مجلس الا من يوافق على ترسيم الحدود العراقية الكويتية
الوفد ٢١١ #٩٢/٠٨/٢٨
- *جدار الكويت الا منى على الحدود مع العراق
عمر ادريس الوسط ٢١٢ #٩٢/٠٨/٣١
- *بوش: ترسيم الحدود يفسنة مجلس الا من
مجمود شمام صوت الكويت ٢١٦ #٩٢/٠٩/١٨
- *مجلس الا من يضع يده على اموال العراق وترسيم حدوده وتجريدة من السلاح
الا هالي ٢٢٠ #٩٢/١٠/٠٧
- *لجنة الحدود بين الكويت والعراق تتمع الا شنين القادم
الا هرام ٢٢١ #٩٢/١٠/٠٦
- *وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق
الا هرام ٢٢٢ #٩٢/١٠/١١
- *"ام قصر" هل تنذر بعاصفة صحراء اخرى بين العراق والكويت
ايمان مجاهد الثور ٢٢٣ #٩٢/١٠/١٤
- *الا مم المتحدة: بداننا وضع علامات الحدود الكويتية - العراقية
الحياة ٢٢٥ #٩٢/١٠/٢٣

المجلد : ١٠ - ترسيم الحدود

- * وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق
الا هرام
٢٢٦ #٩٢/١٠/٢٥
- * استقالة رئيس اللجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية - الكويتية
راغدة درغام الحياة
٢٢٧ #٩٢/١٠/١٣
- * الامم المتحدة تعين رئيسا جديدا للجنة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية
الحياة
٢٢٩ #٩٢/١١/١٥
- * رئيس جديد للجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق
الا هرام
٢٣٠ #٩٢/١١/١٥
- * الكويت تتسلم معدات اعادة العراق
حمد الجاسر الحياة
٢٣١ #٩٢/١١/٢٠



المصدر :

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تقيم حاجزا أمنيا على حدودها مع العراق

الكويت - و - أعلن الشيخ أحمد الجابر الصباح وزير الداخلية الكويت أمس ان بلاده تعتزم بناء حاجز أمني بطول الحدود الكويتية العراقية ابتداء من شهر مارس القادم . وأوضح ان الحاجز سيكون مزدها بشبكة انذار مبكر متطورة ولن يكون مشيدا بصورة تقليدية .

الكويتية ان اعمال بناء
جود انتهاء اللجنة الثابتة
ان ترسيم الحدود بين



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٦ جمادى ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فريق كويتي يشارك في لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق

وأوضح الدبلوماسي الكويتي الذي يرأس وفد بلاده في هذه اللجنة في تصريحات صحفية أن ترسيم الحدود عام ١٩٩٢ يختلف عنه في عام ١٩٣٢. وقال إن المسألة الآن تحتاج إلى ترسيم دقيق وفق المقاييس الحديثة والقوانين الدولية المتبعة في هذا المجال. ورفض الدكتور زوفاي الكلب عن النقاط الحدودية التي سيتم اتخاذ القرارات النهائية بشأنها وكيفية ترسيمها

باريس - وكالات الأنباء - أعلن الدكتور طارق زوفاي السفير الكويتي لدى فرنسا أن فريقا كويتيا يقوم حاليا بالتعاون مع لجنة تهيئة للأمم المتحدة في وضع النقاط النهائية لترسيم الحدود بين بلاده والعراق. وستتخذ اللجنة قراراتها النهائية لتحديد الحدود خلال اجتماعها في الأسبوع الأول من شهر إبريل القادم. وستكون هذه القرارات السند الرسمي لحقوق الكويت في حدودها مع العراق.



من دروس الاحتمالات

بقلم: صلاح العثمان *

صنعت نحت لصلواتي حصن وكم مقالة
كثمت تمجيذا بصلواتي حصن، ليس
لأطفال العراق القباصي والأمهات اللكالي
والزواجات الأرمال والشباب، والمعتدون
العراقيين لحق من مصلواتي حصن بهذا
التصديق والدعم والتأييد
ومادا كانت نتيجة هذا الدعم والتأييد
الاعمى لنظام معروف على المستوى
الدولي بالإرهاب والقمع والاعتداء
والتعذيب والاضطهاد والتصفية كانت
النتيجة مبرورة للجميع وهي ان من
يقسم هذه الأفعال بشعبه لا يتوالت ان
يقل أكثر منها بأي شعب آخر ولكن
الله قد اعاننا من هذه الحقيقة ولعل الله
جل شأنه أراد ان يوقظنا من هذا
السياط العميق مضرة موجعة كانت ان
تقتضي علينا في الأول لولا لطف الله
(فالهم لا تسلكوا إرث القضاة، ولكنتا
تسلكوا الطلغ به).

والآن بعد مرور عام على التحرير هل
تعلمنا من الاحتمالات هل تعلمنا من
أخطائنا السابقة هل عرفنا كيف سمي
السميات باسمائنا؟ ألا ندعي اي
انسان أكثر مما يستحق من الاعمال
والأنا نعمل الأمور أكثر مما نتفعل؟
كما نقرأه ونسمع ونراه هذه الأيام
سواء على المستوى الحكومي أو
الشعبي، أقول للأسف كلاً لم نستوعب
الدرس إلى الآن ولم نستند من أخطائنا
في الماضي فلهذا خرج من الكويت أكثر
من نصف سكانها من الأجانب وخاصة
الفتيات التي تعاونت مع العدو العراقي
من الحرب والأجانب وأولا حدوث هذه
الكارثة لنا استغلطات الكويت أن
تفرجهم حيث تمكنوا من كل شيء في
القطاع الحكومي والخاص وكان
بإمكان الحكومة الكويتية ان تنظم الأمور
وتضع الضوابط التي تحكم دخول
الأجانب إلى البلاد منذ بداية التحرير
ولكن للأسف شيء من ذلك لم يحدث،
لقد تفطنت أوضاع العاملين الأجانب
بشكل كبير ومن دون حتى التدقيق
بمؤهلاتهم وحاجة البلد لهم وبالتالي

المهرجانات الشعبية والاحتفالات
والمنوعات التي تمجد رئيس النظام
العراقي وكان على رأس المدعويين
والملمحين للدعوة كبار الشخصيات
الكويتية الحكومية والشعبية. ولكن
للحقيقة أقول انه كان من بين هذه
العالية الدعاية والمؤيدة للعراق فئة قليلة
نذكرنا دائما ومن دون أي كمال بمؤلف
العراق السلفية تجاه الكويت منذ عهد
الملك غازي في الثلاثينات ومرورا بتدري
السعيد في الخمسينات وعبد الكريم
قاسم ١٩٦١ ومؤلف الحكومة العراقية
من استقلال الكويت بعد القضاء على
حكم قاسم ١٩٦٢ وحاشية الصامتة
١٩٧٢ والتحركات والاستفزازات
العراقية ضد الكويت في الدخول
والشارج طوال هذه المدة وبين فترة
وبفترة، ويذكرونا ذلك بأن العراق قد
قام بتوسيع حدوده مع جميع جيرانه ما
عدا الكويت وذلك أثناء الحرب العراقية
الإيرانية وذكرونا أيضا بانتهاكات
الأساسية في العراق إبان العهد
الصداسي، وما زالت نساء الشعب
العراقي في الشمال والجنوب لم تحف
وأثار الأسلحة الكيميائية في حلبجة
وبجربها من المدن العراقية مائة للصعب.
هذا وإن كنت لا أجد أي مبرر لهذا
التمييز والدعم الأعمى للنظام العراقي
ألا أنني قد أجد بعض المعنى لموقف
الحكومة الكويتية لأن ولي الأمر يرى من
الأمور ما لا يراه الإنسان العادي كما
أنني قد أجد بعض المعنى للناس
العراقيين من الشعب الكويتي الذين
تطلعت عليهم لكانت بصلواتي حصن
وأجروته الاعلالية ولكن لا أجد أي عز
لهؤلاء الكويتيين المتعلمين والثقفيين
والذين لم يتركوا مهرجاتنا أو احتفالاتنا
تجمعنا في بغداد أو غيرها من المدن
العراقية والعربية للتصعيد مصداق
حصن، لا وكانوا أول الملمحين وأكثر
المشاركين تحمسا، وكم قصيدة قيلت
بمصلواتي حصن وكم لوحة رسمت وكم

بعد مرور عام على تحرير الكويت
بدأت الأمور تعود تدريجيا إلى حالتها
الطبيعية، وأد استرجع شروط الأحداث
حلالا لسنة الماضية أنسامل عما إذا
كننا في الكويت حكومة وشعبا قد
استفدنا من دروس الاحتمالات، وإذا عود
بداكرتي إلى بداية الثمانينات عندما
بدأت حرب الثمان سنوات بين العراق
وأيران وكيف هبت الكويت حكومة
وشعبا لتأييد ودعم العراق ماديا
وعنقيا واعلاميا من دون حدود وفيدو.
والذكر كيف كان الناس في الدولتين
وهم يشاهدون بأعصاب عبر شاشات
التلفزيون انتصارات الجيوش العراقية
ويشاهدون لقطات مطولة ومملة من
الزيارات التي يقوم بها رئيس النظام
العراقي إلى المناطق الريفية ويقطع على
ومسالمهم عن الخدمات التي تقدمها
الدولة لهم (طبعاً لا يجوز أحد على قول
الحقيقة ولا كان في خير كائن) والذكر
كيف شاهد الناس وهم معجبون
وخوون بالثقل العربي الأخوي
عندما تبادل سمو الأمير ورئيس النظام
العراقي اعلى الأوسمة والقلائد من
الدرجة الممتازة أذكر هذه الأمور جيداً
وأذكر أموراً أخرى كثيرة منها أنه
عندما كان رؤساء تحرير الصحف
الكويتية يسألون مصلواتي حصن عن
موضوع ترسيم الحدود بين العراق
والكويت كان مصلواتي يقول ان هذا الأمر
ليس ذا أهمية بالغة وأنه اتفق مع
الأخوة الكويتيين على أرجاء البلد في
هذا الموضوع التي وقت لاحق في
العراق أن يسمي وقعة الكويت معة
حكومة وشعبا وأنه على استعداد ان
يقوم ترسيم الحدود متى شأت الكويت
والكويتية بعدم إثارة هذا الموضوع لأن
هناك أروادات يجب الانتباه منها أولاً
وعلى رأسها الحرب العراقية الإيرانية
وآثارها، والغريب ان غالبية الناس كانوا
يصدقون هذا الكلام أذكر كذلك



الآن. ان مسجد في حكومات وشعوب هذه الدول وموقفها للشرف في أزمة الخليج قد تعدى كل الاصول المفروضة الى الجاملة المفروضة وانهاالت المساعدات والاستمارات من كل حذب وصوب تماما كما حدث مع العراق. وتسابقت الدول على الحصول على نصيب الأسد من عمليات اعادة البناء والتعمير وإذا ما فعلت إحدى الدول بالحصول على حصة ما سارعت الحكومة الكويتية للاعتذار وما اندراك ما يتبع الاعتذار من تفرقات على حساب المصلحة العامة.

انني اقاسد بل وارجو الحكومة الكويتية ان تضع في اعتبارها اولا واخيرا للمصلحة العامة واستتباب الأمن في البلاد وان تعمل على عدم المبالغة في محاملة الدول التي وقعت مع الكويت في مجنتها مع عدم تكرار الجميل. وان تضع الأولويات من حيث الاممية في علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة. وان تضع يدعا بيد اشقاتها في دول مجلس التعاون الذين فتحوا دولهم وبيوتهم وخزائنتهم أمام الشعب الكويتي عندما كانت الكويت بشدة الحاجة لهم. وكان ذلك من منطلقات أخوية ومبدئية معيدة عن المصالح. ولا كانت دولة الكويت قد وقعت اتفاقية أمنية و دفاعية مع الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة وفي طريقها لتوقيع اتفاقية مماثلة مع فرنسا وبالرغم من الاممية البالغة نثل هذه الاتفاقيات الا انني ارى انه من الضروري يمكن توقيع اتفاقيات دفاعية أخرى مع دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية التي فتحت اراضيها ومطاراتها ومعسكراتها وامكانياتها المادية والبشرية في جميع الجالات من اجل تحرير الكويت. قال سبحانه وتعالى «فذكر ان المذكور تنفع المؤمنين» صدق الله العظيم

• كاتب كويتي

فقد قرأت في «صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥» محاضر المجلس الوطني الذي وافق لثوره على بعض الضوابط التي تحكم دخول الوافدين وقبولها بلشهر قرأنا وسعما عن قصة تهاجر الاقامات وقرأنا ايضا تصريحاً لسؤيل هي إحدى الدول الاحسية يقول فيه ان الجالية المالنية كان عددها قبل الاحتلال كذا وكذا واليوم هي اقل من نصف هذا العدد ويطلب من الحكومة الكويتية السماح لهم بدخول الكويت وقرأنا ايضا المصالحات الاعلامية التي شنتها بعض الدول بسبب التضييق على الحالية التي تبجها على حد تعبيرهم وقرأنا ايضا تصريحاً لوزير التخطيط بان الحكومة تخطط بان تكون نسبة الكويتيين ٦٠ في المائة مقابل ٤٠ في المائة للاجانب. انني اعقد ان نسبة ٤٠ في المائة مآرات كبيرة والعبرة ليست بالكم ولكن بالنوعية وما هو حاصل الآن ان اللغات الاجنبية التي تم التخلص منها بسبب الاحتلال حلت محلها لغات اجنبية أخرى. وقد فتحت لهم الحكومة الكويتية كل الابواب من دون اي ضوابط مما شجع ضغاف النفوس لالتجار بالاقامات على حساب المصلحة العامة والأمن العام بحجة ان هذه الدول قد وقعت الى جانب الكويت ايام أزمة الخليج. ومع عدم تكرار مواقف هذه الدول التي لا يستكان ان ننسأها الى الابد الا ان العلاقات بين الدول لا تحكمها هذه الاعتبارات فقط انما المصالح المشتركة هي المعيار الاساسي. لما القائدة من محاملة هذه الدول بفتح ابواب الكويت لها للعمل مادام ذلك سيخرض أمن الكويت ووجودها للخطر كما حدث بالنسبة لعلاقتنا مع العراق. ومن هذا المنطلق يجب ألا تقع في الخطأ نفسه وان تضع امام أعيننا دائما الأمن العام والنظام العام والمصالح المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة من دون أي مبالغة في محاملة أي طرف على حساب المصلحة العامة كما هو حاصل



لجنة الأمم المتحدة تعيد ٧ أبار نفط ومعظم قاعدة «أم قصر» البحرية الى الكويت وزير الداخلية: نريد ترسيم الحدود بأسرع وقت

فيها العدو بالساحل يجب أن تقع داخل القاعدة البحرية الرئيسية التي أقامها العراق في أم قصر وظل ميناء أم قصر هو الميناء العراقي الوحيد تقريباً ذو القدرة التشغيلية منذ اغلاق شط العرب في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠ حين شن رئيس النظام العراقي صدام حسين حربه على إيران سعيًا وراء سيطرته الكاملة على شط العرب من بين أهداف أخرى.

وقالت هالينشتال تايمز في تقريرها الذي نشرته أمس أن عمل لجنة خبراء الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود استند في دراسة الجوانب لخرائط روثاق موجودة أساساً في مكتب الوثائق التابع لوزارة الخارجية البريطانية، وهذه الوثائق يعود تاريخها إلى أوائل القرن الحالي حينما تم تحديد دولتي الكويت والعراق بعد انهيار الامبراطورية العثمانية.

وقالت الصحيفة البريطانية إنه يبدو إعلان قرار الترسيم الجديد فإن الخط الحدودي الذي يبلغ طوله ٢٠٠ كيلومتر سيحلل العلاقات الحدودية المميزة كما سيحظى بالاعتماد الرسمي من قبل الأمم المتحدة وأضافت أنه على الرغم من أن الحدود المشتركة هي في نهاية الامر قضية ثنائية بين الدولتين المتجاورتين فإن المسؤولين الدوليين عبروا لمرات عديدة وفي تصريحات علنية عن تصميمهم على احترام تلك الحدود الجديدة التي ستتوصل اليها اللجنة كحدود جوية للعراق عبر ثمانية للتدليل أما الحدود الحالية فهي تخضع لاضراب معثة الرافدين التابعة للأمم المتحدة وهي تتولى مراقبة منطقة مزعومة السلاسل تمتد لحدود اميال شمالي الحدود المقبول بها والخمسة اميال جنوبها على أساس إر أي اختراق عراقي لهذه الحدود يعتبر انتهاكاً لشرعية اتفاق وقف إطلاق النار. وكانت الحدود التقريبية بين البلدين تقع إلى (المنطقة في الصفحة ٦)

كامل تزايدها وحدودها المعترف بها حسب المصوم الدولية.

وكانت مصادر دبلوماسية غربية قد كشفت أمس أن الكويت ستحصل على عدة أبار معط عراقية ومن قاعدة «أم قصر» البحرية نتيجة لخط الأمم المتحدة لاعادة رسم الحدود بين الكويت والعراق وستجتمع اللجنة الخاصة في أبريل (نيسان) المقبل لاتخاذ الخطة وكانت اللجنة اشترت في إطار وقف إطلاق النار في حرب الخليج.

وقالت اسبر سميتة «هاينشتال تايمز» البريطانية نقلاً عن هذه المصادر الدبلوماسية الغربية أن رأي اللجنة الخاصة استقر بالفعل على خط الحدود يمر على مسافة عدة مئات وهي بعض الحالات عدة آلاف من الامتار شمالي الخط الحالي، وهذا سيغطي الكويت ما بين خمس وسبع ابار تغطي في حقل «الرفعة» وأضيفت أن خبراء الأمم المتحدة قرروا أيضاً أن المنطقة التي تغطي

الكويت - انور الياسين
لندن - ناصر المجالي
باريس - صالح الاشرف

نفي وزير الداخلية الشيخ أحمد العمود الصباح التقارير الصحافية التي ذكرت أن لجنة ترسيم الحدود مع العراق قد انتهت اجتماعاتها، وقال في تصريح له مصون الكويت، ان اللجنة ستعقد اجتماعها الخامس في أوكلند بنيوزيلندا في شهر أبريل (نيسان) المقبل وقال وزير الداخلية ان موضوع ترسيم الحدود مع العراق لم يمتد وهو لا يزال موضع بحث في اللجنة الدولية التي تم تشكيلها بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي وأضاف ان موقف الكويت هو انها موضوع الترسيم بأسرع وقت بما يحفظ حق الكويت في



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٦ - ١٩٩٢

الجنوب من مدينة صفوان العراقية مباشرة وتمتد للبلخ الساحل في ملتقى خور الزبير وخور عبد الله شمال جزيرتي وربة وروبيان الكويتيتين

وعلى هذا الصعيد قال تقرير هابننشال تايمز - ان الرسائل الرسمية والحرائط التي حورها رسمها مسؤولون بريطانيون في معمل الاحوال في الثلث الاول من هذا القرن لتعين الحدود ملينة ومبارات ومصلحات مثل -الخصى سباتين النخيل لجهة الجنوب من صفوان- وبعلامة حدودية عورها الوكيل السياسي البريطاني عام ١٩٢٢ وطلت لسموات العلامة الحدودية الميرة على الحدود كالمها

وقالت الصحيفة نقلاً عن دبلوماسيين غربيين: قد تكون هذه المعالم كافية في الارض الحراب الواقعة الى جنوب صفوان لولا ان العراقيين قاموا - غلسة - في اوائل العشرينات بزعم سباتين جديدة من التمثيل متوعلين جنوباً ثم سرقوا العلامة الحدودية المميزة اما الان مان اللجنة التي اكملت عملها الميداني - قررت ان تجري الحدود الى الضمال من للخطوط التي كان مقبولا بها.. وهذا أدى بالمشوب الكويتي باللجنة الى الاعلان عن ان الحدود الجديدة هي تكريس للحقوق التاريخية للكويت.

الا انه فيما يخصل بمسقبل السلام في المنطقة فان تلك الحدود الجديدة تعتبر رفصاً دولياً رسمياً للدعوى العراقية. اشاف تقرير الصحيفة ان المؤرخين مجمعون - عموماً - على ان المزايم العراقية ضعيفة تماماً. وعلى حد قول دبلوماسي غربي: فان الحكومة الكويتية تدار الامر جيداً وذلك فهي طرحت مناقصات دولية لبناء حاجز امني يمتد على طول المائتي كيلومتر من الحدود المشتركة مع العراق وسبيدا بيناء الحاجز يسجد اعلان لجنة الأمم المتحدة عن قرارها بمسورة رسمية

على هذا الصعيد، أكد الدكتور طارق رزائي سفير الكويت في فرنسا وعضو لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية

ان اللجنة ستعقد اجتماعات دورتها الخامسة في الاسبوع الاول من ابريل (نيسان) المقبل لاتخاذ القرارات النهائية الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين. الا ان الدكتور رزائي امتنع عن التعليق على ما اورته صحيفة هابننشال تايمز - وذلك حفاظاً على عمل اللجنة وسرية مناقشاتها واتجاه عملها واتمامه في الوقت المناسب.

على هذا الصعيد ايضا أكد وزير الدفاع الشيخ علي صباح السالم الصباح بان السور الدعائي الرابع الذي يتحدث عنه الجميع الان يعتمد بالدرجة الاولى على الرجال، وقال الوزير اثناء زيارته قام بها أمس الى لواء الشهود المدرع الخامس والثلاثون -ان قيامنا وعلى رأسها صاحب السمو أمير البلاد المغني وسمو ولي عهده الامين- تقدر الدور الكبير الذي تلعبه قواتنا المسلحة الباسلة في حماية وصون امننا الوطني..



المصدر : الكوادر

التاريخ : ٢١ ذى الحجة ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في عيد الكويت الوطني الواحد والثلاثين والذكرى الاولى لتحريرها

الاهم من التحرير الحافطة على مكاسبه

الاتفاقات العسكرية ضمان للدفاع عن السيادة والشرعية ورد اي عدوان محتمل

خطة الرئيس الاميركي جورج بوش للاستراتيجية ببرنامج
العراقي، أو سعي المعارضة العراقية لتغيير النظام
الحكم، أو أن تسمح لولايات بعض الحكومات بغياض صدام
حسين عن المسرح السياسي خلال العام الحالي.
ويشير دبلوماسيون عراقيون سابقون لانتقائهم إلى
مصفوف المعارضة بعد استقلالهم من مناصبهم احتجاجاً
على تربي الأوضاع الداخلية في بلادهم، إلى تشكيل حركة
معارضة مركزية داخل الحزب الحاكم في العراق، بدأت
بإجراء اتصالات واسعة مع الخارج بهدف تسريع اسقاط
صدام حسين والعمل بعده على تشكيل قيادة جماعية
بديلة معققة بالإشراف على إجراء انتخابات حرة، فهي
مأساة الشعب العراقي وتعيد ربط العراق بخونه
وجبراته، مما يمهد لعملية إعادة التضامن العربي على
قواعد وأسس جديدة تأخذ العبر من كارثة الثاني من
اغسطس (آب) ١٩٩٠.

على رغم مرور عام كامل على تحرير الكويت،
فإن بعض آثار كارثة الغزو العراقي لا تزال
مستمرّة ويؤهلها قائمة، وفي ظلّ استمرار
احتجاز أسرى كويتيين وغير كويتيين في السجون
العراقية، وعدم ترسيم الحدود الكويتية - العراقية،
وعدم إعادة كامل الممتلكات، ورفض العراق التعاون مع
الأمم المتحدة بشأن التخلص من أسلحة الدمار الشامل.
وإذا كان من المتوقع أن يتم ترسيم الحدود خلال
الأسابيع الثلاثة المقبلة، فإن مسألة الأسرى تزداد تعقيداً.
خصوصاً بعد حديث الرئيس العراقي صدام حسين إلى
صحيفة تركية، الأسبوع الماضي، وأوله بأنه ليس هناك
سجين كويتي واحد في العراق، وذلك إثر وصول ٢١
كويتياً من العراق أكتت السلطات الكويتية منهم من غير
الأسرى. ولعلّ حلّ هذه المسألة ومسائل أخرى تواصل
ببغداد المعاملة بشأنها، يحتاج إلى فترة انتظار متعاقبة





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ فبراير ١٩٩٢

المصدر:

المواد:

وخلال زيارة قام بها الأسبوع الماضي الى الكويت مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الانسان ريتشارد شيلتر، أكد أن الحكومة الأمريكية لن توفّر جهداً لوقف معاناة الأسرى وذويهم واستخدام كل الطرق للضغط بزيادة الضغط على النظام العراقي للإفراج عنهم. واستمع شيلتر في مقر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى الى كويتيين كانوا أسرى في سجون العراق، روى ألوان التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له مع رفاق في المعتقل، ومنها الصدمات الكهربائية والضرب بالعصي الخشبية أو علب السجائر أو التعليق بالهواء، كما روى أنهم شاهدوا جنوداً عراقيين يقومون بإحراق بعض الأسرى بواسطة الغاز السائل، بالإضافة الى معاناة البرد وقلة الغذاء والماء حتى أن بعض الأسرى باعوا ملابسهم حتى ياكلوا ولا يزال عدد كبير من الذين أخرج عنهم وعُزلوا الى الكويت يقضون للعلاج من جراء التعذيب الذي تعرضوا له.

أما آثار الغزو داخل الكويت، فمنها ما هو قُرُصَح للزوال بعد انتهاء وبشعة إعادة البناء والتعمير التي تستغرق بضعة سنوات، ومنها ما لا يمكن إزالته أبداً مدى الحياة، بل أنه يتواصل جيلاً بعد جيل في المجتمع الكويتي، وهو ما تعبر عنه الأثار النفسية القاسية التي هي أقوى من الفسائل، والتي توافق ذكرى الشهداء وصوادث الاختصاص والتهب والبطش والتفكيك والممارسات اللاإنسانية التي ارتكبتها القوات العراقية طوال سبعة أشهر من الاحتلال، مما لم يشهد له التاريخ مثيلاً في التعامل بين الأخوة وجيران يربط بينهم رابطاً عربوية وإسلام، وتمتيز المعتدى عليه بسعدية ومساندة للمعتدي في حرب امتدت لعشري سنوات ولم تجز على المنطقة والسلمين غير حمامات الدم والمناقب الاقتصادية والنشل الإنمائي، وعانت منها دول الخليج كلها خصوصاً الكويت.

وبين السادس والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٩١ ذلك اليوم التاريخي الذي تحرّرت فيه الكويت، ومع

الاحتلال هذا الأسبوع بالفترة الأولى للحرير، حققت الكويت لفترة واسعة نحو استعادة الحياة الطبيعية والنخيل على الكرامة، خصوصاً لجهة إطفاء الأثار القلبية في زمن قبلي، وإعادة تشغيل مطار الكويت الدولي والخطوط الجوية الكويتية والدوائر الحكومية والمدارس والمستشفيات والشانق والمرافق العامة من كبرياء وغائف ومياه وسواها خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد التحرير، وهو جهد جبار قامت به القيادة الكويتية باستئجار كل الأجهزة المنخفضة لإزالة آثار الغزو التي لا يمكن محوها من الذاكرة إذا أمكن محوها من الشوارع والطرق والجاني والمشتات والبيئة الكويتية.

ومع مرور عام على التحرير، لم يتغير موقف القيادة الكويتية من الذين ابتوا الد:وان العراقي، وقد لخص هذا الموقف الشيخ سعد العبدالله ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حين أكد أن شعار عفا الله عما سلف غير موجود في القاموس الكويتي، وأن الذين يطالبوننا باعتماد هذا الشعار يشيرون ما تعرضت له مؤسساتنا من حرق وسرقة وقدمر، وما تعرضت له مشائنا القلبية وما خلفته الدرائق من آثار بيئية، ومع ذلك يريمننا البعض أن نغفر ولا يمكن ذلك ولا حديث عن المصلحة معهم.

وانطلاقاً من اعتبار الكويت أن استمرار النظام العراقي لا يزال يشكل خطراً على أمنها، تواصلت عقد اتصالات دفاعية لأشغال عدم تكرار التجربة المرة. في هذا الإطار جاء توقيع الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع ونظيره البريطاني، يوم كنع على مذكرة التفاهم الأممي بين البلدين، في لندن الأسبوع الماضي، بعد التوقيع على اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة، والتحصير لأعداد اتفاقية مماثلة مع فرنسا، وربما دول أخرى. وإذا كانت هذه الاتفاقيات تحثّر من مثاقع العلاقات بين الكويت وكل الدول الكبرى وتعكس تقدير الكويت لدور واشنطن ولندن وباريس في المشاركة بالتحصير، فإن الكويت تولق على هذه الاتفاقيات أيماناً منها بعدم وجود بديل حتى الآن للقوة العسكرية كضمان للدفاع عن الأرض والسيدة والشرعية، والمؤمن لا يكدغ من البحر مرتج، خصوصاً أن الانتهاكات العراقية للحدود الكويتية مستمرة، بهدف معرفة قدرة الكويت على مواجهتها، ولكن تصدق قوات الأمن الكويتية بصاحبة لهذه الانتهاكات.

ويؤكد ممثلو الأمم المتحدة الذين يتعاقبون منذ سبعة أشهر على زيارة العراق لتفكيك ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، أن صدام حسين لا يزال على رغم الجبهود التي يبذلونها يشكّل تهديداً لجيرانه، واحترف أحد هؤلاء المختصين بأنه بات يشعر مع زملائه بأن مهمتهم تحولت الى فك أحجية سر مبهمة.

والانتفاقات الدفاعية من شأنها إشاعة أجواء الأمن والاستقرار والامتنان في الكويت ومنطقة الخليج، لأنها تكفل الرد العملي على أي عدوان محتمل، كما أنها تهدف الى إعادة تأهيل وبناء الجيش الكويتي وتعزيز قدراته القتالية وتزويده بأحدث الأسلحة والطائرات والمعدات، والسعي لكي تكون قدرة المقاتل الكويتي معادلة لقدرة عشرة من أفراد العدو، كما قال الشيخ علي صباح السالم وزير الدفاع بعد توقيعها مذكرة التفاهم الأممي مع بريطانيا.

ورجحت الصحافة البريطانية بتوقيع هذه المذكرة مع الكويت، وتحديث عن إحصائيات وأسلحة ضخمة من شأنها أن تنضوي تطوراً مهماً في القدرة الدفاعية الكويتية، واعتبرت أن المذكرة تلجج الحاصل أمام الصناعة البريطانية للاستفادة من عقود دفاعية ممتدة.

ومن المفرد التي تامل بريطانيا إبراهيم مع الكويت ضمن مذكرة التفاهم الدفاعي، تزويد الجيش الكويتي بمئتي دبابة من نوع بتمبلير، تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه سترايوني - ومن المختار أن تتسلم الكويت ١٦ طائرة تدريب من نوع فوكتاندو، كانت قد تعالقت على شرائها قبل الغزو العراقي، وتلجج الكويت



الكوارث

المصدر :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢١ شهر ١٩٩١

الفرص على الصائدين بقاءه العكر أو على الطيور
الخاص، أو على الذين يشئون حروب الإصابات،
للكويت اليوم وهي تحتفل بعيدها الوطني الواحد
والثلاثين وتدخل عامها الثاني بعد التحرير، بحاجة إلى
جهد وإخلاص وبغيرة واندفاع كل مواطن في الموقع الذي
هو فيه، فلكويت أعطت الكويتيين الكثير وعليهم أن
يبدلوا العطاء الآن، في وقت تحتاج فيه الأم إلى جميع
أبنائها ليساعدوها في إزالة عثراتها لتستعيد عافيتها
الكسلة وتقف على قدميها بقوة وثقة، وعليهم أن يتبدوا
خلالهم للصفيرة ويقربوا ما يبعد بينهم ويتناسوا
على خدمة كويتهم وتأمين مصطلحيها وصيانة مكتسباتها،
ليكون غدا مشرقا، بل أكثر إشراقا من مرحلة ما قبل
الاحتلال. وهذا ليس صعبا على الكويت التي استطاعت
أن تتجاوز العقبات وتتخطى الأزمات بفضل وعي شعبها
وحكمة قيادتها ولطف العناية الإلهية بها.

لندن - والحوادث

إلى شراء زوارق حربية من الحوض الذي يرزقه المملكة
العربية السعودية بصادرات الغام.
وشدد وزير الدفاع الكويتي في حديث مع هيئة الإذاعة
البريطانية، على ثبات ما تردد عن وجود عسكري أمريكي أو
بريطاني في الأراضي الكويتية، مؤكدا أن الكويت لم تلجأ
من أية دولة مرابطة قواتها، في أراضيها، لكنه أشار إلى أن
الاستراتيجية الدفاعية للكويت وبالقائ للخطية الخليج،
تتمثل في الخطرة للحمية المدى، وذلك بالشارك المجتمع
الدولي في حفظ السلام في المنطقة، على غرار إشرافه في
عملية تحرير الكويت وبحر القوات العراقية، وبما يذكر
أن السلاح الجوي الكويتي يبلغ مرحلة من الكفاءة
والطور أصبح منها قفراً على حماية أجواء الكويت،
وتشجيع وزارة الدفاع الشريك الكويتي على الإنفاق
بالقوة الجوية في مختلف فروعه وتخصصاتها.
ولا شك أن تحقيق أمن الكويت وبالقائ أمن الخليج
من شأنه التأثير الإيجابي على الحركة الاقتصادية
الخليجية والعربية بشكل عام، لأن الأزمة التي عاشتها
الكويت امتدت تأثراً سلبياً على التعامل العربي مع
العالم كله، فتراجعت التجارة الدولية مع الدول العربية
وانخفضت الاستثمارات وهبطت معدلات التنمية وحركة
التيارات التجارية، مما سبب خسائر باهظة لقطاع
المصارف والدول العربية المانحة والمقرضة. وهذا ما
أشار إليه وزير المالية الكويتي ناصر الروضان الذي
ترأس أعمال الدورة الخمسين للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي العربي الذي عُقد أخيراً في مقر الجامعة
العربية بالقاهرة.

وتركز الكويت حالياً، أميراً وحكومة وشعباً، على
معالجة مرحلة تضيق الجراح التي تجتازها وعلى حل
المشاكل التي تعانيها، ومنها مشكلة مائة ألف شخص لا
يحملون جنسية محددة والذين اصطاح على تسميتهم فئة
مبدون، وقد ناقشها مجلس الوزراء برئاسة الشيخ سعد
الصبيح الذي اعتبر هذه القضية في سلم أولويات
المسائل التي تحتاج إلى حل جدي، لا سيما وإنها مؤزمة
تعاني منها الكويت قبل الاحتلال. وإذا كان الاستقلال
والحرير يؤخذان ولا يُعطيان، فإن المحافظة عليهما
وصيانتهما أصعب أحياناً كثيرة من الحصول عليهما.
ومن هنا فإن المحافظة على مكتسب التحرير قبل اليوم
العنوان الرئيسي للمرحلة الحالية الدقيقة، ولترسيخ هذه
المكتسب وتعزيزها وتنميتها لا بد من العودة إلى اعتماد
الروح الأسرية الواحدة التي تميّزت بها الكويت عبر
تاريخها، والتي ناضل من أجلها الرعيل الأول من الأبناء
والأجداد، وهي روح التعاون المتأمن بين جميع أبناء
الكويت والتعااض والتضامن لتجنب البلاد أي هزّة
جديدة، وتعميق الوحدة الوطنية لأنها وحدها خضية
الخاص من المتاعب الداخلية القديمة والمستجدة،
والاعتناء من المحنة الرهيبة التي عانى منها كل كويتي
سواء عاش في ظل الاحتلال أم كان خارج وطنه، وفقوت



المصدر : الحجة (اللاذنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ فبراير ١٩٩٢

عموم والافان

كلنا يقول ان تخليط الحدود بين الكويت والعراق، كما عرضته الامم المتحدة، مؤامرة على الكويت والعراق. فالخط الجديد سيمنع بقاء المشكلة بين البلدين الجارين حتى بعد ان يتغير النظام في العراق. وعندما مثل من المنطقة نفسها فعندما خطط الاستعمار الحدود بين العراق وايران، اعطى الاول الضفة الشرقية لشط العرب، مع ان القانون الدولي صريح جداً فهو يحدد الحدود التنهرية بين الدول بخط يمر في وسط النهر الحدودي.

وكانت النتيجة ان قامت مشكلة، بين العراق وايران لم تحل حتى الآن، فعندما قويت ايران في ظل حكم الشاه اوعزت العراق على توقيع معاهدة الجزائر التي فرضت الامر الواقع والقانوني في مسألة الحدود. وعندما ضعفت ايران عسكرياً بعد فوضى ثورة الضميين شن صدام حسين حرباً على ايران بعد ان كان وقع اتفاق ١٩٧٥ بنفسه. وهاجم صدام حسين الكويت ووقع في المصيدة التي نصبها، لفتارل عن آخر مكاسب غزو ايران.

واليوم هناك نظامان في بغداد وطهران هيستامان، احدهما الآخر، وهما يقولان لشيء كثيرة غير اننا نعرف انه في لحظة يتصور احدهما انه سيروج حرباً ضد الآخر فيسبغونها، وسنظل الحدود على شط العرب شوكية في جنب الطرفين.

ولو كان شط العرب وضعاً نادراً لما اعتبرناه مثلاً على ما يمكن ان يحدث في المستقبل بين الكويت والعراق، غير ان الامثلة تتفق الحصر من فلسطين وقبرص الى الملايو ومونغ كونغ وبليرز (هندوراس البريطانية) وكويك وجزر الفولكلاند (ملايناس) وشبه القارة الهندية.

واتوقف عند شبه القارة الهندية فعندما انسحب البريطانيون قامت دولة الهند بطوائفها المتعددة، وقامت معها دولة باكستان المسلمة

بشرقيها وغربيها والف ميل تتصل بينهما. ولكن رغم ان ما يعرف الآن

بـدولة بنغلاديش ضم الى باكستان الهندية على اساس وحدة الدين، فإن

معظم اقليم كشمير بغالبية المسلمة بقي جزءاً من الهند الحديثة

النامية عن زحف شعبي من كشمير الباكستانية الى كشمير الهندية،

وقرائنا عن سقوط قتلى وجرحى، وسنظل نقرا عن مشكلة سميت

العلاقات بين الهند وباكستان نصف قرن، وهي مرشحة ان تستعمر

نصف قرن آخر. (من يذكر الآن الاستفتاء الذي اقترحه اللورد مونتباتن

سنة ١٩٤٧ لتقرير مستقبل كشمير؟)

ونعود الى الحدود بين الكويت والعراق فقد كانت بين اعداء (ولا

نقول بين اسباب) الطمع، ولا نعتقد ان كويتياً نسي ما قاله صدام

حسين عن حقل شمال الرميثة، كما لم ننس ما قاله رئيس وزراء

بريطانيا السابق اوزار ديث عن الحدود التي شارك في رسمها عندما

كان حامل لختام الملكة في مطلع الستينات.



المصدر : الجزيرة (الندن) ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

الصحافي مثلنا ليس خبيراً في القانون الدولي أو تخطيط الحدود،
غير أنه خبير في المشاكل بحكم عمله، والحدود التي تقترحها الأمم
المتحدة، كما قرأنا وراينا، ستسبب مشكلة الكويت بغنى عنها، مع وجود
جار يخترع المشاكل حيث لا توجد.
وتوقع أن يأتي يوم يتحدر فيه الشعب العراقي من نظامه الحالي،
غير أننا لا ننسى أن الأنظمة العراقية السابقة من أيام نوري السعيد
حتى عبدالكريم قاسم كانت لها مطالبات بالكويت، والحدود المقترحة
ستضمن ألا يتغير الوضع حتى إذا تغير النظام
وربما كان من حسن الرأي اليوم - ويحد - أن تلمذ الحكومة
الكويتية زمام المبادرة، وتتجنب مشكلة مع عراق ما بعد صدام حسين،
فتطلب من الجامعة العربية أن ترسل خبراء عرباً معاصرين يخططون
الحدود حيث تمر في حقول النفط وعلى البحر كذلك فلا تسد مفاخذ
بحرية استخدمها نظام صدام حسين عنراً كذلك، ويكون الشرط الوحيد
للتخطيط أن تحفظ الحقوق التاريخية للكويتيين في أرضهم، وأن لا تقطع
حقوق العراقيين في أرضهم، فالإيلان سيبيان بعد صدام، وهما صدام
مع وجوده.

جهاد الخازن

الكويت تقيم سوراً من أجل الحرية

بقلم: صلاح العثمان *

لقد بنت ما يسمى بالمانيا الشرقية سابقا، سور برلين للفصل بين دولة واحدة وشعب واحد بسبب اختلاف النظريات والأنظمة السياسية لنوع مواطنيها من الاتصال مع مواطني المانيا الغربية، سابقا ايضا، وذلك تهيئة للعزلة التي فرضها النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية برعاية ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي، وقد كان ذلك في النظام الدولي القديم أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وقد جاء النظام الدولي الجديد لمعصف بالشيوعية ويهدم سور برلين لتقتصر الشمس الحرية على المانيا الموحدة.

أما في الكويت فقد كان لنا تاريخ في بناء الأسوار، حيث كانت مدينة الكويت مسورة في العهد الثامن من القرن الثامن عشر كما تدل سجلات شركة الهند الشرقية، وقد كان تفوذ حماية المدينة من بني خالد قويا في تلك الأونة وكان كافيا لدفع أية محاولة للهجوم على المدينة الناشئة، ومع بدء ضعف تفوذ بني خالد إثر التنافس بين شيوخ تلك القبيلة على الحكم، برزت أهمية هذا السور والذي بني من الطين مما جعله عرضة للانهدام من أثر نزول الأمطار الغزيرة، وسور كهذا لم يكن بمقتوره دره أي خطر على المدينة، غير انه كان كيانا لوقايتها من هجمات البدو.

وفي عام ١٩٢٠ تم بناء سور الكويت للثاني لحماية من هجمات الأتراك، هذا وأبد بقي هذا السور قائما حتى عام ١٩٥٧ حيث تم هدمه لتتسع المدينة خارج السور، ولم يبق منه الا بواباته التي هدمها صدام حسين عند غزو الكويت في ٨/٧/١٩٩٠، ليطلق بذلك نور الحرية ويفتح أبواب السجون ويعلق المشائق متجاهلا لحيادى وقواعد القانون الانساني الدولي، ومتجاهلا ما يخطط له قادة العالم في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. ومن غرائب الصدف انه في الوقت الذي ينهار فيه سور برلين، يلكر الكويتيون ببناء سور آخر بين العراق والكويت والهدف من ذلك ولهد على الرغم من اختلاف الوسيلة، فانهيار سور برلين هو انهيار للنظام والتحكم في ظل النظام الشيوعي، أما إقامة سور الكويت فهي دره للنظام والتحكم وصعد مختلف الأخطار التي قد تهدد الكويت من قبل العراقيين، ويعني آخر ان انهيار سور برلين كان من أجل الحرية الإنسانية سور الكويت من أجل الحرية أيضا. ففي شهر ابريل ١٩٩٢ سوف تنتهي كما هو مقرر، لجنة الاسم المتحدة الخاصة بتسليم الحدود بين الكويت والعراق من أعمالها، والحديث يتروك الآن في الأوساط الكويتية عن إنشاء حاجز متين وقوي ومانع على الحدود بين البلدين داخل الأراضي الكويتية. وقد تعدت الآراء حول هذا الموضوع، فمنهم من يقترح سوراً اسمعنياً عالياً على طول خط الحدود البالغ حوالي ٢٣٠ كيلومترا، والبعض الآخر يرى إنشاء حاجز إلكتروني حديث متطور، وآخرون يرون تلغيم الأرض بين البلدين، وبعضهم يقترح أسلاكاً شائكة مكهربة وغير مكهربة، ومجموعة ترى أن يكون هناك خندق أو سائر ترابي، وغيرها من الاقتراحات. وفي الواقع فاننا قد نختلف حول نوعية الحاجز المقترح، ولكننا متفقون حول ضرورة إقامته ويسرع وقت ممكن وبمباشرة بعد ترسيم الحدود.



المصدر : صرحت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ فبراير ١٩٩٢

فكل الأساليب المذكورة استعملت لحماية الدول من بعضها الآخر، وجميعها ناجحة مع الأخذ بالاعتبار الظواهر الطبيعية لكل بلد. وإذا ما حددنا أسباب انشاء مثل هذا السور من الممكن ان نعرف أي من هذه الاقتراحات صالحة لنا. وفي رأي الشخصي انه قد حان الوقت المناسب لبناء سور الكويت الثالث على الحدود العراقية. الكويتية ويسرع وقت ممكن. ولا تكفي الاستعاضة بموانع أخرى غير السور كشبكة الكترونية حديثة كما تردد على لسان بعض المسؤولين او غيرها من الموانع. ولكن من الممكن انشاء سور كضروية لا بد منها بالإضافة الى آخر ما توصلت اليه التقنية من أجهزة للمراقبة الحدودية. وإن اكون مبالغا او متطرفا عندما أقول انني اقترح ان يكون هذا السور بدون بوابات، فإنه اذا ما عادت المياه الى مجاريها بين البلدين بعد تغيير القيادة العراقية الحالية، فإن على المسافرين من البلدين عن طريق البر استعمال أراضي دول أخرى للوصول الى أي منهما الى أن يتكفل الزمن بصحر اثار العدوان العراقي. ان ما حدث في ١٩٩٠/٨/٢ يتطلب منا ان نكون حذرين لأقصى درجة ممكنة.

ان الاتفاقيات التي وقعت مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفي المستقبل مع فرنسا، الهدف منها كما هو معروف، حماية الكويت من أي هجوم عراقي محتمل. ولما كان تواجد القوات الأجنبية في الكويت محدودا حداً ومقصورا على بعض المستشارين والعينين العسكريين كما صرح بذلك بعض المسؤولين، لذلك فإن استدعاء قوات اميركية او بريطانية او فرنسية او غيرها يتطلب وقتاً ربما لا يكون طويلا ولكنه سوف يكون حاسما كما حدث في ١٩٩٠/٨/٢. لذلك سوف تكون مهمة الدفاع عن هذه الحدود ملغاة على القوات المسلحة الكويتية الى حين اكتمال تواجد وحدات الجيوش الصديقة. من هنا تكمن أهمية السور الأسمنتي المسلح العالي الذي سوف يعوق زحف القوات العراقية ويؤخر تقدمها، وما لا شك فيه ان وجود هذا السور ايضا سوف يحد من الزحف البشري العراقي غير المشروع على الكويت، وتزويده بأحدث أجهزة المراقبة الإلكترونية سوف يسد النقص في العنصر البشري الكويتي لحماية الحدود.

كما انه سوف يثبت الحدود بين البلدين على أرض الواقع وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. ان ما حدث في ١٩٩٠/٨/٢ يدعونا بالحاج الى ضرورة عدم ادخار كل وسيلة ممكنة لرد أي عدوان او أي خطر على بلادنا حتى ولو استنسى الامر استعمال كل الموانع المقترحة التي أثبتت جدواها مادام العدو الذي امامنا ينوي الشر لنا بكل ما تحمله هذه الكلمة من وحشية وعنف واستهتار بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والقوانين الدولية.

هـ كاتب كويتي



ترسيم الحدود

كلام

نراشد

أثار استغرابي تساؤل احدهم حول درجة التقدم في موضوع ترسيم الحدود مع العراق وامكانية ذلك الترسيم؟ .. استغرقت من هذا التساؤل لانه يوجب باهتمام بتوقيع نظام آيل للسقوط، وتوقيع دولة لم تحترم اتفاقية من اي نوع مع اي دولة، وهي التي تمزق اتفاقيات قانونية، على شاشة التلفزيون.

ان الترسيم الحقيقي للحدود قد تمها سادة.. وبصورة لم تتحقق لدولة من الدول في التاريخ من خلال التزام دولي - عملي - بسيادة الكويت والشرعية الكويتية على كل ذرة من تراب الوطني ومياهه، لم تتحقق لدولة من دول هذا الكوكب هذه الكمية الصارمة من قرارات مجلس الامن، والتفويض الحاسم والذي لايزال يتابع انفاص النظام المهزوم.

ومن المعلوم ان اول خطوة ستخطوها اية حكومة نجي بعد فتر نظام صدام، ستتمثل في التبرؤ من كل جرائمه والتخصل من كل الفعالة بهدف تنفيذ المعونات لدولية ورفع الحصار الاقتصادي والانهماك في ترميم ما دمره الحرب.

نحن لسنا مشغولين بما تفعله او لا تفعله تلك الدولة المغرورة.. فاد كان الكويتيون قبل ٨/٢ يحسبون لها الف حساب.. والآن.. سقطت تلك الحسابات، وعلى ارض الكويت، فقط، داس الاكرار باقدامهم نظام القمع الذي سيطر على شعبه وشرده لربع قرن من السنين، ولم تواجه انتفاضة شعبية كالذي حدثت في الكويت.

ان الكويتيين بعد ٨/٢ شيء اخر.. وهو امر عرفه النظام العراقي تماما... ولايزال يريد في اعلامه الحشرات على ضحاياها الذين قتلهم الكويتيون (قبل بدء الحرب الجوية).

احد كبار السن من الكويتيين الذي يزميل له عراقي مسن وبعض في الكويت منذ ٢٠ عاما. فلما سئله الكويتي (وينك؟) اجاب العراقي (مادا) فريد مني.. لقد سود هذا البعيد وجوهها.. مادا فريد ان ترى وانتوا ما قمصرتوا قتلوا منهم كثيرين... ولكن يستأخرون، البادي انظلم.

فيصل الزامل



الرسالة

المصدر :

٢٠٣ - ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب

مشكلة بدأت بأشجار النخيل وانتهت بالغزو والاحتلال

الحدود الجديدة بين العراق والكويت تعلنها الأمم المتحدة الشهر المقبل

نيويورك - إيان وليامس

والواقع ان مشكلة الحدود هذه بدأت بأشجار النخيل ووصلت إلى دروتها باقتحام العراق على احتلال الكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠، على أساس مزاعم بغداد ان الكويت «جزء من الأراضي العراقية وأنه بالتالي «لا حدود بينهما» الجزء الأساسي من النزاع الحدودي بين العراق والكويت هو الخط بين صفوان وأم قصر، حيث يصفه مسؤولان بريطانيان هما الجور جون مور العتمد السياسي في الكويت وبريسر كوكس الوكيل السياسي في بغداد (في العشرينات) بعبارة مبهمّة وغامضة.

واستناداً إلى مطالبات الشيخ أحمد جاكم الكويت وإلى اتفاق على الدرجة نفسها من الإبهام والغموض مع الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٢، وضع جون مور العلامة الفاصلة الوحيدة للحدود عام ١٩١٢، وهي إشارة كجيرة كتب عليها: «حدود العراق - الكويت» إلى الجنوب مباشرة من صفوان. وفي الثلاثينات من هذا القرن أزالها العراقيون فأعاد البريطانيون وضعها في مكان غير صحيح وكان مور وضعها في مكانها بلباس ١٠٠-٥٠

أكد مسؤولون في الأمم المتحدة لـ «الوسط» ان فريق تخطيط الحدود العراقية - الكويتية سيرفع تقريره إلى لجنة تخطيط الحدود بعد الثامن من نيسان (أبريل) المقبل، وأوضحوا ان الخبرين المستقلين، هما من سويسرا ونيوزيلندة، يمينان الآن نتائج عمليات المسح التي قاما بها على الخرائط قبل الانتهاء من اعداد تقريرهما. وذكر المسؤولون ان الأنباء التي أشارت إلى ان فريق تخطيط الحدود سينقل خط الحدود بين البلدين شمالاً ليضم ميناء أم قصر إلى الكويت أو جزءاً منه، «غير صحيحة» كما ان من السابق لأوانه القول ان التخطيط الجديد للحدود سيغطي الكويت ٥ أو ٦ أبار نفط في الأراضي العراقية. وأوضح المسؤولون ان الخريطة الجديدة للحدود بين البلدين ستصبح وثيقة رسمية تتبناها الأمم المتحدة. ويفترض ان تنهي الخريطة الجديدة للحدود مشكلة مزمنة تعود إلى مطلع هذا القرن. وتضم لجنة تخطيط الحدود ممثلاً عن العراق وآخر عن الكويت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ - ١٩٩٢

المصدر :

سرعة زوال الاشارات والعلامات في الصحراء، ثم كانت هناك مشكلة التقاء الحدود مع البحر إذ ان حدد تمسيرات الاتفاق عام ١٩٢٢ يجعل الحدود جنوب ام القصر مباشرة الا ان تفسير البريطانيين لحدود العام ١٩٢٠ وضع الحدود الى الجنوب من البهاء الذي بناه البريطانيون، وهو ما يبدو محط خلاف الآن، إذ كان الاتفاق هو ان الحدود تؤدي من الاشارة عند صفوان الى ملقى الجزء الصحراوي للقنات بين خور زهير وخور شيطانة وخور الصبية، بدلاً من «الى الجنوب، مباشرة من ام قصر» مثلما تصدّد أصلاً. ومن المثير للاهتمام ان الشيخ احمد قبل الحدود بينما اعترضت السلطات البريطانية في الهند، نظراً الى ان ميكسون الذي رسم خريطة الحدود كان تابعاً لها، علماً بان وزارة المستعمرات في لندن هي التي اقترحت الخط. بمعنى ان الخلاف الاخير على الحدود كان بين دائرتين مختلفتين من الجهاز الاستعماري البريطاني.

وفي عام ١٩٥١ قبل الشيخ عبدالله الحدود من دون أي مشكلة، بما في ذلك امتدادها الى مسافة خمسة اميال الى الجنوب من ام القصر. ولكن نظراً الى زوال اشجار النخيل فقد تم الاتفاق على ان تكون الحدود عند صفوان على بعد ألف متر الى الجنوب من مركز الجمارك العراقي القديم. وفي عام ١٩٦٢ قبل الرئيس عارف حدود عام ١٩٢٢. ومقابل ذلك حصل على قرض من دون فائدة من الكويت بمدة ملايين دولارات تسدد على مدى ٢٥ عاماً.

وقد اودع الكويتيون نسخة من هذا الاتفاق لدى الامم المتحدة. الا ان العراق يقول ان البرلمان لم يصادق عليها. لكن الهم في الامر هو ان هذه هي الحدود التي ينطلق منها الفريق المشترك للتكف من الامم المتحدة بتخطيط الحدود.

وما زاد من تعقيد مشكلة اشجار النخيل ان نهاية الخط باتجاه البحر تواجه المشكلات التي نجمت عن عمليات إزالة الوحل والتمهي العراقية للوصول الى ام قصر والقرى الطبيعية. ولا يستطيع احد لذلك التأكيد اين كانت القنات في عام ١٩٢٢. وفي انتظار خريطة الحدود الجديدة بين البلدين، فان المجال مفتوح «لإشاعات» كثيرة، و«تحملات عدة» ■

باردة مشياً من القصب اشجار النخيل الجنوبية في صفوان باتجاه الجنوب. وفي اواسط الاربعينات كان العراقيون زرعو المزيد من اشجار النخيل الى الجنوب من الاشجار الاولى.

وفي عام ١٩٢٢ ازال المقتضى الاداري البريطاني في البصرة علامة الحدود بعد ان عفا عليها الزمن وقضاهم لرحمة ملازمه. ولم يستطع المتمد السياسي في الكويت العثور عليها فأمر الشيخ احمد باعادة اشارة جديدة. الا ان العراقيين اعادوها الى حيث اعتقدوا انه كان مكانها الأصلي.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٢٢ كان ينبغي تقديم حدود الانتداب الى عصبة الامم. وهكذا اتفق المستشاران البريطانيان، واحد عن الحكومة العراقية والثاني عن الكويت، على تقديم الحدود المتفق عليها قبل ان ينضم العراق الى العصبة كدولة مستقلة. يضاف الى ذلك انه كان هناك ضغط من اجل تخطيط الحدود بوضوح لان الشوريين كان انذاك صناعة كويتية كبرى كما ان الجمارك العراقية التي كانت انذاك تحت اشراف ضباط بريطانيين، كانت تطارد المهربين حتى الحدود.

وكان ميكسون، المتمد البريطاني السياسي في الكويت لديه انطباع بان وضع خط مستقيم سيحلل الحدود الى الجنوب مباشرة من ام القصر الى جدران المدينة. تبعاً لوكيل سياسي بريطاني آخر. وثمناً لتسخته التي اصبحت الآن اساس اتفاق عام ١٩٢٢ بين الرئيس للعراقي عبدالسلام عارف والكويت فان سير الحدود كان كما يلي، من نقطة تقاطع وادي الموجه مع الباطن ثم شمالاً بمصاداة الباطن الى نقطة الى الجنوب مباشرة من خط عرض صفوان، ومن هناك باتجاه الشرق مروراً الى الجنوب من جبل صمد وام قصر. وكان للفروض ان تستمر الحدود الى ملكي الخوريين.

وفي عام ١٩٢٩ كان الافتراض ان العراقيين هم الذين ازالوا اشارة صفوان الشهيرة. ولم يستطع البريطانيون تصيد المكان الذي كانت فيه ابداً. ووافقوا على مسافة ميل الى الجنوب من أقصى اشجار النخيل الجنوبية، مع ان الاشارة كانت على مسافة اقل من ميل. الا ان البريطانيين كان لديهم ولع بالحدود الطبيعية التي لم تأخذ في حسابها



المصدر : الشرق الاوسط (النوعية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩٢

تقرير أولي إلى الأمين العام للأمم المتحدة اقتراحان من الهيئة الدولية لترسيم الحدود الكويتية العراقية

لندن: من امير طاهري

اشارة تتراح مساحتها ما بين ٦٠٠ و ١٨٠٠ كيلومتر مربع.
ويلاضافة الى هذا سيتكسب الكويت تسع ابار نفط في الجزء الجنوبي من حقل الزميعة. وسيتم الخط الجديد الى الشمال من قاعدة العراق البحرية (العسكرية والتجارية) في ميناء ام قصر. وبهذا يدخل العراق عن خور عبد الله ويتخلص وجوده في الخليج باكثر مما هو عليه.
واذا لخصت الأمم المتحدة بمنهج «الحد الاقصي» هذا، فسيصبح العراق بلداً لا مثله له على البحر، تقريباً، وليست لديه فرصة بناء ميناء عميق، كما يقول الخبراء.
ويوصي منهج «الحد الأدنى» بإحداث تغييرات معدودة يمكن معالجتها لصالح الكويت، ويعجبه يتعين على العراق ان يسلم جيوباً من الأراضي في تسع نقاط مختلفة كان العراق قد احتلها في ٢١ مارس (أذار) عام ١٩٧٣ عندما احتلت قوات بغداد الكويت في منطقة «السميط».

وعلى العراق ايضاً ان يتخلى عن عدد من بساتين النخيل التي تم زرعها بين اواخر الاربعينات واولئ الستينات

ذكرت مصادر مقربة من الهيئة التي هبت اليها الأمم المتحدة بتوسيع الحدود بين العراق والكويت ان الهيئة قد اتخذت عملها وأشارت الى انه تم فعلاً إعداد تقرير أولي سيورفع الى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي. ومن المتوقع ان يقدم التقرير النهائي خلال الشهر الحالي. وقد يتضمن مجموعتين من التوصيات تمكسان خلافات في وجهات نظر الخبراء.

وكشف الباحثون العاملون في الهيئة انها نظرت في مسكتين مختلفتين لحل المسألة. اولهما ما يعرف بمسك «التفسير الاقصي»، وهو يدعو الى إعادة ترسيم كبيرة للحدود.

والثاني هو المنهج المشار اليه بمنهج «التفسير الأدنى»، وهو يدعو الى حصر التغييرات في قضايا محدودة معزولة.

وطبقاً للمنهج الأول، يتم تصعيد حدود يبلغ طولها اقارب الـ ٢٦٠ كيلومترات الى الشمال بمساحات تتراوح ما بين مئتين مئة الامتار الى اكثر من اربعة كيلومترات في بعض النقاط. وهذا سيعطي الكويت أراضي



الدولي بهامسة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الى قرنين غربيين هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهما الدولتان اللتان ابرعت الكويت ميمتا اتفاقيات دفاعية ونور الآن محادثات مع فرنسا للتوصل الى اتفاقية مشتركة.

وبهذا فان تطبيق التوسيعات النهائية للهيئة، بعد امراء ملوذا وجزءا من الانباء بالشروط التي وضعتها الأمم المتحدة لرفع العطر المفروض على العراق.

ان إعادة ترسيم الحدود بين البلدين ستفرج الكويت من تحت سيف ديوماليس: أي كعاري العراق الإقليمية وكان العراق قد طالب في أكثر من مناسبة بالسيطرة على جويوتي وريه وروبيان الكويتيين، بالإضافة الى كامل قناة خير عبد الله البعرة

ان تسوية مسألة الحدود ستسمح لكل من العراق والكويت بالتوصل الى اتفاقية حول الجرف البحري مع بعضهما البعض واتفاقيتين منفصلتين مع إيران، وفي أمور نفق الطريق امام استثمار الاحتياجات الكبرى في رأس الخليج.

وهناك العديد من الشركات العالمية تقف في انتظار تقرير هيئة ترسيم الحدود قبل ان تستمكن من تسليم طائرات المقاتلة كبيرة تخصم لتسييد تحصينات دفاعية ستطليها الكويت وهناك أربعة خيارات تتداولها السلطات الكويتية التي تعتقد ان العراق سيظل، في المقابل، مصدر خطر على بلاده في المستقبل البعيد بغض النظر عن هوية الحاكم في بغداد.

وقد خصصت الكويت مبلغ ٦٠ مليون دولار لنصب أجهزة الإنذار المبكر على طول حدودها. وبعد ذلك ستقام سلسلة من التخصيمات ومن ضمنها شكايات من الخنادق العميقة والحواجز الأكوينية التي ستقام على طول الحدود أيضا.

وتقول المصادر الدبلوماسية ان هناك جهودا قائمة لعل للتوصل الى مصادقة مجلس الأمن على المصادقة على التقرير النهائي لهيئة ترسيم الحدود، لكي تحظى توصيات التقرير بدعم القانون الدولي

الاطلاع على كامل الوثائق البريطانية والعراقية والكويتية وفي رسالة تعين الهيئة وتكليفها بمهامها، اوضح دي كويلر انه يريد للحدود ان ترسم على طول الخط المقترح عام ١٩٦٢، تقريبا. وفي ذلك العام تم التوقيع على اتفاقية الحدود وحملت الاتفاقية توقيع الشيخ صباح السالم الصباح، أمير الكويت، واللواء احمد حسن البكر، رئيس وزراء العراق في حينه.

واعتمدت تلك الاتفاقية، بنورها، على خط الحدود الذي رسمته بريطانيا، بموافقة العراق، عام ١٩٦٢. وخط عام ١٩٦٢، ميني هو الآخر على اساس الترسيم الذي وضعه الميجر جون مور عام ١٩٦٢. وكان مور وكيل سياسيا بريطانيا للبحر، وعكس ذلك الخط سلسلة من ابار المياه التي استخدما البئر الذين عبروا عن واثمهم لتفويض الكويت.

وتزاد الوثائق التاريخية تعقيدا اذا ما ذكرنا حقيقة ان البريطانيين قاموا بتقسيم بئرز هلامات الحدود التي وضعوها عام ١٩٦٢، وفي نفس العام وزيد محلات العراق للكويت بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ لتغيير الحدود لصالحها، في محاولة لتقرير الحقائق كلها.

هناك حاجة لتسوية مسألة الحدود العراقية - الكويتية لكي تتمكن قوات الرصد التابعة للأمم المتحدة في جنوب العراق، ديونوكوم، من القيام بواجبها ضمن فهم واضح للحدود. وما ان يتم ترسيم الحدود تماما، يصبح بالامكان سحب القوة المذكورة البالغ تعدادها ١٢٩٠ شخصا.

لقد دأب العراق على الادعاء بان له حقوقا في اراضي الكويت، واستخدم القوة في ثلاث مناسبات ليحقق اهدافه: ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٩٠. وقد سدت القوة الأخيرة الى اشغال حرب الخليج وهزيمة للعراق عسكريا.

وقد أعلن العراقيون رسميا انهم تخلوا عن مطالباتهم في الأراضي الكويتية. ولكن ما دامت الحدود بين البلدين غير مرصمة، فان الشكوك ستظل تصوم حول نوايا العراقيين. وتبقى الكويت الى تسوية مسألة الحدود قبل ان يصبح اعضاء التحالف من خارج المنطقة، ما تبقى من قواتهم فيها. وازيد الكويت أيضا ان يضمن الحدود المرصومة كل من مجلس الأمن

اقتراحان

كجزء من تدبير يرمي الى دفع الحدود جنوبا وكانت الهيئة التابعة للأمم المتحدة، والتي يرأسها دبلوماسي اندونيسي، قد عيئت من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلر، في شهر مايو (أيار) الماضي. وفي الهيئة عضو هنائي وآخر كويتي بالإضافة الى اعضاء من السويد ونيوزيلندا. وتلقا الهيئة ميمتا من فريق من الخبراء معظمهم بريطانيون، واتبع لها



المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتي العراقي

هل يكون مقدمة لحرب جديدة؟

جرى رفع المطالب العراقية بأراضي كويتية منذ العام ١٩٣٨ على مستويين متناقضين. وكان الأشد صخباً، ولو لفترات متقطعة، مطالبة العراق بكل الكويت. وفي مطالبة ربحت بدرجات متفاوتة من الترخيم ولاعراض مختلفة أيضاً من جانب فصاة متبايعين بدءاً بملك غازي وتوفيق السويدي (١٩٣٨) وسرواً بنوري الصميد (١٩٤٨) وعبد الكريم قاسم (١٩٦١) وكثيراً صدام حسين (١٩٩٠). وأساس الدعوى تاريخي يقوم على أن الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة في أيام الحكم العثماني في بداية القرن الحالي، ولذلك ليس من الصعب نقض الادعاء لأسباب تاريخية وقانونية. إلا أنه بسبب مميزاته العامة للكامنة فقد كان من غير الممكن تقريباً التكهون متى تنتهي هذه الدعوى من جديد.

وبصورة أكثر دلتاً، وإن تكل القل دراساتيكية بالطبع، كان العراق يلجأ إلى تغيير حدوده الحالية وفق ما عرفتها المراسلات الدبلوماسية عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣ وأكمله «الناصر الخلق عليها» عام ١٩٣٣ واتى تحسين مطال العراق الحدود على مياه الخليج وبصورة نموذجية كتب العراق الخلق له أو تاجيره جزيرتي وربة وويبيان الكويتيين المهضمين استرلججياً، اللذين تحدان بموقعهما في شمال غربي الخليج من مقدرة العراق على الوصول إلى خور الزبير الذي يقوم عليه ميناء الشمن الجبال العراقي الثاني أم قصر. كلاً سعى العراقي إلى امتلاك مساحة صغيرة من الأراضي جنوب أم قصر

■ في الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٩٢ يهود فريق من خمسة أشخاص يشكون «بعضة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت» إلى الاجتماع في نيويورك في واحدة من الجلسات الخاصة وربما الأخيرة. وبعد ذلك بوقت قصير لصند الامم المتحدة تقريراً وخبرات لشخص لتفسير الفريق الدولي لرسم حدود كانت تاريخياً مبهمه وحديثة المتحاب والخط المرسوم على الأرض. والظاهر أنه تقرّر رسم الخط في أربعة مواقع من نهائياً لنزاع سبق بأكثر من نصف قرن محاولة العراق الكارثية ضم الكويت في اب (اكتسب) ١٩٩٠ أن الجرافيا والتاريخ يملكان علينا اعتقاداً باننا لن نسمع كلمة نهائية في هذا النزاع.

قبل أن ننظر إلى التطورات الأخيرة يهمن أن ننظر إلى الطبيعة الأساسية للنزاع على الحدود بين الكويت والعراق المستمر منذ عهد عديد. ولا بد من الاعتراف بأن تسوية أزمة الكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) التي اضطلعت بها الامم المتحدة فشلت في معالجة الحقيقة الجغرافية الأساسية التي عززت مطالبات انظمة بغداد المتتالية منذ أواخر الثلاثينات ونهني بذلك ساحل العراق الفضيل على الخليج وشعوره المتنازل في القدم بالخلاف جراء دفعها بعيداً عن الجسم المائي. وعلى النقيض المتخوس والطويل فانه ما لم يجر تمكين هذا التمسور السليم والصفاح العراق مع موقعه غير المؤاتي على طرف الخليج فإن ثمة خطراً واحداً من تكرار المطالبات العراقية بأراضي كويتية. والذبات المثلث الذي اظهره العراق في مطالبة بأراضي كويتية على مدى عقود ماضية من الستين وخلال عهد الملكية والحكم الثوري على السواء يشير إلى أن احباط العراق من حدوده على طرف الخليج قد يستمر حتى بعد زهاب حكم صدام حسين المقبل.



بقلم ريتشارد سكوفيلد *

يمكن أن تستخدم لتوسيع المياد الجديدة وعلى رغم توقيع اتفاق عام ١٩٦٣ والذي يعترف بالحدود مع الكويت كما هي ظل العراق ثابتاً في مطالبته بانضمامه في قضية الجزيرتين قبل الموافقة على ترسيم الحدود. تلبية لطلب الكويت الدائم. ونتيجة لتوفيق الكويت تقليدياً بحث موضوع التخلي عن وربة أو تاجيرها قبل أن يجري ترسيم الحدود البرية فقد عن التوصل إلى حل لشكلة الحدود أوقت طويل حتى كان الفزو العراقي عام ١٩٩٠ وللحد من هذا المارق المألوف.

وبموجب العراق شروط الأمم المتحدة لتسوية أزمة الكويت (القرار الرقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ نيسان/أبريل) ١٩٩١ التزم مرعاً احترام عدم قابلية خرق الحدود المشار إليها في المحاضر المتفق عليها بشأن إعادة العلاقات الودية والاعتراف والقضايا المعلقة، والتي وقعتها العراق والكويت في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣. ولتفق العراق والكويت على قبول المصالح والمساعدة من الأمين العام للأمم المتحدة في ترسيم الحدود بينهما وفقاً لـ المحاضر المتفق عليها، عام ١٩٦٣. وعليه ففي ٢ أيار (مايو) ١٩٩١ وتطبيقاً مع التوجيهات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي إلى الأمين العام السابق خافيير بيريز دي كويرال للعودة إلى المجلس بمقترحات في شأن الترسيم النهائي للحدود العراقية - الكويتية، أعلن دي كويرال تشكيل لجنة ترسيم الحدود التي جئنت محمياً بترسيم الحدود الدولية التي قبلتها المحاضر المتفق عليها، في تشرين الأول ١٩٦٣.

وقسم بعثة الأمم المتحدة لترسيم الحدود، متدوياً عن كل من الفريقين المتنازعين ورسمياً خرافط مصابين (أحدهما سويدي مولود في يوزكسبير في النكلشرا والثاني من شوييلندا) ومحمياً دولياً (وزير خارجية انونيسي سابق) في منصب الرئيس. وأعطيت البعثة صلاحية اتخاذ قرارات بالثانية. وتبعاً لذلك أصبح بإمكان بعثة الأمم المتحدة التوصل أخيراً إلى خط ترسيم يقض النظر عن أي اعتراض قد يكون لدى الجنوب العراقي. وكان هذا، إضافة إلى مواد أخرى تتعلق بالأراضي خص عليها قرار وقف النار الذي أصدرته الأمم المتحدة، ما حدا بحكومة بغداد إلى القول خلال نيسان ١٩٩١ أن سالة سجلت، تنتقص من سيادة الدول. إلا أن ما جعلت فريق الترسيم يتخذ عدداً كبيراً من القرارات خلال الأشهر العشرة أو نحوها في الطبيعة الخاصة غموضاً شديداً للحدود العراقية الكويتية كما عرفها سابقاً القانون الدولي. وإذا كانت الحاجة إلى الجراح هذا الحد القديم من الترسيمات لتحديد غامض وغير مرض للحدود جعل مهمة بعثة الأمم المتحدة بالغة التعقيد فإن تبني الأمم المتحدة للحدود الترابعية (de jure) لتسمية الإزمة الكويتية بدلاً من الحدود الواقعية (de facto)

التي قامت أدة ثلاثين سنة تقريباً حتى اب ١٩٩٠. ماقرية من جنوبها وأجه لجبراً نقداً واسعاً من قبل الصحافة لم يكن دائماً يستند إلى معرفة صحيحة. للتحقق في كل من هاتين القضيتين على حدة.

كان قرار الأمم المتحدة تسمية المحاضر المتفق عليها، عام ١٩٦٣ كقاعدة للتسوية النهائية للحدود العراقية الكويتية أمراً متوقفاً إلا أنه لم يخل من مشاكل. ففي توقيع العراق على المحاضر المتفق عليها، اعترف العراق رسمياً للمرة الأولى، منذ اقتسامه عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢، باستقلال الكويت. ووجود حدود دولية معها. وهذا تمس أهمية هذه المحاضر إلا أن نص الاتفاق لم يكن مفصلاً تماماً عند الحديث عن الحدود. فقد اعترف العراق بحدوده مع الكويت كما حدثتها الرسائل المتبادلة عام ١٩٦٣.

ولم تكن لمة توصيفات مفصلة ولا خرائط. وكان واضحاً غياب النصوص الخاصة بالتحديد النهائي وترسيم هذا الحد. ويمكن الافتراض أن الحدود لم ترس بتفصيل بل في الفترة السابقة على المحاضر المتفق عليها، أو أن العراق الذي كان مستخدماً أن يعيد تأكيد التحديد المطاط لأراضي عام ١٩٦٣ لم يكن مستعداً لترسيم هذه الحدود حتى يحصل على التنازلات في شأن الجزيرتين.

وعالماً ما يقال أنه ليس هناك حدود جيدة أو سيئة. إلا أن تحديد الحدود العراقية الكويتية الذي نصت عليه الرسائل المتبادلة عام ١٩٦٢ يقوي الاعتقاد بأن الحدود المذكورة تقع في خانة الحدود السيئة. فقد كانت حدوداً غامضة أشد الغموض وتشمل، من دون تعديلات، الجزء الشمالي من الخط الأخضر، ليرتوكول ١٩٦٣ التكتيزي العثماني الذي لم يصنع ولم يعمل به. ولم تنشر الحدود بالتحديد إلى الحد مأكثر من قولها، على طول الباطن، وعند جنوب صفوان. وبأسنوت طويلة لم يعرف أحد بالضبط أين تجري الحدود على الأرض. وهو الحال الذي يتحمل المسؤولية عن اندلاع عدد من حوادث الحدود.

ولصوالي عقدين من السنين تقريباً كان كل ما يشير إلى الحدود لوح خضبي أقامته السلطات البريطانية عند مسافة معينة جنوب أقصى شجرة بلع جنوبية في صفوان. ولا يزال السبب الذي حدا بالحكومة السياسية في الكويت جون مور لاختيار هذه البقعة عام ١٩٦٣، وعلى أي الماييس استند، قضية مهمة جداً بلغت حتى آذار (مارس) ١٩٩٢. فآخر الإعلان عن نتائج تحقيقات فريق الحدود التابع للأمم المتحدة. وعندما أزيل اللوح الذي وضعه مور



المصدر : (البيان)

١٩٩٢ أبريل

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مما دار بين العراق والكويت بينهما تفسير ١٩٥١ حدد خطاً مستقيماً من جنوب صفوان إلى ملتقى المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخور شنان، إلا أنه انصرف في صورة امتد للعراق المنفذ للمائي السابق كله. أما فريق الأمم المتحدة فسيعلن تحديداً للحدود على طول الخط المستقيم من دون انحراف فيجعل بذلك جزءاً من المحرى الأصل لخور الزبير داخل أراضي الكويت.

في أواخر شباط وأوائل آذار من هذا العام حملت الصفحات الأولى من الصحف البريطانية عناوين تنسب إلى أن حدود الكويت مع العراق ستنتقل شمالاً كنتيجة للتحقيقات التي أجرتها لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة. وبميت هذه التقارير أصلاً على تعليقات السفير طائر بوزلي (ممثل الكويت في فريق ترسيم الحدود الدولي) الذي قال: إن ترسيم الحدود عام ١٩٩٢ سيكون مستظلاً تماماً عنه قبل سنتين عاماً. (انظر تصريحاته إلى صحيفة كويت تايمز، تاريخ ١٤ شباط ١٩٩٢) غير أن السفير كتب إلى: «الحكومة» موضحاً موقف بلاده ومؤيداً أصراًها على احترام الحدود التاريخية بين البلدين. إن من المؤكد تماماً تقريباً أن فريق الأمم المتحدة لا يمكنه ترسيم حدود جديدة. وكما سبق القول فإن من المحتمل أن يكون تحديده الحدود الذي سيعلن هذا الربيع سيكون مشابهاً جداً لتحديد الحدود لعام ١٩٥١، كما ذكرت بريطانيا أنها ترى أن يكون منذ البداية وفقاً لتعريف الغامض لعام ١٩٣٢.

أما العنصر الأخيرة فقد جمعت عن واقع هذه الثلاثين سنة الأخيرة وعقب تسوية أزمة الكويت عام ١٩٦١ مع العراق تفوضه إلى خط جامعة الدول العربية وهو خط يسمي بموازاة الحدود الدولية الوممية وفقاً للتفسير البريطاني لعام ١٩٥١، إلا أنه يقع إلى جنوبه. والمسألة بين الشطرين في الرب نقطة تصل إلى ٣٥٠ ميلاً. واستمرراً وفي أبعد نقطة نحو الشمال كيلومترين، وخط جامعة الدول العربية هو أصلاً الخط الذي رسمته القوات البريطانية للدفاع عن الكويت خلال أزمة ١٩٦١. وقد استخدمته في ما بعد قوة جامعة الدول العربية التي تولت مسؤولية الدفاع عن الكويت عقب رحيل البريطانيين في وقت لاحق من ذلك العام وبقيت هناك حتى حدث تغيير في نظام بغداد في أوائل عام ١٩٦٣. أساعد على ذلك وعقب رحيل قوة الجامعة مع العراق سيطرته في الغلبة إلى جنوب خط الجامعة. وخلال الستينيات والسبعينيات كانت أبار النفط تحفر من جانب العراق فوق هذا الخط الحدودي الدولي (عند الطرف الجنوبي لحقل الرميلة) في حين توسع ميدان من قصر الحديث عبر الحدود الوهمية إلى خط جامعة الدول العربية نفسه. واستمر التقدم العمراني يتسع جنوباً في أواخر السبعينيات عندما اجتهد صدام حسين في تغيير جغرافية منطقة

عند بداية الحرب العالمية الثانية وعدم العراقيين عن زراعة اشجار بلع جديدة جنوب صفوان بات من غير الممكن التعرف من جديد إلى الموضوع الأصلي لإشارة الحدود. وهو موقف لا يزال قائماً حتى هذا اليوم. واستغرق الأمر بريطانيا حتى نهاية العام ١٩٥١ للتوصل إلى استنتاج نهائي بشأن ما أراد التحديد الوارد في الرسائل الدبلوماسية عام ١٩٣٢ إرجاعه. وفي هذا المجال قروا بصورة اعتماطية بموجب ما لا يتطابق الحدود الواقعة جنوب صفوان تقع على بعد ألف متر جنوب مركز الجمارك العراقي. وبذلك جرى التحلي عن محاولات لتثبيت بقعة بالاستدلال بالمعالم الطبيعية.

قدم التفسير البريطاني عام ١٩٥١ الذي ولفق عليه حاكم الكويت إلى العراق ليكون أساساً لترسيم الحدود. إلا أنه يقول بالرفض على رغم أنه كانت هناك اشارات واضحة خلال منتصف الخمسينيات من العراق قد يوافق على ترسيم الحدود على هذا الأساس إذا وافقت الكويت على تأجيله جزيرة وربة. ومع ذلك فإن الاقتراح البريطاني لترسيم الحدود لعام ١٩٥١ هو الخط الذي يظهر على معظم الخرائط المعروفة الآن والمصورات الجغرافية (كتب الأطلس) التي تعكس ترسيم الحدود. والمنطقة المنزوعة السلاح القائمة حالياً على الحدود العراقية - الكويتية وتشرف عليها هيئة المراقبة العراقية الكويتية الدائمة للأمم المتحدة (يونيكوم) تحددت أصلاً في نيسان ١٩٩١ بالاستفتاء إلى التفسير البريطاني لعام ١٩٩١، وإن لا يمكن ذلك في صورة خريفية. ووصفت الحكومة العراقية ذلك ومثلته استخدام الأمم المتحدة لخرائط امتدتها بها الحكومة البريطانية في ربيع عام ١٩٩١ بأنه «خدمة جائرة وإحادي الجانب ضد ارادة العراق». قررت سلفاً تحديده الحدود. فقرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ لم يذكر التفسير البريطاني لعام ١٩٥١ بل اكتفى بالإشارة إلى عدم قابلية الحدود المذكورة في المحاضر المتفق عليها، عام ١٩٦٢ للتحقق. وهو التحديد المصاغ بشعائير غامضة والواردة في الرسائل الدبلوماسية المتحالفة عام ١٩٣٢. إلا أنه سيكون مفاجئاً جداً أن يعلن فريق الترسيم الدولي تحديداً مفضلاً للحدود وبخلاف في صورة جوهريه عن الاقتراح البريطاني لترسيم الحدود لعام ١٩٥١. ولكن يمكن التكيف الآن عن أن الحدود ستسبب مساراً مختلفاً بعض الاختلاف عندما تلتقي خور الزبير جنوب صيداً أم قصر العراقي. وهذه القضية بالذات كانت موضوع جدال حاد خلال الحرب العالمية الثانية دار أكثره بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. نظر



المصدر : الجريدة (الأممية)

١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحدود، وعلى العموم تجاهلات الكويت هذه التطورات. أما الآن فيبدو من المؤكد تقريباً أنه مع إعلان خط الحدود من قبل الأمم المتحدة سيكون على العراق أن يخلي هذه البنية التحتية الواقعة جنوب خط الحدود الواقع (وفقاً للتفسير البريطاني لعام ١٩٥١).

وتضمن قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ على أن ينهي فريق الترسيم الحدود للدرعية القائمة كما حددت أصلاً عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٢، وأن يتجاهل أي خطوط حدود وطنية وأمنية وبهذا المنحى ليس لغة من داع الآن أن تكون وسائل الإعلام بعثة ترسيم الحدود على قياسها بمعزلها. فإذا كان هناك خطأ فهو في قرارات الأمم المتحدة التي صدرت على عجل قبل عام، ومع ذلك فلم تصدر أي شكوى من المصنف العربية في ذلك الوقت، وصدرت في الآونة الأخيرة دعوات تكملة وأوضحه من قبل مراقبين محترمين وذوي خبرة في المنطقة إلى فريق ترسيم الحدود الدولي ليظهر مرونة أكثر في تنفيذ مهماته، فيحدد خط حدود يمكن الدفاع عنه سياسياً بدلاً من أن يكون مقيلاً فنياً أو تاريخياً، ويعني ذلك الاعتماد جنوباً بالحدود الشرعية في الحدود الواقعية عند لم يفسر الرسالة حتى لا يخلق العراق إلى إلقاء التطورات في البنية التحتية ولكن هذه التعديلات وكذلك الاقتراحات بأن يعطى العراق مهلاً أفضل على الخليج على طول للشروط المالية التي تحيط بجزيرتي وربة وبوبيان هي تنازلات يمكن للكويت، لا الأمم المتحدة، أن تقدمها، إلا أنها تنازلات يبقى تنفيذها خارج الاحتمالات نظراً إلى تجرية الحكم الكويتي الأخيرة على أيدي العراقيين.

كم من المرات عجز قرار يتناول نزاعاً دولياً رئيسياً أو أزمة دولية رئيسية عن مخاطبة التوترات الأساسية التي أسهمت في وقوع النزاع أو الأزمة في المقام الأول، وحتى أو أعطيت للتسويق الدولي لترسيم الحدود صلاحيات تثبيت الحدود الواقعية بين الكويت والعراق على طول خط جامعة الدول العربية، فإن العراق سيقضي على حد تعبير وزير كويتي بارز أطلقها في أوائل السبعينيات بشبه مرمياً ضحكاً له باب صغير جداً. ويمنح العراق هذه المساحة الضيقة من الأراضي أن يضمن مثال العراق على الخليج بأي طريقة ملحوظة. إن الحدود العراقية مع الكويت كانت على كل حال محاذراً للمشكل تاريخياً بسبب قرب الحدود إلى الشمال مع إيران، لأن العراق لم يمنح في أن يمارس سيطرته الكاملة على أي من شريطيه الرئيسيين إلى الخليج المحيطين بشبه جزيرة الفار ومطقي خور الزبير وخور عبدالله إلى الغرب وشط العرب الذي يقع على مسافة تقل عن عشرين ميلاً إلى الشمال. ومن الحيوي استئصال الاستقرار في المنطقة والسلام العام في شمال الخليج إلا يرى العراق نفسه مقصراً عن مياه الخليج، أما كيف يمكن مخاطبة هذا الشعور العميق بالفضل ما يمكن من دون الإضرار بالمصالح المشروعة للكويت وإيران فمؤال يبقى بلا جواب.

هـ نائب مدير مركز أبحاث الجغرافية السياسية والحدود الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن صدر له عام ١٩٩١ في لندن كتاب *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*

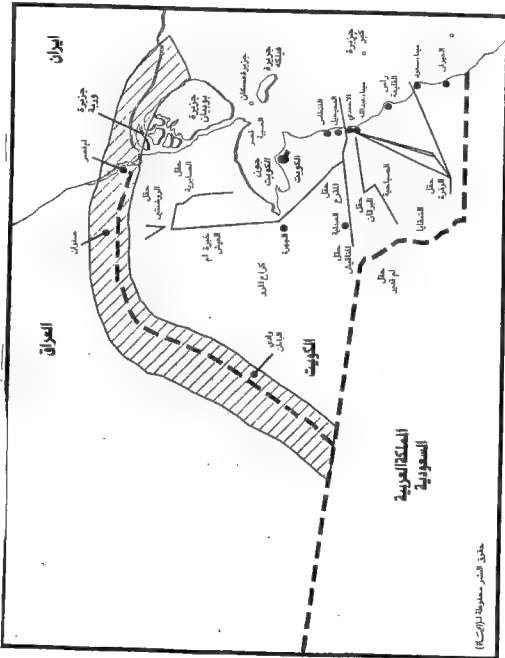


المصدر: الخريطة (التدنيية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢



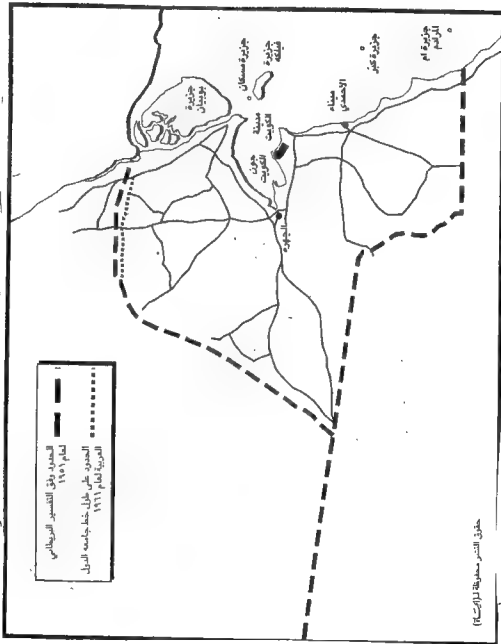


المصدر: الحياة (الندية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

• "بیت" ۱۹۹۳





المصدر: الهيئة العامة (البلدية)



بعد تقديم «بيان حالة» مختلفين

غالي يهدد التفويض لخبراء الحدود بين العراق والكويت ٦ أشهر أخرى

لندن : من امير طاهري

ذكرت مصادر دبلوماسية ان فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي عهد اليه بمهمة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، لم يطلع في التفويض الى وضع تقرير نهائي لجميع الأطراف المعنية. وكان من المفرد ان يصدر الفريق تقريره النهائي يوم امس، لكنه عوضاً من ذلك اكتفى بتقديم «بيان حالة» مختلفين او غير متطابقين الى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي.

وقد الأمين العام ان يحدد التفويض المعطى للفريق الحدود لسنة لشهر اخرى بعد ان اجري مشاورات مع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ويشعر تفويض مهمة فريق الحدود ان مرافقي الأمم المتحدة البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ شخص سيطلقون في الشريط المحايد الذي انشئ بين العراق والكويت عقب انتهاء حرب الخليج في العام الماضي، والشريط المذكور من ضمن الأراضي العراقية ويبلغ طوله ٢٤٠ كيلومتراً وعرضه ٥ كيلومترات.

ودأب العراق على مطالبة الأمم المتحدة بالسماح له باعادة اشارات الحدود ومراكز الشرطة الى تلك المنطقة المحايدة، لكن مطالباته لم تقض الى شيء، نظراً لاعتراضات الولايات المتحدة للشمعية على ذلك.

وتتالف فريق خبراء الأمم المتحدة من عراقي وكويتي و٢ مندوبين من نيوزيلندا والسود واندونيسيا ويرأس العضو الاندونيسي فريق الخبراء الذي تقول التقارير انه اصدر «بيان حالة» يوصيان بتنازلات عراقية للشمية.

ووصفت المصادر الدبلوماسية لحد البيانين بأنه مطالب بالحد الاقصى، اي انه

يعد الى الكويت اراضي ضمتها العراق ما بين الريميدات والاشمانيات. وبموجب هذا التصور مستمر الحدود الى الشمال من ميناء ام القصر العراقي. وتحصل الكويت بموجب هذا على عدد من ابار النفط ويسان، النخيل والسهول.

في حين تطالب الوثيقة لثانية «بالحد الأدنى» ونزعي بتعديلات طفيفة على خط الحدود للقاءات مشيئة غزو الكويت في ٢ أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ وهذا سمح على الكويت سيطرة على ٧ مراكز حدودية كانت تعود للعراق، لكنه ان يغير الشكل الاساسي للحدود. ولم يتوصل مجلس الأمن الدولي الى موقف محدد واضح من هذا الموضوع، حتى الآن، لكن المصادر تقول ان الصيغة العامة والاساسية يجب ان تكون خط الحدود بين العراق والكويت في عام ١٩٦٣.

وترى المصادر الدبلوماسية ان قرار بطرس غالي بتجاهل الموضوع لسنة لشهر اخرى سيساعد على منح ظهور تعديلات دبلوماسية.

ولا يخفي المحللون في منح ظهور تعديلات دبلوماسية ان يتغير النظام في بغداد قبل نهاية العام، الأمر الذي يجعل مسألة تسوية الحدود اسهل كثيراً.

وقرر لحد الحاليين في واشنطن ان جفرو المراق الحالي تكمن في ان الكويتين لا يحسنون بالامن والسلمة ما دام صدام في السلطة واضاف يوم ياي مهمة واكن لو تمكن العراق من تطوير نظام حكم جديد ومعقول فان مسألة الحدود ستفسر بسرعة.

وقول المحللون، ايضاً، ان فرض تنازلات اقليمية كبيرة، على العراق قد يؤدي الى تعزيز موقع صدام حسين في بغداد في حين يحاول حاضروه ان يرتبوا لحد مؤتمر وطني كبير على لمل التوصل لتشكيل جبهة موحدة لمواجهة.



المصدر: مهريت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢ أبريل

غالي يدين الوجود العراقي في المنطقة المحايدة

الحدود، واثنين آخرين في الجانب
العراقي، ولكن على بعد ١٠٠ متر
فقط، أي أقل من المسافة المسموح
بها.

ويدعي العراقي ضرورة
احتفاظه بتلك المواقع الى حين
الانتهاء من مسألة ترسيم
الحدود التي تقوم بها لجنة الحدود
التي لم تكمل مهمتها بهذا الصدد
حتى الآن.

(التمتة في الصفحة ٦)

نيويورك (الأمم المتحدة) - رويتر،
١٥، كوبا، اعلان الأمين العام للأمم
المتحدة الدكتور بطرس غالي،
استمرار تواجد مواقع الشرطة
العراقية على الجانب الكويتي في
المنطقة المحايدة بين البلدين، وقال
انه أمر بتر الغلق.
واررد تقرير مكتوب قدمه غالي الى
مجلس الأمن الدولي تفاصيل من
تواجد خمسة مواقع للشرطة
العراقية داخل الجانب الكويتي من



المصدر : صبرت الكويت

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غالي يدين

وأشار غالي في تقريره، إلى أن الوضع على استعداد الحدود بين الكويت والعراق كان هادئاً في الشهور السبعة الماضية، موضحاً أن الانتهاكات انخفضت كثيراً وأنها كانت بسيطة، وأوصى الأمين العام بتعميد مهمة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة جوياً، بين الكويت والعراق لفترة ستة أشهر أخرى.

وقال غالي في هذا الصدد، لا شك عندي من أن وجود قوات «اليونيكوم» ومواصلة نشاطاتها في المنطقة بعد مسألة أساسية لضمان احترام السلطة المحايدة والمحافظة على الهدوء، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين الكويت والعراق بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ الصادر في الثالث من إبريل (نيسان) من عام ١٩٩١م، وتتألف من ٢٠٠ مراقب عسكري وحوالي ٢٠٠ إداري و ٢٠٠ عامل مدني.

وأظهر جدول أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة رصدت أربعة انتهاكات في المنطقة، المنزوعة السلاح من الجانب العراقي.



المصدر : الوفاة

٨ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية : "ات"

غالي يوصي ببدء عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت



بطرس غالي

الاسم المتحددة الى بغداد ،
للاشراف على تدمير منشآت نووية
عراقية . وجمع مزيد من
المعلومات الخاصة بمحاولات
العراق صنع اول قنبلة نووية .
قال ديميتري بريكوس رئيس
الفريق : ان المهمة تعد اختبارا
حول مدى استعداد العراق
للاذعان لقرارات وقف اطلاق النار
في حرب الخليج . تكرر بريكوس ان
السلطات العراقية لم تعلن بشأن
ما اذا كانت مستعدون مع فريق
المفتشين ام لا . تكرر بريكوس ان
مهمة الفريق مستغرق ٨ ايام .
تشمل ١٦ عملية تفقيش مفصلة
واجراء مفاوضات مع السلطات
العراقية . بشأن برنامج الاسلحة
النووية . وفي هذا الصدد نفت
العراق قدرة مجمع الانر الذي
يبريد الفريق تدميره على انتاج
اسلحة نووية .

الكويت ، وهي تتكون من ٩٠٠
شخص . من ناحية اخرى تطالب
العراق ببدء عمل قوات الطوارئ
في هذه المنطقة حتى يعاد رسم
الحدود بين الكويت والعراق .
من ناحية اخرى توجه مفتشو

نيويورك - رويترز : اوصى
بطرس غالي السكرتير العام للأمم
المتحدة امس ببدء بعثة الأمم
المتحدة الخاصة بمراقبة الوضع
بين العراق والكويت لمدة ٦ اشهر
اخرى . أكد غالي هجوم الاحوال
على امتداد الحدود بين العراق
والكويت خلال الشهور الستة
الماضية . قال : ان المناطق
المنزوعة السلاح تفتي احتراماً
بصفة عامة . اضاف غالي ان
عدد الانتهاكات انخفض بدرجة
كبيرة في الشهور الماضية . كشف
غالي انه تم ٤ انتهاكات بين
العراق والكويت في المنطقة
المنزوعة السلاح من الجانب
العراقي و ١٠٠ من جانب الكويت
وخلالها المعروف ان بعثة
المنظمة الدولية ترافق المنطقة
المنزوعة السلاح ، التي اقيمت
بعد طرد القوات العراقية من



المصدر: الأ.م. ر.م.

التاريخ: ٨ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

مد عمل الرافضين الدوليين على الحدود الكويتية العراقية ٢ أشهر

نيويورك - وكالات الأنباء - طلب الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة من مجلس الأمن مد عمل الرافضين العسكريين الفلسطينيين للمنظمة الدولية وللتنضيد على طول الحدود الكويتية العراقية مدة ٦ أشهر أخرى حيث من المقرر أن تنتهي مدة انقضاء الرافضين هذا التخصيص وأصبح الدكتور غالي في تقريره لمجلس الأمن أن الرافض كان عددا حوالي ١١ أشهر السنة الماضية على طول الحدود بين البلدين .

وتتصل هيئة الرابطة الدولية للعراق الكويت التي انضمت في التاسع من أبريل عام ١٩٩١ في جنوب العراق أي جارات بين الفلسطينيين وتتطلب القوى الدولية من ٢٠٠ شخص وتتطلب على فريق من طرقات السلاح يبلغ حوالي ٢٤٠ كور عراق ومجموعة خمسة كور عراق في الكويت بينما يعمل ال كور كور عراق في العراق في انتظار الترخيص الدقيق للحدود بينهما والذي تعمل لجنة دولية حاليا بشأنه



سور الكويت الحقيقي (٢٠١)



بقلم : د. عابد المتair

وانما من خلال مطابقة الاقوال للأفعال وباعتقادنا ان التمسك بمستور نوفر (تشرين الثاني) ١٩٩٢ والحرس الشديد على تطبيقه نصاً وروحاً كقيل لتعزيز الوحدة الوطنية. وتكفي الاشارة العابرة لبعض مواد الدستور التي نعتقد ان تطبيقها والالتزام بها بحق الانسجام الاجتماعي بين شرائع المجتمع كافة ووزيل كل انواع الشكوك والشعور بالظلم. فلقد نصت المادة السابعة على ان «المعدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتمتع والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، وتضمن المادة الثامنة على ان تضمن الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والعلمانية وتكافئ الفرص للمواطنين».

وتخص المادة ٢٠ على ان «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين». هذه النصوص وغيرها وضعت حجر الأساس لحماية وتعزيز الوحدة

صلاة السور وقدرته على الصمود لفترة طويلة نسبياً أمام القصف المدفعي والصاروخي ومعتمد من ناحية ثانية على الاستعدادات العسكرية ونقاط المراقبة الكويتية وكيفية متابعتها لتحركات الطرف الآخر ونوع التكنولوجيا العسكرية.

سياسياً: الهدف هو اعلان الغضب الكويتي على الجيران الذين لم يحترموا حق الجيرة، ولم يتورعوا عن استهزاء سيادة دولة عربية مستقلة. وهو تأكيد على ان الخطر على امن وسيادة الكويت يأتي من وراء السور الكويتي. وان هذا النوع من الجيران الحاقدين لا يستحق ان تفتح الحدود معه بشكل طبيعي كما هو الحال مع الجيران الطبيعيين

نفسياً: الهدف هو اشعار المواطنين الكويتي بوجود حاجز بينه وبين الغزاة الذين روغوا امن الامن فجراً الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠.

أولاً: فان الهدف من السور هو منع المتسللين العراقيين أو المتسللين عبر الحدود العراقية الكويتية ومنع البضائع المهربة بما فيها البضائع المحرمة كالخمر والاسلحة.

وتحسب ان تنفهم هذه الدوافع، فانتا تعتقد ان بناء السور الجديد إنما هو تعبير عن خيبة أمل الكويتيين تجاه جيرانهم الشماليين الغربيين وسيبقى السور رمزاً لحالة عدم اطمئنان الكويتيين تجاه ما وراء السور وربما الى وقت طويل، لكن هل هذا هو السور الحقيقي لحماية الكويت وتعزيز هويتها المستقلة؟

لا نشكك بالأهمية النسبية للسور، لكننا نعتقد ان سور الكويت الحقيقي إنما يعتمد على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: هي تعزيز الوحدة الوطنية، والثانية: هي تعزيز القدرة العسكرية وتعزيزاً نوعياً. وتعزيز الوحدة الوطنية لا يمكن تحقيقه من خلال الامتنات والغضب والتصرجات

تتجه النية في الكويت الى بناء سور يفصل الكويت عن العراق بإعازل اصطناعي. وهذا هو السور الرابع في تاريخ الكويت ككرة السور المترجما مجموعة من الشخصيات الكويتية المعروفة وروحاً بها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وعلى العكس من الاسوار الثلاثة السابقة التي انحصرت على مدينة الكويت دون سواها، فإن السور الجديد هو أول سور حدودي فالسور الجديد سيتم تشييده على طول الحدود الكويتية العراقية ليكون فاصلاً مصلحاً بين الكويت والعراق.

وفكرة السور التي هي احدي الفرازات الغزو العراقي الاثم لدولة الكويت، هذه الفكرة تبلورت أثناء الاحتلال العراقي، فالكويتيون الذين هاجروا خلال الاحتلال السبي انواع العذاب والتعذيب الجسدي والنفسي كانوا يتعمنون أو أنهم قد بنوا سوراً من لوب لحماية الكويت من شرور الشقيق الهجومي.

وبالتأكيد فان تشييد سور حدودي في أواخر القرن العشرين لم يؤدي الغرض الذي أدته اسوار ما قبل ١٩٢٠ فبالسكة اليوم ليست بدائق وسوفاً ونبالاً كما كان الحال قبل سبعين عاماً والفراد اليوم بالاسكان انزالهم جراً ويحرق خلف خطوط الخصم. وتكنولوجيا اليوم تسخر من كل الاسوار واسلحة الدمار تتطور بشكل مخيف ولن تعجز عن تدمير المعوقات الاصطناعية، ونحن على يقين ان الذين بادروا الى اقتراح فكرة تشييد سور فاصل بيننا وبين العراق يدركون ذلك، لكن بالرغم من ذلك، فإن لبناء السور ما يبرره واقعياً وسياسياً ونفسياً وأمنياً.

نقاهياً: فالهدف من السور ليس بالضرورة حماية الكويت حماية تامة ومطلقة، وإنما الهدف هو عرقلة تقدم قوات العدو البرية وتصعيب مهمة تقدمها. وهذا يعتمد على



الوظيفية والمؤهلات العلمية والسجل الوظيفي. ولما كانت الوظيفة تكليفا لا تشريفاً ولما كانت الوظائف العامة كما نصت المادة ٧٦ من الدستور «مهمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، لما كانت الوظيفة كذلك، فلماذا تتصور الوظائف القيادية حول فئة محددة وجبركة الآخرين في زاوية النساء كما لو كانوا ملفات قديمة ينتظرون بفارغ الصبر وصولهم إلى أول سلم السن التقاعدي ليفروا من سجن التجاهل وتجاهل السجاني البيروقراطي؟

هذان مثالان فقط من أمثلة كثيرة يعتبر استثمارها مضرراً ضرراً بالغاً عاجلاً لم أجلاً بتماسك الوحدة الوطنية. ولا شك أن تعزيز الوحدة الوطنية ليس أمراً سهلاً، فمن خلال التطبيق السليم والموضوعي للدستور وتعديل بعض القوانين كقانون الانتخاب واعتبار الكفاءة والأهلية الوظيفية معياراً للتزكي فإن أغلب فئات المجتمع الكويتي ستشعر بالرضا ولن يشذ عن هذا التيار العام غير المتكبرين لكل شيء تقريباً بما في ذلك المناصب السياسية والإدارية.

وحتى هؤلاء فانهم على المدى البعيد سيجدون ان مصالحهم ومصالحهم بالانتماء تقتضي ان تسود سيادته الحرية والمساواة والمعادلة وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع كافة. ان من مصلحة الوطن الكويتي خاصة بعد تجربة الاحتلال المبررة التي ثبت من خلالها ان الولاء لقراب الوطن لا يقتصر على فئة دون اخرى، او ذكر دين اثني، ان من مصلحة هذا الوطن ان يشعر مواطنوه ذكورا واناثا بكامل اهليتهم السياسية، وان لا تمايز اداري بين فئة واخرى الا ضمن معايير محددة قواسمها الكفاءة الشخصية والمهنية والتأهيل العلمي والعمل.

الوطنية، لكن وكحال اي مجتمع، وخاصة العالم الذي اصطلح على تسميته بالعالم الثالث، فإن ما تلص عليه الدساتير والقوانين يختلف بشكل او بآخر عن ما تتم ممارسته فعلياً وواقعياً. وسأكتفي بإعطاء مثالين، أولهما عن المرأة والجنس والثاني عن المناصب الوظيفية، فالمرأة نص الدستور على مساواتها أمام القانون بالرجل، ولكن لفائدة الأولى من قانون الانتخاب نصت صراحة على احقية الذكر الكويتي البالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة في ممارسة حقّه الانتخابي وحرمت للمرأة وكذلك الجنس من هذا الحق. فليكن للسأواة التي هي احدى تعلمات المجتمع الا يمكن تفسير حرمان هاتين الفئتين تمييزاً بسبب الجنس بالنسبة للمرأة والأصل بالنسبة للرجل. السأنا نعلم، اذا ما اعتقدنا ان ذلك لا يؤثّر بشكل او بآخر على تلاحم الوحدة الوطنية فكيف يتم تعزيز الوحدة الوطنية وأكثر من نصف المجتمع خارج دائرة ممارسة حقوق اختيار ممثلي الشعب الكويتي؟ لقد نصت المادة السادسة علي أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً.. وإذا كان من حق الذين يمارسون حقوقهم الديمقراطية في الترشيح والانتخاب ان يشعروا بالاطمئنان كونهم مصدر السلطات فهل يعقل ان المحرومين من هذا الحق يشعرون بنفخ الشهور؟

أما تولي المناصب القيادية لحدث عنه ولا حرج. ولو استعرضنا فقط أسماء وكلاء الوزارات والوكلاء للمؤسسات والهيئات ومديري الإدارات في الوزارات لوجدنا ان المركز القيادي شديد الارتباط بالاسم العائلي أكثر منه ارتباطاً بالخبرة



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩٢

سور الكويت الحقيقي (٢٠٢)

إن الشعور بالرضا هو السور الأول والأساسي، وهو بالتأكيد أهم وأكثر فاعلية من كل الأسوار المصطنعة. لكن هذا لا يعني أهمية وجود سور رديف ومندبق أصلاً من السور الأول، فإعادة بناء وتفعيل القوات المسلحة الكويتية على أسس أفضل بكثير مما كانت عليه صبيحة ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ المشؤوم، يعتبر لا شك واجباً وطنياً. فالحفاظ على سيادة دولة الكويت واستقلالها وحماية حدودها وضمان أمنها الداخلي والخارجي هو فرض على كل كويتي يعتبر التنصل منه كذراً بالوطن ومن يكره بالوطن لا يستحق شرف الانتماء إليه.

لقد علمتنا تجربة الاحتلال البغيض أن اللوت في ميدان المعركة أشرف والفضل من تَجَرُّع كُؤُوس مرارة الذل والهوان. وانطلاقاً من ذلك، فإننا نعتقد أن الكويت بحاجة إلى بناء قوة عسكرية ذاتية لا تتكرر معها، حتى ولو بصورة أصعب، كارثة الغزو، واعتقادنا أن لدى بلادنا إمكانيات إيجابية يمكن استغلالها وأهم هذه الإيجابيات أن المقاتل الكويتي لا يقل عن غيره حرصاً على الدفاع عن وطنه والاستشهاد في سبيله وقد ثبت ذلك فعلاً أثناء الاجتياح العراقي. والإيجابية الثانية هي الإمكانيات المالية التي من خلالها يمكن تزويد قواتنا المسلحة بأحدث أنواع الأسلحة والأحذية الثالثة وأن كانت لها سلبياتها هي صغر المساحة الجغرافية لبلادنا. فصغر المساحة سيجعل بالأسكان تأمين الحدود عسكرياً دون تحمل أعباء مالية وبشرية فوق طاقة البلاد.

وقبل الاستمرار في هذه المدخلة، فإنه يهمني أن نذكر باعتزاز كبير البطولات التي أظهرتها قواتنا المسلحة في مواجهة الغزاة. فعلى الرغم من المفاجأة واجتياح القوات العنصرية للحدود الكويتية وتوغلها في العمق الكويتي فإن الممارك التي دارت طوال يوم ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ من الجهراء

شمالاً وحتى جنوب مدينة الكويت وبالذات معارك جسور الجهراء ورأسه الأركان والحرس الوطني وغيرها قد أشتت شجاعة واستمسك المقاتل الكويتي واستعداده لأقتداء وطنه، هذا بالرغم من معرفته أن الكويت قد أصبحت ساقطة عسكرياً منذ وصول الغزاة إلى محافظة الجهراء. لا شك أن استثمار هذه الروح الوطنية العالية يتطلب أن تفكر القيادة العسكرية تفكيراً جدياً ببناء قوة عسكرية كويتية مسلحة بعتلية عسكرية حديثة وأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية. ولا شك أنه لا خيار أمام بلد صغير وذو إمكانيات بشرية محدودة كالكويت غير الاعتماد على الله والذات الوطنية والعقيدة العسكرية القيادية وأفضل أنواع التكنولوجيا العسكرية



بقلم: د. عايد المناج



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩١

والتقدم أعداد جيش يائيل لافضل جهوش العالم تدريبا وتسليحا وعدداً. والنموذج الاسرائيلي ماثل امام عين الجميع.. واذا كان كاتب هذه السطور لا يقر بالوجود الاسرائيلي فإن هذا لا ينفي ان الدولة الصهيونية استطاعت من خلال اعداد شعب متعدد الاعراق واللغات والتسلح باحدث انواع التكنولوجيا العسكرية، بل وانهاج سياسة التصنيع الحربي ان تفرض وجودها غير الشرعي بالرغم من انها من الناحيتين البشرية والجغرافية لا تعادل نقطة في جوارها العربي المحيط بها.

اسرائيل خاضت معظم حروبها الخمس ضد جيرانها العرب على اكثر من جبهة وكانت دائماً هي المنتصرة.

واذا كان عنصر المفاجأة يغلب الموازين العسكرية في اغلب الاحيان، فإن الدولة الصهيونية وبالرغم من مناجاتها بصرب ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، وبالرغم من انهيار موقعها ودفاعاتها المتقدمة على الجبهتين المصرية والسورية، وخاصة خط بارليف غير انها استطاعت خلال ايام قلائل ان تستوعب الصدمة وان تخلق من فجرة الدفرسوار عقبة كبيرة امام تقدم الجيش المصري، من خلال محاصرة القوات الاسرائيلية للجيش الثالث الميداني، وبذلك احبطت اسرائيل حلمها العربي باستعادة بعض الأراضي التي فقدتها في حرب ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧.

وتبقى حقيقة لا ينفي ان تثبيت عن اذهانتنا وهي ان استعداد اسرائيل الدائم لخوض حروب هجومية او دفاعية ضد الدول العربية، لم يؤثر سلباً على مساحة الحريات السياسية والصحافية والحرية للفرد حرصت وعلى العكس من جيرانها واعادتها العرب على استمرار ولزنها حرية الرأي والتعبير والتنوع السياسي. وايضا وعلى العكس من اعدائها وجيرانها العرب فإن صوت الممارك لم يعمل على صوت الشعب ومثليه واحزابه ونقاباته.

لقد اكبث النموذج الاسرائيلي نجاحه وفعاليته ولا يعيبنا ان نستفيد من التجارب، ونساجد العدو الناجحة، فالنموذج الناجح يفرض نفسه حتى على الاعداء.. واذا ما اضيف الى النموذج الاسرائيلي قدرتنا المالية الذاتية وتجانس شعبنا، فإن بإمكان الكويت ان تعتمد على جيش ذي كفاءة قتالية عالية بشكل وجوده في حد ذاته رادعاً للمامعين ومصدراً للاحلامم العدوانية المريضة

وخلاصة القول، ان تعزيز الوحدة الوطنية وتطهير جسدنا وروحنا من بعض الادران وبناء قوة عسكرية ذاتية هي اهم اسوار الكويت الداخلية والحدودية. هذه الاسوار هي باعتمادنا اهم بكثير من الاسوار المصطنعة، وهم بكثير ايضا من الاتفاقيات العسكرية الثنائية.

سور الكويت الحقيقي هو شعبها فليذكر بالاستفادة من هذا السور ولكن مصلحة الكويت ارضا وشعبا فوق ما عداهما من اعتبارات عائلية او شخصية او اقتصادية، حينئذ سيكتسب هذا السور على كل الاعداء.



المصدر : صوت الكويت

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩١

صباح الخير يا وطني

الحق الذي عاد

وهكذا قررت اللجنة الدولية التي صممت خبراء ورجال قانون ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكليها القانوني والنهائي وقدمت تقريرها الواضح ، الذي تنشر فحواه اليوم - الى مجلس الأمن للعصانة عليه . وبهذه الخطوة يعلق فصل ملير ومشتمب من تاريخ العلاقات العربية حاول النظام العراقي خلاله الابتزاز والضغط ، في مقابل التسامح ومنطق ثغوبت فرص التصعيد الذي كانت الكويت تتحلى به يوماً .

وهذا القرار يذكرنا من جديد بالادعاءات الكاذبة والتي وجهها النظام العراقي عن طريق طارق عزيز وزير الخارجية للنظام وقتها في رسالته الشهيرة الى الأمين العام للجامعة العربية قبيل الكارثة بسانبج والتي اورد فيها ادعاءاته غير المعلانية والكاذبة بأن الكويت قد انتهزت فرصة (انطفائه) بالحرب فتوسعت في حدودها! على الرغم من ان طارق عزيز واجهه النظام العراقي يعرفون على وجه الدقة واليقين ان الذي قسم الأراضي وتوسع على حساب غيره وسوف وهند وايتز هو النظام العراقي نفسه . كما ظهر بشكل قطعي من قرارات اللجنة الدولية . وهو - النظام العراقي - الذي اصر دوماً على عدم ترسيم الحدود قانونياً مع الكويت، مهما كان شخص الحاكم في بغداد، وكانت وراء ذلك فلسفة ونوايا مبيتة للنظام العراقي ، الفلسفة كانت قائمة على ان تسويق الترسيم يتيح للنظام العراقي الابتزاز والضغط متى ما تمكن له ذلك والنوايا المبيتة كانت هي التوسع على حساب جارة صغيرة تضخ للمصالح العربية العليا والاخوة العربية دائماً على رأس قائمة اولوياتها وان تجاوزت هنا وهناك يمكن التغاضي حولها بالحوار الهادئ دون الجور الى القوة او منطق العنف .

ولم يكن الامر سهلاً ولا هيناً فقد حاولت الكويت بطرق عديدة وبدبلوماسية ماهرة ان تدفع بغداد الى طريق الصواب وهو طريق الاحترام المتبادل ورعاية المصالح العربية العليا، وكانت اخر المحاولات هي محادثات جدة عشية الفزع الاسود . فقد قال سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله لعزت ابراهيم ممثل النظام العراقي ادنا على استعداد للذهاب فوراً الى مناطق الحدود واي تجاوز كويتي - اذا صح - يزال امامكم فوراً . ولكن نظام بغداد رفض كل بادرة لانه يعرف من الذي تجاوز ورفض الايدي الخيرة الكويتية الممتدة اليه وركب رأسه ولجا الى القوة القسوة . وكان ما كان وانهارت قوته وبهتز الآن نظام الحكم بأكمله من جراء مخامرهته الحفما . ذلك .

واليوم عندما تقرر الهيئات الدولية ترسيم الحدود بين العراق والكويت بشكليها القانوني بعد ان اعتمدت على مصادر وثائقيات ومعااهدات سياسية سابقة تأخذ الكويت حقيها غير الممازج بشهادة وتقرير الخبراء الدوليين مدعمين بالشرعية القانونية الدولية . ليصبح هذا التقرير الدولي حجراً في اقواء ابواق النظام للعراقي الذين انطلقوا يتحدثون عن اوطى عراقية سلبية . والذي تم اليوم بالضبط ويوضح هو عودة الحق الى اهله وترسيم قانوني استرشد بكل المعطيات السياسية والانتفاقات الثنائية معتمدة على وثائق دولية منها وثائق قدمها العراق نفسه الى مؤسسات دولية في وقت سابق ومنها وثيقة حدود العراق عندما قدم طلباً للدخول في عصبة الأمم المتحدة في فترة ما بين الحربين .



المصدر : صوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٢

هذه الوثائق الدولية والمعاهدات المعترف بها هي التي كانت سنداً للجنة الدولية ذات الخبرة بهذا الخصوص عندما وضعت تقريرها. ما توصلت إليه اللجنة الدولية سيصبح جزءاً من قرارات مجلس الأمن الذي يحرص على استتباب السلام في العالم، وهو ليس وثيقة بين طرفين أو أكثر بل هو وثيقة دولية. تعترف بها وتقرها دول العالم وتضمن نظامها وسيانها. وهي أولاً وأخيراً حقائق ثابتة للكونيت بأن يكون لها حدود معلومة وأمنة ومستقرة.

محمد بن جعفر



المصدر : الأهرام - ١٨ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٢

لجنة الأمم المتحدة تقر ضم جزء من ميناء «العراقى الكويت»

الأمم المتحدة - وكالات الأنباء - قررت لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية ضم جزء من ميناء «العراقى» الاسمانجى الى الكويت فضلا عن ضم عدد من ايرل الشوارع القريبة لحقل النفط العراقي الى الكويت ايضا . وتضمن التسوية ان الحدود ، التى اقترحتها اللجنة التى وافق عليها العراق في اعقاب قبوله شروط وقف إطلاق النار تحرك الحدود مسافة ستة عشر على طول مائتى كيلو متر من الحدود البرية لتصلح الكويت .

وعدا خبراء اللجنة بأغلبية الخبراء ما جسد العراق الذين رفضوا حضور جلسة التصويت وهو ما وصف بأنه بمثابة انتحاج على اتجاه اللجنة لاتخاذ القرار السابق . وتضمن اللجنة خبراء آخرين من الكويت والسعودية وإيران .

وفي الوقت الذى وقع فيه ضم الأخير الايجاعى جنوب العراق الى الأمم المتحدة التخلي عن القرار بعد أن لم يندرس تذكر المراسم أن القرار يشير على العراق . واستند المراقبون في ذلك ان العراق كان قد قدس بالاعلان على

١٩٨٨ .

وكان قرار وقف إطلاق النار بين القوات العراقية وقوات دول التحالف تضمن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليتم الترسيم على أسس اتفاقية عام ١٩٦٢ بين البلدين وهي الاتفاقية التى ترصف بأنها تتضمن امرا لصالح الكويت كما استندت اللجنة في قرارها الى الراسل المتبادلة بين سلطات البلدين في عام ١٩٦٢ حيث كانت تحت الإحتلال البريطانى .

وتتضمن لجنة الأمم المتحدة في يناير للعام لتحديد الحدود البحرية بين البلدين وهي الحدود التى يبلغ طولها ٤٠ كيلو مترا .



الحياة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٢

عبيرون وألدان

كتبت في اواخر شباط وفترايخ الماضي تلقاً من الاخبار عن ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وقلت ان الحدود التي تقترنها الامم للتحقق كما قرأنا وسمعنا، ستسبب مشكلة الكويت بغنى عنها مع وجود جار يخترع المشاكل حيث لا توجد.

ورد علي بعد ايام الدكتور طارق زويقي، سفير الكويت لدى فرنسا وعضو لجنة ترسيم الحدود، فقال في رسالة نشرتها «الحياة» ان «الكويت لا تريد شبراً واحداً من ارض العراق، فارض العراق للعراقيين كما انها ليست بحاجة الى ابار نفط لفسافية في ارض العراق».

الاسبوع الماضي انتهت اللجنة الدوائية من عملها، ولا تزال نقرأ ونحاول الفهم، وكل ما لدينا من مراسيلها وكالات الانباء الدوائية، واخبار الصحف العالمية نقلاً عن مراسيلها في نيويورك يقول ما خلاصته ان الكويت لتصلح ٦٠٠ ياردة الى شمال خط الحدود الذي كان قائماً سنة ١٩٨٨ قبل الحرب وهو يستند الى اتفاق حدود ١٩٢٢ الذي ثبتته الامم للتحقق سنة ١٩٦٢. ونتيجة الترسيم الجديد فستحصل الكويت على خمس الى عشر ابار نفط كان يريدها العراق في جنوب حقل شمال الرميثة، كما سيضيق منفذ العراق على البحر قرب ام قصر.

هذه السطور ليست دفاعاً عن العراق، فهو بلد عربي كبير وقوي، وإذا كان صدام حسين عزله وأضعفه، فهو سيجود قوياً بعده. هذه السطور دفاع عن الكويت فهو بلد عربي صغير الى شماله وشرقه جارتان كبيرتان نظامهما يكادان يكونان متناقضين، الا انهما يجتمعان في الطمع بالجهان خصوصاً الضعفاء.

والطمع في الكويت موجود من دون الطمع للقبائل في ترسيم الحدود على اساس ضعف العراق الحالي. وهو سينداد اذا اعطي الطامعون سبباً جديداً يضاف الى الاسباب السابقة، فالطالبة العراقية بالكويت سبقه صدام حسين، وبعثني بعده لذلك كان ضرورياً ان تبعد الكويت عن كل ما من شأنه ان يعطي الحكم العراقي بعد صدام سبباً لزعزعة امن المنطقة من جديد.

والدكتور زويقي يقول، وكل كويتي يقول مثله، ان قدر الكويت ان تجاور العراق، فهي ان تنتقل يوماً الى اوروبا او اميركا الشمالية لتتجر من الطمع.

ونحن نقول اننا صحافيون لا نفهم في الحدود الدولية واصول ترسيمها، الا اننا نفهم كثيراً في المشاكل بين الدول، فهي تقنياً في صلتنا بل هي سببه، ونفهم بالتالي ان التضيق بحرياً على العراق، او تجريدته من ابار كان يستغلها قبل اب (اغسطس) ١٩٩٠ صليلا لا يراد منها خبز الكويت. ونكاد نقول مؤامرة على الكويت لولا ان كلمة المؤامرة استهلكت لكثرة ما استعملت جزافاً.

هناك اليوم مشاكل حدودية بين عدد من الدول العربية، وبعضها اصبح حامياً بنذر ان يتحول دامياً، وإذا كان القارئ لا يسمع كثيراً عنها في صحافته فذلك لان هذه الصحافة ليست حرة، وهي



المصدر : **البيان (الأسبوعية)**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ أبريل ١٩

لا تنتشر الخبر إلا ضمن أضيق نطاق ويكلمات مبسطة الى درجة ان تفقيد عن القارئ أهمية الموضوع. وإذا نشرت صحف رسمية او شبه رسمية شيئاً فهي تنشر جانباً واحداً، وبطريقة غير موضوعية او مهيبة او متوازنة، وينتهي امام قارئين عربيين، واحد غافل وآخر مغفل او مستغفل.

وفي النهاية يتبع القناران، والعرب كلهم، شن الخلافات الحدودية. غير اننا يدانا بالخلاف العراقي - الكويتي، وينتهي به، فهذه السطور دفاع عن الكويت وشقيقة بها أن يتعرض جيلها القادم او الذي بعده الى مثل الكارثة التي تعرض لها الجيل الحالي. ويكفي أن نذكر هذه الاجيال بأن المطالب العراقية ستبقى، وأن العراق تجراً يوماً على ايران، من دون أن يكون في الخلاف بينهما نقطة، وأن الجراة على الكويت - اذا اعطي السبب - ستكون اسهل كثيراً بدماء حسن او من دونه. ولا بد أن كل كويتي مغفل لوطه يقدر هذا الوضع.

جهاد الخازن



المصدر : صور الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٢ أبريل ١٩٩٢

علامة تعجب!

الدخل القومي... «الثالث»!



بقلم: فؤاد الهاشم

خط انساب الفلح العراقي فوق اراضيها؟! وهل سنحاول ان نجعل من هذه النافذة «الدخل القومي» الثالث؟ لنا بعدد الفلح والاستثمارات؟
«مناخنا حالة» مع العراق، ولا ادري لماذا لم تجعلنا الطبيعة «جيرانا لامارة» «بيننا وبينهم» «موناكو» أو «لوكسمبورغ» فهؤلاء بالفعل... جيران السعد والهناء، بدلا من هؤلاء الجاهلين في الناصرية!

يمتد... النصف! فان كان لدينا بأسره لم يكفه فجاءنا غازيا، فماذا سيفعل الآن؟!
الظلم العراقي الحالي متخصص بالتدمير لا بالتعمير، وألقب الفن انه سبيلنا الى أسلوب التدمير الشامل لجنا «ام قصر» على قرار ما فعلته اسرائيل بمسوترة «مياميت» في صحراء شبه جزيرة سيناء، فهل اتسحابها منها بأيام! هذا ليس مهما، فسوف تعتبر عملية اعادة اعمار نصف الجنا التابع لنا من جملة اعادة اعمار البنية الأساسية للبلد! وسوف ترسل الفاتورة الى الام «عبد الرحمن الحوطي» لتحصيلها من جملة التعويضات للقرعة للعدوان الشامل. هذا ان باع شيئا من نخله حتى نهاية عام ١٩٩٤!
كيف سنعامل مع نظام ما بعد صدام فيما يتعلق بالموالي؟ هل سنجعلها لهم موانئ مفتوحة، كما فعلنا مع هذا النظام البائد خلال سنوات حربه مع ايران، ام لا؟ وهل ستكون هناك اتفاقيات ثنائية بيننا وبينهم تسمح لهم باستخدام منافذنا البحرية نظير رسوم تصل الى ربع دخلنا من النفط، على الأقل، كما كانت تفعل تركيا معهم نظير مرور

ازدادت مساحة بلدنا حوالي ١٢٠ كيلومترا مربعا بعد اضافة الشريط الجديد الذي اغتصبه النظام العراقي، وان كنا نعتقد بان الحدود «الاصليّة» تصل حتى منطقة «جبل سنام» في منتصف الطريق بين مركز صفوان الحدودي ومدينة البصرة، لكن «راعي النسيبة»... سالم، حسب القول الكويتي المأثور من اجل ١٢٠ كيلومترا مربعا فقط، ما طبل العراق كل ذلك السموات، تماثلت حكومات وحكومات، ملكية واستعمارية وعسكرية وهزبية على العراق وسكنت الجبهة الكويتية العراقية عدة مرات، وارتفعت على الاشتغال في ١٩٩٠/٨/٢، كل هذا من اجل اطعام هرافقة زائلة تكسرت فوق راسه في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩١!
عودة نصف ميناء «ام قصر» الى الكويت يعني ان علينا ان نكوي اكثر حذرا واشد استباها لهذه «العرب العراقية»... فحصلوا على نصف الجنا، سيجعل من فرص اطلالته على البحر تخلص



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت ترحب بشرار ترسيم الحدود مع العراق مخاوف من عدوان عراقي جديد بعد تطبيع القرار

الكويت - وكالات الأنباء - رحب مجلس وزراء الكويت بقرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، والذي تضمن إعادة ٥٧٠ كيلو مترا كانت العراق قد استولت عليها من شمال الكويت في العقود الماضية .

وأبلغ ممثل الكويت في اللجنة ، مجلس الوزراء الكويتي أن قرار اللجنة الدولية يمثل سندا قويا لحقوق الكويت المشروعة .

وقد تضمن قرار اللجنة إعادة ٦ أبار بترول في حقل الرميثة للكويت الذي سبق للرئيس العراقي صدام حسين اتهام الكويت بصرقته البترول منه قبل الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ .

كما تضمن القرار إعادة الإجزاء الجنوبية من ميناء أم قصر للكويت . وبعد هذا الميناء المخطط البحري الوحيد للعراق منذ غرق ممر شط العرب عام ١٩٨٠ على الرندللاح الحرب بين إيران والعراق .

وقد استندت لجنة الأمم المتحدة في قرارها على معاهدتي ١٩٣٢ ، ١٩٦٣ لترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

ولم يرد مصدر دبلوماسي أن تنفيذ قرار اللجنة الدولية قد يستغرق أعواما على الرغم من أن القرار يلزم العراق بتنفيذ بؤده في يوليو القادم . وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة الإي أس إن بي سي أن رمود الفعل داخل الكويت تباينت حول خط الحدود الجديد مع العراق . فله عررب بعض الكويتيين من قلقهم إزاء إمكانية أن يؤدي الوضع الجديد إلى عدوان عراقي آخر على الكويت عندما تسمح الظروف بذلك . غير أن غالبية الكويتيين يؤكدون أن أطماع العراق في الكويت مستثناة لأنه يصرف النظر من قرار إعادة رسم الحدود بين البلدين .



المصدر : الحياة (الدينية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

الحياة وحدود الكويت

السيد رئيس التحرير

بعد قرأني لما جاء في زاويتكم (معيون ولذان) في صحيحكم بشأن ما توصلت اليه لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية من قرارات بشأن الحدود البرية للكويتية - العراقية، أود إيضاح التالي:

أولاً: أن اللجنة لم تصل إلى ما وصلت إليه من نتائج من خلال اجتماع أو اجتماعين أو مؤامرة. بل توصلت إلى هذه القرارات بعد عمل ميداني واجتماعات على خمس دورات دامت قرابة السنة تقريباً. استعرضت خلالها اللجنة الخلافات والوثائق الحدودية لكل من البلدين وبحضور الجانبين الكويتي والعراقي مستخدمة بذلك طائرتين للمسح الخاصة وصور الأقمار الصناعية وما إلى ذلك من التقنيات الحديثة وفق المقاييس الدولية المتعارف عليها في القوانين الدولية.

إضافة إلى ذلك، كما سبق وأن ذكرنا بأن تشكيل هذه اللجنة هو ليس الأول والمزيد من نوعه لمطابق عليها مسطوح (المأسرة، فهناك لجان دولية معقدة شكلتها المجموعة الدولية مثلاً:

- لجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا.

- لجنة الحدود بين النمسا وهنغاريا.

- لجنة الحدود بين هنغاريا ورومانيا.

وغیرها من اللجان التي لم تختلف تماماً عن صيغة وهيكل لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية.

ثانياً: يؤكد لك قائمتي ما ذكرته في ردي السابق أن الكويت لا تريد شيئا واحداً من أرض الكويت ما يذكره من أثار العراق. إن الكويت لا تريد سوى طولها المشروعة على أراضيها وما اعتلته اللجنة من قرارات ما هي سوى تحديد للأراضي المشروعة لكل من العراق والكويت وفق القانون الدولي والوثائق التاريخية الدالة على ذلك. وليس كما صوّرتها بعض وسائل الإعلام بأنها كسب للكويت أو غنية حرب.

ثالثاً: التفاهات العراقي قام بغزو دولة الكويت في الثاني من آب (الستسب) العام ١٩٩٠، وراء إعماله بانتهاك الكويت أراضيها واستغلالها إزاره في الرحلة وما إلى ذلك. ولما ألبس بعض يومين على حملتنا «التيكراء» هذه وبعد الاحتلال والممارسات التي كان يقوم بها هذا النظام في الكويت المحتلة حينها كان البعض يريد هذه حال الدنيا وانتم الكويتيون لستم أفضل من غيركم. وانتم ترحلون مسؤولية ذلك، وعندما حررتنا بألبنا بالاستعانة بالأكوّة والإسداء ليل لنا «استخدمنا» بالأميرالية والقوى الاستعمارية، وبعد أن بدأت الكويت بنشاطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي اسمعنا بصوتكم دعا الله عما سلف، وعندما طلبنا الأكوّة بمساعدتنا لإطلاق سراح أسرائلنا قالوا لنا «لا حول لنا ولا قوة» والآن وبعد أن تحدثت حولها التي كانت معقدة منذ خمسين عاماً نسحق: «لا بد من أن كل كويتي مختصر لوطئه يفي حقيقته لا بد إعطاء العراق ما يريد أسد اطماعه وعدم التصديق عليه». في الوقت الذي ندنا فيه أن نسمع وبصرحة أن هذه القرارات هي دالة بارزة على من كان يسرق الآخر ويعادي على أرض الآخر، ولا بد من ردع المغتري والقائمة نظاماً أساساً الاحترام المتبادل بين الدول ولا سيما العربية.

إن الطماع الذي خرجنا به من مواقف المعص هو صياغة جبيلة جديدة حتى على نظريات وحديثات كل من سقراط وأفلاطون وديكارط وابن رشد وابن خلدون والفارابي وجون بول سارتر وغيرهم. علينا إيجاد الفيلسوف الذي يستطيع صياغة هذه الجبيلة الجديدة التي تعطي القوى الشرعية بالاسماع أطماعه على حساب الضعيف الذي أكثر ما نلتقيه بسلطة الغالب. فإذا كانت الجزر التي في عتق أراضي الكويت إسحق وسبب أطماع النظام العراقي فله الحق بها دون الآخر بمن الإعتبار حتى إذا كانت الكويت نفسها معط أطماع العراق أو سبب غزو مستقبل على بقية الجزيرة العربية فلا مانع من سهمها وحش بالاقوة للعراق. وهنا لا يسعنا سوى القول أنه لو كان ثابتهون قد سمع بمثل هذه الجبيلة لأجل فترة فتوحاته ولو سمع بها هتس أيضاً لأجل غزوه لفرنسا وبقيّة أوروبا، ولحسن الحظ لم يسمع بها.

رابعاً: سأحاول أن أترجم من كويتي مثلاً لبلادي في لجنة ترسيم الحدود أو سغراً لها. واتحدث معكم كمواطن كويتي. بشأن ما توصلت له اللجنة من قرارات بشأن الحدود.

عندما ذكرت بتضييق الخلق البصري على العراق في أم قصر لم يتم الطريق



الى ميناء البكر العراقي الذي تحصل منه كبرى مقالات النفط وميناء ام قصر الذي وفق تصريح مصدر رسمي عراقي مقرب من الوفد العراقي للمشاركة في اللجنة عبر جريدة الحياة بتاريخ ١٨/١/١٩٩٢ جاء قوله ان «الجزء الممنوح من ميناء ام قصر جزء صغير في القصب الجنوبي».

كما انه بهذا الترسيم ايضا خسرت الكويت حق الزبير لصالح العراق وهذا لم يتم التنازل له ايضا.

اما حقيقة النفط البحري للعراق (والذي هو فعلاً يملكه ويبلغ بحاجته/ ٤٠ كلم) هو اعطاء عشر اراضي الكويت وهو جزيرتها وربة وبيبان واما كان يقصد بالنفط البحري للعراق هذه الجزر فهنا نود القول ان معنى كلمة اصطاع لا يتوقف عند التليم او بقعة معينة من الاراضي فهذه الكلمة هي واسعة لدرجة انه لا يمكن تحديد هدف محدد لها ولم تكن الكويت سوى خطوة من خطوات عدة كان النظام العراقي يعتزم القيام بها

السيد ورئيس التحرير.

اما ان الاوان لتقول للمخططين انك مسطرون؟ اما ان الاوان لتقف لحظة مع انفسنا نراجع خطايانا لتتجاوزها في بناء المستقبل؟ اما ان الاوان لنواجه مثل هذه الاصطاع التوسعية التي تقف وراءها البعثانية ولم تجلب لشعب العراق والشعوب العربية سوى الدمار والهلاك وهدر خيرات العراق وتقول بدلاً منها منح النظام العراقي ما يريد لهدم اعطائه الفرصة لاستغلال ذلك لتحقيق اطماعه التوسعية.

فهل هذا هو الحل؟

بعد ما حدث ماذا تستطيع الكويت ان تمنح للنظام العراقي ولا زال لديها اسرى عرب مسجونون محتجزون؟ ماذا تستطيع الكويت تطبيقه للنظام العراقي ولا زالت جروحها لم تلتئم من آثار هذا العدوان؟ -
ان الكويت والعراق لا يعيشان لوحدهما بل يعيشان وسط مجموعة دولية تتكون من ١٧٩ دولة (الى هذا الوقت) لها قوانينها وانظمتها التي يجب ان نحترم.

سفير دولة الكويت لدى الجمهورية الفرنسية
ممثل الكويت في لجنة الأمم المتحدة
لترسيم الحدود الكويتية - العراقية
طارق دزوقي

ورئيس التحرير - الحياة، ترحب دائماً بالمرتكز رواقى وجهود الشكرى في توسيع ما افق من موضوع الحدود العراقية - الكويتية وايها على تطبيقه تطبيق.

١ - يشير السفير الى «البعث» الذي لم ينس اكمال الكويت وممارسات سلطة الاحتلال. كما دافع عنه «معدنا» كانت «الحياة» تكف واحدة ضد تجاوزات النظام العراقي قبل ا.ب (أغسطس) ١٩٩٠ وتتلقى التهديدات، كانت الكويت وغيرها بين حلفائه وبمعنا رسمياً يديها اننا «لا نفهم سياسة» وان صدام حسين خارج من حرب وتحت ضغط ووجب ان تساعدنا والحياة، ربما كانت واحدة في انتهاج السياسة نفسها قبل الاحتلال وبعده وهو اليوم وهي تمت الى تحرير الكويت كاملة ومن دون شرط وعريضة الشريعة، وتصر على ان هذا هو الموقف الاخلاقي والقانوني والوطني الممكن الوحيد.

٢ - الاسطر الأخيرة في الصفحة الثالثة من رسالة السفير غريبة حتى لا نقول لكثير، فهي تؤيد فتوحات مارابون وتقول التي اسفرت عن دمار هائل وخسارة الرجال، وانها، ادفعنا سجيناً وآخر مشتراً ١ وامله قصد شيئاً آخر .

٣ - تدعي مع السفير كل من طالب باعطاء العراق جزراً او ارضاً ليست له لبدء لاصطاع، فمثل هذا التصرف لا يتفق الا في زيادة الاصطاع وتوسيع المنضم. وزيد ان السيادة الوطنية لا يمكن تعزيزها.

٤ - ما كتب رئيس التحرير من قبل ولغزير ما موضوع الحدود سيديه امر واحد هو حقيقة ان تتعرض الكويت في المستقبل لاذى جديد بسبب هذه الحدود . غير ان رئيس التحرير لم يدع، وان يدع، الكويت الى التنازل عن شبر من حقها، والسفير لا يقول ذلك.



صباح الخير يا وطني

ترسيم الحدود يمنع الحروب

لقضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق هي أولاً وقبل كل شيء قضية مبدأ، ولأن المبادئ لا تخص شعباً بذاته أو دولة بمبدأها. فإن هذه القضية تنس الدول والشعوب جميعها، في منطقة الخليج وحارجها. وقد قلنا في وقت سابق أن البعض سوف ينتهز توصيل اللجنة الدولية المطاط بها ترسيم الحدود بين العراق والكويت، التي قرار واضح، ليصحب الجاه في طاحونة النظام العراقي، وتحت شعارات متباينة، من بينها «الوطنية» ومن بينها «الرؤية الاستراتيجية» كما من بينها «الشفلة» على الكويت (١).

ولن ندخل هنا في سجال مع هذه الأطراف المتباينة التي تختلف في المسار، ولكنها تحقق نفس الهدف. ولكننا سنعود إلى البديهيات ونطرح السؤال الذي يترق الكثيرين. إذا كانت هناك مشكلة حدود بين دولة وأخرى، كيف يمكن أن يتوصل الطرفان إلى حل لها؟

صدام حسين حاول الاجابة على هذا السؤال ثلاث مرات، وفي خلال شهر سنوات، في المرة الأولى اختلج مع الجارة المسلمة إيران على عريستان وشط العرب، وخاص حراً ظالمة وبأجبة دامت ثمان سنوات، دفع خلالها العراق من مائة وخمسة ومائة وروقه وشروطه ما لا يمكن تعويضه لا براض ولا ببط لليباه.

وفي عام ١٩٨٢، حاول النظام العراقي الاجابة مرة ثانية على السؤال فعدد اتفاقية أمنية وحدوية مع تركيا تنازل فيها عن ١٥ كيلومتراً على طول حدوده مع تركيا وتخلي عن قرى مأهولة ومزارع ومخاض، ليتفرغ لمقاومة تحرير عريستان وشط العرب (٢).

وفي اغسطس (آب) الأسود من عام ١٩٩٠، حاول النظام العراقي الاجابة للمرة الثالثة على هذا السؤال فاجتاح الكويت واستباح أهلها وأعلنها محافظة عراقية. وبعد سبعة أشهر كان العراق يدفع من مائة وخمسة ومائة وروقه وتروته جزءاً من الثمن الباهظ لهذه الاجابة المجنونة.

الكويت، بالمقابل، كما اثبتت الوقائع التي يمرها الجميع، لم تترك باباً أو نافذة لدى النظام العراقي أولاً ثم لدى الأعداء والأصدقاء، إلا وطرقنا بحثاً عن حل عالمي وعادل يحفظ حقوق الطرفين، استناداً إلى اتفاقات تم توقيعها والموافقة عليها من قبل حكام العراق، بداية من ١٩٦٢ وحتى

١٩٦٦، وحتى عشية الاجتياح الغادر والأسود لم تدخل القيادة في الكويت في توفير أي جهد واستخدام أية وسيلة والقبول بأية وساطة من أجل الوصول إلى حل عادل يوفر على الجميع مشكلات الخلاف ومهاوي الغامرات، ولكن النظام العراقي، كما تبين فيما بعد، كان يريد أن تبقى قضية ترسيم الحدود معلقة ليس لإنتهاز الكويت وحدها وأما دول الخليج جميعها. وبعد عملية تحرير الكويت، وقد شارك فيها الأصدقاء والأصدقاء، في إطار الأمم المتحدة وتكرسي الشرعية الدولية، عاد السؤال

محلياً: كيف يمكن انتزاع اللام الخلاف على الحدود؟ وجاءت الاجابة من الشرعية الدولية نفسها وبموافقة العراق، في قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية تشارك فيها الكويت والعراق، وتقوم بترسيم الحدود استناداً إلى اتفاقات تاريخية مؤلفة ومحددة بالتفصيل لحقوق الطرفين، وتستخدم

أوراق وسائل التكنولوجيا في رسم وتحديد المواقع التي سبق لتفريقين معاً أن وقفا عليها، وهكذا فإن مهمة اللجنة لم تكن اختراع حدود جديدة، بل تثبيت حقوق موجودة وثابتة وتضمنها للمعاهدات الدولية، وأعادتها إلى أصحابها الشرعيين في الكويت كما في العراق.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والأعلامات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

من هنا تبدو قضية ترسيم الحدود ممسبة بسبب الكويت وحدها، فهي تكسر قاعدة سبق للمجتمع الدولي أن وضع سوابق لها واعتمدها كحل سلمي يتجنب النزاع المسلح واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأكثر ما يثير العجب هو أن بعض المشغلين على الكويت يزعمون أن قرار اللجنة الدولية هو وصفة لصروب مقبلة، كما أن بعض الوطنيين في صفوف المعارضة العراقية يعتبرونه لفعاً متفجراً، كما أن «استراتيجيين» آخرين يلوحون بحرب مقبلة بعد تغير موازين القوى. وليس لنا سوى أن نذكر هؤلاء جميعاً بأن نظام العراق عندما وقع اتفاق الجزائر مع إيران في عام ١٩٧٥، كان في ذروة مجده ولكن هذا النظام نفسه هو من مسح توليحه بسبب مراهقته وعماءه السياسيين، ولم يمنع ذلك نظام بغداد من شن حرب أسوأ، ولم يصدمه بعد ذلك من تفازل آخر!! وبمثل هذا النظام لن يحتاج إلى مجرد كي يقتدي على الآخرين فهو يبيت الاعتداء حتى اليوم حسب تصريحاته لا حسب تحليلاتنا. ونأمل أن نظاماً من هذا النوع المغامر لن يحكم العراق بعد نهاية صدام حسين... وهي قريبة إن قرأنا اللجنة الدولية بترسيم الحدود نهائياً بين الكويت والعراق ليس انتصاراً للكويت إلا بمقدار ما هو انتصار للكرسي مرجعية وشرعية دولية، تحصل على حل منازعات الحدود بالطرق السلمية والقانونية، بعيداً عن ويلات الحروب وأهوالها، وهو بالتالي انتصار لمبدأ تدعى تعميمه على باقي المنازعات بحيث يتبنى الحق والعمل والقانون على الفطرية وأهكام القوة. إن ترسيم الحدود يمنع الحروب وليس العكس.

محمد يحيى



المصدر : البيان (البيروت)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٢

الكويت تنتقد "الحملة الإعلامية" على ترسيم حدودها

□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ انتقد سفير الكويت لدى فرنسا، مندوبيها في لجنة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية الكنتور طارق زيداني، الحملة الإعلامية، التي واكبت قرار اللجنة بتعديل الحدود، وأكد أن بلاده «تريد حقوقها المشروعة في أراضيها ولا تريد شبراً واحداً من أرض العراق أو شبر فقط إضافي من أياها».

وأعتبر أن قرار اللجنة التي شكلت بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ «ما هو إلا تحديد للأراضي الشرعية لكل من العراق والكويت»، وقال في حديث بثه تلفزيون الكويت مساء أول من أمس أن «الحملة الصحافية ساهمت في إثارة الشكوك ضد اللجنة فطلب أحد الخبراء المشاركين فيها الاستقالة». وأشار إلى الخروطة للحملة بالقرار ٦٨٧ ورد على المطالبة بإعطاء العراق منفذاً بحرياً قائلاً أنه يملك ٤٠ كيلومتراً مربعاً على ساحل الفلوجة وميناء أم قصر وميناء البكر.

وأشاد بالقرار ٦٨٧ الذي أعطى الكويت وضعاً رسمياً ملحوظاً، إلى ذلك اطلاع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح أول من أمس سفراء الدول الدائمة المقيمة في مجلس الأمن، للمتعدين لدى الكويت وسفراء دول إعلان بمشوق على التناقض التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود.

وكانت شخصيات عراقية معارضة اعتبرت تعديل الحدود كما ورد في قرار اللجنة ممكناً بمعية العراق، وصرحت من أنه قد يهدد للصراعات الجديدة بين البلدين.



المصدر : السوف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٢

ترحيب وزير العدل الكويتي بقرار الأمم المتحدة الخاص برسيم الحدود

الهيئة الدولية ، لترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، مما أرب من سمعته لما يملكه هذه الهيئة من جهود ، لإحلال الحق - ونصرة - المظلوم ، والتمسك بالعدالة ، ولما للمسلمان - الوجهة الدولية - أبرزت الصورة القانونية للموقف العربية الكويتية - العراقية ، فكانت الهيئة الدولية قد أصدرت في شهر فبراير/ شباط ١٩٩٢ ، وثائق ومذكرات متعلقة بين الكويت والعراق عام ١٩٩٢ ، ومحاضر اجتماعات رسمية عام ١٩٩٢ ، فكانت لخدمة لدى الأمم المتحدة ، وجمعية الدول العربية ، وتحت مواءمة التدوين ، كما درست الهيئة والمثلل وخرافية قضية مهلكة دولياً ، ولقد ألفت الهيئة دراسات قانونية وسياسية لغية ، ونقطة المسار إن قيام الهيئة الدولية برسيم الحدود بين الدولتين المتنازعتين ، ليس إلا مساهمة الأولى

صرح غازي عبيد السامي ، وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي أمس ، بأن بلاده حاولت منذ عشرات السنين حل مسألة حدودها وتسويتها مع العراق ، من منظور ومخططات الجوار والأخوة والإسلام ، وكان العراق يرفض كل الجهود والمبادرات ، وقال السامي إن آخر مبادرة كويتية ، كانت في ١٨ يوليو ١٩٩٠ ، وكانت الكويت قد تقدمت في رسالة من ملك رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى أمين عام الجامعة العربية ، الإلتزام بملزمة العربية ، إلى اختيار لجنة عربية ، تقوم بمقابلة في موضوع ترسيم الحدود ، على أساس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق ، وكان رد العراق ، هو الرافض والتهور ، وما تبعه من تدمير ونهب وعبر للإحتفالات والثروات الكويتية والعربية ، وأنتهك لحقوق الإنسان ، وأرب للسماح من سمعته لما توصلت اليه



الأمم المتحدة

المصدر :

٢٥ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير العدل الكويتي :

اللجنة الدولية لترسيم الحدود كشفت استعدادات بغداد على الأراضي الكويتية

أكد المستشار غزى عبيد السمار وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي بالقرارات التي توصلت إليها اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

ونكر السمار في تصريح له أن هذه

اللجنة الدولية المحايدة بذلت جهودا كبيرة لفرض القانون والشرعية الدولية وتأكيد حقوق الكويت وشعبها التي كان العراق قد سلبها بدونه على السيادة الكويتية . وأشار إلى أن اللجنة الدولية المحايدة التي شارك في عضويتها كل من الكويت والعراق أبرزت الصورة الحقيقية والقانونية وبشكل نهائي للحدود البرية الكويتية العراقية بعد دراسة وتحليل كل الجوانب القانونية والفنية لهذه المسألة التي استمرت هوال علم .

وقال السمار إن اللجنة اعتمدت في اتخاذ قراراتها على الوثائق والمذكرات المتعلقة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ ومحاضر الاجتماعات الرسمية بين البلدين في عام ١٩٦٣ والودعة لدى الأمم المتحدة وجلسة الدول العربية وتبنت الحدود بين الكويت والعراق . وأشار إلى دراسة اللجنة وثائق وخرائط دقيقة ومعتمدة دوليا وإجرائيا دراسات قانونية وميدانية فنية وبوسائل متطورة من جانب خبراء دوليين محايدين .

وأكد أن هذه ليست السابقة الأولى التي تقوم فيها لجنة محايدة بين البلدين المتحدة وترسيم الحدود بين بلدين متنازعين مشيراً إلى وجود العديد من السوابق الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقال إن كل قرارات هذه اللجان ملزمة للأطراف المعنية والمجتمع الدولي حتى لو لم يوافق أحد الأطراف المتنازعة .

ونكر وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي أن الكويت تراهن المزايم السياسية والأخلاقية بأنها احتلت أو عيلت أو سبغت سيادة على أراض عراقية أو أن لها مطامح في ثروات حقيقية .

وأضاف قائلًا إن الكويت المتسكة بحقوقها القانونية والشرعية تعرضت لاعتداء على سيادة أراضيها وسرقة بثرواتها عبر المصطنع المضيء من أبارها البترولوية في حال الرقعة وفق ما أظهرته اللجنة الدولية للمحكم لجمع .



رسم الحدود بين العراق والكويت ومخاطر تفهيم الموقف بين الدولتين

من الجدي التي استقرت عليها الدراسات السياسية وأصبحت تعال أحد الجبهات القديمة أن مشاكل الحدود في أفريقيا وآسيا بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة تمثل موقفاً استعماريًا جاء نتيجة حرص الدول الاستعمارية على أن تزع أو الأبقاء على عوامل الصراع بين الدول المستقلة لكي تحتفظ لنفسها بموطئ قدم يجعل لها اليد العليا في تسعير أمور الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال وإذا كانت المساحة متوج بالعديد من النزاعات الحدودية فإن أزمة وحرب الخليج الثانية مثلت في أحد جوانبها نموذجا للتحولات الحدودية بين العراق والكويت والتي أفرزت نزاعاتها ملتزمة المسألة حاليًا بما يمثل خصما من مختلف جوانب القوة العربية.

هذه القرارات - كما الشبهة - من عدم استقرار الأوضاع على الجبهة العراقية الكويتية ولد كان المصير أن تسمى الكويت التي كانت قبل ٢٠ عامًا من السبعينيات دولة ذات نظام عرقي ولائحة الخلافة العنصرية من جديد، وإذا كان هذا هو الحال في بعض من أن القرارات تعال أزمة على الكويت - فإن أقل يمكن أن توصف به هذه القرارات أنها محاولة من الدول الكبرى ذات المصلحة في المنطقة - وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا - لاستغلال هذا النزاع وفق مصالحها وجوانب النزاع بين العراق والكويت، لاستغلال هذا النزاع وفق مصالحها الدولية الجارية والتي تجعل للحرب بزعامة الولايات المتحدة القدرة على استخدام المظلة الدولية في إدارة بعض الأزمات والمواجهات. وقد يتم خلال اجتماعات اللجنة لترسيم الحدود البحرية التي يبلغ طولها ١٠ كيلو مترا في يوليو القادم زيادة الخلافات بين العراق والكويت... ولذا كان ذلك استمرارا للدور الكبير في ممارسة نفس السياسة الاستعمارية القديمة، في الوقت الذي يحفز فيه العرب عن الاستفادة من دروس التاريخ.

مصطفى عبدالرازق

وإذا كانت وجهة النظر الكويتية كما عبر عنها السفير الكويتي في فرنسا (الحيات ٢٣ أبريل الحالي) تتمثل في أن القرارات جاءت بعد عمل ميداني، واجتماعات على خمس دورات دامت قرابة السنة بحضور الجانبين العراقي والسعودي، والكويتي، فإن الرضا العراقي لها، وهو ما يفسر إليه عدم حضور الجانب العراقي للتصويت، بصفته من ناحية في إمكانية التزامه بها، ويؤكد أيضا النزاع في المستقبل غير البعيد سواء في ظل وجود صدام حسين أو غيره. قرارات اللجنة لا تحظى برضا عراقي رسمي قط، وإنما قبولت برضا أمم حركات المعارضة العراقية التي تدل على اسطفا صدام حسين أيضا ويؤكد ذلك أن الخلاف على الحدود سوف يظل خلافا بين الكويت والسعودية عراقي بغض النظر عن طبيعة الخصم الذي يراس هذا النظام. قد أصدر المجلس العراقي الحرب أيضا اعتبر فيه أن قرار اللجنة يمس السيادة الوطنية.

العراقية، واعتبره يشغل لها مقفرا باستمرار الفجر، مصفحة الشعبين الكويتي والعراقي وهو نفس التوجه الذي أدت عليه أيضا حركات المعارضة العراقية الإسلامية. وإذا كانت بعض الآراء الكويتية تدعي أن النظام العراقي مفسر، بطبيعة بيوت الاعتماد والاحتياج إلى مبرر كي يحذر على الآخرين (صعود الرميحي) صورت الكويت - ٢٣ أبريل) فإن قرارات اللجنة توفر دعما لطيف للمفارقة لدى النظام العراقي وتحطية تأثير الكمال الاعتماد على الكويت، أو على الأقل محاولات حدودية منها في هذه الأزمات وخاصة أن هذه القرارات قد تساعد النظام العراقي بزعامة صدام حسين - كما ذكر بيان المعارضة - على كسب تعاطف قوي داخل الجيش والشعب العراقي بدعوى النضال عن السيادة.

وفي أول رد فعل رسمي على هذه القرارات أعلن مجلس الوزراء الكويتي ترحيبه بقرارات لجنة ترسيم الحدود معتبرا أنها تمثل إنجازا تاريخيا مهما في التصديق على المحل والدولة، رغم نقد تعمله

ومع انهزام حرب الخليج بحري الكويت والاتجاه إلى تسوية المشاكل المتعلقة بين الدولتين ثم الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لوضع الخريطة النهائية للحدود بين البلدين، إلا أنه ما أعلن متوصلات هذه اللجنة بين العراق والكويت بما يشغل لهما يمكن أن يتجذر في أي وقت، فقد قررت اللجنة ضم جزء من ميهام من البحر العراقي الاستراتيجي إلى الكويت، فضلا عن ضم عدة من أبار البترول التابعة لحقل الرميلة العراقي إلى الكويت أيضا، وكذلك تحريك خط الحدود مسافة مستقلة متر على طول مائتي كيلومتر لصالح الكويت، وتوضيح خطورة هذه القرارات في ضوء البركان ميهام من البحر يمتد للبيئة البحرية العراقية الوحيدة الذي يعمل حاليًا نظرا لتوافر ميهام البصرة عن العمل منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٨ بسبب اعالة السفن المحطمة لعملية تشطيلها، وهو يمثل نوعا من التشويق البحري على العراق، إلى جانب تجديده من أبار كان يستغلها.

ومع الإقرار بأن سياسات ميهام الحرب تدبر عن هطافق القوة على أرض الواقع، إلا أننا يجب أن نقر أيضا بأن قرارات اللجنة ليست تغييرا من موازين القوة بين العراق والكويت بقدر ما هي تغيير عن موازين القوة بين العراق وأطراف أخرى تسند الكويت. وإذا كان العراق قد خرج من عبلة التاريخ لنحو ربع قرن يسبب التدمير الذي لحقه خلال الحرب، فإن ذلك لن يستمر إلى الأبد، ويجب أن نضع في إعتنا أن عودة العراق لاستخدام القوة لتأكيد ميهامه من حقله في الكويت بعد محاولة ميدان القرميد في ١٩٦١ استقرت ٢٩ سنة حين راجح صدام بعيد الحولية في ٢ أغسطس ١٩٩٠، وبقتال فإنه من غير المستبعد أن ياتى نظام عراقي قادم بعد استعادة العراق لعلاقته ليحمي التأكيد مرة ثالثة على مطالب العراق تجاه الكويت، وقد يتكسب مثل هذا التحرك نوعا من الشرعية باعتبار أن التعديلات التي أقرتها لجنة الحدود أفرست فصرا على العراق مستقلة أطراف فضلة.



المجالس

المصر :

٢٥ ايلول ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذخامات الصحفية والمعلومات

كلمة المجالس

ترسيم الحدود

...هذه قاريخي

اللجنة الدولية للمشكلة من قبل مجلس الامن لترسيم الحدود بين الكويت والعراق قالت كلمتها واعادت الحق الى نصابه وبينت بوضوح مدى الادعاءات الكاذبة والاضاليل التي تستر وراءها النظام العراقي الفاشم ورفع الشعارات التي دغدغت احلام الطامعين وكشفت زيف المواقف النكرة والوجوه البشعة التي كان يطل بها علينا بعض العرب طيلة السنوات الماضية..

واللجنة الدولية التي قالت كلمتها كرسست الشرعية الدولية. واغلقت الى الابد ملف الحجج الواهية التي استخدمت طويلا من اجل الابتزاز ومعاملة الكويت كأنها دولة ضعيفة فمارست عليها مختلف انواع الضغوط.

وكلمة اللجنة الدولية تعتبر حدثا تاريخيا بالغ الاهمية. وتكمن هذه الاهمية في ان ما لثاره العراق من مطالب واهية قد سدت منافذها الى الابد، خصوصا وان الادعاءات التاريخية التي طالما قام النظام العراقي بتوظيفها في خدمة اطماعه التوسعية قد دفنت تماما ولم يعد في يد هذا النظام اية ورقة يلعبها في الحاضر وفي المستقبل... واكذوبة هذا النظام بلغت ذروتها عندما اوهم شعبه وبعض الحاقدين من العرب بان الكويت تسرق نفطها، وهي اكذوبة ازدهر العمل بها قبل الغزو وخلاها.. ولقد اثبتت اللجنة، وهي معتمدة على الوثائق والخرائط التاريخية ان العراق هو الذي كان يسرق النفط الكويتي... فالاعلان عن حق الكويت في عشرة ابار نفطية كان يستغلها النظام العراقي هو الدليل الدافع على ان الكويت لم تكن يوما هي التي تسرق وانما كانت دائما هي التي تسرق من قبل جارها وشقيقتها في العروبة والاسلام... فلقد اضمن هذا الجار في صلفه، وتعمد على الارض، فسلب خيرات كويتية ولم يكتف بذلك، وعمد الى استعمار قوته واستغلال حقد بعض العرب وحسدكم بان وجه اكبر طعنة للاخ والشقيق باحتلال دولته بكل مقوماتها وتشريد اهلها وسرقة ونهب كل خيراتها..

ان سرقة العراق لعشرة ابار نفطية طيلة سنوات طويلة، وتعمد على رقعة من الارض تصل مساحتها الى حوالي ١٨٠ كيلو مترا مربعا، امر بالغ الاهمية واعلان اللجنة الدولية رسميا عن هذه السرقة التي كل الادعاءات العراقية التي طبلت لها اجهزة اعلام الحقد والحسد، ومواقف وتصريحات اولئك الذين ساروا في ركاب هذا النظام الممعل من قيادات وشعوب..



المجالس

المصدر :

٢٥ ايلول ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان اللجنة الدولية التي بات من المتوقع ان تستكمل مهمتها في الشهور القليلة المقبلة
بالاعلان عن ترسيم الحدود البحرية تكون قد وجهت اكبر صلعة الى وجه ادعاء الحقوق
التاريخية، وفي وجه النصوص والكثبة وادعاء العربية ومساعدة الفقراء.... ونحن نعتقد
سلفا انه ملثما اعادت هذه اللجنة للكويت حقوقها في الحدود البرية، فان نفس الحقوق
المهضومة بحرا هي عائدة لا ريب في ذلك..

بقي ان نقول: بان معاطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود، وادعاءاته
المتخالية بان حدود الكويت تصل الى بغداد في كل مقالة او حديث او لقاء انما كانت
ادعاءات يقصد بها المماطلة والتسويف والخداع الى ان انكشف على حقيقته بفعلته
الشنيعة التي لا يمكن ان ينساها احد..

بقي ان نقول، بان اللجنة الدولية وطلت بقرارها اسس الشرعية الدولية واعطت الحق
لاصحابه ووجهت صلعة قوية ليس للنظام العراقي فحسب، وانما لكل من تسول له نفسه
مهما بلغ من القوة ان يعتدي على الاضعف ويحتل اراضيه تنفيذا لاطماع توسعية
واحقاد ان تمحوها الايام والسنون.

(المجالس)



ميناء أم قصر... لنا

كلام
نهاد

جاء بيان المعارضة العراقية حول موضوع ترسيم الحدود مع دولة الكويت ليؤكد حقيقة كشميتها الأرز، وتتمثل في اختلافهم مع نظام الحكم في كل شيء... واتفاقهم معه على الجشع.

فالحدود مع الكويت لم تكن موضوعاً يعني العراقيين في ليل ولا نهار قبل اكتشاف النفط في تلك الصحراء المشرقة التي كان أهل التهاور في العراق يعيشون كيف يعيش فيها أهلها.

وأمام الجشع لا أهمية لاتفاقية ثنائية من أي نوع، ولا قيمة عندنا لتوزيع هذا النظام أو غيره على ورق لا قيمة له، وتبقى القيمة لفظ للقرارات الدولية التي تدعينا القوة العسكرية

وإذا كانت هذه القوة قد جاءت بسبب وجود النفط فهو ذات السبب الذي حرك الجشع العراقي وغيره، وإذا مضت سنة الله في أرضه ونضب النفط لأن يعني ما يجذب أهل الجشع نحو أرضنا

ان اتفاقية ١٩٣٢ التي استندت إليها لجنة الاسم المتحدة تصعد خط الحدود الذي تدخل بموجبه منطقة (أم قصر) بأكملها في الأراضي الكويتية، وهو حد يبعد عن وضع ١٩٩٠/٨/١ بمسافة ١٢٠٠ متر كانت الكويت قد خسرتها تحت سياسة الامر الواقع، وجاء قرار اللجنة بمناصفة هذه المسافة وأبقاه كامل ميناء أم قصر للعراق..

وهو تخصيص في تنفيذ اتفاقية ١٩٣٢ وطبقوا علينا مبدأ (راضي الصيغة سالم) باعتبار حاجة العراق لميناء أم قصر الذي شيد على أرض كويتية، فترك الميناء لهم، بالمناصفة لأسافة ١٢٠٠ متر فعدت لنا ٦٠٠ متر وتركت لهم ٦٠٠ متر هي منطقة الميناء.

ان بيان المعارضة يؤكد على استحالة، وإلى الابد، التفاهم مع هذا الضم، ويحذرننا هنا حال الأميركيين تجاه ألمانيا، اذكر ان رجلاً مننا في اميركا شارك في الحرب العالمية الثانية، كان اذا شاهد فيلماً عن الحرب، هذه الأيام، وفيه لقطة للنازيين اعترته حدة والبغواز رغم مرور نصف قرن على تلك الحرب.

ولاتزال الصين تنظر إلى اليابان في ضوء افعال اليابانيين اثناء الحرب العالمية، وتطالب الصين بذكر جرائم اليابانيين في مناهجهم الدراسية في اليابان حتى يعرف الناشئة قطائع من سيوفهم وما سببته من الشقاء لبقيّة الشعوب.

هذا بعد مرور نصف قرن من الزمان، بينما يطالبنا البعض بالنسيان بعد سنوات لثلاث، ان الاميركان لم ينسوا، علماً بأن ألمانيا لم تنسوا أميركا... في حين عاشت الكويت ما عاشت..

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة

على المرء من وقع الحمام الهند

لقد شذرت كويت ما بعد التحرير عن ما قبله، وجدت على الأرض، فحاشاك، وعلى العراقي ان يدرك انه (كل الة عليها من الله آية)... فمصيرهم معلق بميناء نأجهم من بلاد بعيدة، في تركيا، وشراس حياتهم معلق بيد غيرهم أننا في الكويت نسل المعارضة العراقية (الشجاعة) أين كانت عندما انتفض الكويتيون على الطاغية ولحقوا كل منطقتهم واستقلوا طائفة له وهتكوا مصابيحهم... بينما هم في عواصم أوروبا يتخفون وراء زوجاتهم، الاحد بعده المعارضة ان تشكر الكويت لتنازلها عن أم قصر وفق قرار اللجنة، وأبقاه ميناء، العميق للعراقيين لعل وعسى ان يتذكروا المعروف... وهو ميناء مقام على أرض كويتية حسب اتفاقية وقعت عام ١٩٣٢، قبل ان يعرف العراقيون ان تحت الكويت... نطاء.

فيصل الزامل



المصدر: صوت الكويت

٢٤ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التقى المجلس العراقي الحروب مع الضجة التي افتعلتها بغداد حول ترسيم الحدود

الرئيس: نرفض مبدأ «حق لا نعطي وحقنا نريده»

اخر، وقال ان الكويت التي عملت دائماً على تطوير علاقاتها مع الشعب العراقي ان تتواني عن ذلك على رغم الكارثة التي حلت بها، وبمى ما جاء نظام جديد متعاون مع المنطقة، فان دولها ستشهد علاقات مميزة تستند على اساس حسن الجوار واحترام سيادة كل دولة على اراضيها.

وطالب السفير من أعضاء المعارضة العراقية رفض ما سماه اللبداً غير اللطيف الذي يقول: حق لا نعطي وحقنا نريده، وقال ان الذي يطالب بحقه يجب ان يقبل بمصالح الآخرين.

وأوضح الرئيس انه لن يكون هناك اي حريمان للسراق من موانئه الخليجية كما صورت ذلك بعض الصحف بل ان الموانئ العراقية ستبقى عراقية بطول ٤٠ كيلومتراً من ميناء «الفراء» الى ميناء البكر العميق الى ميناء «البصرة»، وقال ان ما سيجوزل هو التجاوزات على الحدود بين البلدين متى ما وجدت.

واكد ايضاً ان اللجنة قوت في هذا السياق ان يكون مخبر الزبير عراقياً بالكامل، بعد ان كان مشتركاً لفترة طويلة، مشيراً الى ان الكويت لم ترفض ذلك، وضمن قائل ان

واشار الى ان اللذين الكويتي والعراقي يقومان بتقديم ما لديهما من مستندات لمساعدة اللجنة على وضع تقريرها ولا يتدخلان في صلب عملها.

وقال ان القرار الذي تتخذه اللجنة في النهاية هو ملزم للجانين وغير خاضع لأي اعتبارات خارجية.

واكد السفير الرئيس ان المجتمع الدولي يبدى اهتماماً بهذه القضية اسطفاً من ان الخلاف الذي حصل كاد ان يدفع العالم الى حافة الهاوية، وهو عندما يتخذ قراره فانما يفعل ذلك لتجنب الوقوع في أزمة مماثلة في المستقبل، ودين ان يأخذ في الاعتبار مصلحة جهة ممينة على حساب جهة اخرى.

واشار السفير الرئيس الى ان ما ذكرته بعض وسائل الاعلام في هذا الصدد كان يقصد إثارة مشاعر الناس، داعياً المعارضة العراقية الى عدم الاندفاع الى تسجيل مواقف تكون مبنية على اساس خاطئة، لان هذا ما يريده النظام العراقي الذي لم يرق له للحوار القائم حالياً بين أطراف المعارضة ودول مجلس التعاون، ووجه الرئيس نداء الى المعارضة العراقية بما فيه الى توطيد الفرصة على النظام العراقي لمنع من استغلال هذه القضية بالادعاءات الكاذبة التي يطلقها من حين الى

لعدن - «صوت الكويت»: عند في لندن اول من أمس اجتماع بين سفير الكويت في بريطانيا، محمد السلك الدبلوماسي غازي الرئيس مع رئيس المجلس العراقي سعد صالح جبر، تركز على بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها قضية ترسيم الحدود الكويتية - العراقية وما أثير حولها من ضجة مثقلة.

وأوضح السفير الرئيس خلال الاجتماع ان النظام العراقي يحاول استغلال هذه المسألة لأغراض خاصة به مؤكداً على أهمية التمسك بالحياد. وقال السفير الرئيس ان صدام حسين يسعى الى شق المعارضة العراقية بظواهر ان الكويت تستغل موضوع الحدود لتحقيق مكاسب اقليمية على حساب العراق، واكد ان النظام العراقي لا يهدف من هذه الطروحات سوى تقوية وضعه في الداخل لضمان استمراره في السلطة التي تهتز تحت رحله.

واضاف السفير ان اللجنة المخولة ترسيم الحدود هي لجنة بولسية شكلت بقرار من مجلس الأمن الدولي ولا تغلب برأي أي جهة من الجهتين المتحدين بالقضية بل انها تعتمد في اتخاذ قراراتها النهائية على الحقائق والاتفاقات الوجيهة في حوزتها.

الكويت ان تقوم بالاستيلاء على ابار: نطع عراقية في حقل «الرميلة» نتيجة لهذا الترسيم كما يعتقد البعض لكنها ستستفيد أراضي كويتية في حقل

«الرفقة» قام النظام العراقي بالزحف اليها ايام الحرب العراقية - الايرانية ثم اثناء الاحتلال جفر الابار فيها لوضع الكويت امام الامر الواقع.



المصدر : **الرفق**

التاريخ : ٢٢ شباط ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة العراقية تطالب مجلس الأمن بعدم اقرار الحدود الجديدة بين العراق والكويت

كتب - عبد النبي عبدالستار :

يها التجمع القومي
الديمقراطي العراقي
المعارض مجلس الأمن
الدول الى عدم الاخذ باقرار
اللجنة الدولية المظلمة
برسم الحدود بين العراق
والكويت ، لانها
تعديلات جوفرية في
المناطق البرية داخل
اراض وبار تلمية الى
الجانب الكويتي .

واشار التجمع في بيان
اصدره امس الى ان تعرض
الشعب العراقي لمؤامرة
كبيرة يبرهنها اقرار
عديدة
واوضح البيان ان نظام
صدام حسين مدان شعبيا
ولا يمثل ارادة الشعب
العراقي ، لتفككه امام
القوى الاجنبية المتفككة
لسيادة العراق .

ووصف البيان تعديل
الحدود العراقية -
الكويتية بأنه باسطن
مغروس، ليث مزيد من
الضغط بين الدول
العربية .
وطالب التجمع القومي
الديمقراطي العراقي
المعارض ، بإقامة علاقات
أخوية قوية مع شعب
العراق ، والإبقاء على
مستوى المصالح القومية



المصدر: الحياة (الندوة)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ أبريل ١٩٩٢

طارق عزيز يحض العرب على كسر الحظر ويعلن رفض العراق خط الحدود مع الكويت

حمل على واشنطن واستبعد تحسن العلاقات بين بغداد ودمشق



وتطرق الى قرار
الحدود العراقية -
سابقة فوضت على
الامم المتحدة ومجلس
الذين يبحثون في السلام
عليهم ان يعاقبوا القاتل بين
والتيوت برضى عنه الطرفان
يناقشون الاساسية لمناقش الامم
المتحدة - وليس القضاء الادارة
الاميركية في استخدام الارصاد
العراقية الجديدة في الولايات المتحدة
لنضع تعويضات للمتضررين من حرب
الخليج

[illegible]

الحظر المفروض على العراق منذ
الغزو الكويتي في ٢٠ (أغسطس)
١٩٩٠. وشهدت الأمم المتحدة
قرارات مجلس الأمن ملتبسة إلى أن
استمرار الحظر لا يتوقف على هذه
الاستمرارات. والتهام الولايات المتحدة
بإنها «تصمي بكل الوسائل المباشرة
وغير المباشرة على فرض حصار
سياسية وعسكرية على العراق (-)
وتعتمد في سياساتها هذه مها
مستمران من الذرائع التي تستخدمها
عسباً، لحمل مجلس الأمن على
استخدام القوة مجدداً ضد بغداد.
وأعلن أن الوضع مقتت الأعداء
للرقيقين من توقيع اتفاق مع بغداد
تد الفصول إليه أخيراً كي يتقبلهم
دولة ما،

السامرائي في القاهرة
في القاهرة (السيادة) قبل
الخارجية العراقي السيد احمد حسين
السامرائي انه سيقرر خلال اجتماع
وزراء الخارجية في بيروت في يوم
العاصمة المصرية اليوم الاثنين
الاولى تتخلف البلاد الاقتصادية
المفروض على حاله مستقره انه ان
يجوز ان تظل الأمة العربية صامدة
ان تظل اقليل العراق في ونسائه
وتشيوخه، واضاف ان القضية القاد
تتشكل برهض العراق الخطر الجوي
المفروض على ليبيا، موضوع ان يلازم
سعدناك عابدية، في مناقشة كل
البلدان التي يتعضها جدول الاجتماع

■ بغداد، القاهرة، نيويورك، لوس أنجلوس - والحياة، أ. ف. ب. -
عشور نائب رئيس الوزراء العراقي
أسيد طارق عزيز إن التزام الدول
العربية الحظر الاقتصادي للجائر
لغرض على العراق لم يعد له ما
يجري في دعوة إلى كسر الحظر.
أنهم واشنطن بالسعي إلى فرض
بمهمة سياسية وعسكرية، على

وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن
مطار كربلاء عريق راح ضحى خلال اجتماع في
بغداد للأمانة العامة لهيئة
التقوية العراقية، أول من أمس الخط
الجديد للحدود الكويتية - العراقية
لبرية واصفاً قرار اللجنة الدولية
المكلفة ترسيمها بأنه «لا يستند إلى أي
وثائق ذات الصلة مشروع، وهذه
الحدود لا يمكن أن تكون معقولة».

والذين انزلوا في القرون الماضية
 وسوا لياقوا قوتهم في المنطقة (-) ان
 العراق قد عثر على مصادر بوالقوت التي
 استغنت اليها اللجنة بسبب افتقارها
 الى الاسس القانونية والجزءية،
 وأشار الى ان اللجنة اعتمدت
 خريطة بريطانية وهدفها جعل
 العراق من دون مناد على الحد من
 بيعه بلاداً ضعيفاً مخزوناً أي تكن
 قوته.

وانتقد دمشق مستبعدا وجود أي تحسين في العلاقات العراقية - السورية، وحث لاندول العربية على ان تقول كلمتها، في مسألة استمرار



المصدر: الحرس (الندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ أبريل ١٩٩٢

لقريرا اول من امس عن اجتماع سري، هذه مسؤولون في ادارة بوش في البيت الابيض قبل شهرين من اجتياح القوات العراقية الكويت وقرروا الاستمرار في ارسال معونات الى بغداد. واشتات المصحفة ان جدول اعمال الاجتماع الذي عقد في ٢٩ ايار (مسايو) ١٩٩٠ وحضره مسؤولون من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات الاميركية وقيادات اخرى تضمن قائمة بخبرات لاتخاذ موقف متشدد من العراق الذي كان يهدد الكويت علناً آنذاك، وبين هذه الخيارات وقف للمعونات الغذائية الاميركية والاستدعاء عن تسليم معلومات استخباراتية كانت واشنطن تزود العراق بها في حربه مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨). ولكن لم يتقرر اي اجراء في الاجتماع. ونقلت المصحفة عن مسؤول لم تذكر اسمه حضر الاجتماع قوله ان الاتهام العام كان الاجتياح عن اللخلي عن السياسة للتعلم، ونسبت الى مصادر قريبة من الاجتماع ان بوش ومستشاريه كانوا ملقطين حتى عشية غزو الكويت بان صدام لم يصمم مصدر خطر وتمكن السيطرة عليه.

واشتات ان بوش وقع في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ توجيهات سرية تتعلق بالامن القومي تامر مسؤولين حكوميين يتوسيع الروابط الاقتصادية والسياسية مع العراق.

من شركات اميركية باعت المواد الغذائية لبيضاء التي كانت تستخدم اسواق الفروخ من برنامج المعونة الاميركية في شراؤها. وقال المحققون ان القنصاوي دفعت في بعض الحالات.

واوردت نيويورك تايمز ان الفريق وجه اتهامات بان هذه الاعمال جزء من عملية غش ممرافي محورها بلايين من الدولارات في الولايات المتحدة، واكد ان العراق متورط فيها لتمويل بناء قرائه العسكرية.

وزادت المصحفة ان العراقيين نفوا هذه الاتهامات وان مسؤولين في واشنطن همشوا حين زادت حكومة الرئيس جورج بوش برنامج المعونة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار من ضمانات الفروخ لبغداد، وكلفت الخصائص المباشرة لهذه الفروخ والسعي للشرائب الاميركيين ٤٠٠ مليون دولار.

وكانت صحيفة دلويس انجليس تايمز، ذكرت الشهر الماضي ان اسلحة ربما استجملت بمصادر الغنية كانت في طريقها للعراق. واكدت نيويورك تايمز ان وثائق تم الحصول عليها اخيرا ومقابلات تشير الى ان بولا في الكتلة الشرقية سافوا واراديين وارتاكا شاركوا في تفويض برنامج المعونة الذي من العراق من الحصول على تكنولوجيا نووية.

اجتماع سري
ونشرت دلويس انجليس تايمز



المصدر : صوت الكويت

٢٩ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجموع الفتاوى

الترسيم ودروس المستشار كول

طرح قضية ترسيم الحدود الكويتية مع العراق مسألة أكبر وأعمق وأكثر شمولاً وهي مسألة العلاقات العربية - العربية، وترسيم الحدود هو جزء من هذه العلاقات.

ولأن نغراً من المحتجين على قرار ترسيم الحدود الذي اتخذته اللجنة الدولية يرى أن العلاقات العربية - العربية هي مفصلة، وأكبر من أن نعلم ببضع مئات من الأمثال التي يجب على الكويت أن تتنازل عنها للعراق، ولأن هناك مجموعات من حلفاء صدام حسين، طرحت أثناء العدوان تبريرات قومية، لهذا الاحتلال والعدوان، عبر رموز معروفة في الساحة الفكرية والثقافية العربية، فلا بد من العودة إذن إلى قضية العلاقات العربية - العربية انطلاقاً من ترسيم الحدود بين العراق والكويت وهي سائبة ناسل أن تتحول إلى نموذج في دعم هذه العلاقات وتمزيقها على أسس القومية وعقلانية لا مجال فيها للمزايدة ولا للمرافعة ولا للابتزاز.

ويعني أنه يبدو من المبالغة القول أن هناك ما يجمع بين ترسيم الحدود كمبدأ في العلاقات بين الدول وبين الاضطراب المفتوح الذي يشل ألمانيا اليوم ويهدد بأسقاط المستشار هيلموت كول. إلا أن نظرة متعمقة إلى الحدين تكشف أن هناك أكثر من خيط ولبط يجمع بينهما، من زاوية العلاقات الأخوية، بين الشعوب، فللستشار كول كما نعرف جميعاً هو بطل إعادة توحيد ألمانيا، سلماً وليس حرباً، بعد حوالي نصف قرن من تقسيم الشعب الواحد إلى ألتي غربي وألتي شرقي، وإعادة هذه الوحدة إلى أبناء الشعب الواحد. جعلت من ألمانيا القوة الأوروبية الأولى، ولو تحقق مثل هذا الأمر في عالمنا العربي لشاهدنا ربما ملايين التماثيل والنصب والكتب والمعلقات التي تجعل من مثل المستشار كول بطلا قومياً لا يمكن لأي زعيم أن ينازعه مكانته لا في الحياة ولا في اللمتات، مع ذلك فإن الشعب الألماني والغربي، لمعان الاضطراب للفنوح الذي ربما يؤدي إلى اسقاط المستشار، بعد أن اسقط وزير خارجيته مفهوس الوحدة الألمانية هانز غنشر الذي أمضى ١٨ عاماً في الخدمة العامة.

هل الشعب الألماني ناكراً للجميل؟ بالتأكيد لا، ولكن هذا الشعب يعتقد في إطلاق احكامه وتحديد مواقف على العقل وليس على الانفعال، وعلى الاقتصاد وليس على المواقف وحبها، وعلى الواقع وليس على الخيال، وقد وجد هذا الشعب أن الوحدة الألمانية التي تحققت دفع شئها غالياً وإن الحلم يكاد يتحول إلى كابوس، ومن هنا أطلق غضبه في خطوة هي الأولى من نوعها منذ ٢٨ عاماً، مطالبا بحقه في العمل وفي الحيز وفي الرعاية ولو على حساب «الوحدة المقدسة».

هل يعني هذا أن التجزئة خير من الوحدة؟ بالتأكيد لا، فالسيدة مارغريت ثاتشر ذات الشعبية الهائلة في بريطانيا انسحبت من الحكم لصلحة جون ميجور الأكثر قرباً من أوروبا والوحدة الأكثر حماسة لقيام هذه أوروبا الموحدة.



المصدر : صوت الكويت

٢٩ إبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن الشعوب تريد الوحدة وتسعى إليها ولكن ليس على حسابها وعلى حساب إبنائها في ما بعد، ومع أنه من السهل أن نسمي الضباط الذين أعلنوا انفصال الوحدة بين مصر وسورية، وهي أول حلم وحدوي يتحقق في التاريخ العربي الحديث، بأنهم (شونة) إلا أن هذا الانفصال كان يبدو أكثر صعوبة لو أن الظروف الاقتصادية التي نشأت نتيجة للوحدة لم تكن تساعد وتصب المياه في طاحونته، وبالتالي فإن العلاقات بين الدول العربية لا بد أن تبني على قيم واقعية وعقلانية تقوم على بناء اقتصاد سليم وعالي أولاً، وتعتمد التنمية في الداخل، بدل أن تصرف إلى صناعة الحروب والدمار، واستباحة الجار والشقيق والصديق لتمويل هذه الحروب تحت رايات تسمى قومية تشكل أسامة للوحدة، وطعنة لكل عاقل يريد بناء هذه الوحدة على أسس واقعية راسخة وليس على رمال العواطف وعواصف الانفعال.

إن ترسيم الحدود بين العراق والكويت هو خطوة صحيحة، لو تمت قبل ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ ربما كان العالم العربي كله أكثر سعادة وأكثر تضامناً وأماناً وأقرب إلى الوحدة...

الترسيم سابقة تعني أن تتحول إلى نموذج في النظام العربي الجديد.

محمد جوي



الحدود الكويتية الشرعية

والحملات الاعلامية الحاقدة

من حيث المبدأ فإنه لا تنازل عن أي شبر من أرض الوطن فإذا كان العراقيون يريدون حقوقهم كاملة فعليهم احترام حقوق الآخرين

بقلم : صلاح العثمان*

وقروض ودعم من الكويت يفرق بكثير ما تحصل عليه الكويت من هذا البحر المظلي. الموضوع هو بالنسبة للعراق موضوع أطباع تاريخية شيطانية كانت سبباً في تعظيم الشعب العربي قبل الشعب العراقي وقبل الشعب الكويتي. وما كان استرجاع بضعة كيلومترات لصالح الكويت وهو حتى لها، أو بقاء هذه الأرض المخصصة من قبل النظام العراقي، بيد العراق وقد كانت كذلك لمنع الغزو العراقي الغاشم للكويت.

ومن حيث المبدأ فإنه لا تنازل عن

اللجنة الدولية، وقد اعد لها من الاكاذيب ما يعتقد أنه يؤهم بها المواطن العربي جرت بعض الصحف العربية والاعلاميين العرب مرة أخرى إلى هذا التيار، ولم يكنهم درساً ما تم أثناء الاحتلال العراقي وبعد تحرير الكويت.

ويحاولون إمعاناً بالصدق الدليل في قلوبهم، يهترون بشور الخلاف بين الشعبين الكويتي والعراقي ويتوقعون قيام حرب ثانية بين البلدين إذا ما وافقت دولة الكويت على النتيجة التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود الدولية.

منذ أن صدر تقرير لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية، بدأت الحملات الاعلامية الحاقدة المدعومة من النظام العراقي والدول المساندة له تبت سموها في عقل المواطن العربي عن طريق افهامه ان اللجنة الدولية إنما تعمل تحت ضغط الدول الكبرى التي تعمل ضد مصلحة العالم العربي بمن فيه الكويت والعراق وذلك بخلق مشكلة كانت منذ استقلال الكويت سبباً للخلاف بين البلدين بدلاً من حلها، مستغلة بذلك ضعف النظام العراقي الحالي والشعور الكويتي بالسماح نحو الانتقام من هذا النظام.

ان هذا التيار الاعلامي الحاقد يذكري بالحملة الاعلامية البغيضة التي نظمها النظام العراقي عندما كان في أوج عروبه وفطرسية قبيل الغزو وبعدة ولقاء الاحتلال، حيث حاول ان يحول غزوه الكويت الى نصر، وقلعه الى ابرياء، وتضليلهم وسرقتهم الى شجاعة. وذلك بمباركة بعض الانظمة العربية الحاقدة وبعض الشعوب للشوشة التي ضللتها اجزة الاعلام الرخيصة.

وقد حرمست كل الآسنة وطويت كل الصفحات السوداء عندما عصمت عاصفة الصحراء بالمفاهيم الصدامية، وعانت الاراضي الى اهلهما. وعابت الشرعية الى شعبيها. وقد جرت هذه الحملة الاعلامية الحاقدة التي نتوقها، كما كان هدونا يتوقع النتيجة التي توصلت اليها

وصوروا للعالم بان ذلك انتهاك للسيادة العراقية. وقد فات هؤلاء عن قصد طبعاً، ان النظام العراقي الحالي ما غزا الكويت في ١٩٩٢/٨/٢ بسبب حاجته لثقل بحري على الخليج العربي، لأن لديه ٤٠ كلم في ميناء، لم قصر وميناء البكر، تكفي وتزيد عن حاجته لمافذ أخرى. كما انه لم يكن سبب الغزو ابرار نطع الرميعة لأن لدى الكويت ما يكفيها وزيد ولدى العراق اكثراً، وإن ما حصل عليه العراق من مساعيدات

أي شبر من أرض الوطن، فإذا كان العراقيون يريدون حقوقهم كاملة فعليهم احترام حقوق الآخرين. وقد أكد على ذلك الدكتور الكويتي في مادته الأولى التي نعتت على أن الكويت دولة عربية ذات سيادة تامة، ولا يجوز التفريل عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها. وقد أكد صاحب السمو أمير البلاد على ذلك عندما روى لشعبه لقاء مع صدام حسين أثناء مؤتمر القمة العربية في بغداد عندما قال: طالب



لنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٢ أبريل ٢٠٠٢

صدام بثلاث مساحة الكويت لكي يبين عليها مساجد ومدارس ومستشفيات وخطوط أنابيب للمياه والنفط. الخ. قال له سمو الأمير: لا أحد في الكويت يستطيع أن يتنازل عن أي شبر من الأرض الكويتية حتى أمير البلاد نفسه، وأن مدارس ومستشفيات ومواسم الكويت مفتوحة للشعب العراقي، والمطلوب هو ترسيم الحدود، قال صدام بأن شاء الله سيتم ذلك خلال ثلاثة شهور، وبعد هذا اللقاء بثلاثة شهور غزت القوات العراقية الخامسة الأراضي الكويتية وأحتلت أراضيها

لدة ٧ شهور الى ان طردت مدحورة ومنومة وأنا نقول من خلال هذا المقالة ان الحدود الكويتية كانت موجودة في الاتفاقيات الدولية والثنائية للوقاية بين البلدين. وقد جاءت اللجنة الدولية لكي تكشف عن هذا الحق القانوني، وهذه ليست المرة الاولى وان تكون المرة الأخيرة، بأن تقوم لجان دولية بحل مشاكل الحدود بين دولتين، كما ان حضور ممثل من النظام العراقي اجتماعات هذه

اللجنة، وموافقة بلاده على جميع قرارات مجلس الأمن، إنما يدل على شرعية عملها
لقد كان موقف بعض فئات المعارضة العراقية من تقرير لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مخيباً للآمال، وهذا يذكرني بقصة حدثت لي وأنا في زيارة لبغداد في أواخر السبعينات، عندما سألني أحد العراقيين عن بلدي قلت له من دولة الكويت، قال لي: القضاء السليبي. أن النظام العراقي الحالي وأمثال هذا الرجل وهم كثير، وبعض افراد المعارضة العراقية الذين أشربا بهم وهم كثير، يعتبرون الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة ومن هنا علينا التمسك بحدودنا القانونية التي ألقيتها لنا الشرعية الدولية، وأن ندافع عنها بكل ما نملك من قوة، وأن التنازل عن أي شبر اكتسبناه شرعاً لن يردع ولن يمنع أي عدوان في المستقبل، بل بالعكس سوف يفتح المجال الى تنازلات أخرى، وأنني أناشد المعارضة العراقية ألا تقع في الفخ الذي تحاول أجهزة الإعلام المصنوعة من قبل النظام العراقي نصبه لم الأحداث شروخ بين صفوفها وبين الدول التي تعمل لأزاحة النظام الصدامي لكي يتمكن الشعب العراقي من المسك بزمام الأمور لإدارة شؤون بلاده بعيداً عن الحروب والقتل والتعطيل والحرمان.

• كاتب كويتي



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩١

وان اختلفت الأساليب وتعددت الوجوه

انهم في ساحة واحدة!

علينا ألا ننسى بأن أذيال الغزو العراقي للكويت لا تنتهي بتحديد وترسيم الحدود وانما هناك مطالبات أخرى كتعويضات الحرب وفك قيد المرتزقين والأسرى الكويتيين

بعد الاخيرين بالزاد...
اننا نذكر جيداً الازر العنبر
العراقي، التحب الازل والخبث الثاني
والخطوة العراقية، وخاصة في شهر
رمضان المبارك حيث الهرس
العراقي الذي كان هو المفضل بلا
منازع على مؤان الكويتيين
العراقيين معروفون بكسلهم وعدم
ميلهم للعمل، ولا يجد العراقي حرجاً
بان يجلس في المقهى يحتمي الثاني
الأسود ويصيح سيكارتة ويوجهه أو
امه او اخته تترجم بالفلاحة في الحقل
او في البناء او ياتي عمل شاق اضافة
الى الأعمال المنوطة بها في المنزل...
وتاريخ العراق معروف بعدم
الاستقرار السياسي والتنافس على
السلطة في الداخل والخارج وبالمازعات
الدائمة والعداء المستمر مع جيرانه
فكانت الأنظمة المتعاقبة على حكم
العراق ودون استثناء، تبني سياستها
على الاطماع التوسعية على حساب
جيرانها، والمخالفات الحدودية
معروفة بين العراق وجيرانه الستة.
إيران، تركيا، سورية، الأردن،

وليس ١٨ مليوناً وتوقعوا ذلك منه،
فلا تستبعدوا من هذا الغرور شيئاً،
فقد خلع عن وجهه قناع الحياء،
والشجول، ألم يغلب الهوراثم الى
انتصارات والأكاذيب الى حقائق؟
عسوياً.. أرض العراق، أرض
خيرات، فبالأضافة الى النفط، يعادل
انتاج العراق من النفط ثلاث مرات
ضعف انتاج الكويت، قبل الغزو.
يجري بها نهران من أعين الانهار
مياهاً.. بلاد النهرين أو بلاد
الرافدين، دجلة والفرات، حيث

الأرض الخصبة التي تصلح لزراعة
الحبب المحاصيل الزراعية، تأهيك عن
زراعة محاصيل الحبوب خصوصاً
الارز والقمح اللذان كانا من اجود
انواع الحبوب.. وكانا يخضعان
للمزايدة اليومية في البورصة حتى
قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) فحل
الاضراب والتمار يارض الرافدين،
وحمل المزارعون السلاح، واخشوا
يهتمون بتصفية بعضهم البعض بدلاً
من الاهتمام بالزراعة وخيرات
الأرض.. ولذلك لا نستغرب ان
يتخضر الشعب العراقي يوماً ويفتقد
الغذاء الصحي السليم بعد ان كان

تبلغ المساحة الكلية للعراق من
المساحات الى الجنوب ١٤٢٤١٢
كيلومتراً مربعاً وهي تعادل مساحة
الكويت بست وعشرين مرة، يعيش
على هذه المساحة ما يقارب من ١٢
مليون نسمة اي بكثافة سكانية تقدر
بـ ٢٤ في المئة للكيلومتر المربع، وهذه
الكثافة تعد متدنية بالمقارنة مع بعض
الدول العربية، وما يقال بأن عدد
سكان العراق يبلغ ١٨ مليون نسمة
هو ادعاء غير صحيح، بل هي
اكاذيب من اكاذيب النظام العراقي
من ضمن اكاذيبه الكثيرة، فعدد
سكان العراق الواقعي لا يتعدى ١٥
مليون نسمة، وإذا ما عرفنا ان
طائفة العراق اهدر ارواحاً كثيرة في
مغامراته الفاشلة في حربين فاشلتين
اولاهما دامت ثمانين سنوات مع
ايران، والثانية بعد غزوه للكويت،
تأهيك من اهدار مئات الالاف من
الارواح البشرية التي ازهقت ضمن
حروبه الداخلية على السلطة مع
معارضيه واعداً، وإذا ما أضفنا ما
يقارب من مليون وثمانمائة ألف
عراقي سيجيشون خارج العراق
مشردين ومهجرين، يكون العدد
الحقيقي للعراقيين الذين يعيشون في
العراق لا يتعدى اثني عشر الى ثلاثة
عشر مليون نسمة في احسن
الاحوال، اما ادعاء الثمانين وعشر
مليون نسمة، فهو فصل من فصول
الدعاية والتباهي باكاذيب العراق
العظمى، التي ترددها وسائل الاعلام
العراقية ليل نهار اشباحاً لغرور
الطائفة، ولو كان بيد صدام حسين
أعلن ان سكان العراق ١٨٠ مليوناً



بقلم: حسن علي كرم *

السعودية والكويت. ولم تنته مشاكل الحدود بين العراق وبعض جيرانه كما هو معروف وخاصة مع السعودية والأردن، إلا في السنوات القليلة الماضية وذلك لشعور النظام البعثي الحاكم في بغداد بحاجته إلى مساعدة هاتين الدولتين في حربه مع إيران، وما زالت مشاكل الحدود قائمة بين العراق وكل من إيران والكويت، وخلافات على الحدود مع تركيا وخلافات على نهر الفرات مع سورية.

فالعراقيون أو بالأحرى حكام العراق يتوارثون كما يبدو أمراض

الحدود والسياسة التوسعية نظاما عيب نظام، يرون أن يتعضوا من المشاكل والكوارث التي يفهم بها وسيبونها لشعبهم ولجيرانهم.. أنه مرض مزمن ومتوارث والعياد باله.

لذلك لا نستغرب أن يصدر ما يسمى بالجلس العراقي الحر باسم المعارضة العراقية بينما يستنكر فيه تحديد الحدود الكويتية العراقية وإرجاع الحق الكويتي إلى أهله من قبل لجنة الحدود المشكلة من قبل مجلس الأمن الدولي، فالعراقيون كما يبدو لا يرون الحق إلا بين واحدة.

وحسنا فعلت الصحف الكويتية التي نشرت بيان المعارضة العراقية حتى يلهم هؤلاء الذين يجرون خلف المعارضة العراقية ويضعون أمهم فيها أنها لا تختلف مع صدام في التفكير، فالعراقيون على ما أعتقد.. وأن ما فعله صدام حسين في الكويت قد يفعله صدام آخر مستغفلا، ألم يهدد الزعيم الأود عبد الكريم قاسم بضم الكويت، القضاء السليم، عام ١٩٦٦ ومن

قبله هدد الملك غازي عام ١٩٣٨ بالسعيد بضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في مطلع عام ١٩٥٨، قبل ثورة ١٤ يوليو (شور) بعدة شهور.

إن قصة الكويت مع العراق قصة ملسوية طويلة لا تنتهي، كما يبدو، حلقاتها، فالمعارضة العراقية لم تختلف مع صدام حسين بحل العراق التاريخي، في الكويت، بل أن فصائل من المعارضة العراقية أهدت صداما في غزوه للكويت وأن اختلفت فصائل أخرى بأسلوب

٥٢ ..

الغزو.

ولذلك من الخطورة يمكن أن يفصل بين النظام وبين الشعب العراقي وأما يجب على هذا الشعب أن يتحمل وزير حكامة أن كانوا معارضين أو مؤيدين، وأن فصل الشعب العراقي وعدم تحميله مسؤولية جرائم نظامه في الكويت يضعف موقف الكويت التفاوضي وتأييد الرأي العام العالي للحق الكويتي في الحصول على التعويضات وفي غيرها من القضايا والمسائل التي قد تظهر على السطح، وعلينا ألا ننسى بأن الديال الغزو العراقي للكويت لا تنتهي بتجهيد وترسيم الحدود، وإنما هناك مطالبات أخرى كتعويضات لحرب وكت المرتزقين والأسرى الكويتيين وأهم من ذلك كله، يجب على الكويت أن تنتزع من العراق الاعتراف الكامل بحقوقها وتوقيع اتفاق هدم التمشير أو الاعتداء أو المساس بالسيادة الكويتية على كامل أراضيها وثرواتها في البر والبحر والجو، وأن يوقع هذا الاتفاق

بإشراف مجلس الأمن الدولي وتودع نسخ منه في هيئة الأمم المتحدة وجميع الهيئات الدولية والأقليمية. أن لا نريد أن نتناقص بيمان للمعارضة العراقية، لأنه بيمان ملي بالتناقضات بين عباراته، وبالجهل في حقائق التاريخ. لذلك علينا أن نلقي وراء ظهورنا ولا نلثنت إليه البتة، فادعاء المعارضة بتجاهل بحث الحدود إلى سقوط نظام صدام وقيام حكومة شرعية (١) هو الأسلوب نفسه الذي اتخذه الجيوشيين العراقيين عندما كانوا خارج الحكم إبان عهد عبد الكريم قاسم، وعندما نجحوا بانقلابهم على عبد الكريم قاسم وتسلموا الحكم، جاء وفد منهم برئاسة أحمد حسن البكر، وكان رئيسا للوزراء وبعضوه صالح مهدي عماش وطالب شبيب وغيرهم واستلموا ٣٦ مليون دينار كويتي - ستة ملايين قرصا وثلاثين مليون هبة - وبعد أن غادروا إلى بغداد لحسواء اتفاقهم الذي وقعوه مع حكومة الكويت وراشوا بمارسون سياسة التسوية والمطالبة ستة بعد أخرى حتى قام آل البعث العراقي عبد الله الكويز بغزوه للشوم في تلك الليلة السوداء والمعارضة العراقية كما يبدو تريد أن تمارس السياسة البعثية نفسها السابقة وهي التهاكي على الأخرى ووحدة المصير المشترك وما بهذا حدود.. حدودكم في بغداد وحدونا في الكويت.. ونعود من جديد إلى سياسة التسوية والمطالبة حينما والضغط والتهديد حينما آخر، هكذا تريد المعارضة العراقية البطلان بيلي مصير الكويت مع العراق متراجعا.

إن تاريخ العراق تاريخ ملي، بالعبور والتناقضات، وهو تاريخ على كل حال لا سكان فيه للثقة وصديق الوجود، أنه تاريخ مكتوب من صفحة واحدة ولوجه واحد وأن اختلفت الأسماء وتوعدت الأساليب.

* صفائي كويتي



المصدر : الشرق الأوسط (اللاذنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

مجلس الأمن يجسري مسشاورات غير رسمية بشأن التخطيط المقترح للحدود العراقية، الكويتية

لندن : من امير عاصري

١٩٨٠ وفي حال سوافته مجلس الأمن

بل تقبيلت في ضوء انه في المدى

بداه لافمن بها

بدأت الدول الأعضاء الخمسوية في مجلس الأمن الدولي مشاورات غير رسمية بشأن التقرير الخامس برسم الحدود العراقية، الكويتية وطبقا لاصدار بتعليمات سيديال التقرير التي جنبل أعمال المجلس فقد في حالة العمل على قطر كبير من الأجسام في المجلس

وكانت اللجنة الدولية التي عينها الأمين العام الأسبق لأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار بعد هزيمة العراق في حرب الخليج وقت قصير قد اكملت تقريرها بهذا الشأن، وارامت بديلان مقبولا على الحدود بين الكويت وتايغي في اعادة رسم الخط الحدودي الذي كان قائما قبل الحرب العراقية للكويت في ٢ أغسطس (آب)

الاعتراف انصافا على التقرير لكنه لم يردفه صراحة. ويقول احد المعلقين «الحكومة الحالية في بغداد قد تقبل بالحدود الجديدة للأمناء في نهاية المطاف»

تعدوا ان تشمر بأنها طلبة بالحدود الجديدة. واستندت لجنة الأمم المتحدة في عملها إلى الوثائق التاريخية وإلى الاعتراف بالقانونية الصعبة ولم تأخذ حسب قبول المعلقين «المراتب السياسية في الاعتبار»

وتقول جريدة التايمز ان تقصير تدسية حادثة وعلى أساس القرعية لسملة معقدة وعلى أساس مجلس الأمن الدائم على الحدود الجديدة سيكون من الصعب لإلية حكيمة في

الاعتراف انصافا على التقرير لكنه لم يردفه صراحة.

ويقول احد المعلقين «الحكومة الحالية في بغداد قد تقبل بالحدود الجديدة للأمناء في نهاية المطاف»

وتقول جريدة التايمز ان تقصير تدسية حادثة وعلى أساس القرعية لسملة معقدة وعلى أساس مجلس الأمن الدائم على الحدود الجديدة سيكون من الصعب لإلية حكيمة في

تعدوا ان تشمر بأنها طلبة بالحدود الجديدة. واستندت لجنة الأمم المتحدة في عملها إلى الوثائق التاريخية وإلى الاعتراف بالقانونية الصعبة ولم تأخذ حسب قبول المعلقين «المراتب السياسية في الاعتبار»

وتقول جريدة التايمز ان تقصير تدسية حادثة وعلى أساس القرعية لسملة معقدة وعلى أساس مجلس الأمن الدائم على الحدود الجديدة سيكون من الصعب لإلية حكيمة في



لا خلاف على الكويت

بقلم حسن عبد الله الصايغ *

تدور بين اوساط الشعب الكويتي ومن يهتمهم أمن ومستقبل الكويت من الانشقاء والاصطفاء، احاديث ملؤها الفرح والحزن في آن واحد، الفرح متمثل في إعادة الأراضي الكويتية التي سلبها النظام العراقي منذ ان تسلم السلطة واستغل فرصة انشغال العالم العربي في قضايا أهم من استيلاء بلد عربي على جزء بسيط من اراض عربية اخرى، والحزن تمثل في ان ترسيم الحدود وقع تحت مظلة وإشراف الأمم المتحدة وليس في مفاوضات ثنائية بين بلدين عربيين ويرضا الطرفين.

ان ما توصلت اليه اللجنة التابعة للأمم المتحدة في رسم الحدود الكويتية العراقية بعد صراع خفي وغلاف عميق من طرف النظام العراقي وبعد حرب تحرير الكويت من ايدي النظام المذكور، قد وضع حدا لمشكلة كانت تؤرق الكويت شعبا وحكومة بسبب تجاهل صدام ونظامه مبدأ الأخلاق الاسلامية والعربية في احترام الجار ومعاملته بافضل مما يمتنى.

قرار اللجنة المذكورة وعلى الرغم من محاولات المتعصب العراقي اتخاذ اساليب ملتوية لا تقل في حجمها وصورها عما يقوم به العدو الاسرائيلي ايامنا هذه في محاولات السلام، الا ان اللجنة توصلت ووفقا لقرار مجلس الأمن الى حل لمشكلة الحدود بشكل يؤدي الى إعادة الحق الى اصحابه الشرعيين دون حرب ودونما صراع واحتلال وغزو في ظلمة الليل.

نحن نعلم انه لو اجبر النظام العراقي التوقيع على قرار مجلس الأمن الخاص بالحدود فإن هذا النظام وربما أي نظام سيأتي بعده، سيمزق القرار ويعتبره كأن لم يكن كما حدث لاتفاقية الجزائر التي وقعت بين ايران والعراق عام ١٩٧٥، ويقوم النظام العراقي بجريمة اخرى كجريمتيه السابقتين.

ان الكويت حين تحصل على حقوقها في الأرض والبحر لم تقدم على عمل قوض التضامن العربي يمثل ما اقدم عليه صدام حسين من احتلال وغزو بدعوى إعادة الفرع الى الأصل الذي زعم ان الاستعمار البريطاني سلبه لياه، ولكن الكويت والجميع يعرف ذلك، عراقيين في السلطة والمعارضين لها المنتشرون في كل مكان، قد فتحت ابوابها وبسخرت موانئها خدمة للعراق خلال حربه مع ايران، لا لارسال السلاح، وانما تسهيلا له في الحصول على المواد الاستهلاكية والضرورية التي إحتاجها في معركة البناء والتنمية التي كان يناضل من اجلها بجانب معركة مع ايران.

وكان فهمنا واضحا للعيان اكثر خلال شهور الاحتلال، من فهمنا الحالي ان هناك قاسما مشتركا بين النظام العراقي ويضم رموز المعارضة العراقية، الا وهو ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، لذا فان بعض هذه الرموز لم يتورع في معارضة قرار لجنة ترسيم الحدود الدولية.

يبد ان الذي عارض القرار هم فئة عملت باخلاص طوال سنوات مع صدام حسين، وحين اصطدمت مصالحها مع مصالح صدام لجأت الى خندق المعارضة اثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت، فلما منها انها ستحصل على مكافأة نظير موقفها.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالنظر الى مجمل بيانات فصائل واحزاب المعارضة التي نشرتها مجلة «الثقافة الجديدة» في عددها (العاشر الصادر في أغسطس (آب) ١٩٩٠) (مجلة شهرية يصدرها) الحزب الشيوعي العراقي)، نلاحظ وعلى الرغم من معارضة هذه الاحزاب للغزو العراقي إلا انها لم تنطرق الى حقوق الكويت في البحر والبحر التي سلبها صدام حسين، بل انها تؤكد على حل الخلافات بالطرق السلمية وعبر جامعة الدول العربية وللنظمات الاسلامية والدولية، وهذا ما يؤكد ان هناك قاسماً مشتركاً بين النظام والمعارضة بشأن الكويت، بعد الغزو العراقي للكويت (هذا الكلام للمعارضة العراقية) فقد الشعب الكويتي الثقة باني نظام عراقي يأتي ولو بعد حين، إذ خسر الكويتيون والأجيال المقبلة ان الملاحة العراقية في الكويت ستظل هي هي لا تتغير، بل ستكون امتداداً لما سبقها من نوري السعيد وعبد الكريم قاسم وصدام حسين وحتى عدي او طلفاح وجنا عزيز وغيرهم

وفهمنا بعد الغزو العراقي ان حل مشكلة الحدود الكويتية العراقية لا يتأتى بالطرق السلمية أو الحوار البناء وصولاً الى الحقوق التاريخية.. لا يأتي الا عبر اللجوء الى هيئة الأمم للتمهدة التي أصبحت ذات كيان وسلطة في إعادة الحق لمن سلب منه قسراً وفزوا.

وما نود أن نهمسه بالأن رموز المعارضة العراقية الجديدة القديمة في ولائها لصدام حسين ونظامه انكم بهذا الموقف تؤكدون للشعب الكويتي قبل الشعب العراقي الذي ينتظر الخلاص انكم ماضون على خط الصدامية في إيجاد بؤر للتوتر والصراعات مع جيرانكم العرب قبل جيرانكم المسلمين، وكم يحدونا الأمل ان نقولوا كلمة حق في شعب وحكومة خسرت محبتهم، فطواهد الجريمة قائمة، فهل تصحون الطواهد وتؤكدون اعتزازكم بمن ناصركم في المحن^{١٢}.

* صحافي كويتي



المصدر : **صوت الكويت**

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أطلع الوطني على تطورات ترسيم الحدود سالم الصباح: موقفنا عادل وسنرد على الحملات المغرضة

الكويت - عدنان اللوغاني:

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح أمس على عدالة الموقف الكويتي وتأييد العالم له تجاه قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية. وقال الشيخ سالم الصباح في تصريح خاص له «صوت الكويت»، إن العالم أبدى وجهة نظره في هذا الموضوع من خلال تأييده لقرارات مجلس الأمن المؤيدة لحق الشرعية الكويتي، ولكن هناك شريحة من المصلحين غير الواعين للاحداث الدولية بدأت تتناول الموضوع بشكل معاد لحق الكويتي، لكنها لن تترك تأثيراً على الموقف الكويتي الواضح والثابت تجاه هذه القضية. وأوضح أنه يضم الآن الاضداد المغرضة. وأضاف الشيخ سالم الصباح في أعقاب الاجتماع الذي عقد أمس في مقر المجلس الوطني وترأسه رئيس المجلس عبد العزيز المساعيد

بحضور الشيخ سالم الصباح وممثل الكويت في اللجنة الدولية لترسيم الحدود د. طارق الرزوقي وملحدوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو الحسن وأعضاء مكتب للمجلس الوطني وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس. وجرى في الاجتماع إطلاع أعضاء المجلس على كافة تطورات قضية ترسيم الحدود، واستمدت الحكومة إلى آراء الأعضاء حول هذا الموضوع المصري الهام. وأوضح الشيخ سالم في تصريحه إن الاجتماع جاء جرياً على عاتقه في إطلاع أعضاء المجلس الوطني على آخر التطورات السياسية خاصة فيما يخص الكويت منها، وأنه قام بالمشاركة مع رئيس اللجنة الكويتية وعضو اللجنة الدولية لترسيم الحدود د. طارق الرزوقي ومنذوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة محمد أبو الحسن بشرح كافة تفاصيل موضوع ترسيم الحدود الكويتية العراقية وقرارات مجلس الأمن المرتبطة بهذا الموضوع وأعلن اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

وأضاف الشيخ سالم الصباح، إن أعضاء المجلس طرحوا خلال الاجتماع نقاشاً هامة ومفيدة تتعلق بالجوانب الفنية البحتة في الموضوع، وأنهم أكدوا على تأييدهم المطلق لخطة الحكومة في هذا الحدث المصري. وقال مقرر لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الوطني إبراهيم بورسلي بعد انتهاء الاجتماع في صوت الكويت، «إن الاجتماع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح ومع السفيرين د. الرزوقي والسيد أبو الحسن جاء لاطلاعاً على ما تم في شأن ترسيم الحدود، وأحب في هذه المناسبة أن أهنئ القائمين على هذا الموضوع والذي انجزوه وكما أهنئ الشعب الكويتي على هذا الانجاز الكبير، وأن ما أثير من البعض بأن هذا الاتفاق سيكون وسيلة لإثارة المشاكل مع العراق فإنه يهين أن أوضح أن ما تم هو استرجاع لحق الكويتي، كما أمل أن يلتزم العراق بما تنص عليه هذه القرارات خاصة فيما يتعلق بالمنطقة للفرجة السلاح.



المصدر: الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ مايو ١٩٩٢

قضية الاسرى انسانية وليست سياسية ترسيم الحدود بين الكويت والى العراق اتصار جديد للشرعية الدولية

والغالبية من النساء والاطفال والمجننين المصلين، واسلامهم التي يبلغ عددها ٨٥٠ بينهم ٧٢٠ كويتي، هي اسماء معروفة لآل الكويت تنقسم الاسم الثلاثي والرباعي احياناً وتاريخ الميلاد واسم الام والمهنة لزيادة التوضيح والتتبع من الهوية منعاً لأي التباس أو تاويل. وحللت جمعية الدفاع عن ضحايا الحرب، بمناسبة مرور عام على اطلاق الدفلة الأولى من الاسرى الكويتيين، من محاولات النظام العراقي المستمر لتسييس قضية الاسرى، التي هي قبل كل شيء مسألة انسانية وليست مسألة ارقام.

وفي إطار التفاوض مع دول المنطقة، خصوصاً على الصعيد الامني، استقبلت الكويت وزير خارجية ايران علي اكبر ولايني وشذت على ضرورة واعية التعاون مع جارتها المسلمة. وحرص الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية على التأكيد بأن الانفصالات الدفاعية التي وقعتها الكويت مع الولايات المتحدة وبريطانيا والتي ستوقع لاحقاً مع فرنسا ليست موجهة ضد احد، وانها تهدف الى مساندة امن الكويت ضد اي تهديد، وان تسمح الكويت باستغلالها كمصدر هجوم من دولة اخرى على ايران او غيرها ما لم يكن ذلك مرتبطاً بامن الكويت، مشيراً الى ان ايران ليست مصدر تهديد للكويت وان تكون كذلك في المستقبل.

وضمن الجهود الرامية الى تعزيز التضامن العربي، استقبلت الكويت الرئيس السوري حافظ الاسد في نطاق جولته الخليجية التي هدأت الى تنسيق اللوائح بشأن مختلف القضايا التي تهم الاممة العربية في هذه المرحلة الحساسة والظروف الدفلة، وسادت المباحثات بين الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح وضييفه اجواء الاذعة والود، وشكلت الزيارة افعية خاصة في ظل اجواء التوتر التي تشهدها المنطقة، وتواصل الكويت المحررة مسيرتها العربية، ودية لعروبها، وان تكتسب للولبية العربية على الرغم من الجرح الذي اصيبها، كما أكد الامير الشيخ جابر الاحمد في كلمته لوفود المؤتمر القريوي الواحد والعشرين الذي عقد لغير في الكويت تحت شعار



القرار الذي اتخذته اللجنة الدولية المنفصلة عن الامم المتحدة، بترسيم الحدود نهائياً بين الكويت والعراق خلال الاثني عشر الثلاثة المقبلة، يشغل انتصاراً جديداً للكويت وللشرعية الدولية في الوقت نفسه، وتكريساً لحل النزاعات الحدودية بطرق السلمية والدبلوماسية، خصوصاً ان اللجنة تستند الى اتفاقات دولية قديمة مؤقعة بين البلدين وافق عليها حكاهم العراق السابقون، ضمن فترة زمنية تمتد من ١٩٢٢ الى ١٩٦٢، كما ستعطي اللجنة الدولية المصلحة حقوق الكويت وشعبها التي كان يسلمها النظام العراقي في تغلفه عبر الزمن داخل الاراضي الكويتية وعدوانه على سيادتها، كما قال وزير العدل الكويتي غازي عبيد السقر، الذي عيّن عن شكر وتقدير بلاده للدور الذي تقوم به اللجنة وما تبذله من جهود «لاخلق الحق وازهاق الباطل».

ورفضت الكويت كل مزاعم سابقة او لاحقة بانها

احتلت او عدلت او كسبت سيادة على اراض عراقية او ان لها مطالع في ثروات عراقية، معتبرة ان حصولها على مزيد من الابواب النفطية في المنطقة الحدودية ان يكون إلا تصحيحاً لوضع خاطيء ووضع حد لسرقات نفطية كان يقوم بها النظام العراقي، وتعتك الكويت بحقوقها الشرعية والدبلوماسية مؤمنة بجمعية تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي، وكذلك يحتمو سحب المراكز العراقية للنفطية ضمن الجانب الكويتي من المنطقة المنزوعة السلاح.

ورداً على مذكرة قدمها وزير خارجية العراق الى الامن العام لجامعة الدول العربية يدعي فيها ان العراق اوقى بقراراته المتخصص عليها في قرارات مجلس الامن وان السجون العراقية لا تضم معتقلين كويتيين، ذكر كنف باسماء الاسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الصديقة والشقيقة الذين كانوا مقيمين في الكويت خلال الاحتلال والذين احدثتهم النظام العراقي كرهائن.



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

«التخطيط في مواجهة لار العدوان»، محمود سريجة
ودماء العروبة تسري في عرونها، وسقطت عربية مها
حصل، لكنها لن تنسى من وقف ضدها وإن تمكده ميذا
«عفا الله عما سلف»، كما تعلن قيادتها في كل مناسبة، لأن
الجراح عميقة ولم تندمل بعد، بل إن بعضها لا يزال
مفتوحاً، كجرح الأسرى الذين لا يزال النظم العراقي
يصر على إنكار وجودهم.

ومع استئناف محكمة بقية المتهمين بالتعاون مع
قوات الاحتلال، تواصل القيادة الكويكية بذل جهودها
لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين ونقلهم
معالتهم. وقد انطلقت في هذا السبيل منذ التحرير وحتى
الآن ثلاثة مليارات ونصف مليار دينار (عشرة مليارات
دولار)، كما عتلف أخيراً وزير المالية ناصر الروضان
وهذه المبالغ هي عبارة عن مليار دينار تتعلق بلروض بنك
التسليف و٧٠٠ مليون دينار القساط الفيت، و٣٠٠ مليون
دينار كلفة الاستبدال للتأمينات الاجتماعية للمتقاعدين،
و٣٠٠ مليون تكلفة زيادة الرواتب ٢٥٪ على الراتب
الأساسي، و١٦٥ مليوناً الرواتب التي صُرّفت بالرجعي
طوال فترة الاحتلال، بالإضافة إلى خدمات أخرى ككفاء
قواتير الكهرباء والماء والاتصالات والجمارك، وتوزيع
الوقود مجاناً وسواها.

ويجبه التخطيط الاقتصادي الآن للقيام بعملية
اصلاحية أو تصحيحية تركز على محورين هما تنمية
الموارد غير النفطية وتنمية الحنصر البشري وذلك بعد أن
يبدأت معالجة أوضاع قطاعات محددة مهمة، كالقطاع
التجاري والجهاز المصرفي والمالي والقطاع الصناعي
والنقل والملاولات والبنفظة والخدمات، إثر انتخاب مجلس
الوزراء اجراءات تتعلق بهذه القطاعات في الشهر الآخر
من العام الماضي. وسيكون للقطاع الخاص دور ملحوظ في
الحق المسيرة الاقتصادية.

لندن - «الحوادث»



المصدر : المجاس

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة المجلس

ما إن صدر تقرير اللجنة الدولية المكلفة من قبل مجلس الأمن الدولي حول ترسيم حدود الكويت مع العراق، وهي لجنة حيادية تماماً حتى تحالت أصوات الحقد في كل مكان نثب سموها معترضة مهددة بالويل مدافعة عن حقوق العراق المزعومة في أراضيه ومياهه ونفوطه.. هذه الأصوات هي نفسها التي وقلت إلى جانب المعتدي القاشم الذي استباح أرض الكويت وكرامات شعبها.. وليس غريب أو مفاجئ أن تكون بعض الورقيات الصفراء التي تصدر في الأردن قد أخذت على عاتقها مسؤولية التفتيس عن أحقادها بالمواقف التي اتخذتها منذ ما قبل الغزو العراقي لبلدنا، وطيلة فترة الغزو إلى ما بعد التحرير وحتى يومنا هذا .. إن الاتلام التي كتبت في هذه الورقيات سواء في عمان أو غيرها إنما هي ملطخة بدماء العار وأصحابها يتنأ نعرلهم على حلقيتهم، أنهم أولئك الذين باعوا ضمائرهم قبل الألامهم، وما زالوا يسيرون في نفس النهج الذي تعودنا منهم، لقد باعوا أنفسهم للشيطان ولهم بكس المصير..

ويبدو أن بعض رجالات المعارضة العراقية الذين يتطلعون إلى سلطة الحكم في بغداد ليسوا أقل سوءاً من صدام حسين نفسه في نظرتهم إلى الكويت.. فهؤلاء الذين يتباعدون على أراضي العراق التي حرمتهم منها اللجنة الدولية حسب ادعائهم إنما يعبرون في بيئتهم الذي نشرته لهم بعض الصحف عن مكتونات دفيئة في النفس تجاه الكويت وبالتالي البتوا أنه لا فرق بين عراقي وآخر في النظرة إلى الكويت..

إن المعارضة العراقية التي تحاول تسلم السلطة في بغداد لم تقرأ التاريخ جيداً، ولم تتطلع على الاتفاقيات الموقعة بين الكويت والحكومات المتعاقبة في العراق، وبالذات تلك التي حددت الحدود ومن بينها الوثائق المعتمدة رسمياً التي اعتمدت عليها اللجنة في تقريرها.. فلو قرأت المعارضة العراقية هذه الوثائق والاتفاقيات جيداً لما كانت وقعت في هذا المازق الذي زجت نفسها به.. إلا أنه من الثابت أن هذه المعارضة تنتهج في تطعاتها للتوسعية نفس نهج صدام حسين وبالتالي لا فرق بينها وبينه بشيء حيال هذه المسألة..

وادعاء المعارضة العراقية إبعاء باطل في التباكي على أرض العراق، فالعراق هو الذي استولى عن طريق الزحف المبرمج على أراض كويتية، وأقام فيها المخالف وحفر آبار النفط واستولى على ميثاقه أم قصر والذي أقرته اللجنة الدولية هو حق الكويت الثابت في هذه الأراضي..

وإذا كانت المعارضة العراقية حريصة على أراضي العراق فلماذا سكنت على اقدام صدام حسين على التنازل عن شط العرب.. ليس شط العرب عراقياً.. هذا ما نريد من المعارضة العراقية الإجابة عليه قبل أن نتاجر عراقياً بقضية محسومة أصلاً..

والمعارضة للعراقية تناقض نفسها بنفسها عندما تتحدث عن المساس بالسيادة العراقية لمجرد أن اللجنة الدولية تلامم المتحدة أعانت للكويت أرض استولى عليها العراق بينما تنازل صدام حسين عن شط العرب ليس فيه مساس بالسيادة الوطنية العراقية..

إن لهجة بيان المعارضة العراقية تحمل كلاماً خطيراً وتتم عن تهديد جديد للكويت.. وهذا ما دعا الألام الحقد في عمان وغير عمان لأن نثب سموها من جديد لتفتس عن أحقادها وضغائنها وبالتالي ركب موجة صدام حسين الدعائية التي بدأ يستغلها لتثيت أركان حكمه المزعج..

لنأ تأمل من المعارضة العراقية إذا كانت جادة في إعادة العراق إلى ديمقراطيته الشعبية التحلي بالعدل والتمنطق بالإعتراف بسيادة القانون وبحق جميع الدول صغيرها وكبيرها في العيش ضمن حدودها الدولية المعترف بها والتي كرستها المواثيق والاتفاقيات.. ويدعو بنفس الوقت شعب الكويت لأن يكون وإعيا لكل شيء فما يحاك بالظلام وفق المصالح الخارجية من شأنه أن يهدد المستقبل.. ولذا علينا أن نعمل منذ اليوم للاعتماد على أنفسنا في حماية أراضيها والدفاع عنها وبذل الغالي والنفيس لتبقى للكويت حرة أبية واحدة أمن وسلام واستقرار.

(المجلس)

لماذا هذا

الحقد؟



في أزمة الخليج

نعلم مسبقاً أننا نقارب من حائل إلغام شديد الخطورة . ولكن يبدو أنه يراد للمنظمة العربية أن تقفل مليئة بحلول إلغام مستمرة . فبعد ركّاز الخليج يأتي الدور على الجماهيرية الليبية لبنان موراً يسوريا ومن قبلها الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعامو الدور يعود مرة أخرى للعراق والكويت في أن واحد .

إحسان بكر

واختلعت الدراسة بفحائذ حتى سـ
لاتقبل فسم أي جزء من الزراب الوطني للعراق
ال الكويت . ولالت أن الكويت لم تطلب سوى
حولها للشروع على أراضيها . بل أن الكويت
لؤكد للشعب العراقي بجميع قطاعاته وفص
الكويت قيادة وشعباً لكل مجلس السيادة
العراقية على أراضيها وبكيفية المستقل بل أنها
تحرص عليه ملطماً تحرص على سيادة الكويت
استقلالها . فلكويت لم تكن يوماً في مجال
العمل العربي أو الإسلامي أو الدولي إلا وسئل
حق وداعية وفاني وسلام .

□ □ في الجانب الآخر قد بحث أيب الجار
رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان برباية إلى
المكتور بطرس غال السكراير العام لأمم
المتحدة مؤلفة من عدد من الشخصيات
العراقية تؤكد النقاط الآتية .

(١) أننا نحرص على بلوغ نسوية عادلة
لمشكلة الحدود بين العراق والكويت . ونرى أن
الظروف التي شكلت فيها « للجنة الدولية »
والشروط والأجواء التي تعمل في ظلها لاتتيح
الوصول إلى نتائج موضوعية وسليمة تحفظ
الحقوق التاريخية وتحترم المصالح المتباينة
للبلدين .

(٢) أن هذه المشكلة تتميز بخصومية
تاريخية عميقة وذات حساسية سياسية

شديدة ، الأمر الذي يلزم أن تتعالج في إطار
أوسع من مباحثات وعواقب احتلال الكويت
الذي يتحمل وزره النظام العراقي ومسيئة

شعبنا العراقي .
(٣) أننا نعتقد أن بحث هذه المشكلة وحلها
لا يمكن إجرأؤه قبل أن تقوم حكومة شرعية في
العراق تتمتع بتأييد شعبي وتمثل مصالحه
الحقيقية ولاتتدخل مسئولية النظام القائم
والإصلاص المدمرة التي مارسها النظام القائم
وملتزمت عليها من عواقب وتبعات على العراق
والمنطقة .

كما ينبغي أن يتم ذلك لدى الهيئات الدولية
ذات الاختصاص .

منذ أيام قليلة أديعت توصيات « للجنة
الدولية » المكلفة من مجلس الأمن الدولي
بترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب
القرار ٦٨٧ . ومنذ أن أعلنت التوصيات وبنود
الأفعال تتوالى . فلكويت تحثّر أن الحق قد عد
اليها بينما يرى العراقي أن التوصيات تفس
صميم سيادته الوطنية . والقضية مثارة
والفتايات تتصاعد .

التوصيات وفق قرار اللجنة تشمل اقتطاع
جزء كبير من ميناء أم قصر ، وهو المنفذ
البحري الوحيد للعراق وضم ٦ أيار تابعة
لحل الرميّة العراقي إلى الكويت لم تحريرة خط
الحدود الحال لمصلحة الكويت لمسلة ٥٧٠
متراً شمال صفران ويسلاند حوالي ٢٠٠ كيلو
متراً . أي أن الكويت ستحصل على حوالي ١١٤
كيلو متراً جديدة . وبعد التنفيذ فإن الكويت
ستحصل على ١/٦ مليون برميل بترول يومياً في
حين أن حصتها قبل التفرق كانت حوالي ٢٠ ألف
برميل فقط . وقد أهملت اللجنة حكومة العراق
أو بوليس القاد لم تنفيذ هذه التوصيات .

□ □ وفي دراسة أعدتها المركز الوطني لولائق
الحدود العراقي على الكويت وإذاعتها وكالة
الإنباء الكويتية أعقبت للكويت قرار اللجنة
بمدافاة انتصاراً للشرعية الدولية ووصفت القرار
بأنه تكويس مرجعية وشريعة دولية تعمل على
حل منازعات الحدود بالطرق القانونية
والسلمية بعيداً عن ويلات الحروب وأهوالها .
وبأنه بذلك يعد انتصاراً لبداية الحق والعمل
والثبات على المصلحة وأوامم القوة . واضلعت
أن ما أعلنته اللجنة من قرارات ليس سوى
تحديد للأراضي الشرعية لكل من العراق
والكويت وفق القانون الدولي والولائق
التاريخية .

ولقد أن الذين يدعون أن العراق قد حرم من
أي منفذ بحري أنه على الخليج نقدر أن للعراق
٤٠ كيلو متراً على ساحل الفلج ... وللعراق كل
الساحل الشمال على خور عبدالله ... وله ميناء
البكر التجاري الذي يحمل منه كبرى نقلات
النفط ... وللعراق ميناء أم قصر . وتتضمنت
الوكالة الكويتية في بيانها قتلته : وبعد ذلك
يكون العراق محروماً من منفذ بحري على
الخليج ؟ ثم هل سمع أحد أن دولة تتنازل
لأخرى عن أراضيها لحد أن الدولة الأخرى
تريد هذا الجزء ؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٢

(٤) إن اللجوء الى تعديل ترسيم الحدود بين البلدين في هذه الظروف وبموجب الشروط والاجواء الطبيعية ، يثير بمخاطر جديدة من الأزمات والصراعات الحادة ويهدد مستقبل الاجيال القادمة في كليهما بمزيد من العذاب والمخافة .

(٥) لذا نطلب مجلس الأمن بإرجاء البحث في مشكلة الحدود بين العراق والكويت والاستئذان عن المصادقة على توصيات اللجنة الدولية ، حتى تنهيا اجواء طبيعية لمفاوضات حرة بين البلدين تكفل حقوقهما المشروعة وتحترم الأمن والاستقرار في المنطقة ونشجع الإسراع بروابط متينة بين الشعبين قوامها التكافل والاحترام المتبادل في إطار من الاخاء القومي والتعاون المستمر .

ويبقى ان نقرر انه من المتفق عليه ان قضايا الحدود يتعين ان تحسم من خلال لجنة تحكيم قضائية تنفق عليها الأطراف المتنازعة وتقبل سلطا بحكمها ملثما حدث في قضية طابا . لأن اللجنة التي شكلها مجلس الأمن هي لجنة سياسية انجزت اعمالها بسرعة غير عادية دون ان تأخذ في اعتبارها ان تدرس على نحو كاف كل الملائسات التاريخية والسياسية والإستراتيجية التي احاطت بموضوع الحدود . وعلينا جميعا ان نعترف ان خلافات الحدود بين العراق والكويت سيقت صدام حسين وسبقت غزو العراق والكويت ويبدو انها ستظل قائمة الى اشعار آخر .

نخشي ان نقول ان صدور توصيات اللجنة الدولية ، يأتي بمثابة لغم موقوت لا يحل مشكلة ولكن يضيف شرخا عميقا في العلاقة بين الدولتين والشعبيين . وتوصية اللجنة الدولية ، لن تكون ابدا في صالح الكويت وشعبها وسواء قبل العراق الهجوم القرار أو راضيه فإن قرار اللجنة الدولية ، تحوطه علامات استلهاهم كثيرة فهو قد جاء في غير توقيتيه الصحيح واضعف للمنشكلة بعدا جديدا . والسؤال هنا : أين هو الموقف العربي من القضية التي تهدد أمن وسلام المنطقة ؟



المصدر: مكتب الكويت

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مايو ١٩٩٢

بفداد تستغل مسألة الحدود للقضاء على الكويت.. أرضاً وتاريخاً وكياناً



المصدر : صوت الكويت

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ مايو

صباح الأحمد لصدام: ان التنازل عن أرض كويتية غير

وارد إطلاقاً، وان هذا غير مقدور عليه من أي انسان في الكويت

أزمة الصامتة حلقة من حلقات

الزحف العراقي على الحدود الكويتية

وفي الاجتماع الثاني الذي تم يوم الأربعاء ١٩٩٢/٢/١ لم يبيت الوفد العراقي اختصاصات لجنة الحدود ولم يقدم اقتراحات جديدة بشأن اختصاصات اللجنة وإنما اعتبر اللجنة قائمة مكتملة، ودخل في بحث الحدود من حيث موضوعها، فذكر أنه لا بد من إجراء مسح جديد لمناطق الحدود بين العراق والكويت وأعداد خريطة حديثة وتفصيلية لهذه المناطق يمكن للجان العراقية ان يستشير بها في تحديد الحدود، كما كان غرضها ان يصير الجانب العراقي ان يقوم هو بالمسح من جانبه دون الجانب الكويتي، مع انه يفترض ان يشمل المسح بعض المناطق التي تقع حالياً تحت سيادة الكويت.

وحاول الجانب الكويتي في مناقشاته ومقرراته ان ينتهم الهدف من المسح، والحكمة من انفراد الفريق العراقي به، فذكر الجانب العراقي ان الهدف منه هو توضيح معالم المنطقة له هو حتى يستطيع ان يستشير بها في الاتفاق مع الكويت على وصف خط سير الحدود، كما ذكر الوفد العراقي انه يريد ان يكتل حربة ذريعة التي في الحصول على المعلومات الغنية اللازمة له هو، ولذلك اقترح ان يكون للمسح خاصاً بالجانب العراقي. وحاول الوفد الكويتي أيضاً الوقوف على النقاط التي يعتبرها الجانب العراقي غامضة في الوصف الواردة في اتفاقية ١٩٦٣، واستطاع ان يقد على ان الوفد الكويتي يهتم بالناتج بنتائج سؤاله والباطل بما ينفي موضوعه لا يرى السير على تحديد خط الحدود في هاتين المنطقتين بما كان متبعاً في عام ١٩٦٣، وأنه يريد الاتفاق على مواقع جديدة لحدود الخط في هاتين المنطقتين.

وحسباً لتلك المشكلة قام امير الكويت آنذاك بالرحوم الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة بغداد عام ١٩٦٦، وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين.

وتقدم الوثائق الممنولة في محاضر تلك اللجنة أمثلة صارخة على عمليات الماطلة والتسويق التي كان يقوم بها دائماً ويشكل مباحثاته التي كانت تجري مع الجانب الكويتي في إطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة، وكان هدف هذه الماطلة تبنيع الوثائق والحيلولة دون الوصول الى تسوية دائمة لمشكلة الحدود بين البلدين. وطبقاً لمحاضر جلسات اللجنة المذكورة قام الجانب الكويتي في اللجنة بزيارة لبغداد في يوم الأحد ١٩٦٦/٢/٢٦، وبقي هناك حتى يوم الجمعة ١٩٦٦/٢/٢٨، حيث عقد ثلاثة اجتماعات بمقر وزارة الخارجية العراقية، كانت تتم بحضور جميع أعضاء الجانبين. وفي الاجتماع الأول طلب الجانب

العراقي بعد كلمات الترحيب وقراءة الاقتراحات الكويتية بشأن اختصاصات لجنة الحدود، وشرحها، تأجيل الاجتماع حتى يتمسني له دراسة للمقترحات الكويتية والرجوع الى المسؤولين العراقيين بشأنها. وكان هذا الأمر مفاجأة للجانب الكويتي الذي كان يؤمن بأن هذه المقترحات التي قدمت منذ ١٩٦٤/٨/١، أي قبل عامين وسبعة اشهر، قد بحثت تماماً وأن الغرض من الاجتماعات الحالية هو اما تقديم ملاحظات الجانب العراقي على هذه المقترحات او تقديم مقترحات جديدة بشأن لجنة الحدود، كما بدا غريباً للجانب الكويتي ان الوفد العراقي طلب تأجيل الاجتماع الى يوم الأربعاء، أي بعد يومين

الكويت. «صوت الكويت» أعد المركز الوطني لوثائق المدونان العراقي على الكويت تقريراً مفصلاً وموثقاً حول ماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية العراقية منذ العام ١٩٦٣ وحتى العام ١٩٩٠.

ويكشف التقرير بوضوح ان القيادة الكويتية رفضت دائماً ويشكل قاطع محاولات العراق للسليل من السيادة الكويتية، بتأكيدها الحاسم على عدم التفريط في شبر واحد من الأراضي الكويتية.

ولما يلي نص التقرير:

مقاطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية العراقية (١٩٦٣ - ١٩٩٠م)

الصفحات الآتية، تقدم مجرد رصد سريع، لأبرز المعالم لقاطلات الماطلات والمغيات التي دأب النظام العراقي على الثبات في طريق ترسيم الحدود الكويتية العراقية، ففي سجل الوثائق على مر الأعوام اصناف هذا القدر من الماطلات.

على اثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية بانتهاء حكم عبد الكريم قاسم وتوقيع اتفاقية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٣، بين الحكومتين الكويتية والعراقية التي سلم بموجبها النظام العراقي باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، واعتبر بالحدود القائمة بينه وبينها، أصبح لا بد من ترسيم الحدود بين البلدين.



المصدر : صوف الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ م

١. التنسيق السياسي فيما بين الكويت والعراق.
 ٢. استخدام رأس المال الكويتي في العراق.
 ٣. السماح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت.
 ٤. تعاون دفاعي مشترك.
 ٥. إيجاد مناطق استراتيجيّة للعراق في الكويت.
- ورفضت الكويت ذلك، فبدأت مخططة الزحف على «الصامدة».

تطور أزمة الصامدة

وفي يوم ١٩٧٢/١١/٢٢ طليت وزارة الخارجية من قنصل الكويت في البصرة التوجه إلى بغداد والاتّحاد بالسفير الكويتي لشرح له ما قام به العراق مؤخراً من شل طريق يمر خلف مركز الصامدة الكويتي ويبعد عنه حوالي مائة وخمسين إلى مائتي متر فقط.

وفي ١٩٧٢/١١/٢٥ قام السفير والفصل بمقابلة وزير الخارجية العراقي في بغداد وقللا له صورة عما تقوم به القوات العراقية من أعمال داخل الأراضي الكويتية، وطالباً منه ببل مساعيه لوقف العمل في المنطقة.

رغمًا يتناول موضوع الحدود بين الكويت والعراق. أكد وزير الخارجية العراقي عدم رغبة حكومته خلق أية حساسية مع جيرانها وخاصة الكويت، وقال بأن سيدرس الموضوع وسيعرضه على مجلس قيادة الثورة والحزب، وأنه لا يستطيع اتخاذ أية خطوة فورية لإيقاف العمل لأنه لا يعرف إن كان العمل الذي تقوم به القوات العراقية في أراض عراقية أو كويتية. أوضح له السفير الكويتي بأن الصلحة تقتضي وقف العمل إلى أن ينحلي الموقف تحاشياً لحدوث احتكاك بين الطرفين قد يؤدي إلى مشاكل لا داعي لقيامها.

أبلغ وزير خارجية العراق السفير بعد ذلك بأن العمل قد

أوقف. استأثفت العراق العمل بالطريق من جديد بعد توقف أيام قليلة، فأرسلت وزارة الخارجية الكويتية برقيتين إلى سفارتها في بغداد وفتصلتها في البصرة تطلب منها الاتصال بالجهات المختصة لوقف الأعمال الجارية بالمنطقة.

تخطيط الوصف الوارد في اتفاقية عام ١٩٣٢ على الطبيعة، بما يعني التخلل من الالتزام الدولي لتلك الاتفاقية الذي استطاعت الكويت تأكيده في المحضر المتفق عليه في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٢، والسير في الاتفاق على حدود جديدة، وهو أمر لم يستطع الوفد العراقية عليه، ورأى أنه خارج عن صلاحياته، ولم يبق أمامه إلا قبول الاقتراح العراقي بأن يؤجل البحث في موضوع الحدود إلى وقت آخر، على أن يشير الطرفان إلى أن سبب التأجيل هو الحاجة إلى إجراء دراسات تمكن لهما السير في مهمة تثبيت الحدود.

ولحاجة العراق إلى قروض اضافية، فقد تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧، وصدر بيان مشترك يضمن على المباشرة في عملية مسح شامل لمنطقة الحدود، على أن يكون الاجتماع القادم في بغداد (مارس/ آذار ١٩٦٨). وقد حصلت محاضر اجتماعات تلك الحلقة من المباحثات بصورة شتى من صور للماطلة ومحاولات التصوف.

ولم يكتف العراق بمرقعة عملية ترسيم الحدود التي اتفق عليها بل تجاوز ذلك إلى القيام بمجموعة من الانتهاكات لتلك الحدود، ولعل أهمها حادث «الصامدة» الذي تكشف الوثائق أن صدام حسين الذي كان نائباً لرئيس الوزراء في ذلك الوقت هو السبب الرئيسي لذلك الحادث.

ففي أواخر عام ١٩٧١، صرح صدام حسين بأن الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود فليجيب عليها اتخاذ «مبادرات وطنية قومية». وقد شرح وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي في زيارته للكويت في أوائل شهر مايو (أيار) ١٩٧٢ تلك المبادرات فيما يلي:

ولذلك كله قرر الوفد الكويتي ختمه بالربط بين الموافقة على السج المراد إجراؤه والنص صراحة على أن يكون لغرض تسهيل تعيين حدود الطرفين في الطبيعة، أو أن يفسر التصديق لخط سير الحدود المبينة في اتفاقية ١٩٣٢ سواء إنشاء هذه الاجتماعات أو في اجتماعات قادمة.

وبإصرار الوفد الكويتي على هذا الموقف، اعتبرت الجانب العراقي صراحة في الاجتماع الثالث بأنه لا يمكنه للنص صراحة على أن اللجنة ستسير في تثبيت الحدود وفقاً لاتفاقية ١٩٣٢ لتكون هذه الاتفاقية قد وضعها للمستمر، وأنها لذلك لا ترضي أي من الجانبين ولكن الرأي العام العراقي لن يقبل منهم ذلك، وإن اتجهات كثيرة في البلاد ستلح اعتراض على هذه الاتفاقية. رغم أن حدود ١٩٣٢ قد أثبتت في اتفاقية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٢ بين البلدين بعد استلامها.

وهنا وضع للوفد الكويتي أن الموافقة على أي إجراء لتثبيت الحدود لا يرمي في النهاية إلى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٤ مايو ١٩٩٢

المصدر: صوب الكويت

- تعذر على السفير الاجتماع بوزير الخارجية العراقي، فقايل وكيل الوزارة الذي أكد له استغرابه من استئناف العمل، وقال بأنهم قد أرسلوا برفقة تؤكد وقف العمل إلى سفارتهم في الكويت ووعده بنقل الموضوع إلى الوزير.

- لاحظ السفير تهرب المسؤولين العراقيين من إعطاء اجابة واضحة على الموضوع.

- سافر السفير إلى الناصرة يوم ١٩٧٢/١٢/٢٨ واستطاع فيه التوصل حيث دعاه إلى مركز المجدي، ومنه توجه إلى ام قصص مارين بمواقع العمل في الطريق الجديد، وقد تكون لدى السفير انطباع بعد ان رأى ما تقوم به القوات العراقية من عمل في العين الجردة، ان العراق يحاول تطويق مركز «الصامتة» الذي يقع على مرتفع استراتيجي وذلك بإقامة طريق خلف المركز.

- زار وفد من مجلس الأمة الكويتي بغداد في ١٩٧٢/١٢/٢٦ واجتمع في اليوم التالي مع نائب رئيس الجمهورية صدام حسين لمدة ساعتين، بحثوا خلالها مسألة الحدود، وأكدوا على ضرورة الانتهاء من هذه المسألة التي تفرق البلدين، وقابل الوفد أيضاً رئيس الجمهورية احمد حسن البكر الذي أكد ان مجلس قيادة الثورة ينوي إنهاء المشكلة نهائياً وذلك لقطع دابر التفولات من المصالحين الذين يحاولون التوقيعة بين القطرين الجارين.

- في ١٩٧٢/٢/٢٦ زار وفد كويتي برئاسة الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية آنذاك وفي اليوم التالي ١٩٧٢/٢/٢٦، وقد عقد الوفد عدة اجتماعات كان اولها مع عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة آنذاك علي الجزاوي، الذي زعم ان جزيرتي زيرة وبويان هما جزء من العراق، وأن لهما أهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلداً خليجياً. فرد عليه الشيخ صباح الاحمد بأن «الكويت لا تتنازل عن شبر واحد من اراضيها وإنه ليس في طرق أحد ان يوافق أو يقرر ذلك»، وأن الكويت تترك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل له استخدام هذه للممرات، ولكن ذلك يجب ان يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود.

- وفي يوم الأربعاء، ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٧٢، التقى الوفد مع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك الذي كرم ما قاله الجزاوي، فرد عليه وزير الخارجية الكويتي بيان التنازل عن ارض كويتية غير وارد إطلاقاً، وأن هذا غير مقصور عليه من أي إنسان في الكويت. وكان الرد على هذا الموقف المشهور للشيخ صباح الاحمد الذي رفض باسم الشعب الكويتي الابتزاز العراقي، ان قامت القوات العراقية بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية، حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت، أحدهما مركز «الصامتة» وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية، وزعم العراق انه قام بذلك رداً على اعتداء وقع عليه من القوات الكويتية!!

- وقد فتحت وزارة الداخلية للكويتية في ردھا على البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية العراقية، فأكدت على ان ما تعرض له مركز «الصامتة» هو عدوان على مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ أكثر من عشر سنوات، وأن الاعتداء الذي وقع في الساعة الثالثة صباحاً وبصورة مفاجئة بقوات متفونة من الجيش العراقي تم بتصميم وتخطيط مسبقين، لأن المركز لا يبدو كونه مخفياً للشرطة، ورجاله مسلحون بأسلحة خفيفة، كما ان الاعتداء وقع في وقت كانت الكويت تنتظر فيه من العراق إرسال وفد عراقي للبحث في ترسيم الحدود بين البلدين، وهي الحدود التي سبق للمراقب أن وقع اتفاقية رسمية بشأنها عام ١٩٦٢ والتي كان رئيسا الوفدين في وضعها سمو امير دولة الكويت ورئيس

الجمهورية العراقية. وقد أكدت وزارة الداخلية الكويتية في بيانها، ان الكويت طليت مراراً الحدود ممحا لحدوث المشاكل بين البلدين، كما طليت منها منع التحويلات والاجراءات المتيرة على الحدود، وكان آخر ذلك مذكرة قدمت الكويت في ١٩٧٢/٢/١١، وقد لوحظ تسويق العراق في البت في الموضوع، وكان آخر تسويق عدم تجديد موعد لقدم الوفد العراقي رداً على زيارة الوفد الكويتي للعراق وأشارت وزارة الداخلية الى انه إذا كانت النية خاصة من قبل حكومة العراق للحفاظ على روح الأخوة العربية التي تربط بين الشعبين الشقيقين، فإن عليها الجبارة لتصحيح الوضع الذي وصلت اليه العلاقات بين البلدين بسبب تلك الاجراءات العسكرية، وبذلك باستحبابها فوراً من الأراضي الكويتية وأدعو فوراً بترسيم الحدود على أساس الاتفاقية التي تم التوصل اليها في عام ١٩٦٢. وأوضح البيان، ان الكويت كانت ولا تزال حريصة على ان تكون علاقاتها مع جيرانها متميزة بروح السودة والتعاون ومباعدة عن الاستخفاف بالباطوى الدولية لحسن الجوار. وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها إلى مسافة عشرة كيلومترات وراء الحدود. ونتيجة للوساطة العربية اعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في «الصامتة» ووفت بتعهداتها بالفعل بعد الحصول على فرض كويتي كبير.



بترسيم الحدود بين البلدين على نحو حاسم ينهي هذا المأزق ولكن تبين أنه ما استدارت موهات المبالغ التي كانت مصوية نحو إيران، إلا لتحتج إلى صدر الجار الشقيق... إلى صدر الكويت... والبيدلية طلبات، ترافعا اتهامات، ترعد بالوعيد والتهديد، استمرارا للنهج الذي لم يقطع تجاه الكويت. وحرصت الكويت كذلك على نهجها الدائم، فقامت بالحوار الهادئ، وروح الهدنة الحلة الجديدة، فلما سها

انها امر عارض، وتفحرت أن يوكل إلى الجامعة العربية من خلال لجنة محايدة النظر فيما يثيره العراق بما ينهي هذا النزاع.

وكالمادة تسهر الزيارات والوفود وتنطلق التصرحات الطمئنة والوعود، ولكن مهر الحقد للسمر الذي تذكى أحلام الطغاة كان يتهدد بعنف في محراء الدائم عند الكويت. وتبدو الحقيقة كالشمس في رابعة النهار، وهي أن مطلب النظام العراقي من الكويت ليس البلبين التي قدت بهم ويحاطون منها بالذمة، وأيست هذا الجزء أو ذاك من غسوط الحدود والجزر في الكويت، أن المطلب هو التراب الكويتي كله، والتاريخ الكويتي كله، وهوية الوطن وكيانه.

فلو كان النزاع والمطلب محدداً لكان العدوان محدوداً، ولكن خرواً بهذا الحجم الذي اقتضى أن تعمد جيوش العالم بأجهته بني، بجلاء أن الهدف ابتلاع كامل وبقا أبدي. يبرك ذلك المحلل للسلوك لتفسيرات الغزو التي تلاشت في سرعة مذهلة وتضاربت واختلعت بالسرعة لذاتها، حيث بدأت بتفسير الغزو على أنه لماسعة العناصر الوطنية التي تود التخلص من نظام الحكم، ليتبين بعد أيام حين لم يجد كويتياً واحداً يبدل التلون حين أنه شكل حكومة وطنية وأنه ينوي الانسحاب، وتحتفي الحكومة ولا تظهر، ويبحث العالم عن الانسحاب، فإذا التمزيزات العسكرية المذهلة تتدفق لتحتل كل مناطق الكويت.

ويكشف النظام سافراً عن دولاب: عودة الفرع إلى الأصل، ومهر الهوية الكاملة لهذا الوطن ليكوب منمنما فيما أسماء الخاضع الغازي.

الأصل!

الكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، هو الذي تحول كبره مسألة الحدود الكويتية العراقية، وكان هو المحرك الأكبر لفتنتها، وظل يؤزث نيرانها حتى تاجحت وتسمرت بكارثة البرو الأخير ثالثاً لقد كان لوضوح الموقف الكويتي، وبصوغ حججه، وصلاية كلمته في عدم التعريط في حبة رمل من أرض الكويت، أكبر الأثر في اضطراب للموقف العراقي، الذي كان يضطر في كل مرحلة من مراحل المباحثات إلى «استحداث» مطالب، واحتلاق حجج، فمرة يدعي الحق في الأرض، وأخرى بطلب التنازل، وثالثة بطلب التاجير، وكرة يطرح بالوطنية وأخرى بالقومية، وكل هذه كما هو واضح مسارب الميرة والتخبط إزاء الموقف الكويتي الواضح الفاطح.

رابحاً: لقد كان للقومية ومصالح العروبة التي يتدور بها العراق، ويدعو (!) الكويت في ضوئها لاتخاذ مبادرات قومية في السالة الحدودية، معنى واحد يؤمن به النظام العراقي، وهو معنى يبراه بوضوح كل من رفع عن عينيه وصيرته غشاوة الضديعة، بل أن هذا المعنى جاء صريحاً غاية الصراحة، وأضحاً أبلى للروض، مفسراً أدق للتفسير في كلام وزير الخارجية العراقية (مرتضى سعيد عبد الباقي) الذي سبق أن أوردنا: أن القومية ومصالحها وأهدافها هي مصالح العراق والعراق والعراق، ولا شيء غير العراق.

وإذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، فإن قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدأت تماماً خلال تلك الفترة التي شهدت أولاً شتى من الدعم الكويتي للجانب العراقي.

لقد كان الأصل الذي تطلع اليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، أن يكون ذلك بداية لمرحلة سلام وسواء وعصم لأوضاع المحبة والتعاون العربي المشترك من أجل التنمية والبناء. وتوسعت الكويت بعد الوقفة الصلبة بكل أسكاناتها إلى جوار العراق أن تشهد العلاقات الكويتية العراقية صفحة جديدة، وأن تدفن إلى الأبد صفحات النزاع والاعتداء حول الحدود من جانب العراق لتنداد صفحة رد ومجبة وأخاء تستهل

مع ذلك لم يسعر استئصال المباحثات عن تقدم ملموس، إذ رفضت الكويت عرضاً بمنح العراق حق بناء وإنشاء والاحتفاظ بليبوب أو أكثر يشترق حدود الكويت ليصل إلى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت، وكان الكويتيون يطمحون أنهم إذا ما قبلوا العرض ورد المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة ورية المجاورة لها جزيرتين عراقيتين وقد انصهت الحكومة العراقية عن حليفه بوابها عام ١٩٧٢، عندما أبدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

وجدد العراق مطالبه في نفس الاتجاه بعد توقيعه على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في خط العرب، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تطع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤول للعراق نصف جزيرة بوبيان عام ٩٤ عاماً وأن تنازل له عن جزيرة ورية، ولكن الكويت رفضت المطلب العراقي متمسكاً بسيادته على الجزيرتين.

ونستخلص من هذه الأحداث، وتطورها على الصورة التي سبق عرضها بغاية الاختصار، مجموعة من الاستنتاجات:

أولاً: لقد رفضت الكويت في كل جولة من المباحثات الخاصة بالحدود الكويتية العراقية، رفضاً قاطعاً صريحاً، التنازل عن أي شبر من أراضيها. وكان هذا الموقف واضحاً غاية الوضوح في مواجهة المطالبات العراقية غير الملمولة، وغير المقبولة في الكويت، على المستويين الشعبي والحكومي، وكانت تلك المطالبات العراقية هي العفية الصفة أمام مباحثات ترسيم الحدود.

وكانت المواقف الصلبة التي وقفها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد - من مطالب صدام حسين، على مر السنين، في الباعث الحضري وراء الحملة الإعلامية العراقية الساعية ضد الشيخ صباح الأحمد، قبل وبعد الغزو العراقي الأخير للكويت.

ثانياً: ولقد كان صدام حسين، الذي تسبب في الكارثة العظمى بغزو



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

فلم تكن الملاحظات التي رصدناها على مدى التاريخ خطوة نحو حل أو وفاق، بل كانت استنزافاً حتى يتم الابتلاع، وحتى بعد الغزو، استمرت خطة للمسايلة والتسوية مع كل الزعماء والقادة الذين وفدوا إلى بغداد ليمنعوا الكارثة ولتتخير. ولكن كان العالم مصمماً ألا يعود إلى عصور الهجمة والغزو ولا يبدل احتلال وطن مسالم من جار طامع يملك وسائل القوة. وأصبحت الشرعية الدولية مطلباً التي حوله من تفرقوا العمر كله على قضائيا لا حصر لها، وترأست في مواجهة العدوان جيوش (٢٢) دولة تؤكد حماية هذه الشرعية، ولو كان الأمن أرواحاً غالية من أبنائها. وتحل الهزيمة، وينكشف الحجاب عن خواء، ويلتقي مجلس الأمن ليصدر قراراته لرد المقوق ومقاتلة الباغى ورسم خطة دائمة لانتهاء النزاع حول حدود الكويت مع العراق استناداً إلى الاتفاقيات التي وقعها الطرفان. وتتشكل لجنة ترسيم الحدود تنفيذاً لتلك القرارات.



المصدر : صوت الكويت

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ م

بيان المعارضة العراقية

والقصور في الفهم

بقلم: بدر سلطان العيسى

تاريخية لا يمكن أن يرقى إليها أي شك، كما أنهم يعملون أن نظام صدام هو الآخر يعرف تلك الحقائق التاريخية عليهم بها، إلا أن مطالبته هو ونظامه لم تكن تستند إلى أي حقائق أو وثائق تاريخية، وإنما هي مطالبة لتحقيق طموحات وأطماع سياسية أو مطالبات لإلغاء الشعب العراقي عن مشاكله الداخلية إلى مشاكل خارجية أو محاولة إبراز الكويت مانداً، أن الملتزم لكل الالتزامات الحدودية سواء تلك التي حدثت أثناء العهد الملكي أو العهد الأخرى بعد أن العراق هو الهادي، وهو المعندي دائماً، كما أنه سوف يجد أنه في الوقت الذي يخسر فيه العراق موضوع أو حقل أزمة حدود يهينه وبين الكويت تكون هناك أسباب وفلاقل وأزمات داخلية عراقية، موزي السعيد كانت لديه أطماع توسعية وأزمات سياسية مع المعارضة العراقية في الداخل، عبد الكريم قاسم كانت لديه مشاكل داخلية مع

لم تستطع كلمات البيان المجاملة والتي ردها البيان في أكثر من موقع مثل كلمات «الشمسين» الشقيقين للتجاورين»، وكلمات أوامر الأخوة العربية الإسلامية وبقية كلمات التفاف والدجل السياسي التي يحورها قاموس مصطلحات العلاقات العربية - العربية، والتي قضى عليها الزمن. لم تستطع هذه الكلمات أخفاء حقيقة أطماع المعارضة العراقية في الأراضي الكويتية، بالرغم من أنهم خارج السلطة. لقد كنت أتوقع جداً أن أرى وأسمع رأياً مختلفاً لما كان يقول صدام وأتأبه، فالمعارضة العراقية أدركت من غيرها بالظلم والتعدي الذي فعله العراق والكويتيين هم أنفسهم عرفوا معنى الظلم والتشرد وفقد البيوت والممتلكات، كما أنهم أدركوا من غيرهم بحق الكويت التاريخي في أراضيها المنهوبة، كما أنهم يعملون علم اليقين أن ما فعلته الكويت من مستندات ووثائق

قبل عشرة أيام نشرت جريدة الوطن بيان المعارضة العراقية حول ترسيم الحدود العراقية الكويتية. وكنت أتوقع أن يسبق نشر ذلك البيان رأي هيئة تحرير الصحيفة بوضع ما جاء في البيان من مغالطات وتلاعب بالألفاظ وأراء لا تختلف في مجملها عما كان يردده صدام وزمرته.

والبيان بالرغم من أهميته، إلا أن الصحف الكويتية لم تولاه الاهتمام الكافي.

وفي اليوم التالي اطلعت على رأي الدكتور ميمونة العنزي الصباح في البيان، وكان الرأي يركز على الحقائق والوثائق التاريخية التي تؤكد أحقية الكويت في المناطق التي استولى عليها العراق ظلماً وتعدياً خلال الثمانين سنة الماضية والتي أعادت اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن جزءاً منها إلى الكويت وأبقت أجزاء أخرى من الأراضي الكويتية مع العراق.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

العربية وخلال عمرها اللبد والذي بلغ سبعا وأربعين عاماً، لم تستطع حتى هذه اللحظة حل أي خلاف عربي - عربي أو تذليل أي مشكلة بين الدول العربية، بل يمكن القول أن حال الدول العربية قبل إقامة جامعة الدول العربية أفضل بكثير من حالها في الوقت الحاضر.

بليت كلمة أخيرة لا بد من قولها: إذا كان هذا هو رأي المعارضة العراقية في مشكلة الحدود العراقية الكويتية، وهي مشكلة في غاية الموضوع، فكأنب هذه السطور يرى ويعتقد أن بقاء نظام صدام حسين في السلطة أفضل للكويت من مجيء المعارضة العراقية للسلطة، وقدنياً فالأمر مدور تعرفه خير من صديق لا تعرفه، أما اللل الكويتي فيقول: «لمسك مجنونك لا بيك أجن منه».

• كاتب كويتي

المعارضة العراقية في الداخل، صدام حسين وحزبه كانت لديه وما زالت مشاكل وأزمات مالية، كما لديه اطماع توسعية ونزعة فاشستية تسلطية، أما المعارضة العراقية على ما بدا من بياناتها هي الأخرى لديها نزعة لبتزانة ومشاكل مالية، كما أنها داخلية في مزايده بينها وبين نظام صدام وعلى حساب الحقوق الكويتية

أما أسوأ ما في البان، فهو مطالبة المعارضة بتأجيل البت في عملية ترسيم الحدود حتى تستولي المعارضة العراقية على الحكم، بعدها تحال القضية إلى جامعة الدول العربية لحلها. هل هذه سذاجة سياسية أم تصور في الفهم أم أنها محاولة مكشوفة لذل إسفين في سفينة الحل، فإذا كان طلب المعارضة العراقية نتيجة لتصور في الفهم السياسي أو كان سذاجة سياسية، فأنتي أحب أن أحبط سياستهم علماً بأن جامعة الدول



المصدر : صومع الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

ترسيم الحدود... ودعوات التعقل والتروي.



بقلم : يوسف الزكوي *

بحقوقهم المشروعة في الحدود التي تمتعاتها إلى أصحابها العقبين بعد طول انتصاب من جاز شقيق ولكنني اعرف انه ما من كويتي صغيراً كان أم شيخاً.. رجلاً كان أم امرأة ألا ويعرف أين تنتهي حدود الكويت الحقيقية.. وكيف أن هذا الجار كان دائم التحرش بالكويت على حدودها الشمالية لتهام أجزاء هزيرة هابت من أرضنا الغالية.. واعرف أيضاً أن الحكومات الكويتية المتعاقبة ورغم معرفتها الشامة بمواد الفسوق الكويتي وخاصة المادة الأولى التي تخص الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التعلي عن أي جزء من أراضيها.. هذه الحكومات كانت تارة تغض النظر مؤقتاً عن التجاوزات العراقية الصورية بسبب عدم رغبتها بسكب الزيت على النار وعدم رغبتها بنشر السيل العربي.. وتارة كانت ترسل الرسائل إلى العراق والدول العربية لإيجاد صيغة تفاهم

الموقف طالما كنا نحن الكويتيين نغف في مطالباتنا على أساس ثابت من الحقائق التاريخية والوثائق الموثقة لدى جهات دولية عريقة.. واستناداً على محافظتنا الدائمة من خلال سياسة حكومتنا الرشيدة على علاقات حسن الجوار التي كما ولا زلنا نتمتعها فكانت خير معين للعراق مائياً ومعتزلاً ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.. هذا كان منهاجنا مع الأسف.. والأشقاء دائماً..

ولكنني فوجئت.. كما فوجئ كثير غربي.. بمقالة الدكتور أحمد الرعي صحت عنوان ترسيم الحدود المنشورة في جريدة القبس الصادرة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/٤/٢١ وقراءتها مرات ومرات.. ولم أعهد نفسي قارئاً لمقالات الدكتور أكثر من مرة من قبل.. ذلك لأن كتاباته مباشرة لا لبس فيها ولا غموض!!.. ولا لث ولا دوران.. إلا هذه المقالة فقد ختمتها كانتها (إن) «الليبي بالأشارة إليهم!!» وخاصة عندما تتعلق المسألة بأرض البلاد ومستقبل أجيالها.... تصنيفت لو أن كل الكويتيين قرأوا مقالته حتى لا أكون الوحيد الذي فسر مقالته بعكس ما يقصد.. هو يقول بأن على القيادة السياسية في الكويت.. وليس في العراق.. أن تقيم مسالة ترسيم الحدود بكثير من العمق والتروي.. وأن تتحرك بالطرق المناسبة.. ولم يوضح ما هي هذه الطرق عند الطرق التي اتبعتها لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة.. لإيجاد صيغة حضارية ذات وعي استراتيجي للمسألة بعيداً عن أي انفعال مهما كان مصدره..

وظننت في بادئ الأمر أن الدكتور يقصد أن يتم زيادة الوعي التاريخي للمواطنين الكويتيين وتعريرهم

كثيراً ما نسمع عبر إذاعة النظام العراقي وإذاعات الدول الموالية لهذا النظام الذي لا زال يتعامل ومؤخروه بأساليب العصور الوسطى.. الأول نسمع من ادعاءات وأهية عن استيلاء الكويت على أراض عراقية عن طريق الأمم المتحدة دون أن تستند هذه الادعاءات في ادعاءاتها على حقائق تاريخية أو مستندات ووثائق رسمية تلت حقوق الطرزين الشرعية فتضع حداً لمشكلة أزلية وتغلق هذا الملف إلى الأبد لنعيش في سلام وأمان ووثاق.

عندما استمع لثل هذه الادعاءات.. وغالباً ما تكون بالصدفة.. بنتائبي شعور خريب يدفعني تارة إلى الضحك على أناس رغم انكشاف الأعيهم المريبة إلا أنهم ما زالوا يحاولون الاستمرار في خداع رجل الشارع العربي المسكين والنازع بأن الكويت تحاول الاستيلاء على أراض الغير بالقوة دون أن تعتمد هذه الفئة العصابة على براهين لإدانة الكويت.. كما يدفعني هذه الشعور الغريب تارة أخرى إلى الحزن على هذه المجموعة الباغية التي تسمي استغلال وسائل إعلامها لنشر الفيل العربي على ذلك وجلب المزيد من الأمانة للعرب..

وتوقع أن ترد الجهات الكويتية المسؤولة عبر الوسائل الاعلامية للتأخذ لها دولياً على هذه الاتهامات فتبطل مفعولها في حينها قبل أن تندجر فيكون لها صدق لدى جهاد الرافق وموزي التاريخ.. ولم ترد هذه الجهات الرسمية واعتقدت انها تتبع أسلوب «الغمران وقطع المصراع» رغم عدم جدواها في الجبال السياسي.. أو انها ردت ولكننا لم نسمع لريها صدق.. أو انها لم ترغب في الرد.. ولقدنمت بهذا



المصدر : جهات الكويت

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليقول صراحة ان هناك دولة اسمها الكويت لها الحق في ان تحيى بسلام.. وأن ليس للعراق حق في أي جزء من الكويت..
وأزاء هذا الموقف العراقي المتشدد تجاه حقوق الكويت للشريعة هل كان سيكتب الدكتور الرميح كما كتب الآن بأنه في موقع القرار السياسي يحتاج العاقل إلى بحث المسائل الكبرى كمسألة تحديد الحدود بأكبر قدر ممكن من الوعي المستقبلي والاستراتيجية؟.. واليوم وبعد أن وقف العالم أجمع مع الحق الكويتي والشرعية الكويتية واعتمدت هيئة دولية على خبرائها وما لديها من تقنية متطورة وثائق دالة لترسيم الحدود لصالح الكويت طبقاً لاتفاقيتي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ والملتين وقعتا بين الحكومات العراقية والكويتية.. ولم ينفضها إلا العراقيين أنفسهم من حزب البعث كما تقضوا كعادتهم معاهدات كثيرة مع جيرانهم سواء إيران أو الأردن، يتأبنا من يهدمون إلى التروير والتفعل.. وكان الحدود التي أعيدت إليها بعد طول اغتصاب ليس لأتينا أصحاب حق ولكن لأن العراق أصبح ضعيفاً عسكرياً واقتصادياً فاعتدت الكويت على السيادة العراقية.
شكراً يا دكتور لنفهمكم العميق لمستورنا الذي كنتم تنادون بعدم تنقيحه وتغريفه من محتواه.. وشكراً لسياستكم الجنيده.. والأرض مقابل ضمان مستقبل أجيال الكويت..
القول هذا لأن للدكتور وكتاباتاته مكانة في قلوب الكثيرين ومواقفه المذكورة كانت لنا صدمة كما الغزو العراقي الفاضح.

* كاتب كويتي

ونهاية لهذه التجاوزات ولكنها لم تكن تلقى اذناً صاغية لمطالبات الكويت برسيم الحدود.. ولم يتم الاتفاق على ترسيم الحدود لأن شعب الكويت وحكومتها وأميرها لم يكونوا ليشنازلوا حتى عن شبر واحد من أراضيها.. حتى كان الغزو الأسود في اليوم المشؤوم.
وعليه فهل يقصد الدكتور احمد الرميح بمقالته هذه ان يتم ترسيم الحدود كما كان الوضع عليه قبل الثاني من اغسطس (أب) المشؤوم حتى لا تنتجر الاتهام المندوبة؟.. وهل يرضى الدكتور أن يتم التنازل عن أجزاء من الكويت من أجل خاطر العراق ومن أجل الشعب العراقي؟.. وعندما حشد صدام وغرفائه على الحدود الكويتية الشمالية مدعياً أن الكويت قد انقطعت جزءاً من العراق من حقل الرميحة وأراد أن يضم جزيرتي روية وروبيان.. هل كان سيكتب صاحبنا كما كتب الآن طالباً من القيادة السياسية في الكويت ان تبحث هذه المسألة بأكبر من العمق والتروي؟..
وعندما أصدر دهم العراق وأمره بعد أيام من غزوه البربري لبلدنا بضمها إلى العراق.. أرض نقض المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق.. قام العراق من انصاه إلى انصاه بالإضافة إلى الذليل العراقية في بعض الدول العربية.. قام كل هؤلاء يؤخذون قرار هذا الجلسون دون الاعتماد على حقيقة تاريخية واحدة تؤيد شرعية ضم الكويت للعراق. ولم يتم عراقي واحد.. هذا المعارضة العراقية التي لها للمصالح الشخصية الشيء الكثير لوقوفها مع الكويت وسوف نفرد مقالة لوقفها المشبوه تجاه حقوقنا وسيادتنا على أراضيها.. القول لم يتم عراقي واحد



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الحقوق القليلة

تعتبر منازعات الحدود هي لخطر المنازعات الدولية على الإطلاق . فهي تؤدي عادة إلى قيام العديد من الصراعات المسلحة بين الدول المتجاورة . ومن هنا تبرز أهمية حسم هذه المنازعات بالطرق السلمية . وهذا ما سعت إليه الكويت لحل مشكلتها مع العراق طوال العقود الماضية حتى كان العدوان العسكري العراقي الأخير عليها يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ .

وقد جاء قرار لجنة الأمم المتحدة بتوسيع الحدود البرية بين العراق والكويت ، فحسم بالفعل موقفاً قلما ورد الحقوق إلى أهلها . ولم يكن ما تم التوصل إليه عن طريق اللجنة الفنية للأمم المتحدة في أبريل سنة ١٩٩٢ سوى ترجمة للمبادئ الأساسية التي تحكم تعيين الحدود الدولية . كما كان عودة لخطوط الحدود التي سبب الاتفاق عليها في الاتفاقيات السابقة وهي ٣ اتفاقيات .. اتفاقية سنة ١٩١٣ ، اتفاقية سنة ١٩٣٢ ، اتفاقية سنة ١٩٦٣ .

وليس فيما وصلت إليه اللجنة أي تجاوز على الحدود العراقية كما وردت في هذه الاتفاقيات ولا تمثل هذه الحدود أي سلسلة سياسية العراق على أرضه وإنما هي في حقيقة الأمر تعديل لتجاوزات عراقية سابقة على الأراضي الكويتية ، تمت اعتماداً على مبدأ القوة . وقد ترتب على قرار لجنة الأمم المتحدة استعادة الكويت لعشرة أبار كانت قد سلبت منها بيسف القوة في الستينيات . وقد كان المفروض أن تستقر الحدود المعلقة بعد هذا الترسيم الجديد الذي اقترته لجنة دولية محايدة اعتمدت على وثائق واتفاقيات سابقة ولكن النظام العراقي يرفض الانصياع للحق ، ويرفض احترام قرارات المجتمع الدولي ، ويرفض إعادة الحقوق المقتضية إلى أهلها . وهذا أمر طبيعي ومفهوم من نظام قامت دعواه على اعتبار الكويت مخالفة من مخالفتها .

ولا يستبعد المراقبون أن يصل عند النظام العراقي إلى حد إحراق أبار النفط التي استعيت بعد الترسيم الجديد للحدود .. وهذا أمر وارد .

والحق أن بقاء النظام العراقي يعني استمرار القلق ، ويعني أن كل شيء يمكن أن يحدث وهذه هي طبيعة الاستبداد والظلم . إن الطاغية يعيش عادة على المقامرة بالشعوب ويتفدى على الحرائق والخراب والعدوان ولا تعرف الدنيا استقراراً طالما بقي نظامه قائماً ينتهك حقوقه .

أحمد بهجت



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ مايو ١٩٩٢

أكد ان مجلس التعاون الخليجي اساس ايجابي في المنطقة ماك: على العراق قبول ترسيم الحدود مع الكويت

ولاشطن ، صالح بشير

وقال ان هدفنا من كل ذلك هو ردع اي معتد وان يظهر للعالم بان دول هذه المنطقة ليست من دين اصدقاء. وأكد ماك بان الولايات المتحدة تضع في اعتبارها سبادة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على قراراتها وتوجهاتها، واننا نتعامل معهم بشكل متكافئ.

وعلى صعيد علاقات دول مجلس التعاون مع ايران قال ماك بانه من الصائب ان تقيم دول مجلس التعاون علاقات طيبة ودبلوماسية وتجارية مع ايران ولكن عليهم ان يبقوا حذرين.

وفي ما يخص نظام صدام حسين قال ماك ما دام صدام مسؤولا في بغداد فسيكون اعضاء التحالف وخاصة جيرانه في المنطقة الآبرين امام تهديداته. وأكد على ضرورة قبوله ببرنامج ترسيم الحدود بينه وبين الكويت والتي تخلف عليها الامم المتحدة. وأكد على ان المجموعة الدولية تستمر على ان يحتل العراق امتثالا كاملا لقرارات مجلس الامن.

الخليجي للتعاون مع البلدان الصديقة خارج المنطقة. وقال بانه امر مفهوم لدينا بان تقوم اية دولة من دول الخليج باظهار الرغبة في الدخول في ترتيبات أمنية مع حكومات صديقة خارجية سواء اكانت سورية أو مصر أو بريطانيا.

وأكد ماك بان بلاده عازمة على تعزيز الاسطول الأمريكي في الخليج، ولكنه استمر كقاتل بأنه ليس للولايات المتحدة اي نية في الاحتفاظ بقوات برية على ارض اي من دول مجلس التعاون ولن يكون لنا اي تواجد عسكري هناك. وأكد استعداد الولايات المتحدة للقيام اذا ما طلب منها ذلك، بمناورات مشتركة.

وقال ان الولايات المتحدة بصدد اعداد ترتيبات مع دول مجلس التعاون حول الاحتفاظ بكميات من الامدادات العسكرية في المنطقة وخاصة الاسلحة الثقيلة والتي يستغرق شحنها وقتا طويلا وذلك لاستعمالها حين الازمات.

قال نائب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاقصى وجنوب آسيا جيفيد ماك بان الولايات المتحدة تنظر الى مجلس التعاون الخليجي على انه قاعدة ايجابية للتعاون بين دول تلك المنطقة. وان الولايات المتحدة تنظر الى الامن في الخليج على انه الامن الجماعي الذي يستند أولا وبالذات الى جهود دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أكد ماك في مقابلة تلفزيونية اول من امس بان اي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج يجب ان تبدأ بدول المنطقة نفسها وغير جهويها المتفردة للدفاع عن النفس وغير جهودها مجتمعة ضمن مجلس التعاون. وأكد ايضاً على ضرورة قبول العراق لقرار اللجنة الدولية ترسيم الحدود مع الكويت. ورحب ماك باسم بلاده بالجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون



المصدر : (الجريدة (الاندبية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ مايو ١٩٩٢

الكويت تنفي التنازل عن اراضي لاحاقها بالعراق

□ الكويت - من حمد الجاسر

الكويت قدمت تنازلات. وقال ان حكومته صوتت ضد قرار اللجنة الدولية التي رسمت خطأ توفيقيا للمحدود كان مفترضاً ان يكون ابعد شمالاً وحسب التفاعلات الكويت مع العراق لعامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣. واضافه وقرارات اللجنة نهائية والزامية وذلك لتفرضها الكويت ايماناً منها بالشرعية الدولية. واصدرت مجموعة «تكتل النواب» المعارضة بياناً رفضت فيه تصريحات وزير الدفاع معتبرة انها «تعارض كلياً مع نص المادة الاولى من دستور البلاد». وحملت الصحف المحلية اسم على تصريحات الوزير بشدة واتهمت اعضاء الحكومة الكويتية بـ «التناقض في التصريحات والاعتماد الكفاءة». وكانت الشخصية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق شغلت الاعلام المحلي على مدى الاسابيع الماضية. وشهد مسؤولون كويتيون في مناسبات عدة على ان حكومتهم لم تنقل عن شبر واحد من ارض الوطن. في حين انتقد دبلوماسيون كويتيون في الخارج الحملات المرفضة التي تدعو الكويت الى التنازل عن اراضيها لمزايم تتخلف بحرمات العراق من منفذ بحري»

■ جماعات قوى معارضة وصحف كويتية بشدة على تصريحات لوزير الدفاع الكويتي الشيخ علي الصباح اشار فيها الى ان بلاده قدمت تنازلات. من اراضيها الى العراق خلال مشاركتها في اعمال اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين البلدين والتي اخذت تعديلات على خط الحدود. وكان وزير الدفاع صرح الى وكالة الانباء الكويتية في القاهرة الاثنين الماضي بان حكومته قدمت بالاتفاق مع اللجنة الدولية لترسيم الحدود مبادرة حسن نية اذ تنازلت عن اجزاء من اراضيها للعراق لاسباب انسانية. وأوضح ان هذا التنازل شمل مساحة من ساحل الخليج ليعتسني للعراق استخدام ميناء ام الصر على رغم ان ترسيم الحدود اضل الميناء ضمن الاراضي الكويتية بالإضافة الى مساحة اخرى تم التنازل عنها أيضاً لمصلحة العراق ومن منطلقات انسانية. واصدر وزير الاعلام الكويتي الدكتور بدر جاسم البعقوب بياناً اول من امس نال فيه ان تكون



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فريق دولي يثبت على الارض معالم الحدود مع العراق

الثلاث سبستغرق ثلاثة اسابيع تقريبا على ان تتم عملية وضع معالم الحدود عمليا على الارض بشكل نهائي في اواخر العام الحالي. وواصلت اللجنة ان تحديد معالم الحدود الجنوبية سموان سجنم على بعد ١٤٢٠ مترا من الطرف الجنوبي (التنمة في الصلحة ٦)

الكويت . كونا . اعلنت لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية العراقية امس، ان فريق مسح تابعاً لها يمكن حاليا على وضع معالم عند كل نقطة من النقاط الأساسية الثلاث الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية. وتوقفت اللجنة في بيان لها امس، ان تصب اعمدة مؤلفة عند النقاط

فريق دولي

الفريق للمسور الخارجي لتركز الجمارك القديم الواقع بمحاذاة الطريق القديم المؤدي من سفوان إلى الكويت. وذكرت ان الحدود عند الحد الشمالي لواءي البين تقع عند التقاطع بين محور الوادي (أكثر خطوطه عمقا) وخط عرض النقطة الواقعة جنوبي سفوان مسجورة إلى ان خط الحدود جنوبي ام تصب يتطابق وفقا للجنة مع الموقع الذي يتقاطع عنده خط الحدود الوادي في الخريطة المشار اليها في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧ مع الشاطئ الغربي لبحر الزبير.



المصدر : **الأمم - العراق**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٠ مايو ١٩٩٢**

الوضع العربي الراهن يبحثه موسى وسفير الكويت

صرح السيد عبد الرزاق الكندري
سفير الكويت بالقاهرة - عقب اجتماعه
امس مع السيد عمرو موسى وزير
الخارجية بأنه تم خلال اللقاء تبادل
الآراء والافكار حول الوضع العربي
الراهن وما يدور فيه والقضايا التي
تهمنا وقال انه اوضح للوزير ما انتهت
اليه اللجنة الدائمة التابعة للأمم المتحدة
الخاصة بترسيم الحدود مع العراق .



المصدر: الوفاق

التاريخ: ٨ مايو ١٩٦٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضع إشارات الحدود البرية بين الكويت والعراق

مباشرة - الرسم الجديد وصرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء بأن هذا القرار لا يستند إلى أي وثيقة شرعية. وفي المقابل أضافت الكويت بإقرار اللجنة ووسطه بأنه اجازة تاريخي عام .. والله الشيع سلم الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي أن مواقف بلاده ثابتة في قضية ترسيم الحدود مع العراق. ويركز على عدم التنازل عن أي شبر من أراضي الكويت مهما كلف هذا الموقف الكويت. وقال وزير الخارجية الكويتي في لقائه مع أعضاء جمعية الدراسات والبحوث الكويتية أن بلاده استطاعت الحصول على خرائط ووثائق تثبت الحق الكويتي ومن ضمنها خريطة عراقية رسمية.

الكويت - عبدالمعظم السبيعي - وكالات الأنباء: بدأ أمس خبراء لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت المهمة للأمم المتحدة في وضع النقاط الحدودية بين البلدين. جاء ذلك في بيان أصدرته اللجنة. وأوضح أن عمل الخبراء سوف يستمر ثلاثة أسابيع وكانت اللجنة قد قررت في ١٦ أبريل الماضي تقديم الحدود ٦٠٠ متراً لصالح الكويت على طول ٢٠٠ كيلومتر من الحدود البرية مع العراق. ويقتضي هذا القرار تستعيد الكويت أبداً السيطرة وخاصة في حقل الرميلة. بالإضافة إلى جزء من مدينة أم قصر الواقعة على الخليج. وقد رفض العراق - بصورة غير



الكويت تعرض للجامعة ملف الحدود وتتهم العراق بنيات 'توسعية'

□ القاهرة - من محمد علام

■ قدمت الكويت إلى الاسانة العامة للجامعة العربية ملفاً عن مشكلة حدودها الدولية واتهمت فيه العراق بعدم الرغبة في ترسيم الحدود المطروحة، وإن لديه نيات توسعية، مشيرة إلى فشل الجوانب الفنية المشتركة بين البلدين في التوصل إلى اتفاق على مدى ٣٠ سنة.

وعرض الملف مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية السفير عبدالحسين البغدادي أول من أمس في تكوين الجامعة على بيعة من كل التطورات الحاصلة والمواقف العراقية، والجهود الدبلوماسية التي جُهدت على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

ويتضمن الملف ست وثائق تشمل السراير ١٩٧٧، وقرير الأمن العام السابق للامم المتحدة خافيير بيريز دي كويرال في شأن المفطرة (٢) التي تطالب بتشكيل لجنة دولية لتفكيك القرار، واتفاق تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣ بين العراق والكويت.

والخطان الموجهين عام ١٩٣٢ من كل من بوري السعيد رئيس وزراء العراق السابق إلى المندوب السياسي البريطاني، ومن حاكم الكويت إلى الوكيل السياسي البريطاني في شأن الاعتراض بالحدود الدولية، ورسالة وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين السامرائي في نيسان (أبريل) ١٩٩١ إلى بيريز دي كويرال المتوسطة بقبول قرار مجلس الأمن، ورسالة بيريز دي كويرال إلى السامرائي رداً على رسالته في ٣٠ من الشهر نفسه.

واكتتبت الكويت ضرورة ترسيم الحدود، ودعم أعمال اللجنة الدولية التي اصدرت أخيراً قرارها، وجاء في

الملف أن الكويت لتتصل بصكوكها وترفض الخنزاع عن أي شبر من أراضيها.

وأورد الملف أربعة مبادئ في هذا الإطار:

١- أن الكويت ترفض المساواة على أرضها.

٢- أن نيات العراق للتوسعية مستمرة حيال الكويت، وهي العقبة الأساسية في طريق اسفلق هذا الموضوع نهائياً.

٣- أن شعارات القومية العربية ومصالح العربية التي رعت لا تعني سوى مصالح العراق وحده.

٤- أن العراق لا يملك أي حجة بادعاء الحق، والمسألة لا تصبغ انحصاراً بالعراق، لزاء رفض الكويت المساواة عرض التنازل عن جزيرتي وربة ويويبان ثم طلب استئجار جزيرة بوبيان.

وعرض الملف ست مراحل في الاجتماعات والتفاعلات الكويتية - العراقية على مدى ٣٠ سنة توضح المصاطلات والتسوييف العراقي للحيلولة بون التوصل إلى تسوية دائمة، وهي:

- في العام ١٩٦٦ وبدلاً من تجاوب العراق مع المقترحات الكويتية لاتهاء المشكلة وطرح الفكر، طالب بالقيام بمسح من جانب واحد للحدود، في مناطق شملت أراضي تحت السيادة الكويتية خلافاً لاتفاق تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣، واتضح من أعمال اللجنة الفنية المشتركة التي اجتمعت في بغداد أن العراق كان مهتماً بمنطقة صفيان والمانان حتى لا يسيح خط تحديد الحدود في هاتين المنطقتين، كما كان متعباً منذ العام ١٩٣٢ بالاتفاق بين البلدين.

- في آذار (مارس) ١٩٧٧، اتكر

العراق اتفاق ١٩٣٢ بحجة انه اتفاق وضعه المستعمر وأن الرأي العام العراقي لم يقبل به، وأكد أن اللجنة لن تسير في تثبيت الحدود، وفقاً لهذا الاتفاق.

- في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ حصل العراق على فريش كويتية واستقبلت أعمال اللجنة المشتركة في الكويت، ولم تسفر عن جديد.

- في العام ١٩٧٢، ثلثة القوات العراقية يعظم ثلاثة اميال في الأراضي الكويتية حتى منطقة «الصامدة» لتسرق طريق حولها، كونها موقفاً استراتيجياً.

والشمال الملف الكويتي إلى أن الكويت رفضت التنازل في وربة ويويبان لكنها اعلنت أن استعمالها لتسهيل استخدام العراق للجزيرتين بعد انتهاء ترسيم الحدود.

وزاد أن انتصاب القوات العراقية في المناطق التي تولقت فيها جاء بوساطة عربية، وبفقت الكويت قرضاً كبيراً للعراق.

- في العام ١٩٧٣ جدد العراق مطالبته بتنازلات في الجزيرتين.

- في العام ١٩٧٥ أراد العراق في شأن خط العرب، طلب استئجار بوبيان ٩٩ سنة.

وجندت الكويت مطالباتها الجامعة بدعم الجهود الدولية الرامية إلى انتهاء المشكلة للتوصل إلى تسوية دائمة ومنع النزاع على الحدود مع العراق، والتقى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى السيد سفير الكويت في القاهرة السيد عبد الرزاق القفري الذي صرح بأنه سلم الوزير ملفاً كاملاً عن القضية الحدودية يتضمن المواقف العراقية والكويتية ويجود الأمم المتحدة.



المصدر : صوت الكويت

١٩٩٢ مايو

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سليم موسى وبناق ترسيم الحدود

الكندري: الكويت حريصة على استعادة جميع أراضيها

التدريبات، بصوت الكويت: أعلن السفير دولة الكويت لدى مصر عبد الرزاق الكندري، أن للكويت الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من ترتيبات وإجراءات أمنية لحفظ أمنها وسيادتها، وأنها أبلغت دول إعلان دمشق بجميع الترتيبات التي اتخذتها، وقال إن الكويت لن تنسى درس الاجتياح العراقي لأراضيها في أغسطس (آب) ١٩٩٠، نالها أن تكون سبباً في الماضي أو الحاضر أو أنها ستسعى في المستقبل إلى استنطاق أو الاستيلاء على أي جزء من أراضي دول مجاورة. وجاءت هذه التصريحات عقب لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسى حيث أعلن في ختام اللقاء أنه قدم إلى الوزير ملماً وثانياً يتضمن ما انتهت إليه اللجنة الدولية والمركز لإبها ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

وقال الكندري في تصريحات الصحافية التي أدلى بها، إن الكويت تحرص على استعادة كل الأراضي التي قطعت منها، خاصة تلك التي استولى عليها العراق عام ١٩٧٢ في أعقاب أحداث منطقة البصرة، وإحياء السلطات العراقية باحتلال أجزاء كبيرة من أراضي الكويت وما يتعارض مع الاتفاقيات الدائمة بين البلدين سواء عام ١٩٦٢ أو ١٩٧٢. وأوضح السفير الكويتي بأنه شرح لوزير الخارجية المصري عمرو موسى أن قرار اللجنة الدولية قد أعاد الأراضي التي أقطعتها العراق وفقاً للاتفاقيات والحوادث الرسمية المقدمة إلى اللجنة الدولية كما تناول في لقائه بالوزير المصري التدقيق والتشاور للمستثمرين بين البلدين وسبل التعاون المشترك والقضايا التي تهتم للمنطقة، قبل عقد الدورة المقبلة لدول إعلان دمشق

التدريبات، بصوت الكويت: أعلن السفير دولة الكويت لدى مصر عبد الرزاق الكندري، أن للكويت الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من ترتيبات وإجراءات أمنية لحفظ أمنها وسيادتها، وأنها أبلغت دول إعلان دمشق بجميع الترتيبات التي اتخذتها، وقال إن الكويت لن تنسى درس الاجتياح العراقي لأراضيها في أغسطس (آب) ١٩٩٠، نالها أن تكون سبباً في الماضي أو الحاضر أو أنها ستسعى في المستقبل إلى استنطاق أو الاستيلاء على أي جزء من أراضي دول مجاورة. وجاءت هذه التصريحات عقب لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسى حيث أعلن في ختام اللقاء أنه قدم إلى الوزير ملماً وثانياً يتضمن ما انتهت إليه اللجنة الدولية والمركز لإبها ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

وقال الكندري في تصريحات الصحافية التي أدلى بها، إن الكويت تحرص على استعادة كل الأراضي التي قطعت منها، خاصة تلك التي استولى عليها العراق عام ١٩٧٢ في أعقاب أحداث منطقة البصرة، وإحياء السلطات العراقية باحتلال أجزاء كبيرة من أراضي الكويت وما يتعارض مع الاتفاقيات الدائمة بين البلدين سواء عام ١٩٦٢ أو ١٩٧٢. وأوضح السفير الكويتي بأنه شرح لوزير الخارجية المصري عمرو موسى أن قرار اللجنة الدولية قد أعاد الأراضي التي أقطعتها العراق وفقاً للاتفاقيات والحوادث الرسمية المقدمة إلى اللجنة الدولية كما تناول في لقائه بالوزير المصري التدقيق والتشاور للمستثمرين بين البلدين وسبل التعاون المشترك والقضايا التي تهتم للمنطقة، قبل عقد الدورة المقبلة لدول إعلان دمشق



عبد الرزاق الكندري

بالدوحة في ٢٥ مايو (أيار) الجاري. وحول الترتيبات الأمنية التي تتخذها الكويت وكذلك التدريبات المشتركة بينها وبين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأنها على الأمن القومي العربي، قال السفير الكويتي إن الحكومة الكويتية تتخذ ما تراه من إجراءات لحفظ أمنها وسيادتها، وأن جميع تلك الترتيبات تحظى بتأييد الشعب الكويتي، مشيراً إلى أن دول إعلان دمشق على علم بالإجراءات المتخذة، لأنها لن تنسى الدرس الذي حدث ليلة الثنائي من أغسطس (آب) ١٩٩٠. وقد نفى السفير الكندري أن يكون لقائه بالوزير المصري قد تناول بحث الأمن القومي العربي، مؤكداً أنه تحدث عن أمن الكويت فقط وتحطقت إلى مسألة التدريبات البريطانية - الكويتية المشتركة فوصفها بأنها تتعلق بالدفاع عن سيادة الكويت. وأضاف: اعتقد أن دول إعلان دمشق تتفهم هذه



الكويت تؤكد ثبات موقفها من قضية ترسيم الحدود

□ الكويت - أ. ش. :

أكد الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أن موقف بلاده ثابت في قضية ترسيم الحدود مع العراق. ويتكز على عدم التنازل عن أي شبر من أرض الكويت مهما كلف هذا الموقف من ثمن.

وقال وزير الخارجية في لثائه بأعضاء جمعية الدراسات والبحوث الكويتية إن بلاده استطاعت الحصول على خرائط ووثائق تثبت الحق

الكويتي ومن ضمنها خريطة عراقية رسمية وأن العراق لم يقدم وثيقة واحدة للمكث في اللجنة الدولية لترسيم الحدود.

وأشار الشيخ سالم الصباح إلى أن قبول الكويت للخط الحدودي التوافقي كان بهدف التوصل لحل نهائي لهذه القضية.

وأوضح أن تصويت الكويت احتياطياً ضد القرار جاء لمواجهة أي تطور. لأنها كانت تطالب بتطبيق الخط الفني والذي على أساسه تم مد الخط التوافقي والذي نص على إعادة نصف

أم قصر للكويت. وكانت وكالة الأنباء الكويتية قد ذكرت أن خبراء في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بدأوا أمس الأول في وضع الإشارات التي ترسم الحدود البرية الجديدة بين الكويت والعراق وكانت اللجنة قد قررت في ١٦ أبريل الماضي تقديم الحدود ٦٠٠ متر لصالح الكويت وذلك على امتداد ٢٠٠ كم من الحدود البرية مع العراق. ومن المقرر أن تحل اللجنة برأيها في يوليو القادم حول رسم الحدود البحرية بين البلدين.



وتقدم الوثائق المشتملة في محاضر تلك اللجنة أمثلة صارخة على عمليات المعاملة والتمييز التي كان يتبعها دائما الجانب العراقي في مباحثاته التي كانت تجري مع الجانب الكويتي في إطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة ، وفي الاجتماع الأول طلب الجانب العراقي ، تأجيل الاجتماع حتى يستتي له دراسة المقترحات الكويتية والرجوع إلى المسؤولين العراقيين بشأنها .

وفي الاجتماع الثاني الذي تم يوم الأربعاء ١ - ٣ - ١٩٩٢ م لم يبحث الوفد العراقي اختصاصات لجنة الحدود ولم يقدم المقترحات الجديدة بشأن اختصاصات اللجنة وإنما اعتبر اللجنة قائمة بمشكلة ، وبخل في بحث الحدود من حيث موضوعها . فذكر أنه لا بد من إجراء مسح جديد لمنطق الحدود بين العراق والكويت وأعداد خرائط حديثة وتفصيلية لهذه المناطق يمكن للجانب العراقي أن يستشير بها في تحديد الحدود . كما كان غريباً أن يصر الجانب العراقي أن يقوم هو بتسليم من جانبه دون الجانب الكويتي .

وحاول الجانب الكويتي في مناقشاته ومقترحاته أن يظلم الهدف من المسح ، والصحة من أفراد الفريق العراقي به ، فذكر الجانب العراقي أن الهدف منه هو توضيح معالم المنطقة له هو حتى يستطيع أن يستشير بها في الاتفاق مع الكويت على وصف خط سير الحدود .

وحاول الوفد الكويتي أيضاً الوقوف على النقاط التي يعتبرها الجانب العراقي شامخة في بحث الوارد في اتفاقية ١٩٣٢ م . واستطاع أن ياف على أن الوفد العراقي يهتم بملذات بمشغلتين سلوان والباطن ، مما ينشأ بوضوح أنه لا يرى السير على تحديد خط الحدود في هاتين المشغلتين بما كان متبعاً في عام ١٩٣٢ م . ولأنه يريد الانتقال على مواقع جديدة ليرى الخط في هاتين الجهتين . ولذلك علم أنه في الوفد الكويتي شكله بقرينة بين الموافقة على المسح أفراد أجروا والنص صراحة على أن يكون لغرض تسهيل تعيين حدود ١٩٣٢ م على الطبيعة . أو أن يسير الطرفان في الاتفاق على وصف تفصيل لخط سير الحدود للمبيت في اتفاقية ١٩٣٢ م سواء أثناء هذه الاجتماعات أو في اجتماعات قادمة . وبإصرار الوفد الكويتي على هذا الموقف اعترف الجانب العراقي صراحة في الاجتماع الثالث بأنه لا يمتنع النص صراحة على أن اللجنة ستسير في تثبيت الحدود . ولذا لاتفاقية ١٩٣٢ م تكون هذه الاتفاقية قد وضعها المستعمر وإنما لذلك لا ترضى أياً من الجانبين .

وهنا وضح للوفد الكويتي أن الموافقة على أي إجراء لتثبيت الحدود لا يرسى في النهاية إلى تخطيط الوصف الوارد في اتفاقية عام ١٩٣٢ م على الطبيعة تعني الشغل من الالتزام الدولي لتلك الاتفاقية الذي استطاعت الكويت تأكيد في المحضر المنقول عليه في ١ أكتوبر ١٩٦٣ م . والسير في الاتفاق على حدود جديدة . وهو أمر لم يستطع الوفد الموافقة عليه . ورأي أنه خارج عن صلاحيته . ولم يبق أمامه إلا قبول الاقتراح العراقي بأن يؤجل البحث في موضوع الحدود إلى وقت آخر . على أن يشير الطرفان إلى أن سبب التأجيل هو الحاجة إلى إجراء دراسات ولحاجة العراق إلى فروض إضافية . فقد تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت في أكتوبر ١٩٩٢ م . وصدر بيان مشترك ينص على المباشرة في عملية مسح فاصل منطقة الحدود . على أن يكون الاجتماع القادم في بغداد (مارس ١٩٩٨) .



المصدر : الاصراع المصفاة

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



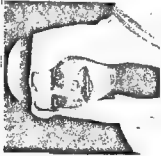
عبد الكريم قاسم
السلطان الثاني . تقدم ابنه اعظم وانضم
المقاتلات والمقاتلات التي داهي النظام العراقي
على انقلابه في طريق ترسيم الحدود الكويتية
العراقية . في سجل الوثائق على مر الايام
تتعلق هذا القدر من المعلومات .



الرئيس - صدام حسين
على اثر انتهاء الازمة الكويتية العراقية
بما جعل حكم عبدالكريم قاسم وتوقيع اتفاقية
الحدود ١٩٦٣ ع بين الحكومتين الكويتية
والعراقية التي سلم بموجبها النظام العراقي
بمستقل الكويت وتبادل التبادل البيرومسي
معها واعترف بالحدود القائمة بينه وبينها .



الشيخ - جابر الاحمد الصباح
اصبح كريد من ترسيم الحدود بين البلدين .
وحسباً لذلك التفتة قام ابن الكويت
للرحوم الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة
بعده عام ١٩٦٦م وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة
على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعيين الحدود
بين البلدين .



الشيخ - صباح سالم الصباح
اصبح كريد من ترسيم الحدود بين البلدين .
وحسباً لذلك التفتة قام ابن الكويت
للرحوم الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة
بعده عام ١٩٦٦م وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة
على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعيين الحدود
بين البلدين .



المصدر : الإصدار ٢٠ المساق

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ - ١٠ - ١٩٩٢



يجب أن يتم جدد الانتهاء من ترسيم الحدود ،
وفي يوم الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٧٣م الموافق ١٠ رجب مع صدام حسين نائب رئيس
الجمهورية آنذاك الذي كرم ما لفة الجوارى ، فرد عليه وزير الخارجية
الكويتي - ، بأن التنازل عن أرض كويتية غير وارد إطلاقاً ، وإن هذا غير مقصور
عليه من أي إنسان في الكويت .
وكان الرد على هذا الموقف المشهود للشبح صباح الأحمد الذي رفض باسم الشعب
الكويتي الإنكار العراقي ، أن قلعت القوات العراقية بوجود مسلح على الأراضي
الكويتية حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من
الكويت ، أحدهما مركز ، الصلصلة ، وثولت القوات العراقية أسلحة ثلاثة أميال
وقد حدثت وزارة الداخلية الكويتية في ردّها على الدبيل الذي أصدرته وزارة
الداخلية العراقية - فأكدت على أن ما تعرض له مركز ، الصلصلة ، هو سامان على
مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ أكثر من خمسين سنة ، وإن الإغداء الذي وقع
في الساعة للثقله صليها وبصورة مفاجئة بقوات متفردة من الجيش العراقي ذو
بمستقيم وبخط مسجلين
ونتيجة لتوسعة الحرب العراقية من استعدادهما لإرسال وه
إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود - وتعدت الحكومة العراقية بالانسحاب
من المواقع التي احتلتها في ، الصلصلة - ووقت بتمهيدا بإفعل بعد الحصول على
أرض كويتي كبير
مع ذلك لم يسفر استكشاف المباحثات عن تقدم ملموس - إذ رفضت الكويت عرضا
بفتح العراق حق بناء وإنشاء الاحتفاظ بانسحاب أو أكثر يفتقر حدود ، الكويت
لوصول إلى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعملون
أنهم إذا ما قبلوا العرض وبغذ الشروع في ، بمعنى وقت طويل حتى تصحج جزيرة
بوبيان وجزيرة وربة المجاورة لها جزيرتين عراقيتين
وجدد العراق مطالبا في نفس الآتيه بعد توليها على اتفاقية الدبيل علم
١٩٧٥م مع إيران وما تضمنته من تنازلات لأخيرة من المناطق المتنازع عليها في شط
للحرب - وكانت المطالب هذه المرة تكفي بأن تدفع الكويت نفقة اتفاق الدبيل بأن
تأجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة وإن تنازل لها عن جزيرة وربة ،
ولكن الكويت رفضت المطالب العراقي فتمسكا بمسجلها على الجزيرتين



المصدر : الاصراع الاستعماري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

ترسيم الحدود العراقية الكويتية بين الرفض والمصادقية

بهي الدين شعيب

ج - وعلى ذلك فإن لجنة ترسيم الحدود لإيدخل في اختصاصاتها إجراء تعديد لخط الحدود الفاصل بين الكويت والعراق على اعتبار أن مجلس الأمن تولى تلك المهمة بحالته اتفاق الدولتين لعام ١٩٦٢ بل إن مهمة اللجنة هي تخطيط الحدود وفقاً لاتفاقية الثلاثية التي تم الاتفاق عليها بين البلدين عام ١٩٦٢ وتم التأكيد عليها مرة أخرى عام ١٩٦٣.

د - إن لجنة ترسيم الحدود تقوم بعمل فهي لا شأن له بالسياسة من قريب أو من بعيد وأن التشكيل المعادي للجنة يوضح أسلوب عملها بعدم الانحياز لطرف دون آخر إذ ليس هناك مجال لمسكافة أي من الأطراف المتنازعة.

وحتى تثبتين عمل لجنة ترسيم الحدود وبقائها في إنجاز المهمة المكلفة بها على أحسن وجه نضع أمامنا الخطوات التالية:

١ - قام فريق المصحح الميداني النيوزيلندي السويدي بإجراء تصوير خرائط فوتوجرافية لمنطقة الحدود العراقية الكويتية واستخدم في ذلك طائرة مجهزة لهذا الغرض من ارتفاعين يبلغ الأول ٥٥٠٠ متر والثاني ٢٠٠٠ متر وتكونت الصور من أكثر من ٢٠٠٠

محطة مراقبة.

٢ - من واقع هذا المصحح الميداني والتصوير الجوي تم إنتاج ٢٩ خريطة فوتوجرافية.

٣ - تمكين الخبرة من تحديد مركز الجمارك القديم ومن

أثار القرار الذي أصدرته لجنة ترسيم الحدود الكويتية العراقية والتي انشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ في أبريل ١٩٩١ زوبعة خلافات في الرأي والاحكام والسلوك الحضاري بما يعطي انطباعاً بأن العرب لا يتعاملون مع المنطق ولا يريدون أن يتعاضدوا مع الشريعة ولا يريدون القانون فالعراق وبعض الفصاعات السوالية له وبعض العناصر التي تريد أن تدعي القومية العربية أكثر من غيرها وتأنها مسوكة بحراسنها وبعض الصائدين في المياه العكرة . كل هؤلاء راحوا يشكون في أهلية اللجنة ومصادقية القرار الذي توصلت إليه بشأن ترسيم الحدود بين كل من العراق والكويت . بل اعتبروا قرار اللجنة كارتة فومية سوف تفتح أبواب الجحيم بين العراق والكويت .

وبدأية لابد من التذكير بأن مجلس قيادة الثورة العراقي وافق على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في أبريل ١٩٩١ وهو القرار الذي يشم بموجبه اقتلاع كل العناصر العراقية المؤثرة على السلام في المنطقة وقد قبل العراق كل البنود التي جاءت في أطول قرار أصدره مجلس الأمن وأقرت التعامل على أساسه مع الأمم المتحدة حتى تقلل الهيئة الدولية شك الحصار الاقتصادي على العراق.

وعلى هذا الأساس قبل العراق تشكيل لجنة ترسيم الحدود بين البلدين واشترك السيد رياض الفيس متبوا عنها في هذه اللجنة وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها ومن أبرزها

أ - إقرار اتخاذ بأغلبية الأصوات
ب - أن ترسيم الحدود يتم على أساس ان الحدود المختلف حولها هي بعينها ما سبق أن تم الاتفاق عليه بين حكومتى الكويت والعراق في المحضر الذي وقع في بغداد في أكتوبر عام ١٩٦٢ بشأن استعادة العلاقات الودية بين البلدين وممارسة كل منهما لمسائلته والذي تم إيداعه في أمانة الأمم المتحدة كوثيقة تحت رقم

٧٠٦٣



المصدر : الإصرام الاقتصادي

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ مايو ١٩٩٢

وبغض النظر عن صراخ عناصر عراقية وعربية تشكك وترفض قرار لجنة ترسيم الحدود ، فإن الواقع الذي لا يمكن الإنقلاب من حوله أو تجاوزه بأي شكل من الأشكال يؤكد عدة حقائق هامة

الحقيقة الأولى

أن ترسيم الحدود أكد بما لا يدع مجالاً لاجتهاد ، أن كل دعاوى العراق في أن الكويت جزء منها ، هي دعاوى باطله لأن الوثائق أكدت أن الكويت كانت مستقلة وذات سيادة قبل قيام العراق بكيانه الحالي بمحومئتي سنة

والحقيقة الثانية :

أن دعاوى العراق أن الكويت كانت شريكاً بترولها في الرميلا هي دعاوى باطله أيضاً لأن لجنة ترسيم الحدود أكدت حق الكويت في عشرين أبار بترولية تدخل في منطقة الرميلا ، وأن كل المبررات التي روجها صدام حسين للتحلل في الحرب ضد الكويت لم يكن لها أساس من الواقع وإنما كانت مجرد ذرائع وأهبة للمعادين .

والحقيقة الثالثة :

أن صدام حسين يشترك لكل الانقلابات التي وقعتها العراق منذ عام ١٩٦٢ بشأن ترسيم الحدود ، وأن الذين يعارضون الآن في قرار ترسيم الحدود إنما يعارضون الواقع والتاريخ والشرف لأن الاضلال بالموثوق الدولية والتوقعات الرسمية ليس له إلا معنى واحد هو محاولة فرض واقع القوة والجبروت وإلغاء الشرعية الدولية وقواعد الاحلاف وأعراف العلاقات بين الدول

والحقيقة الرابعة :

أن الذين يلجؤون إلى قرار لجنة ترسيم الحدود من شأنه أن يعيق العدواة بين الشعبين العراقي والكويتي إنما يحاولون بذور الشقاق والخلاف والكرامية ، لأنهم عجزوا عن قول كلمة الحق ، أن الشعب العراقي لا يمكن أن يقبل الاعتداء على حقوق

الآخرين

تحديد موقع اللقطة الجنوبي صفوان بالقرب ما يكون ان موقعها الاصل الذي ميز الحدود حتى عام ١٩٦٢ .
٤ - اعتمدت اللجنة على وثائق وخرائط دولية منها وثائق قدمها العراق لنفسه الى مؤسسات دولية في وقت سابق ومنها وثيقة حدود العراق عندما قدم طلباً للانضمام الى عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ..

٥ - تلقى الحدود عند ام الصرص مع الرسومات المطابقة للخرائط ومع الخريطة الملحقة بوثيقة مجلس الامن لعام ١٩٦٢

وقد حاول العراق منذ بداية انعقاد اللجنة ان يماطل وأن يسوف وأن يتعطل بشئ المعالير حتى يعطل اعمال اللجنة في نيوزيلندا ولكن المنشوب العراقي لم يجد بدا في نهاية الامر وامام اصرار بقية اعضاء اللجنة من ان ينصاع ويقبل إجراءات يده الاجتماعات وخاصة بعد ان امنت اللجنة للمنشوب العراقي خطا تليفونيا سريرا ولبثت أن تتوقف اعمالها لمدة يومين بعد عدة اجتماعات حتى يتمكن من السفر الى استراليا حيث توجد سفارة عراقية هناك ليجري اتصالاته مع الحكومة العراقية

ومن هنا فإن قرار ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والذي اتخذته اللجنة بالإجماع عدا صوت المنشوب العراقي ، وهو امر طبيعي ، قد بنى على اساس قانونية وبعد دراسة موضوعية واستقرار للوثائق ومسح ميداني واسع . وقد وجدت اللجنة ان الوثائق التاريخية الحديثة والقديمة تؤكد على حقوق الكويت وأن العراق حاول طوال السنوات الماضية ان يرفض امرا واقعا بالقوة على الكويت ، ومن اجل ذلك فإنه رفض رفضا كاملا اية محاولة لتسوية أزمة الحدود ، وكان يهدف ان تستغل هذه القضية معقله ليستغلها للابتزاز والتهديد والتوسع وخلق ذرائع لتنفيذ مخططات عراقية عدوانية في كل منطقة الخليج



المصدر : الامم المتحدة الاقتصادية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

الحقيقة الخامسة :

ان العراق الذي قبل كل ما يقرب على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وقيل الانشراك في لجنة ترسيم الحدود عليه ان يقبل كل ما يصدر عن هذه اللجنة من قرارات لان العراق لا يمتنع بحق الفيتو على هذه القرارات ، ثم ان احترام العلمة الدولية هو معيار للتخصي ولم تكن هذه اللجنة سابقة من نوعها وانما هناك لجان مماثلة شكلتها الامم المتحدة لتسوية الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وبين بلغاريا ويوغوسلافيا وبين المجر ورومانيا ويجب ان لانسى لجنة التحكيم الشهيرة في قضية طابا ، وان كل هذه اللجان الدولية تقول كلمتها القانونية لوجه الحق والتاريخ ويسعون تحيز لطرف دون طرف ، ولم نسمع ان دولة قبلت الانشراك في لجنة من هذه اللجان على أسس ان الحكم سوف يكون لصالحها ، ولها سوف ترفض غير ذلك





المصدر : صوت الكويت

١٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة اليوم

مهما اختلفنا فالعدو واحد .. وبإمكاننا ان نتجاوز الحنة

أن سوء تقدير الموقف، وللب التحالفات إلى عدوات، والتضييق الفكري والسياسي هي للأسف من السمات والعلاقات العارضة للمعارضة العراقية أو بالأصح لمصائل حنها. وقد تحلى ذلك في مواقف مرعبة خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية.

وتوضّح أكثر خلال غزو الكويت، ففي حرب صدام الأولى، وبعد أن استطاعت إيران النقاط أناسها وتغلّقت للهجوم في العمق العراقي، شتات الجماعات العراقية للمعارضة، القومية واليسارية، إلى رفع شعار إيقاف الحرب القوي وإقامة سلام ديمقراطي، وهو التعبير الذي لم أستطع جل طلاسمة وتبين مدلولاته حتى الآن.

كذلك دعت المعارضة العراقية حينذاك إلى رفض أساليب الاحتلال والضم والاتحاق، بينما لم يكن الحديث يدور حينذاك حول ضم العراق إلى إيران أو تربيته، بل حول ضرورة أسقاط النظام العراقي الذي هو رأس البلاء في أزمات المنطقة، فدعوات المعارضة في صراعات عنيفة وعقيدة حول مفاهيم لم تكن مطروحة، وذاك، بينما كان صدام يضحك على الجميع، وفي هذا الجواب؟

أما غزو الكويت، فعلى الرغم من كونه واحداً من أخطر وأسوأ الاحتراقات لصيغة الأمن القومي العربي، إلا أن ردود الأفعال لأحزاب

تايمت بمزيج من الأسف والدهشة، الحملات الضارية، وسلسلة التعليقات التي تناثرت هنا وهناك، بالإضافة إلى مرافعات الاتهام العديدة التي حفلت بها كتابات عدة، وذلك حول موضوع تحطيط الحدود العراقية الكويتية، والذي أثار موجة تساؤلات عنيفة كانت محتفلة في الصدور، والفِرَت نتائج

سلبية أرجو أن تتولى تفاعلاتها.

وأطلق بمحكم إتحافاً مطلقاً، من أن موقف

بعض أطراف المعارضة العراقية في إثارة

الموضوع، وتحميله أكثر مما يحتمل، هو أمر

غير مفهوم أو مبرر، وأنا كمواطن عراقي

معارض ومستقل وأهبر من رأيي الشخصي

لفعل، لم أجد أي مبرر معقول للتسايق في

استباق الأحداث، وإصدار بيانات فارغة تضر

بالقضية العراقية، وتجعل مصداقية المعارضة

مسطح شك كبير، وتثير هلاجات استفهام

مبهمة حول النوايا المستقبلية، في حال

استلام المعارضة للسلطة، وأن كنت أشك

كثيراً وكثيراً جداً، في قدرتها وهي في وضعها

الراعي، وبأحزابها الكارتونية، وخلافتها

القاتلة، وأيديولوجيتها التي تنتمي إلى القرن

التاسع عشر، فيما القرن العشرين يطوي

سنواته الأخيرة، من أن تخطو ولو درجة

واحدة نحو السلطة، فالمحالفير كثيرة،

وحقول الأثام أكبر من أن تستطیع فئات

ممرقة اجتيازها لتحال من رأس النظام

الاجرامي في بلدنا.



المصدر : صورة الكوكبية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

لقد لا تتألق فيما لم يحدث النقص... ورغم كل ما قيل وما سيُقال من هذا الطرف أو ذلك، فإن قدر شعبي العراق والكويت أن يكونا متجاورين إلى الأبد، إذ لا خيار لأحد في هذا الأمر، ثم أن عدو الشعبين هو واحد ومهما كانت درجة الخلاف فهو لا يمكن أن يقطع حبال الموصل والحوار والانتماء، لقد عانى الشعبان من وطأة جرائم سفاح بغداد، فمن يبيد أبناء شعبه بالكيمياء لا يحرس على أبناء الآخرين، ثم أن افلات نظام العراق من محاكمة دولية وتصاص عادل هو استهجان لسطيح لدماء شهداء الكويت والعراق وتضحيات الشرفاء، وقد مزلت شعوب عديدة بحس قاسية، فما بين الألمان والبولنديين أنهار من الدماء، وبين الألمان والروس جبال من الجماجم، وكان بين الفرنسيين والباكستانيين قلاع من الكراهية ولكن أين توارت تفاعلات وأحداث الماضي أمام صورة أوروبا الراهنة؟
إننا لا ندعي أن ما حدث كان هيناً، أو أن تجاوز مؤثراته هو أمر في متناول الجيل الحالي على الأقل، ولكننا نعلم ونؤكد على أن اقتلاع جذور الحقد والكراهية وحكم الطغاة المجرمين في العراق قد يبعد أرضية ونواة لمستقبل مشترك مزدهر لمصلحة العرب والمسلمين والأحرار في كل مكان.

داود البصري
أوسلو - النرويج

المعارضة لم تكن مسجومة، حيث أن الولوف الظاهري للمصائل المعارضة العراقية كان يدين الغزو ويرفض كل مبرراته وتناقضه، وهي مواقف متوازنة أصادت المعارضة العراقية للصدارة بعد أن كانت مغزوية في عجايب النسيان، إلا أن ما كان يدور من آراء أخرى كان له أكثر من مغز، وبخصوص رأي قيادة فطر العراق، القائل بأن عملية الغزو البعثية كانت بمثابة خطوة وحدوية للأمة العربية ولكن... ومع كل ذلك، فإن ما يثيره بعض الكتاب، يظلم مواقف كثير من العراقيين، شعباً ومعارضة، ورجال فكر ورأي، فمن قائل باستحالة التعاطي مع الشعب العراقي، ومن قائل آخر أن العراقيين ملة واحدة.. يستوي في ذلك الظالم والمظلوم، والمجرم والمضحية! إننا كرهنا في الكويت، بمواقف أصيلة وقفها حب العراقي بعيداً عن أنظمة المتطفلة، أو من بابطرة وتجار المعارضة العراقية، ألم دم الشعب العراقي عذرات الآلاف من سحايا والشهداء في سلسلة مواجهاته مع نظام قبل هزؤ الكويت ببعدين من السنين؟! تات الانتفاضة الشعبية في مارس (آذار) ١٩ بعد هزيمة النظام المغزبة في الكويت، جر أسرى الكويت في سجون جهلاء العراق، شقم مما ارتكبه صدام وزمرته من جرائم العراق والكويت والانسان؟
ما نغدر ونفهم درجة المعاناة، والظروف سيئة التي تدفع البعض إلى التصريح بأراء



المصدر : الر ف ف د

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط يؤكد :

قرارات ترسيم الحدود بين العراق والكويت

في إطار الشرعية والقانون الدوليين

البرية بين العراق والكويت بعد بحث واستقصاء ودراسات ميدانية ولذا فهي قائمة على أسس قانونية التي أقيمت بها الوثائق حقوق كل من البلدين ولا التزم الكويت بما قرره هذه اللجنة احتراماً للالتزامات القانونية الدولية والعربية وحول العراق عملة عمل هذه اللجنة

والحدود المذكور أن هناك مبادئ رئيسية لتحديد الحدود الدولية تمثل في أربعة مبادئ الأولى مبدأ استقرار الحدود وتتمس ما استقرت الحدود الكويتية - العراقية عليه عام ٢٢ ثانياً : مبدأ لكل ما في حوزته وتحتل قبول الدول المتجاورة المسئلة حديثاً الحدود التي تفصل فيما بينها وفقاً للحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال

ثالثاً : مبدأ السيادة واللاحق وتضمن أي التغيرات الجديدة أن تسلم بالعلاقات

الحقائق دون لمسها بالوثائق والبراهين ولذا جاءت عملية ترسيم الحدود وفقاً لأحدث وأبسط النظم العلمية وقد قررت اللجنة أن يكون الخط الحدودي في وادي البطين ممثلاً في أجزاء خطوط مستقيمة طول كل منها حوالي ٢ كم على الأكثر تقترب إلى أدنى خط نقطة في الوادي . وأن يكون الخط الحدودي من المنطقة الموجودة في أقصى الطرف الشمال من وادي البطين إلى المنطقة جنوب صوان أو الخط الممتد بطول خط العرض المشترك للقطعتين . كما قررت اللجنة أن يكون الخط الحدودي من المنطقة جنوب صوان إلى المنطقة جنوب أم قصر هو الفصل بين القطعتين وأن يضيع الخط الحدودي من المنطقة جنوب أم قصر على الشاطئ خط المياه الأرضي حتى الموقع المواجه مباشرة مقلبي خور زبير وخور عباد

وجاءت قرارات لجنة ترسيم الحدود

القادحة - أ. ش. ١. ثارت عملية إعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ويود الفعل واسمه . وإعلان الجانب العراقي من قبل رفضه للاتفاقية الجديدة بالرغم من دستوريته واستقلها في القانون الدولي . والتقرير التالي لوكالة أنباء الشرق الأوسط يوضح التزام العراق ويؤكد شرعية ترسيم الحدود بين العراق والكويت

تأتي القرارات التي أصدرتها لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق مؤخراً في إطار من الشرعية الدولية التي تحدد مبادئ الحق والعمل والقانون لهذه اللجنة قد أنشأها الأمن العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ وتعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير الأمن العام الصادر في ٢ مايو ١٩٩١

وقد استجابت هذه اللجنة خلال الدورات الخمس التي عقدها توضيح

السابقة وتطبيقها على تشكيل الدبلوماسية بين البلدين رابعاً : مبدأ العلاقات الجيدة ويعني عدم التمسك فيما أتتته محكمة العدل الدولية في التحكيم في نزاع الحدود . لقد أقيمت العراق على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في أبريل ١٩٦١ بالتفريقي الحدود الثلاثي وتمتد بين الكويت والعراق عام ١٩٦٢ و١٩٦٣ وهذا يؤكد فساد الادعاءات العراقية

وخلال عمل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق تمكن الخبراء من إعادة تحديد موقع اللقطة جنوب صوان العرب ما يمكن أن موقعها الأصلي الذي ميز الحدود أثناء الفترة من ٢٢ إلى ٣٩ وتلتقي الحدود عند أم قصر مع الرسومات المسجلة للخرائط ومع الخريطة المسجلة بوثيقة مجلس الأمن

وتتمثل طبيعة عمل اللجنة في تحديد الحدود بين الدولتين عن طريق الرجوع إلى اتفاق الدولتين المبرم عام ١٩٢٠ .. وهذا يعني أن الحدود الدولية لكل من العراق والكويت لم يجر عليها أي تعديل أو تغيير بواسطة اللجنة وهي فقط محاولة بالتفاوض بشأنها وإدخال أية تعديلات عليها



المصدر: **أخبر ساعة**

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

جديدة بين العراق والكويت قنبلة مولوتوفه والتدبير المعارضة العراقية

جديد

رسالة الكويت • عبد الحميد الجمال



١٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

إن الكويت قد تتنازل عن الكثير من حقوقها المالية أو الاقتصادية ، لكن لا يحق لها أن تتنازل عن أي شيء من أراضيها .. ولتأكيد لهذا عدم التنازل صوتت الكويت ضد قرار لجنة ترسيم الحدود علما بأن جميع الأطراف وقعت على أن تتنازل لقرارات اللجنة باعتبارها منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة .. والمعروف أن رد هذه اللجنة جاء مؤكداً بأن للكويت حقاً في التصويت مع أو ضد القرار .. صرح بذلك الشيخ علي الصباح وزير الدفاع الكويتي . وقال أيضاً أنه تأكيد لعدم التنازل صوتت الكويت ضد القرار . والآن ماذا بعد قرار الأمم المتحدة بترسيم الحدود الجديدة بين الكويت والعراق ؟ وهل هذا يعد بداية لفتح هذه اللجنة ؟ العلاقات المستقبلية بين البلدين ؟ ولماذا رفضت المعارضة العراقية نتائج هذه اللجنة ؟ وما هو رد فعل أمريكا وبريطانيا تجاه هذه الأحداث ؟ وهل يعني القرار - حقا - إضافة مساحات

تهدير المعارضة العراقية للكويت

ول إشارة إلى المواقف المطلوبة من الكويت ، قال بيان المعارضة العراقية محذراً : إن قبول الأطراف المعنية باقتراحات اللجنة سيكون سياسة قصيرة النظر لا تترك الأبعاد الواسعة والمستقبلية التي ينطوي عليها المساس بسيادة العراق الوطنية ، وهو ما سوف يؤدي إلى تعميق الشرخ الذي صنعته صدام بين الشعبين وتوسيعه مستغلاً بين ميراث مقبولة أو مشروعة . ومضى البيان - الفنية - يقول : إننا نعتقد وانطلاقاً من الرؤية البعيدة المدى للعلاقة والصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين وضرورة تحسينها وتعزيزها باستمرار .. إن الحل المناسب لمسألة ترسيم الحدود يعنى أن يتحقق بتثبيت الحدود التي كانت قائمة قبل الغزو من أغسطس سنة ١٩٩٠ أو لتأجيل البت فيها الآن ، حتى سقوط نظام صدام حسين ، حيث تدل هذه المسألة بالملفوظات الأخوية والتوافق بين الحكومة الكويتية ، وحكومة عراقية شرعية ، بإشراف ممثلين عن الجامعة العربية والأمم المتحدة ، على أن تقر وتثبت الحدود نهائياً بعد مصادقة مجلس الأمن عليها .

واختتم البيان كلمته بقوله : إن العلاقة بين شعبين علاقة تاريخية مقدسة اسمي بكثير من يضع أيار من البترول أو يضع ملك من الأطناف المرمية من الأرض . لا يحتاج إليها أي من البلدين أو الشعبين ، لما انتصار الكويت الجديد فيجب أن يكون يتجاوز الجراح . والأد ونكرويت الحاضر والمضي القريب ، وأن تنظر الكويت نظرة بعيدة المدى لتأسيس مستقبل آمن ومستقر . يقوم على المحبة والتسامح والوثوق والرغبة الحقيقية في العيش المشترك بين الشعبين والبلدين .

مطالبة الكويت بالتنازل للعراق

وفي نفس الوقت صدرت بعض الصحف في عواصم عربية وأجنبية تحمل مقالات تدعو الكويت إلى عدم الموافقة على هذا الترسيم ، أو قبول الأرض والآبار التي أقرتها اللجنة لها ، حتى لا تتعرض إلى حروب مطلة ، وهجمات عراقية جديدة في

● منذ أعلنت اللجنة الدولية التي شكلها مجلس الأمن لترسيم الحدود الكويتية العراقية ، قرارها في ١٦ أبريل الماضي ، بالقبول للحدود البرية ، الذي سيعرض على مجلس الأمن في يوليو المقبل لإقراره ..

وكان قضية موقوتة قد انفجرت ، أو يركبها هلالاً في الأفق قد بدأ يلقي حممه استعداده للثورة عارمة ، ولا حديث الآن في الكويت إلا عن قضية الحدود ومشكلة ترسيمها وإقرارها ، ومواقف العراق - نظاماً وشعبياً ومعارضة - منها ، وأيضا مواقف بعض الصحف التي تتناولها بالتعظيم . وما يهم في الموضوع ليس موقف النظام الحاكم في بغداد فهو معروف .. ولكن موقف الشعب العراقي والمعارضة العراقية من هذا القرار ، فرغم أن ذلك المواقف لم يكن مفاجئة للكثيرين ، إلا أنه - كما أوضحنا - كانت الأوراق كلها ، ووضع الكويتيين أمام امر واقع عليهم أن يستعدوا له ويتصبوا لمواجهة منذ الآن .

لقد أصدرت المعارضة العراقية بيانا خطيرا بعد ترسيم الحدود عن المجلس العراقي الحر الذي يضم ممثلين لكافة فصائل المعارضة ، قال البيان إن قرار اللجنة الدولية التي تمثل الأمم المتحدة ، والذي يعيد للكويت عشرين من أيار البترول التي كان يستغلها العراق ، بالإضافة إلى أجزاء حيوية ومهمة من ميناء - أم قصر - الاستراتيجي وقاعدتها البحرية ، يعد انتصارا جديدا لحقنة الكويت على العراق خاصة أنه يدفع بالحدود الكويتية إلى مسافة ٦٠٠ متر للشمع عن حدودها الحالية ومسافة ٢٤٠ كيلومترا مما يعطيها خسا من ستا من أيار البترول في حال الرمي إلى جانب خرس أيار أخرى لها في هذا الحقل !!

وأعلن البيان أن ذلك شيء خطير يمس السيادة الوطنية العراقية ويشكل - عند إقراره نهائياً - لغما متقدرا باستمرار لأحر صالح البلدين والشعبين الشقيقين المتجاورين ، ونشأ لأوضاع الأخوة العربية والإسلامية بينهما ، وأن ذلك الترسيم للحدود ليس عاقلا لصدام حسين وتقلبه الحكيم ، إنما هو ظلم لحقوق العراقيين فوق أرض وطنهم



وثائق لائحة الحدود الجديدة

في نفس الوقت قام وكيل وزارة الخارجية سليمان ملحد الشاهين بمعد اجتماعات متوالية مع سفراء المجموعات العربية والأوروبية والأمريكية أكد لهم فيها أن قرار اللجنة الدولية - التي ستجتمع في نهاية يوليو المقبل لترسيم الحدود البحرية - يمثل بغضبه للمكويت عملية تقرير مصر. وأنه ليس صفقة تجارية فيها ربح وخسارة، وإنما تعتبره الفصل النهائي لقضية دلائل الأنظمة العراقية المختلفة منذ الخمسينات على إثارتها واستغلالها باعتبارها جرحاً ثلثاً يتم الإبتزاز منه، ولذلك كتبت هذه الحكومات لرفض دعوى حل المسئلة حلاً ثنائياً، كما لم تسمح أبداً بمشاركة أي جهات عربية أو دولية في حلها.

وقدم الشاهين للسفراء الوثائق الخاصة بإجتماعات اللجنة التي أكد أنها استندت في عملها على فرق الوسائل العلمية والوثائق التاريخية والخرائط الحديثة، وهو ما أتاح لها أن تلجأ بمهمتها بدقة متناهية.

ولأن الغزو العراقي للمكويت انطلق أساساً من مشكلة الحدود وانتهى عند انضمامه إلى حرائق لابر البترول التي تمثل ثروة الكويت وداخلها الوحيد فإن مجلس الغزو - مرة أخرى - وعودة حرائق الآبار دفع المصالحين ليسانوا وزير النفط د. حمود الرقبة عن الحملات ذلك، فأعرب لهم عن مفوهه الحقيقية لأن يقوم العراق بإحراق الآبار التي ستؤثر للمكويت بعد الترسيم الجديد - والتي كانت أصلاً في أراضيها، وأشرف أنه أمام نظام صدام حسين فلماذا فن تشعر المنطقة بأكملها بأى استغلال.

وفي القاهرة حيث كانت تعقد اجتماعات وزراء العدل العرب أكد غزى عبيد السمير وزير العدل الكويتي أن بلاده متسكة بكل حقوقها القانونية والشرعية وأنها مؤمنة بحلها تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، ولذلك يتحتم على النظام العراقي سحب مراكزه الخاطئة ضمن الجانب الكويتي. وقال أن الكويت ترفض كل مزاعم سبلية أو لاحقة بأنها احتلت أو عدت أو كسبت سيادة في أراضي عراقية أو أن لها مطمح في فروات عراقية.

تصميم حدودها بكل السبل

على أن القوى التصريحات الكويتية الرسمية التي تناولت الموضوع جاءت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري العظمي الذي أكد أن الكويت ستحمي حدودها بكل السبل، ولها تمتع بشفعة دولية.. وقال أن حرصنا على معالجة موضوع الحدود مع العراق بشكل أخوي وودي خلال السنوات العشرين الماضية لم يكن

المستقبل، وتلك هذه الآلام - التي حاولت أن تأخذ مواقف الفاضح - بأن تتنازل للمكويت للعراق عن أراضي تسمح بأن يكون له منافع بحرية على الخليج، حيث أن اللجنة حرمت من ذلك، وأنه من الأجدر للمكويت أن تتصالح وتفتح صفحة جديدة مع العراق، بإهدائه بعض ملاح من الأمان، على أن تسمح بدق أسفين دالم بينهما.

ونشرت صفح أخرى عراض موجهة من عراقين معارضين إلى الدكتور بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة، تتناهد فيها التدخل لوقف إقرار هذه الحدود، حتى لا يستمر النزاع لبدايا.. وقال بعض المصالحين الأذنين أن الكويت سمعت بكل جهدها لتقضم أراضي من العراق في ظل ضعفه، وأن ذلك ليس في صالحها على المدى البعيد حينما تكثر موازين القوى.

لقد شكل هذا الموقف خطراً داهماً لحسه رجل الشارع الكويتي، وأملأت الديوانيات بالحديث الحدود - التي لم تلح عشرات السنين ومطت من جلسات المفاوضات في إقرارها حتى الآن - وأصبحت التهديدات هذه المرة لا تأتي من نظام العراق الحاكم، بل من القوى المعارضة له، والتي كان البعض في الكويت يظن أنها الأمل في الخلاص من الربيع الذي يسببه صدام وكل نظام للحكم سبيه.

وعلى الجانب الرسمي قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم بإطلاع أعضاء المجلس الوطني على قرار الترسيم وتطورات الأحداث بعده، واستمع لآراء الأعضاء واقتراحاتهم حوله، ثم تلقى - نيابة عن الحكومة - تأييد المجلس في كل الخطوات والقرارات والاتصالات التي تقوم بها.

وفي نفس الوقت قام نائب رئيس الوزراء بدعوة رؤساء البعثات الدبلوماسية للول الأعضاء في مجلس الأمن، وللنول للوقفة على إعلان دمشق، حيث اظههم على النتائج التي توصلت إليها لجنة ترسيم الحدود ورأى الكويت فيها.

وقال الشيخ سالم الصباح في تصريحات صحفية أن الكويت استطاعت أخيراً أن تستعيد حدودها الطبيعية والتاريخية مع العراق، وذلك بقتاني والثفرة وتحكيم الحق وليس المصلحة، وهو ما أدى إلى تحديد هذه الحدود عن طريق الأمم المتحدة، وأضاف إن العلم كله يؤيد الكويت من خلال تأييده لقرارات مجلس الأمن وللشرعية الدولية، ومن هذا المنطق فلكويت أن يتذكر موقفها من أصوات تنطلق من بعض المصالحين غير الواعين أو غير الملتزمين على الإيهام الحقيقية للموضوع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **أخبار**

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

تطمينات أمريكية بريطانية

ولا تكن كل ذلك ينشر في الصحف الكويتية - التي رافعت عنها الرافعة تماما - فإن المواطن المعدي لتلكه اللقن على مستقل بلاده . وأصبح يتساءل ماذا سيحدث لو طبقت قرارات الحدود ؟ وهل ستقع الحرب مرة أخرى ؟ وفي هذه الحالة هل مستقل الدول التي ناصر الكويت وتحملت من أجل تحريرها على نفس الموقف ، أم أن تغيرات سحدث على هذه اللوالب ؟

ولأن الليونيات - كما أسلفنا هي مقياس صافي الرأي العام الكويتي - فقد سارعت أمريكا وبريطانيا بطرح على هذه التصللات علنيا ، لقد كتلت الولايات المتحدة سفارتها في الكويت بتكثيف زيارة شاملة للصحفيين الكويتيين إلى حاملة الطائرات ، أمريكا ، التي ترابط في مياه الخليج . وسمح للصحافة بنشر كل التفاصيل عن تسليح وألوة هذه الحملة . كما نشرت كل الصحف يمتلون رئيسية تصريحات قائد حاملة الطائرات التي أكد فيها قدرة المقاتلات الأمريكية على الوصول للأجزاء الكويتية لاحتلتها خلال ٢٥ دقيقة فقط من لحظة انطلاقها من على ظهر الحاملة .

وقال الأميرال دوجلاس كاتس إن حاملة المعلقة تمثل خط التصدي الأمسي لأي تهديد محتمل على الكويت وأنها بما تملكه من أنظمة سلاح قادرة على صد أي هجوم بحجم هجوم صدام الأخير على الكويت ولناخذ هذا الهجوم لفترة من الوقت تسمح بانضمام بقية القطع الحربية لساحة العمليات العسكرية والمشاركة في بحر العوان . ولتحت الصحف أيضا أن الحملة المعلقة ، لتتبدد ، في طريقها للخليج العربي بحيث تتركز في مواقع بحرية محددة مسنلا لتكون طاقاتها القتالية الكلفة في متناول اليد وغربية من الكويت بالشكل الذي يسمح باستخدام هذه الطاقة لجماعيتها ضد أي محاولات تعرض أمنها للخطر . واعتبرا من يوم السبت الماضي بدأت وحدات من السلاح الملكي البريطاني في التوافد على الكويت

يعني قبول الكويت بفتح القوات العراقية على حدودها وعدم تنفيذها لتاتلفات الميرة في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤

وحول التخوف من قيام العراق باعتداءات في المستقبل منذرعا بقرار اللجنة الدولية قل الوزير الكويتي ، أن النظام العراقي لم يكن محلبة لأن يقدم ميروات لاعتدائه على الكويت . في أغسطس ١٩٩٠ ونحن لا نأمن أبدا نوابا هذا النظام ، لذلك لسنقوم في جميع الأحوال بالدفاع عن

حقوقنا ، لأن من حقنا التمسك بحدودنا التي تارها اتفاقيات تتمتع بمغلة من الحملة الدولية .

على الجانب الآخر .. جانب العراق .. فإن وزير الخارجية حسين الصراني صرح بأن قرار اللجنة الدولية لترسيم الحدود مفروض فرضا على حكومته - التي راض مندوبها في اللجنة التصويت عليه - ولذلك فإنه - أي قرار الترسيم - ليس هو السبيل الصحيح لتحقيق السلام والاستقرار !!

ورغم القرار الدولي بترسيم الحدود الذي يقيم جزءا من ميناء ، لم يصر ، للكويت فإن العراق لم يصر ذلك فهي اهتمام ، بل بدأ في الأسبوع الماضي بناء مشروع كبير للميناء يتكلف ثمانية ملايين دينار عراقي . يشمل إقامة ١٣ مينى ضخما على مساحة ١٨ ألف متر مربع ، إلى جانب شبكات للأنذار المبكر والاستعداد العمومي للطوارئ وإطباء الحرائق .

وفي الوقت نفسه تواترت الأنباء بأن تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقول أن بغداد تمتلك من المعدات المخاية ما يسمح لها باستتلاك إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خلال أسابيع قليلة إذا تراخت عملية التفتيش الدول التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لنشرك مع قوات لشدة الطيران والبحرية
الكويتية في مناورات مشتركة .
بقي في هذا الموضوع نقطتان هامتان يجب
ذكرهما :

● الأول : دعوة سفير الكويت في بريطانيا
غزى الرئيس للمعارضة العراقية بعدم الانضمام
للمسجل موافق تخدم النظام الحكم في العراق الآن
بينما هي - أي هذه المخاوف - مبنية على نفس
خاطلة وطلب السفير الكويتي من رئيس المجلس
العراقي الحر سعد صالح جبر - خلال اجتماعهما
في الأسبوع الماضي بلندن مناقشة القضية - للتدخل
عما سمعه ، الجدا غير المنطقي الذي يقول حق
لا نصلي وحلفا نريده ، مؤكدا أن الذي يطلب
بحقه يجب عليه أن يقلل بحقوق الآخرين .

لما التعلقة الأخرى فتتمثل في التواصلة التي
تشوبها كل المصطف الكويتية وانصافا للربك
الوطني لولائق العنوان العراقي علي الكويت
والتي ذكرت أن للعراق منازع بحرية عديدة على
الخليج وليس منازعا واحدا . للعراق - كما يقول
الربك الكويتي - ٤٠ كيلومترا على ساحل ، الفو ،
وله كل الساحل الشمال على خور عبدالله ، وله
أيضا ميناء البكر التجاري وميناء ، أم قصر ،
بالإضافة إلى ميناء البصرة ، إلى جانب أن الترسيم
الجديد للمحور حرم الكويت من المضائق في خور
الزبير وأعطاه جميعه للعراق .

وقالت الدراسة إن لبرا جديدة لم تمنح للكويت
بل هي لبرا لها في حقل ، الرقيق ، المجاور لحقل
، الرميلة ، وأن العراق كانت قد استولت عليها
واستغلتها طوال عشرات السنين الماضية .. ورغم
كل ذلك .. مازالت القضية مشتعلة .. وقيل
الانفجار تمسك به الثيران !



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٢

التكنولوجيا الحديثة والاقمار الاصطناعية والخرائط التاريخية رسمتها الحدود الكويتية . العراقية تعلن في سبتمبر

الكويت ، أ.ب.د أكد فريق الأمم المتحدة الخاص برسم الحدود بين الكويت والعراق ، أنه توصل إلى الترسيم الجديد استناداً إلى وقائع على الأرض مدعومة بخرائط تاريخية ، واستخدمت التكنولوجيا الحديثة والاقمار الاصطناعية في تحديد النقاط الجديدة للحدود .

وقال سكرتير الفريق ميلكوس بينتر ، إن الفريق الذي أنهى أعماله أول من أمس ، بعد أربعة أسابيع من العمل الجاد على الواقع في تحديد الشكل النهائي للحدود ، لم يتعرض لأية مضايقات من أي جانب ، رغم أن العراق كان قد هدد برفض أي ترسيم أو أي قرار يولي بملزمه بذلك .

وكان الفريق اختتم مهماته بوضع ثلاث نقاط رئيسية كملزمة للترسيم النهائي الذي ينتظر أن يتم في سبتمبر (أيلول) المقبل بعد إعلانه رسمياً من مجلس الأمن ، والنقاط هي : الأولى في أقصى جنوب ميناء أم قصر ، والثانية جنوب مدينة صفران العراقية ، والثالثة في أعلى وادي الباطن . وستتم في سبتمبر (أيلول) عملية بناء الأعمدة الاسمنتية الدائمة على الحدود بين البلدين والممتدة ٢١٠ كيلومترات .



اغلقوا ملف الجدل في مالا جدل فيه!

فأسلوب الخطاب يستغيث في ظاهره التحذير مما وصفته المعارضة العراقية ببعض المكاسب القصيرة «التفسير»، كما يهدف في منطوقه، إلى مثل هذه المكاسب تسبب أضرارا بالغة لعلاقات الثقة بين البلدين، وتشكل حسب ما وصف البيان، عنصر قلق مستهدفا ومستهدفا في العلاقات ربما من منطلق حسن النية أيضا يمكن أن يكتسب الإنسان بعض المعافاة لما وراء إصدار المعارضة العراقية لهذا البيان، وهي مازالت تائهة في مازق البحث عن خلاص لتحرير العراق وتخليص شعبه من ظلمات الكوآرت التي تدمره، والتي طال ليها حتى أصبح يظن أنه تحول إلى ليل بدون نهارة. وبعد أن ذهبت أعاصيره الكنيسة بالأولين من رواد كفاحه الوطني، ومازالت تتعذب البقية الباقية منهم في دور الاغتراب.

لكن اضطرب ما جاء في بيان المعارضة العراقية أنهم ركزوا فيه على مسؤولية صدام حسين في قضية ترسيم الحدود، وكأنهم يحاكمون على ما سبوه فخرطوا في السيادة الوطنية العراقية، ووصلوا تلك الموافقة بالاتصاف المشين القلبي

اسمهم: إنهم يتحدثون بلغة الرئيس القائد المهيب الناصر لدين الله بلهجاتها، يحتجون ضد قرار تسوية حدود الكويت مع العراق، أما تسمعون نداهم إلى مجلس الأمن الدولي بوقف قرار ترسيم الحدود بين البلدين والانتماء عن المصانعة على توصيات اللجنة الدولية؟ اليس ندأؤهم هذا هو تكرار لنداء زعيمكم وقائدكم ورئيسكم؟ قد تكون مقولة المعارضة العراقية مقبولة شكلا تمت وهم قيام حكومة شرعية في العراق تستند إلى الإرادة الشعبية وتتفق، كما يقولون، مصالح البلدين وحقوقهما بما يساعد في تعزيز الأخوة العربية والإسلامية بين البلدين والأواصر التاريخية المشتركة على أساس من التكافؤ والمساواة والإزالة الحرة وصدم

التدخل في الشؤون الداخلية وفقا لميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. قد تكون هذه المقولة من جانب المعارضة العراقية مقبولة لو أنها اقتصر على هذا المضمون، وأخذت من منطلق ثقافتها في قدرتها على التخلص من هذا الحكم السلطاني المستعصري في بغداد، وإزاحته ثم محاكمته على نذر ما ارتكبه من مذابح داخلية وتصفيات جسيمة وجرائم إقليمية العكست إفرانها التحريرية على الأمن العربي وعلى مستقبل أمن العراق نفسه.

لكننا عندما نتجعد قراءا بيان المعارضة العراقية، نجد أنه لم يراع أن قضية ترسيم الحدود العراقية الكويتية، كانت هي الهاجس الأكبر الذي شغل أهل الكويت جميعا، فهي القضية التي تمثل نقطة الانفجار التي زلزلت العالم العربي في الثمانين أغسطس (أب) وأن لصارصة العراقية وهي تشعل شرارح من المثقفين العراقيين، كان توجهها، مع الأسف، في مخاضة الكويت شعبا وحكومة فيه الكثير من الإثارة،

أما كان الأفضل للمعارضة العراقية أن ترتبك بعض الشيء، في موقفها من قرار لجنة الأمم المتحدة في قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت؟ كنا نأمل ألا تتعجل رموز هذه المعارضة بالتلفظ على مثل هذا القرار الدولي، ذلك أن هذا التوجه من جانب بعض فصائل المعارضة العراقية وليس كلها، وفي الوقت الذي تخوض فيه معركتها مع نظام الحكم الشمولي في بغداد، إنما يعطي لهذا النظام العنصر قوة مما قد يتفكك سلما على هذه المعركة، وقد يثير كرامان الغضب في نخبة الجماهير العراقية فتفقد الأمل في مستقبل، وهي مازالت تشن تمت وطأة الكوآرت التي تلاصقها في حاضرها وفي مستقبل أجيالها.

وإنني أتأمل الآن ما تكون عليه صورة الزمرة العاصكة، خاصة النخبة المتنوعة وحدها بحكم صدام حسين، التي تستमित بكل ما لديها من قهر وضغط وإرهاب في الدفاع عن بقا، نظامه، بلعنا عن وجودها وعن مصالحها وعن مصالح الحلف غير المقدس الذي ينحصرى تحتها الناهسون لحدرات العراق وثرواته، اتصور هذه الزمرة لتختلف ببيانات المعارضة العراقية لتأخذ منها ورقة ثابتة لصدام حسين وورقة بعاية مضادة للمعارضين العراقيين وكتفا فتول لأهل العراق.. بأهل العراق هؤلاء هم الذين يخلونكم بدعاياتهم ومزاعم تضليلهم لئلا تسقط قائدكم..

بقلم: زكريا فيل

وسأول بين هذا الفعل وبين ما ارتكبه من مخاصرات وصروب وأطماع شخصية إنما في هذا السياق، لا تضمنه بيان المعارضة منه نتائج أو حقائق، كما لا تصعد بذلك وضه داخل معام التحليلات السياسية، لا استطاع ما قد يكون بين منصفية من مضامين خفية تشبه الجلبلة والشكوك، خاصة أن بعضا من تعليقات الصحف الأوروبية، ونحن نأخذها بكل الحذر.. بدأت توشي بالتحور مما تضمنه بيان المعارضة العراقية من مؤشرات توشى باللقاء



لكرها مع فكر نظام صدام حسين تجاه قضية الحدود، وكلما لم تحدث حرب تحرير، فزعت من هولها الأجنة في الأرحام. لكننا في ظل ما فجرته بعض فقرات البيان من بلبلة وتوتر وشكوك تدول، ونحن نشق طريق للتصالح، ومازالت أرضيته مزروعة بالألغام. ما كان إغاثنا جميعا عن إضافة هجوم جديدة إلى همومنا المستعصية على أي حلول، وكان واجبتنا القومي إن نبحث أولا كيف نتخلص من هذا الأواء الصدامي الذي أصاب بنا منذ الغومي بالسروان. وعلى كل الأحوال...

فإن النصوص لما كانت الفصل في الحكم على الأشياء، فتمثالوا نفرا بكل الهدوء وضبط النفس ما يعضه ملك قضية الحدود بين العراق والكويت من أروق، سنقفز من فوق كل مهادنة، القانون الدولي التي كرسبت الحق في ما وصلت إليه اللجنة الدولية للأمم المتحدة من قرار مع مراعاة اعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول: أن القاعدة التي بني عليها قرار اللجنة الدولية استمدت أحكامها من أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في الثالث من أبريل (نيسان) عام ١٩٩١ ووافق عليه العراق بدون قيد أو شرط، ويتضمن أن خط الحدود هو ما تقرره بين الدولتين المتنازعتين في اتفاقيتي هامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وهما الأساس في صياغة القرار ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

الاعتبار الثاني: أن اللجنة الفنية للأمم المتحدة، ليس من مهامها تمديد خط الحدود الفاصل بين الكويت والعراق حتى تكون هدفا لهذا الهجوم، بل مهمتها هي إقرار

الحدود من خلال الوثائق الموقع عليه سابقا من جانب الدولتين، تقول إنه من فوق كل ما كرسته القوانين والمعاهدات الدولية من مبادئ بشأن النزاعات في تحديد الحدود، فإننا سنختصر الطريق ونغفرز إلى الوثيقة الأساسية التي اتخذت ركيزة شرعية لجناء الغرار الدولي وبالدائي قرار اللجنة الفنية للأمم المتحدة.

أولا: الوثيقة موقعة من جانب كل من الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد في ذلك الوقت ورئيس مجلس الوزراء الكويتي - أمير الكويت في ما بعد - ومن اللواء أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق - ورئيس الجمهورية في ما بعد - وتتضمن اعترافا واضحا باستقلال الكويت وسيادتها التامة على حدودها.

ثانيا: أن الوثيقة التي اتخذت مركزا لاتفاق العراق والكويت، هي التي صدرت من رئيس وزراء العراق الراحل نوري السعيد إلى حاكم الكويت عام ١٩٦٢ عن طريق الوكيل البريطاني السياسي في ذلك الوقت السير آلف همفري، ووافق عليها حاكم الكويت ونصها: "أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموضوعة بين العراق والكويت، ولهذا أرجو أن تتسرعوا بالإجراءات لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموضوعة بين البلدين من تقاطع وادي العوجا بالباطن، ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما، ومنها شرقا تقدر بـ ٥٠٠٠ متر، مسجدا إلى سلام، وأم القيصر، مسجدا إلى العراق، وهكذا إلى مفرق طرق خور زبير وخور عبد الله. إن جزر وربة، وويبيان، ومسكان، وفيلكا، وعوهة، وكبر، وشاوه، وأم الرمان، هي الكويت". من هذه الوثائق التي صدرت في العهد الملكي العراقي، جاءت الوثيقة التي صدرت في العهد الجمهوري العراقي. وبعد مقننتها التي أكدت على رغبة البلدين في توطين العلاقات لا فيه خيرهما، وعلى الإيمان بالحاجة لإصلاح ما ران على هذه العلاقات نتيجة لحوقف العهد البائد، ويعتينا بما يملأه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة بين الدولتين العريقتين، بعد هذه المقدمة المختصرة اتفق البلدان على ما يلي:

١ - تعترف الحكومة العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبنية بكتاب رئيس وزراء العراق بشارة خريج الواحد والعشرين من يوليو (تموز) عام ١٩٦٢ التي وافق عليها حاكم الكويت بتاريخ العاشر من أغسطس (آب) ١٩٦٢.

٢ - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين بحدودها في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

٣ - تعمل الحكومتان على إقامة تعاون قطبي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

إن، الموقف واضح في إطره الإقليمي وفي إطره الدولي بشأن قضية الحدود بين البلدين، واتصور أن علينا نحن العرب أن نهج جميعا في تسوية ما قد يكون بيننا من نزاعات حدودية نهج دول العارة الإقليمية، بأن يكون ترسيم الحدود وفقا للحدود التي رسمتها الدول الاستثمارية قبل الاستقلال. وهذا النهج أقره زعماء القارة الأفريقية في مؤتمر القمة الإفريقي عام ١٩٦٤.

ومهما يكن من أمر، فإن علينا كواجب قومي، وفي هذه المرحلة التي تتكاثر علينا فيها ذئاب الانتخابات الدولية، وسداسة التجارة بالأزمات الإقليمية، ألا نوسع دائرة الجدل في ما بيننا في قضايا حسستها الشرعية الدولية، وإذا كان هناك من يتصور أن كل شعب العراق طامع في الكويت، فهناك من يتصور أيضا أن الكويت لم تعد مطعما بعد أن ضربتها جريمة الدائي من أغسطس (آب)، وبعد أن أكرهتها الكافة على أن تصبح عضوا في نادي الدول المعنية لليبئولا وإلى الأشياء من فصائل المعارضة العراقية، ومن مغلتي الصحف الكويتية أقول من فضلكم اغلقوا ملك الجدل في ما لا جدل فيه، وحسبنا من همومنا أن نستمد واجبه ما قد يأتي به المستقبل المجول.

* كاتب في الأهرام، ومستشار شؤون التحرير



بدأ تنفيذ قرار اللجنة الدولية

الكويت ملتزمة بترسيم الحدود
إيماناً منها بالشرعية الدولية

قضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية. على ضوء قرارات اللجنة الدولية المكلفة بذلك، والتي أثارت جدلاً، ماضية في الانتقال العملي

إلى حين التطبيق، إذ يحفظ حالياً فريق مسح تابع للأمم المتحدة على وضع معالم عند كل نقطة من النقاط الأساسية الثلاث الواقعة بمحاذاة الحدود الشمالية. وتوقع اللجنة الدولية لترسيم الحدود أن يستغرق نصب أعمدة مؤلفة عند النقاط الثلاث حوالي ثلاثة أسابيع، على أن تتم عملية وضع معالم الحدود عملياً على الأرض بشكل نهائي في أواخر العام الحالي. ولوضحت اللجنة أن تحديد معالم الحدود جنوبي مدينة صفران العراقية الحدودية سيبلغ على بعد ١٤٣٠ متراً من الطريق الجنوبي الغربي للسور الخارجي لمركز الجمارك القديم الواقع بمحاذاة الطريق المؤدي من صفران إلى الكويت.

وتركزت اللجنة الدولية بشكل رئيسي في مهمتها على الترسيم البريطاني للحدود الكويتية العراقية عام ١٩٣٢ كما اعتمدت على خرائط مقدمة من الكويت وهي خرائط عراقية صادرة عن وزارة الدفاع العراقية وجدت في الكويت عندما غزاها النظام العراقي. كما قال وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم، الذي أكد أن الحق قد عاد إلى الكويت بعودة ما اقتطع من أراضيها في عام ١٩٣٢ وعام ١٩٧٣. بل اعتبر أن الكويت تنازلت عن ميناء ومستطلي أثناء اجتماعات اللجنة الدولية وقبل صدور قرارها. ويشير وزير الإعلام الكويتي الدكتور بدر جاسم المغلوب بهذا الصدد، إلى أن المفروض بناء للاتفاقيات الدولية الموقعة بين العراق والكويت بشأن الحدود بينهما وخصوصاً لجهة الاتفاقية ١٩٣٢ و ١٩٦٣ أن يكون الخط الفاصل بين البلدين أبعد شمالاً مما نصت

عليه الاتفاقية المذكورة من الخط التوفيق الذي اقترته اللجنة. وقد صوّتت الكويت ضد هذا القرار. لكنها التزمت به، لأن قرارات اللجنة الدولية نهائية وإلزامية. وجاء هذا الالتزام في إطار إيمان الكويت بقضارية الدولية.

والواقع أن لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود

الكويتية العراقية، هي لجنة مفككة وفق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي قبله العراق، وهي ليست الأولى من نوعها. فبذلك لجان دولية مماثلة شكلت لحل قضايا حدودية، منها لجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا التي انبثقت عن اتفاق فرساي، ولجنة الحدود بين النمسا وهنغاريا التي شكلت اثر اتفاقية سان جيرمان، ولجنة الحدود بين اليونان وتركيا. وكانت قرارات تلك اللجان نهائية وملزمة باعتبارها صادرة عن سلطة دولية تتصف بالكفاءة والحياد التام.

وإن القوت للجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق استنداً إلى الوثائق والمخبرات والخرائط المعترف بها دولياً، والاتفاقيات المتبادلة عام ١٩٣٢ والتي أتمها مؤتمر الاجتماع الذي تم بين الحكومتين عام ١٩٦٣. وتم إيداع هذه الوثائق لدى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإقراراً والتزاماً بها، وهي اتفاقيات لا تسقط مع مرور الزمن.

والمعروف أن الكويت سعت إلى حل خلافاتها مع العراق وفق اعتبارات الأخوة والجوار مع بلد عربي مسلم. وكان آخر تلك المساعي لقاء ولي عهد الكويت ورئيس مجلس وزرائها الشيخ سعد العبدالله الصباح مع نائب الرئيس العراقي عزيز إبراهيم في جنة قبل يوم وأحد من الفرو العراقي لاراضي الكويتية.

وتعبد قرارات اللجنة الدولية لترسيم الحدود إلى الانهيار. بطلان ما ورد في مذكرة بحث بها العراق إلى الجمعية العربية في يوليو عام ١٩٨٠ وزعم فيها أن الكويت زحلت على أرضه واستولت على حقله النفطية. واقتربت الكويت حينذاك تشكيل لجنة عربية لحل مسائلها المتعلقة مع العراق وخصوصاً موضوع الحدود. لكن النظام العراقي تجاهل هذا الاقتراح وكان زعمه لفجر عكرلة الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ التي لا يزال العلم العربي كله يعاني من آثارها.



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

ويشعر ببيان أصدرته سفارة الكويت في لندن، إلى أن ترسيم الحدود، كما أقرته اللجنة الدولية، حرم الكويت من حور الزبير الواقع قبالة السلعل الكويتي، ومع ذلك تفككت الكويت قرار اللجنة، ويؤكد البيان أن العراق أن يحرم من موانئه الخليجية، لأنه يتمتع بساحل يبلغ طوله أربعين كيلومتراً على الخليج يشمل أربعة موانئه هي: الفاو، البكر العميق، أم قصر، البصرة، مما يعني أن الموانئه العراقية لن تتأثر بعملية الترسيم.

وعندما تكتمل عملية الترسيم نهائياً، خلال العام الحالي، يتوطد حق من حقوق الكويت التي تشملان المجتمع الدولي معها في محنتها ويستمر في تضامنه معها بعد تحريرها، لأنها تستند في كل مبادئها على قواعد الحق والعدالة والإنسانية واحترام حقوق الغير. والحرص على إقامة علاقات جيدة مع الأسرة العربية والدولية، ومساعدة الدول الشقيقة والصديقة في نطق الإنكسفات المتكلمة. وفي هذا الإطار جاءت جولة الواد الكويتي الرسمي والشعبي في عدد من الدول الأافريقية، بتكليف من الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، لتفصل نجاحاً جديداً في تنمية العلاقات بين الكويت وهذه الدول، وتأكيداً على استمرار التزام الكويت بمواصلة جهودها لدعم شعوب العالم الثالث والشعوب الإسلامية، بالرغم مما أصاب الكويت من جراء صحنه الغزو. وقد شطت جولة الواد خمس دول هي تشاد والنيجر وسيراليون والفلبين وكينيا، وجرى خلال الجولة افتتاح عدد من المشاريع الخيرية كان أمير الكويت قد أمر ببثائها ومتابعة تقديم الدعم لها.

كما كانت الزيارة التي قام بها إلى الكويت الأسبوع الماضي، الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم، الذي يتحدر من أصل عربي والذي شارك قوات من جيش بلاده في التحالف الدولي الذي حار الكويت، تأكيداً عملياً من إحدى لدول البارزة في أمريكا اللاتينية على حقوق الكويت وعلى دورها الإيجابي البناء في محيطها الإقليمي والمجتمع الدولي.

لندن - «الحوادث»



المصدر : الاصراع العشائر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ - مايو ١٩٩٤

العراق يحدد رفضه للحدود الجديدة مع الكويت

بغداد - وكالات الأنباء : أعلن
محمد سعيد الصباح وزير الدولة
العراقي للشؤون الخارجية أمس
رفض العراق للحدود الجديدة التي
رسمتها لجنة تابعة للأمم المتحدة
مع الكويت . وقال الصباح في
جلسة خاصة للبرلمان العراقي ان
اللجنة الدائمة التي أعادت ترسيم
الحدود الكويتية العراقية لم تكن
عادلة مشيراً الى تعرضها لخطوط
شعبية واضعاًها الى جانب
الكويت .

وكد ان القرار مجلس الأمن
الدول للقرارات اللجنة الخاصة
بالحدود الكويتية - العراقية
سيكون سبباً شديداً للفصل
ستؤدي الى تحويل المنطقة الى
برميل بارود ... وعبر الصباح
المزاعم العراقية بأن الكويت قد
اقتطعت من الأراضي العراقية
مطيراً الى ان الترسيم الجديد
للمنود يتناقض مع حقائق
الجغرافية والتاريخ وقال ان
الشعب العراقي لا يمكن ان يفتح
هذه الحدود وسوف يلهم ان
حقوقه لا تنتهك .



المصدر : **البيان**

التاريخ : ١٢ - مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية السبعين

الضم .. !

اللجنة الدولية لرسم الحدود بين العراق والكويت وضعت لهما بين البلدين العربيين سوف يتغير علجلا لم احلا ..

ووفقا للمعلومات الأولية ، فقد رأت اللجنة ان هناك شريطا طويلا يجب ان يضم الى الكويت ، وذلك عملا بالشروط الموضوعه منذ اكثر من خمسين عاما .. وبالتالي تحصل الكويت على عدد من ابار البترول التي كانت في حوزة العراق ..

ومعنى هذا ان العراق - بعد ان يفيق من كبوته ويعود الى ممارسة حياته الطبيعية - سيضود الى المطالبه بهذه الاراضي التي سيديس انها ، اغتمصت ، منه ، والابار التي ، سلجت ، منه ، والبترول الذي ، نهب ، منه ..

وهكذا سيجد العرب انضمام اصنام هذا اللغف الذي سينتفجر حتما ..

ولعلنا ندرك ان احد الاسباب التي تذرر بها صدام حسين في غشوة للكويت هو انها استولت على اراض عراقية لانشاء انضمامه بالحرب مع ايران .. ورغم ان اللجنة الدولية لرسم الحدود لم تكن من اعمالها بعد ..

ولا ان تعميل الحدود بين الكويت والعراق - استنادا الى خرائط قديمة - قد يضر اكثر مما ينفع ، ومع ايماننا بان كل طرف يجب ان يحصل على ارضه .. الا ان الحكمة تقتضي احيانا ان يتنازلي احد الطرفين عن بعض حقوقه لتقاء الخصاطر قد تلح بين البلدين الشقيقين اللذين سيضود الولفم اليها في يوم ما ..

والتصور ان العراق سيضود المطالبة بهذه الاراضي التي سيديس انها سلجت منه لانشاء انضمامه بترتيب بيته .. وسوف يجد ذريعة لحشد قواته مرة اخرى تجاه الكويت في محاولة لالانضمام عليها ، والاخذ بالثأر منها .. والتأني ان يتدخل حكام العرب لحل مشكلة الحدود بين الشقيقين العربيين ، ووفقا لاعراف العربية ، ورغبة في احتواء اي خلاف قد يظهر في المستقبل ..

لماذا يضيء الكويت لو انها قبلت ان تعود حدودها مع العراق الى سلكات عليه قبل الحرب ، وان تنزع بتفكها لتقبل اليهم .. لا سيوف يعيش العرب مأساة الحرب مرة اخرى .. وارجو ان يكون رأيي واضحا ..

محمد امين



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العثمان يمتدح قرارات اللجنة الدولية والزاميتها الكويت ترفض المزاعم العراقية حول الترسيم

أجل مرقلة تنفيذ القرارات الدولية، وادع الضمان إلى ما تنصف به قرارات اللجنة الدولية المكلفة من مجلس الأمن بترسيم الحدود بين الكويت والعراق من صفة الزامية. وأكد على هذا الصعيد على أن دولة الكويت تلقى بأن هيئة الأمم المتحدة لن تتردد من جانبها في اتخاذ الإجراءات الكفيلة كافة بتسهيل عمل اللجنة المشار اليها وتكوينها من إيجاز مهمتها على النحو الأكمل ومن ثم وضع حد لمحاولات النظام العراقي لمرقلة عملية ترسيم الحدود البرية.

الكويت - كونا : رفضت الكويت أمس بشكل حاسم وقاطع الدعاوى والمزاعم التي دأب النظام العراقي على ترويجها ومحاولاته المستمرة لمرقلة عمل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ورداً على سؤال من مندوب وكالة الأنباء الكويتية حول توجهات الحكومة الكويتية بشأن مواقف النظام العراقي، أوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري عبد الله العثمان بأن هذه المواقف والمحاولات ليست جديدة على النظام العراقي الذي دأب على انتهاج سياسة المماطلة وافتعال الغموض من



الكويت - العراق ترسيم الحدود ... باب جديد للتوتر

بعد خمس جلسات اجرائية انتهت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق، والمشكلة طبقاً لقرار مجلس الأمن ٦٧٨ من ترسيم الحدود البرية وما زال أمامها مهمة ترسيم الحدود بالبحرية بطول ٤٠ كم. والعنقظر أن تأخذ هذه المهمة عدة أشهر قادمة.

وما انتهت إليه اللجنة تدفع خط الحدود لمسافة ٥٧٠ ميلاً بطول ٢٠٠ كم. وهي طول الحدود البرية. ولما للتعديل دخلت مساحة ١١٤ كم^٢ في شطوط الأراضي الكويتية. وعدد من آبار النفط في حقل الرميثة. بقدر عددها عشرين خمسة أو ستة آبار بالإضافة إلى جزء صغير من الصفي جنوب مدينة ميناء أم القصر الذي كان يتبع العراق من قبل وقد صدر قرار اللجنة بإجماع ثلاثة أعضاء محليين من نيوزيلندا والسويد وأنتونيستا إضافة إلى مندوب الكويت. في حين لم يحضر جلسة التصويت مندوب العراق.

القرار في صورته تلك يخلق مساواة بعض المراتبين بمكاسب أرضية حدودية للكويت. وأنه من زاوية معينة يقلل من قدرة العراق. أو يحجم منها فيما يتعلق بميناء أم القصر وهو القاعدة العسكرية العراقية الصالحة للاستخدام على ميناء الخليج. نظراً لما أصاب ميناء الفارس من قصور نتيجة قربه من شط العرب والحرب مع إيران طوال الثمانينيات.

ومن ناحية أخرى. فإن قرار اللجنة. والذي سوف يصدر بعد الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية في قرار دول صابر عن مجلس الأمن. قد فتح باباً هاماً للجدل السياسي القانوني. والعراق من جانبته

الكويت بدورها تطرح وجهة نظر أخرى. وترى أن عمل اللجنة ونتيجتها هو عمل شرعي استند إلى اتفاقيات ورسائل معترف بها. وأن اللجنة لم تشرع حدوداً جديدة. وأن كل ما عمله هو أنها قامت بتثبيت الحدود والمناطق المنصوص عليها في اتفاقيات ومعاهدات سابقة. ونهايات تلك الحقوق والحدود إلى أصحابها الشرعيين سواء الكويت أو العراق. وتشير وجهة نظر الكويت إلى أن ترسيم الحدود وفق عمل دول محايد يخلق أبواب التوتر ويمنع الحرب مستقبلاً. وفي هذا الإطار تشير دراسة كويتية حول الموضوع إلى أن الترسيم الأخير أن يمسح العراق من الاستفادة من منافعها على الخليج. وخاصة أن له بالفعل أربعة منافذ وهي ٤٠ كم على ساحل الفارس. وكل الساحل الشمالي لخبر عبد الله. وميناء البكر التجاري. ومعظم ميناء أم القصر.

وهناك احتمال بأن تطالب الكويت مستقبلاً. ووفقاً لقرار اللجنة بقيمة النفط الذي استخرجه العراق من الآبار المعقدة إلى طوال السنوات الماضية. وذلك عملاً بنفس المنطق الذي رفعه العراق في يوليو ١٩٩٠ حين طالب بممتلكات وتعويضات من الكويت عن تظليل أنه استخرج من آبار تنحصر في حقل الرميثة. والمبارك بين الحاليين. أن الكويت لديها السند القانوني - الدول. وهوما المقتر إليه العراق من قبل.



المصدر : الأمم المتحدة

٢٠ مايو ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق : المعارضة ترفض تعديل الحدود مع الكويت

بعثت شخصيات عراقية معارضة برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة .
مطرس غالي . طالبت فيها مجلس الأمن بالامتناع عن المصادقة على قرار اللجنة
الدولية الخاصة بتقسيم الحدود الكويتية - العراقية والذي اعطى الكويت مناطق
جديدة داخل العراق .
واعربت الشخصيات عن القلق الشديد مفيدة ان تعديل الحدود في هذه الظروف .
وفي غياب الشروط الاجواء الطبيعية ينذر بمخاطر جديدة على الروابط بين البلدين
وقد يؤدي الى مرحلة جديدة من الازمات والصراعات الحادة



المصدر : المصداق

٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت : قرار اللجنة الدولية بتخطيط الحدود الكويتية - العراقية انتصار تاريخي وسياسي

القرار الذي أصدرته اللجنة الدولية المكلفة من قبل مجلس الأمن بتخطيط الحدود الكويتية - العراقية، قوبل بالترحاب في الكويت التي وصفتها «بانتصار تاريخي أعاد الحق إلى أهله». وكان مجلس الأمن الدولي قد حدد مهمة اللجنة «بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق بوضع علامات تمييزها، وبالتالي لم يكن من حق اللجنة إجراء أي تعديل أو تغيير على الحدود».

المصادر إلى الأمان ان الاتفاقية المذكورة كانت محل استياء الشيخ مبارك الصباح واحتجاج المسؤولين البريطانيين في المنطقة، وفي عدادهم المندوب السامي في العراق بريس وكوكس والمهندس البريطاني في الكويت الكولن تشمبرس، باعتبار أنها جاءت ترسيخا لتجاوزات عثمانية على الحدود الكويتية. من ناحية أخرى، ظهرت في بعض الأوساط وخاصة في وسائل الإعلام الأردنية، ردود فعل سلبية على قرار اللجنة، حيث اعتبر بمثابة «غنيمة حرب سبيلة ووصفة حرب مفيلة»، وكان في رأي هذه الأوساط، ان قضية الحدود يجب ان تحل بشكل نهائي، والحل لا يكون نهائيا الا بمرأعة حقوق الطرفين، وهذا الامر غير قائم في ظل الضعف العسكري والسياسي الراهن في العراق وبثري هذه الأوساط ان القرار لم يكن في مصلحة الكويت استراتيجيا وعلى المدى البعيد.

الرد الكويتي

لكن المصداق الكويتية الرسمية تدهش هذه

المقولات، وفي مقال نشره في «القبس» حشية صدور للقرار كتب عبد اللطيف الدهيج يقول «بخضراء اصحاب هذا الرأي مرتين للقرار اولاً لم يفعل شيئاً سوى إعادة الأراضي الكويتية، ويخطئون مرة ثانية عندما يقسمون موازين القوى استراتيجيا على ضوء وضعها الحالي فيظنون ان العراق في اتمه الدولة الاكبر والاولى التي يجب ان لا تستنصر فينتسبون ان موازين القوى تتغير، وان العالم يشتمل الآن وفق تحالفات ونظم جديدة، ولعل الدعوى ان احصل

اتحاد الكويت او تحالفها مع تجمع اقليمي كمجلس التعاون الخليجي.

وقد تناول محمد الريمجي الموضوع ذاته في مقال نشرته صوت الكويت، تصال فيه: «كيف يمكن انتزاع العام الخلاف على الحدود»، وقل: «الاجابة جاءت من الشرعية الدولية نفسها وبموافقة العراق وتلك عندما اصدرت قراراً بتشكيل اللجنة الدولية لترسيم الحدود استناداً الى الاتفاقات التاريخية التي تحدد بالتفصيل حقوق الطرفين، وان ارقى وسائل

في نيسان (ابريل) الماضي، اصدرت اللجنة الدولية التي شكلت من قبل مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بريسيم الحدود بين العراق والكويت قراراً، وبموجبه حصلت الكويت على حلول «الربكة» النفطية البالغة ١٢ ملاً، ولم توسع حدود الكويت على مدى ٣٠٠ كلم بمسافة ٥٧٠ ملاً إلى الشمال، بحيث اصبح نصف «ام قصي» داخل الأراضي الكويتية وبموجب هذا القرار ايضا سلّم العراق بسحب مرافقه الحدودية المتواجدة في الجانب الكويتي. الكويت اعتبرت القرار «انتصاراً تاريخياً لأنه أعاد الحق لأهله وسبيل دليلاً حياً على من العصور لأنه استند إلى وثائق تاريخية وثقافات وشهد العالم كله عليها ولها». في الواقع لقد استندت اللجنة في قرارها على البيانات والوثائق المتعلقة بحدود العراق - الكويتية التي قامت بجمعها وتحليلها. وخاصة الاتفاقية البريطانية - العثمانية الموقعة في العام ١٩١٣ والمحفوظة في الارشيف العثماني في تركيا. ان جانب المراسلات بين المسؤولين العثمانيين في منطقة الخليج والاستانة في الفترة ما بين العامين ١٨٩٦ والعام ١٩١٣، ومذكره العراق للمندوب السامي البريطاني في العراق، بريس وكوكس في العام ١٩٢٢، والمذكرات المتبادلة بين الشيخ احمد الجابر والمسؤولين البريطانيين في العام ١٩٢٣. وبين الشيخ احمد الجابر ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في العام ١٩٣٩، والاتفاق بين الشيخ صباح السالم ورئيس الوزراء العراقي احمد حسن البكر في العام ١٩٦٣، وكتاب رئيس الوزراء العراقي غازي في ١٩٦٢/٧/٢١ الذي وافق عليه حاكم الكويت في ١٩٦٢/٨/١٠.

تجاوزات عثمانية

ومع ترجيح الكويت بقرار اللجنة، فقد حرصت المصادر الرسمية فيها على التنبؤ ان الاتفاقية البريطانية - التركية التي استند القرار اليها بصورة اساسية كانت متجذرة بحق الكويت بشكل كبير، إذ ظلت بموجبها أجزاء من اراضيها. واعلمت هذه



المصدر: الصياد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢



اما المؤرخة الدكتوراة يموتة خليفة العدي،
المختصة بالتاريخ الكويتي والعلاقات العربية -
الكويتية، فتري «ان قرار اللجنة قرار بالامر الواقع،
وتأكيد لما سبق الاتفاق عليه في الاتفاقات الختامية بين
البلدين، وليس فيه اي تمييز او تجاوز على الحدود
العراقية، وبالتالي ليس فيه ما يمس بسيادة العراقية

التكنولوجيا في رسم وتحديد المواقع التي سبق
للمرطين ان وافقا عليها معا. وانتهى الرميحي ان
القول «وهكذا فان مهمة اللجنة لم تكن اختراع حدود
جديدة بل تثبيت حقوق موجودة وثابتة تضمنها
المعاهدات الدولية، واعادتها الى اصحابها الشرعيين
في الكويت كما في العراق».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٠ مايو ١٩٩٢

المصدر:

الصحراء

على اراضيها التي تحرس عليها لهما كما تعرض على سيدتنا واستقلنا، وثقل الدكتور العنبي: ما ذكر على انه تعديل هو في واقع الامر تعديل لتجاولات عراقية سابقة ومتكررة على الاراضي والحدود الكويتية اعتمادا على مبدأ القوة.

وتعتبر المصادر الكويتية ان قيمة القرار ليس في انه كتب على كبر للكويت، وانما قيمته تاريخية وسياسية بالدرجة الاولى. فمن الناحية التاريخية برزت الكويت من ثمة سرقة النفط العراقي التي راجت قبل الاجتياح العراقي وخلاله، ومن الناحية السياسية اسفحت الموقعة بين الكويت قد تمتدت وقضت الاراضي العراقية. وفي هذا الصدد أعلن وزير العدل الكويتي السيد غازي عبيد السامرائي ان دولة الكويت ترفض مزاعم سابقة او لاحقة، بانها احتلت او عدلت او كتبت سيادة على اراضي عراقية، اولها مطالع في ثروات عراقية. فما كشفت اللجنة هو انه كان هناك اعداد على سيادة الاراضي الكويتية، وسرقة لخطها، طوال السنين الماضية.

المثلث البحري

اما بما يتعلق بانتقال القرار من ناحية حرمات العراق من مثلث بحري فلتشير المصادر الكويتية ان للعراق ١٠ كيلومترا على ساحل الفلوجة، وكل الساحل الشمالي على محور عبد الله، وميناء البحر التجاري التي ترسو فيه ثلاث سفن للبحر وميناء دمام، قصر، وفي هذا الصدد يقول الدبيج: ان قضية حلجة العراق ان مثلث بحري لا يجب ان تكون على حساب الآخرين، والعراق لا يزال لديه محور الزبير، كمثلث من المفروض ان يطوي احتياجه، واذا زادت هذه الاحتياجات عن سعة محور الزبير، فمن الممكن تغطية ذلك بترتيبات تنظم استخدام المناطق البحرية على غرار استخدام الانهار السوفياتي (سابقا) مضيق البوسفور الذي تنظم تركيا الملاحة فيه.

في الواقع لم يكن من اختصاصات اللجنة اجراء تحديد لخط الحدود بين الكويت والعراق، بل تخطيط هذه الحدود بوضع علامات تميزها، وبالتالي لم يكن من حقها اجراء اي تعديل او تغيير عليها. فاللجنة لجنة بحثت ضمن خمسة خبراء دوليين برئاسة السيد مختار كسوما اماداً من اندونيسيا، ومن العراق فيها السيد رياض القيسي، والكويت الدكتور طارق زرقاني، اما الخبرين الاخران هما ويليام ويمنسون من نيوزيلندا، رايان بروك من السويد. وعمل فيها ميلكوس بيتر سكوتير معين من قبل الامم المتحدة. وتجدر الإشارة الى ان اللجنة قررت نظام لتخاذه القرارات باغلبية الاصوات. وقد قطع الخسوف العراقي التصويت على قرارها الا ان هذه المظلمة لن تشكل عقبة بموجب هذا النظام. وباعتبار ان العراق كان قد وافق مسبقاً على اي قرار تتخذه، ايا يكن هذا القرار.

وقد استخدمت اللجنة تقنيات متقدمة لترسيم الحدود، فبعد ان فريق نيوزيلندي - سويدي مستقل اجراء مسح ميداني كان اسما لرسم الخرائط الفوتوغرافية السعودية لخط الحدود حيث تم المدة ٤ محطات لتزويد البيانات خلال المسح، وكذلك ٢٥ محطة مراقبة رئيسية لتتبع الواحدة عن الاخرى ما بين ١٥ و ٢٥ كيلومترا على امتداد الحدود. كما قام الفريق باعمال التصوير الجوي باستخدام طائرة كومانكور، ثلثة مجوهرات خصيصا لهذه الغاية من ارتفاعين رئيسيين يبلغ الاول ٥٥٠٠ متر والثاني ٣٠٠٠ متر.

وقد اعد الفريق خرائط مفصلة اضافية للجزء الغربي من الحدود المعروف باسم مودي البطون. فجرى اعداد ١٤٣٠ صورة فوتوغرافية استخدمت في تحديد احدى نقطة في الوادي كما تم استخدام صور ثلاثية الابعاد بالاستعانة بالحواسبات الالية لتفسير البيانات.

وسوف تستأنف اللجنة الدولية اعمالها في تموز (يوليو) المقبل لتحديد الحدود البحرية، والتي في مسألة محور عبد الله، وفق الخبراء والاسس التي سارت على نهجها في رسم الحدود البرية.

الكويت - محمد غفريس



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

« وكيل وزارة الخارجية يحدد لـ «صوت الكويت»

« الخطوط العريضة للسياسة البريطانية

غوربوت: نزاعات الحدود لا تحمل بخير الموارد

● قلقون من موقف إيران حول جزيرة أبو موسى ونطالبها باعادة الوضع السابق

● بريطانيا ملتزمة امن الخليج و«اعلان دمشق» في حالة غيبوبة

لندن - بارعة علم الدين:

في استعراض عام لموقف الحكومة البريطانية من قضايا الشرق الأوسط، خصوصاً تلك التي برزت في أعقاب حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي حدد غوربوت وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط نظرية الحكومة البريطانية إلى بعض هذه القضايا.

وفي تلخيص دقيق للسياسة الرسمية للحكومة البريطانية، يرى غوربوت أن التعامل مع القضايا يقوم على الأسس التالية:

أولاً: قضية جزيرة أبو موسى والخلافتان الحدودية الأخرى: يرى غوربوت أن التساؤل الملح المطروح على بساط البحث في المنطقة له ما يبرره، وله أسبابه. ويندبها سبب أول هو انتهاء الحرب الباردة وانفراج الأجواء الدولية، وعودة الاهتمام إلى القضايا الإقليمية الجديدة وتفرض القرار عنها

السبب الثاني ما سببته حرب الخليج التي انتهت بتحرير الكويت من شريك لغضبا المنطقة من الأمن إلى الخلافات الثنائية إلى نزاعات الحدود وغيرها.

ومن الواضح أن كل أسباب تحريك القضايا الثنائية تصب في ثنائيتها في خانة الطموحات الإقليمية لدول معينة.

ومما لا شك فيه أن بعض النقاط الخاصة بالاتفاق القائم بين إمارة

الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى، تفتقر إلى الوضوح الكافي.

كما أن مما لا شك فيه في نظر البريطانيين أن إيران تحاول بإثارها

لحضية الجزيرة في هذا الوقت بالذات الغيام بعملية استعراض

واضحة لمعضلاتها في المنطقة.

وبأسلوب يثير الكثير من الغبار في طريق الأمن الشامل، على الرغم من

بعض الآراء القانونية التي تقول إن الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى ليست بعيدة عن نص اتفاقها الحرلي مع الشارقة.

وهو تصرف يثير كثيراً من القلق من التأحية السياسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي بصرف النظر عن المبررات القانونية التي ترفع وراء هذه

الإجراءات ومدى انطباقها على الواقع السائد أو الذي يجب أن يسود

الجزيرة.

ويقول نيفيد غوربوت إنه استقبل قبل حوالي أسبوعين مسؤولاً كبيراً

في وزارة الخارجية الإيرانية، وبحث معه قضية الجزيرة وعبر له عن

القلق الذي يساور المسؤولين البريطانيين من جراء ما يحصل في

الجزيرة.

وأوضح أن وزارة الخارجية البريطانية تقوم بأجراء مشاورات

وسمعية حول هذه القضية مع المسؤولين في دولة الإمارات ومع

مسؤولين خليجيين آخرين، كما أنها تدعم الوساطات الخليجية التي

تهدف للتوصل إلى الحل المطلوب، كذلك التي تقوم سلطنة عمان بدور

فيها بخية وقت التدهور في الموقف وأبقاء الوضع في الجزيرة على ما

كان عليه قبل الإجراءات الإيرانية.

ويقول إنه إذا ما تابعت إيران سيرها



على طريق التغييرات الاحيرة في الجزيرة، فإن ذلك يعني ان ايران تستعصي في السير على طريق ان يؤذي إلا إلى مزيد من التوتر في علاقاتها مع بريطانيا. وقد تم ابلاغ المسؤولين الإيرانيين هذا الموقف ثانياً: الخلاف بين قطر والبحرين يسبق غوربوتش ان الحكومة

البريطانية تدعم بقوة واقتناع كل توجيه يؤذي إلى العثور على حل يحفظ سلامة العلاقات الاخوية الطيبة بين قطر والبحرين. ويضرب ان حكومة قطر لم تبلغهم اي قرار يقول انها سوف تتخذ اي اجراء مندرج لتتصمم الحدود بين قطر والبحرين من طرف واحد. ويكرر المسؤول البريطاني الموقف ان بلاده ضد اي تغيير في وضع الحدود من طرف واحد. ويخبر الطرق الدبلوماسية وسبل الحوار والتفاهم، أو بعيدا عن أسس الاثوة والصادقة وموجبات حسن الجوار. ويرى المسؤول ان تحريك غيوبط المضالقات الحدودية هي بمثابة مخالفة واضحة لرغبات دول المنطقة الساعية إلى تركيز أسس التعاون وترسيخ قواعد الأمن والاستقرار.

ثالثاً: الوضع بين اليمن: يقول «ديفيد غوربوتش» ان علاقات بريطانيا مع اليمن هي علاقات قديمة جداً، لكن رغم ذلك فقد استقبلت الحكومة البريطانية وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الزبيري في لندن اظهاراً منها لرغبتها في فتح صفحة جديدة مع اليمن، نظراً لواقعها الجغرافي وأهميتها.

وأوضح انه يوم زار الإيرانيين لندن بذل جهداً كبيراً لكي يهرس للحكومة البريطانية اسباب موقف حكومتها في أزمة الخليج، وقال في الاجتماعات الرسمية التي عقدها مع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية ان اليمن كانت خلال أزمة احتلال الكويت تتولى مهام رئاسة مجلس الأمن الدولي، ولما كانت حريصة على ان تبدو لها على «الحياد المتفكر» بين

الأطراف العربية المتصارعة، وقد رد المسؤولون البريطانيون على مبررات الوزير الإيراني بالقول ان على الحكومة اليمنية ان تضيي بكل جديدة في مسيرة نمو الديمقراطية في اليمن، وأن تتخطى خطوات واسعة في هذا الميدان.

وطالب البريطانيون الوزير الإيراني التحرك بحجبة للتحرك على حل نهائي لغضبية الحدود مع سلطنة عمان، وكان رد الإيراني ان غضبية الحدود مع سلطنة عمان سارت على طريق الحل كما طالبوه بان تحرك بلاده للدخول في مفاوضات جديدة مع السعودية، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لقطع الطريق أمام كل من يطعم بتحويل هذه القضية إلى قتال لتفسير الأمن في المنطقة كالمركز محلاً. كما انها الوسيلة الوحيدة للمسؤولين من المودة بالمنطقة إلى حصر حروب القبائل أو الانزلاق إلى ما انزلت اليه بعض دول أوروبا اليوم.

رابعاً: حول أمن الخليج: يقول غوربوتش ان بلاده رحبت بالاتفاق الذي تجسد باعلان دمشق، لأنها رأت فيه خطوة ممتازة لكل الدول الخليجية وقول للشرق سياسياً واقتصادياً، وقد أبغلت الدول الصديقة ان الاعتماد على النصارى العربي في مجال الأمن والدفاع الغوري ضد أي خطر مفاجيء، هو اختيار الفضل بكثير من الاعتقاد على أي خيار آخر من خارج المنطقة. مع التأكيد لدول المنطقة بأن الحكومة البريطانية حريصة على التزامها بواجب الدفاع عن أمن الخليج، وعلى بقاء قواتها البحرية في مياه الخليج.

وعلى الاستمرار في تقديم كل أنواع الدعم والتضامات العسكرية لجيوش دول الخليج.

ويرى غوربوتش اليوم ان اعلان دمشق يمر في حالة غيروية، إلا انه لا يمكن اعتباره ميتاً.

خامساً: الوضع في العراق: يؤمن المسؤول البريطاني بان بقاء المنطقة الاقتصادية قوية وصارمة حول العراق سيؤدي إلى سقوط النظام العراقي ونهاية صدام حسين، ويؤكد في هذا المجال على عدم أي تراخ في تطبيق احكام هذه اللائحة، ولا في العودة عنها لا من قبل الدول العربية ولا من قبل الدول الغربية.

ويرى غوربوتش ان العراق اليوم مقسم بارادة صدام حسين لتوسع للجنوب والشمال شبه منفصل عن بغداد، وصدام يعزز هذا الانقسام. ويؤكد المسؤول البريطاني التزام الحكومة بمعارضة تقسيم العراق، وحرصهم على بقاءه دولة مستقلة موحدة بصورتها المعترف بها دولياً. سادساً: مفاوضات السلام العربية .

يؤكد «ديفيد غوربوتش» ان مسيرة السلام العربية . الاسرائيلية ليست في حالة غيروية على الرغم من حالة البعد التي تسيطر عليها. ويتوكل انه يعتقد بأن لمسيرة السلام مستقبلًا إيجابيًا، خصوصاً وان العالم الغربي والولايات المتحدة الأميركية بالذات تلف وراء هذا الهدف، وقد رفضت طلب القرض الاسرائيلي، ورفضت استمرار جلسات المفاوضات، لا بد ان تنتهي هذه المسيرة إلى انتصارها، على الرغم من كل الصعوبات والعراقيل. وسيتم كل ذلك على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام». ويضيف غوربوتش ان إمكانية نشوب حرب بين سورية واسرائيل كانت مستعيرة قائمة على المدى القصير لولا مفاوضات السلام. إلا ان استمرار المفاوضات يلقي خطر نشوب الحرب على المدى القريب.



المصدر : الشرق الأوسط (السبت)

للنشر والخدمات الصحفية والهجمات

التاريخ :

٢٢ مايو ١٩٩٢

لأسباب ذات صلة بالحدود

تغيير اسم العراق يجدد مخاوف الكويت

الكويت: من هدى الحسيني

توقف الكويتيون مطولا أمام القرار الجمهوري العراقي الذي يدل اسم الجمهورية العراقية باسم «جمهورية العراق»، وأجمعوا على أن لهذا التغيير معنى كبيرا. فالجمهورية العراقية بنظرهم تعني مساحة مع حدود معروفة ومعتز بها وواضحة بينما «جمهورية العراق» فانها تعني مساحة مع حدود مفتوحة قابلة للتعدد والتوسع وإتلاخ دول أخرى. ويعتبرون أن النظام هناك لا يمكن له العيش دون تصرفات بالآخرين.

ويأتي القلق كسوء الاسم الجديد وجاء بعد خطاب اللواء الرئيس العراقي هادي في دول خليجية وعربية منذ ما يقارب شهرين ينامون في الليالي طامعا ظفرا السبب في تجزيع الأسود والسمور

العراقيين (١) ويقول محشي الكويتي: إن صدام حسين لم يتردد وهو يقول بأنه يجب على من يقف على رأس السلطة «أن يتمتع بالحكمة» ناسيا شزوه وتدمير الكويت والمنطقة للعربية. ويقولون في الكويت أن دور صدام حسين لم ينته بعد، وإن ينتهي قبل حل مشكلة الشرق الأوسط والذات «مشكلة إسرائيل». إذ أن محشي شخصنة جديدة على رأس السلطة في العراق سيساعد على إعادة بناء علاقات العراق لتتكون قوة كبيرة في مواجهة إسرائيل فتعود الأوراق للأخلاق ومن هذا الحاجة إلى بقاء صدام حسين في هذه الفترة، لأنه يقول بكل شيء من أجل أن يبتقى في السلطة. وعندما يبدأ تنفيذ الخطوات الأولى للحكم الذاتي للفلسطينيين تصبح أطم الرئيس العراقي الحالي معدومة



ماذا لو قاد «سبعوي» الانقلاب على صدام؟

العراق.. هذا الحوزن للتصاهي ما زال يثار.. هذا الفتنة (الغضائى) المتعاقدة لم يصدق بعد انه غدا بلا انهاب.. فالاعلام العراقي وجوقة الطليان من خلفه يرضون ويزيدون حول موضوع القرار الدولي بترسيم الحدود بين الكويت والعراق رغم أن الجميع مدرك تماماً أن «السيد نمو» Mr. Yasa.. والمقلب بصدام حسين، سوف يوافق في النهاية لأن مظاهرات الشيخ التي لم يرها رعاه الغنم في بلاده علمته أن لا يقول «لا» في وجه القوة الدولية!

إن.. ما الداعي لمصلحة «الطليان» والديكيكية هذه؟
الجواب بكل بساطة هو أن النظام العراقي يريد أن يسجل موقفاً بمعارضة الترسيم إعلامياً على الأقل ليستطيع في ما بعد إذا تيسرت الظروف بالنسبة له أن يبرز معاهدة الترسيم كما مرق من قبل اتفاقية الجزائر التي وقعها بنفسه مع إيران سنة ١٩٧٥.

فالعراق ببساطة يؤمن بسياسة «مخلصني».. الله يخلصه التي انضحت معالها بعد حرب الخليج وأصبحت السمة الرئيسية لنظام حكمه.
فما زلنا نذكر المشهد التلفزيوني الذي يصور أربعة من جنود الطاغية وقد اخبرتهم الأميركيين من مخرجهم، في الصحراء الكويتية.. لقد خرجوا يمشون أيدي أسمرهم الجندي الأميركي في منظر اخجل كل عربي في هذا الوطن المتمدن من لقاء إلى لقاء!

وكان أحد هؤلاء الجنود يردد: «مخلصني.. الله يخلصك».. مخلصني.. اعتقاداً منه بأن الجندي الأميركي يلهم العزيمة! وكان يعني بالطبع تخليصه من مآزقه في هذه الصحراء وسط العطش والجوع. وليس تخليصه من الحياة!
إن النظام العراقي صار يؤمن بهذه السياسة أكثر من إيمانه بأي شيء آخر، وتوضيحاً للقارئ نقول إن هذه السياسة تتلخص في «الباي».. الأتية:

- استجداء العالم واستدراج العواطف بالتأكي على أطفال العراق والتسول باسمهم ثارة وادعاء الضحية على تقسيم العراق ثارة أخرى، وأحياناً يتقبل الأيادي كما فعل جندهم «الأشوس»!
- التخلص من اللائق للنظام قسماً وليس للدولة أو الشعب، بليل إن السياسة تتحول لمخلصني، وليس مخلصنا، ولذلك فإن وقف الحصار الاقتصادي مثلاً سوف يؤدي إلى انتفاش النظام الحاكم وليس الشعب. وهذا ما يعرفه العراقيون قبل غيرهم، فشرائع الدجاج في حكومتها لا يؤمنون بمبدأ توزيع الثروة إلا إذا كانت هذه الثروة تعود للآخرين سواء كانوا كويتييين أو إيرانيين!

● بعد التخلص من اللائق.. تتهاوى الوعود وتضيق الاتفاقيات، فمن المؤكد أن ذلك الجندي الأشوس قد عاد من أسره بعدما قبل الأيادي في الكويت بحكي لأصدقائه عن بطولاته في الحرب، وكيف درخ الأميركيين وقتلهم وقطعهم أياديهم!



المصدر : صورة الكويت

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والنظام الحاكم كذلك، يتفق مع الإيرانيين في الجزائر ليتخلص من مأزقه مع الأكراد ويخصومه السياسيين، ثم يمزق الاتفاقية ويعلن الحرب على إيران بعد الغلاص من المأزق الأول.

ثم يتحول إلى حمامة بيضاء مع جيرانه في الخليج ليتخلص من المأزق الإيراني، ثم يعود غراباً أسود وثناً يقصب الكويت وما بعدها لولا ستر الله ووقوف الشرعية الدولية بوجهه.

وبعد ذلك يهدي لإيران مطب العربيه على طبق من ذهب ليخرج من المأزق الكويتي، ثم يعود لعائلة إيران وتشجيع مجاهدي خلقه على عمليات عسكرية ضد الحدود بعد هزيمته في الكويت.

هذا هو النظام العراقي.. يسطرك ما تريد إلى أن يخرج من مأزقه ليمود إلى ممارسة دور الذئب الذي يتلته جيداً.

إن العراق يريد الخروج من المأزق.. ولكنه لا يقدم الثمن ولا حتى الضمانات لاستقامة سلوكه بعد هذا الخروج، وهذه هي مشكلة العالم مع العراق نظاماً وشعباً.

فالعراقيون يريدون الغلاص من صدام ولكنهم ينتظرون جيشاً من الخارج ليفعل ذلك، أي هم ببساطة لا يطمعون الثمن، فالمعارضة العراقية في الخارج أشبه ما تكون بالارستقراطية الثورية أو الدور الكتب، والتعبير الأخير ليس لي ولكنه لأحد شعراء هذه المعارضة.

لنصائل هذه المعارضة تتكاثر مثل غلابة السرطان.. وليس من هافية أن يكبر الورم، كما يقول الشاعر أحمد مطر.

أما المعارضة العراقية في الداخل.. ف قضية أخرى.. فهي ثلاثة فصائل لا تتعداه: الأكراد في الشمال، والضيعة في الجنوب، والقيادات السياسية المعارضة ويمكن تسميتهم بالمستقلين في العراق كله. أما الأكراد، فهم يريدون حكماً مستقلاً.. وإن كانوا لا يسمونه حتى الآن دولة مستقلة.. وهم يريدونه بصدام أو بغيره، ولذلك قضية من يحكم في بغداد لا تشغل بالهم كثيراً وإن كانوا لا يفضلون صدام.

أما الضيعة، فقد كانوا انتفاضة جريئة في مارس (آذار) ١٩٩١، لكنها كانت مرتبكة وغير منظمة بطريقة طرحت تساؤلات كثيرة.

وأخيراً فإن المستقلين هم الأمل الوحيد حالياً لاستقاط صدام رقم عدم امتلاكهم للقوة العسكرية الكافية، ولكن بإمكانهم القيام بتصالحات سياسية وعسكرية داخل العراق للقضاء على صدام ونظامه.. ظهر أن هذا الأمل مشروط بالمخاطر حول شخصية حاكم العراق بعد صدام.. وهنا أطرح تساؤلاً جديراً بالبحث: ماذا يحدث لو فوجئنا هذا بانتقال على صدام.. بالطبع سوف نفرح.. ولكن ماذا نفعل لو عرفنا أن ذلك الانقلاب مجرم مثل علي حسن المجيد أو صدامي؟.. فالأمر سيكون كما يقول المثل: «وكذلك يا أبا زيد ما غرت»! ولا تقدم كله.. نقول: أن مشكلتنا ومشكلة العالم مع العراق سوف تظل مستمرة إلى أن ياتي العراقي الطيب الذي نأى به الزميل فؤاد الهاشم في إحدى مقالاته والذي من أهم شروطه أن يكون.. «كهنياً»

إبراهيم الخالدي



المجالس

المصدر :

٢٢ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة المجالس

نظام بغداد يثير زوبعة في فنتجان.. انه يهذي.. يحاول عبثا تحصين نفسه من غضبة الشعب العراقي... يتباكي على ارضه وحقوق ليست حقوقه.. اخر محاولاته المسرحية، ما تناقلته الأنباء عن مناقشات مايسمى بالمجلس الوطني العراقي حول مسألة ترسيم الحدود.. وقرار اللجنة الدولية المكلفة من مجلس الامن الدولي بترسيم الحدود.

محاولات نظام بغداد العبيثة لن تنطلي على احد، وتهديداته بتحويل المنطقة الى برميل بارود.. لن تمر مرور الكرام، فهذا النظام الذي يلفظ انفاسه، لا بد وان يحاسب من قبل المجتمع الدولي، على رعونته وغوغائيته..

انها احداث نشاز تلك التي تعلق في هذه الايام ببغداد «الثورة والعروبة، فاين هي الثورة واين اصبحت العروبة بعد الذي فعله النظام الديكتاتوري بها ويكل القيم الاخلاقية والانسانية.

ان اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود، لم تصدر اية قرارات جديدة، ولم تسلب احدا حقوقه.. وكل ما فعلته ان حددت بقرارها الاراضي الشرعية لكل من العراق والكويت بموجب القانون الدولي والوثائق التاريخية. واللجنة الدولية لم ترسم حدود جديدة، وانما رسمت حدودا قائمة بعد ما اعادت الحق الى نصابه. وقالت كلمتها في ترسيم الحدود على النحو الذي تم الاتفاق عليه بين الكويت والعراق عامي ١٩٣٢ و١٩٦٣.

واللجنة الدولية، باسادة، ياكرام، يامن تتباكون على التراب العراقي، لم تضع خرائط جديدة لحدود جديدة، وكل ما فعلته ان اكدت حقوق الكويت في اراضيها التي سلبها نظام بغداد على مدى السنوات الماضية بالقمع والضم والتهميد...

ان الكويت ايها السادة الاكرام، كما قال وزير الاعلام لم ولن تقبل بضم اي جزء من التراب العراقي للكويت وترفض كل ما يمس السيادة العراقية على اراضيها وكيانها المستقل، بل انها تحرص عليها مظلما تحرص على سيادة الكويت.

فالكويت لم تطالب سوى بحقوقها المشروعة وبسيادتها على اراضيها، والذي يتحدث عن «ام قصر والرميلة، بانها سلبت من العراق، انما يتعمى عن الحقائق الدامغة، ويحاول الكذب على نفسه وعلى الشعب العراقي. فالاراضي التي اعيدت الى الكويت، هي اراضي كويتية وهي حقوق سلبها نظام بغداد غدرا بقوة الحديد والنار.

ان نظام بغداد الذي افلس كلية لم تعد لديه قضية يتاجر بها الا قضية ترسيم الحدود... وهو يعلم جيدا ان متاجرته هذه فاشلة ولن تعود عليه الا بعزير من العزلة والتفكك...

لقد اعترف العالم كله بحق الكويت الثابت ولا يمكن لنظام صدام وغير نظام صدام بعد الآن ان يخرق الاتفاقيات، كما كان يفعل في السابق، لان الشرعية الدولية قالت كلمتها وانتهى الامر..

لقد قالت الامم المتحدة كلمتها.. فلتسكت اصوات النشاز وليخسا الخاسؤون..

(المجالس)

زوبعة

في فنتجان



المصدر : البيان (اللندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ مايو ١٩٩٢

صنعاء : رسالة من بن علوي الى الأرياني عن ترسيم الحدود

وزير يمضي الى بغداد للبحث في العلاقات الثنائية

□ صنعاء -

من عبد الرحمن الحيدري:

اليمنية الى معالجة قضية اجتماعية
فلقت من دون حل لسنوات طويلة قبل
وحدة البلاد.

ولكرت الصحفية ان وزارة
الشؤون الاجتماعية والقانون ستبدأ
الاسبوع المقبل باتخاذ الإجراءات
اللازمة لتنفيذ توجيهات القيادة
السياسية في هذا المجال.

من جهة اخرى تسلم وزير
الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم
الأرياني اول من امس رسالة من وزير
الدولة للسوفيت الخارجية العماني
السيد يوسف بن علوي بن عبدالله
تتعلق بالعلاقات الثنائية والنضاب
ذات الاهتمام المشترك.

وسلم الرسالة سفير سلطنة عمان
في اليمن عوض بن محفوظ باكثير.
ويعتقد مراقبون في صنعاء ان
الرسالة تتناول الترتيبات الخاصة
بالتوقيع النهائي على اتفاق ترسيم
الحدود بين البلدين قريباً.

■ صرح وزير الإسكان والتخطيط
الحضري اليمني السيد محمد احمد
سلمان قبل مغادرته امس صنعاء الى
بغداد بأنه جعل رسالة من الرئيس
علي عبدالله صالح الى الرئيس صدام
حسين تركز على علاقات التعاون بين
اليمن والعراق والنضاب الثنائية ذات
الاهتمام المشترك.

من جهة اخرى تسلمت صحيفة
«الحق» الى مجادل مطعة انه ذكر
معالجة اوضاع أسر المفقودين
والنضاب التي اتخذت في حلهم
إجراءات خاطئة في اليمن الجنوبي
سابقاً، على اساس ترتيب اوضاعهم
شعناً هيكل الدولة الولائي وصرف
معايشات شهرية لهم بدرجات مختلفة
وتهدف هذه الخطوة التي تزامنت
مع احتفالات العيد الثنائي للوحدة



المجلد : العدد :

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المجلة» تدبر أول مواجهة بين الطرفين حول النزاع

مركبة الحدود الكويتية العراقية وبردة أخرى

لندن، الكويت
د. نعيم عبد الكريم
حسين عبد الرحمن



تفاعلت مشكلة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية في الآونة الأخيرة، ما بين مؤيد ومستعجل للبت فيها ومعارض ومطالب بالتريث الى حين تغيير نظام الحكم في العراق. بعض الصحف الكويتية ووسائل الاعلام اتهمت المعارضة العراقية بالوقوف الى جانب صدام فيما يخص هذا الموضوع. والمعارضة العراقية دافعت عن موقفها واستنكرت الاتهامات. «المجلة» تحدثت الى الجانبين الكويتي والعراقي في التحقيق التالي:



المصدر : _____

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ : _____

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٦ - مايو ١٩٩٢

بعد ان توصلت اللجنة الدولية المكلفة من قبل الأمم المتحدة بترسيم الحدود العراقية - الكويتية الى قرارها رحبت جميع التيارات السياسية الكويتية بمختلف توجهاتها بانتهاء المشكلة وقد التفت «المجلة» بعدد من الفاعلين في المساحة الكويتية الذين أكدوا وقوفهم مع القيادة السياسية في البلاد لاسترجاع الأراضي الكويتية وذلك تحت مظلة الشرعية والقوانين الدولية.

وزير الدولة الكويتي ضاري العثمان : «المجلة» القراوات الدولية حسمت تجاوزات العراقي

وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء ضاري العثمان عبر عن رايه قائلاً انه في ما يتعلق بموضوع الحدود فإن هذه القضية وريدت كبت من يهود قرار مجلس الأمن الدولي الذي انطأ بلجنة من المختصين أنجاز قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت لأن هذه المسألة هي أحد الأسباب التي وريدت في الاطروحات العراقية التي قدمها لمجلس الجامعة العربية في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ أي قبل غزو واحتلال الكويت. ولذلك اعتبر مجلس الأمن ان مشكلة الحدود بين العراق والكويت هي من الموضوعات التي تستسبب اشكالات في المنطقة ولذلك رأى مجلس الأمن ان يحسم هذا الموضوع من منطلقين أساسيين الأول هو ان الحدود قد حيدت باتفاقيات مبرمة بين العراق والكويت في عام ١٩٣٢ وكانت عبارة عن بروتوكول ضم في مراسلات متبادلة بين رئيس حكومة العراق في ذلك الوقت وحاكم الكويت ثم عقدت اتفاقية أخرى بين العراق والكويت في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٣. وقد ورد في هذه الاتفاقية عدة بنود.

منها البند الأول وهو اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين. واعتماد ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٤٢٢ وقد ورد في اتفاقية ١٩٦٣ بأن عملية ترسيم الحدود الفنية ستستند

● وما هو تفسيركم للعملية الفنية لترسيم الحدود

العملية الفنية لترسيم الحدود تعني ان تقوم اجهزة فنية متخصصة بوضع رسوم أين تبدأ الحدود العراقية وأين تنتهي وكذلك بالنسبة للحدود الكويتية

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضاري العثمان ان النظام العراقي الحالي عندما تولى السلطة في عام ١٩٦٨ كان قد أعلن بأن العراق يلتزم بكل اللوائح التي أبرمت ووقعت مع الحكومات الأخرى وأن النظام العراقي أراد ان يغير مفهوم ترسيم الحدود من مفهوم فني الى مفهوم سياسي، وأراد ان يشيع بأن مسألة الحدود مع الكويت لم تحسم. ولذلك ماثل النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود لغرض دفعي نفس يعقوبه رغم محاولات الحكومة الكويتية الجادة لانهاء هذا الموضوع بشكل نهائي.

وعندما بحث العراق بمفكرة الى جامعة الدول العربية في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ والتي أورد فيها بأن الكويت تماثل في ترسيم الحدود على حسب ادعاء النظام العراقي، وجدت الحكومة الكويتية ان النظام العراقي اختار جامعة



ضاري العثمان



٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول العربية لسحت هذا الموضوع. فأرسلت الكويت بذاكرة إلى الجامعة العربية أكدت فيها أنها تقبل بتشكيل لجنة محايدة للبت في الموضوعات المتعلقة بين الطرفين، وبخاصة موضوع الحدود. ولكن المفاجأة كانت في الرد على أن الأمر ثنائي بين الطرفين، ومن الممكن فهم قرار مجلس الأمن بأنه قرار يركز على قضية فنية محددة وهي (ترسيم الحدود) وليس (تحديد الحدود). وقد تم تحديد الحدود في سنة ١٩٣٢، ١٩٦٢، واللجنة المشكلة من مجلس الأمن استعانت بخبراء في قضية المسح والترسيم وهم من خارج اللجنة.

وقاموا بسحب الموضوع وانتقلوا لمعالجة الأمان المتنازع عليها، وانتهوا إلى وضع تقرير فني تضمن ترسيم الحدود على النحو المحدد في اتفاقية ١٩٣٢، مع الأخذ بالاعتبار بعض المسائل المتعلقة باستقلال العراق لمنطقة أم قصر. ولو أرادت الكويت في ذلك الوقت أن تثير التساؤلات مع العراق لتمسكت بأن هناك أطرافاً أخرى من الاتفاقية لمحتسبت ضمن الحدود العراقية. المعارضة العراقية تقول بأنه ليس في مصلحة الكويت ترسيم الحدود الآن.

- علينا الأخذ بالاعتبار بأن موضوع الحدود تتعامل به كدولة مع العراق، وإذا كان هذا الطرح يتعلق بإرضاع داخلية بالعراق فهو لا يعنينا، ونحن نعلمنا أن تلزم الدول ومنها الكويت والعراق بالمواثيق الموقعة بينهما.

وأضاف وزير الدولة العثمان بأن القضية ليست فنية وصحيفة بل هي حسم لمشاكل قانونية قائمة بين الطرفين فقد امتنع العراق عن حسم هذه المشاكل بالطرق الودية، وإذا كان يتمتع عن ذلك ويود العيث بالاتفاقيات بين الطرفين، ويتجاوز ذلك بالاعتداء على الكويت بالشكل الذي تم في ٢ أغسطس (أب) ١٩٩٠ بحيث أصبحت القضية من القضايا المبحجة في الفصل الدولي فائداً لا نملك إلا احترام الأرادة الدولية.

ونابع قاتلاً: أننا نعتقد أن المشكلة قد حسمت وهي من القضايا التي ورد فيها قرار في مجلس الأمن، ونؤكد بأن القرار قد اتخذ على أساس الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمني ضماناً دولية على الموضوع.

وأضاف بأن الكويت لم تقطع أي جزء من العراق ولكن الحدود قد حددت والسابق ولم ترسم ويضمن ما كان وأردا من تصديق بالسابق هناك أراض كويتية قد تم للتجاوز عليها من النظام العراقي، ولكن لحرص الكويت على حل المشاكل بالاتصالات الودية قامت الحكومة الكويتية باتصال دائم مع النظام العراقي السابق لرفع هذه التجاوزات.

ومن الخطوة القادمة قال الوزير العثمان: ستقوم اللجنة الدولية لترسيم الحدود بوضع الرسوم الخاصة، وبعدها ستتخذ الحكومة الكويتية الاجراءات اللازمة للحفاظ على حدودها الدولية والتجاوزات العراقية التي جرت على الاراضي الكويتية سيتم التعامل معها حسب قرارات الأمم المتحدة ومن المنتظر أن تتم عملية الترسيم في موعد لا يتجاوز ٢١ مايو (ايار) الجاري.

وقال وزير الدولة الكويتي: علينا أن نطمئن لأن الاطار الدولي كان نموذجياً بالترافع عن الحقوق الكويتية وهو قادر على أن يترافع عن القرارات الدولية والتي من ضمنها ترسيم الحدود.

سليمان شاهين: هذا زال العراق أقوى من الكويت

وحول الخطوات الدبلوماسية التي اتخذها الكويت بعد ما توصلت اليه



المصدر : المجلة

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الدولية لترسيم الحدود خلال اجتماعها الأخير في ١٦ أبريل (نيسان) الماضي قال وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشامين لـ «المجلة» إن الخارجية الكويتية اتخذت المبادرة، وقمت بالاجتماع مع سفراء كل من المجموعة العربية ثم المجموعة الآسيوية ثم الكتلة الأوروبية، بما فيها الأمريكيتين وأكدت لأعضاء السلك الدبلوماسي أن قرار اللجنة الدولية الخاص بترسيم الحدود الكويتية - العراقية يمثل عملية تقرير مصير ويضع حداً نهائياً لقضية دأبت الأنظمة



سليمان الشامين

العراقية منذ الخمسينات على استقلالها وإثارتها تحقيقاً لأهداف مكثوفة ومعروفة

وقال الشامين أن أركان السلك الدبلوماسي أبدوا خلال هذه الاجتماعات تفهمهم لتطورات هذه القضية وتجاوبهم مع حق الكويت الذي حسدته أعمال اللجنة الدولية. وأضاف أنه سلم السفراء الوثائق الخاصة باجتماع اللجنة الدولية التي اعتمدت في عملها على أدق الوسائل العلمية والوثائق التاريخية والشواهد العلمية في أبحاث مهمتها بدقة.

ورد على سؤال بشأن ما يثار حول ضعف العراق حالياً في قضية ترسيم الحدود؟ قال وكيل وزارة الخارجية سليمان الشامين: إن بعض ما تطرحه الأجهزة الإعلامية ذات الارتباطات الخاصة حول وضع العراق حالياً، فإن العراق رغم ضعفه الحالي يظل أقوى بكثير من دولة الكويت ذات المسلحة الجغرافية المحدودة وعدد السكان القليل. لا أن المسألة ليست صفقة تجارية وإنما مسألة تقرير مصير وإبرام قضية ظلت الأنظمة العراقية تستغلها منذ الخمسينات.

وقال وكيل الخارجية إن بعض الصحف الأردنية تقول إن عمر الكويت هو ٣٦ سنة معتمدين على تاريخ استقلال الكويت وهذا لا يكشف غير الجدل، فالكويت كانت قائمة منذ ١٧٥٦ ولها نظام وحكام وكيان مستقل وهؤلاء الذين يغفون الحقائق عليهم أن يراجعوا التاريخ قبل أن يكتبوا فيه وليعرفوا تاريخهم الحقيقي قبل الحديث عن تاريخ الكويت وليقارنوا من الذي كان له وجود ونظام حكم في عام ١٧٥٦.

وقال الشامين إن اجتماع لجنة تحديد الحدود البحرية سيتم في يوليو (تموز) وسوف يتم رفع القرارات إلى مجلس الأمن ليعتمدها على ضوء القرار ١٨٧

يوسف السميكة:

فرصة لتطبيق الحق في التاريخ

وحول ما إذا كان الوقت مناسباً لترسيم الحدود وهل هو مصلحة الكويت، قال رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء الكويتية ومديرها العام يوسف السميكة لم يشكّل الوقت منذ عام ١٩٩٩ وحتى اليوم أي مقياس أو معيار فيما يتعلق بترسيم الحدود مع الكويت. الاتفاقية الأتطلو - تركية حددت مناطق الحدود والتفوق بين الكويت والعراق. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم فإن العراق يثير دائماً موضوع الحدود دون تكرار لعامل الوقت أو مقياسه. فإذا جاءت الآن



المجلة

المصدر :

٢٠٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الدولية المستقلة لآقرار الحقائق التاريخية والقانونية والجغرافية فإن الأمر الطبيعي هو أن يرحب بقراراتها كل المجتمع الدولي ومن الطبيعي أيضاً أن يبدأ النظام العراقي في معارضتها، لأنه نظام قائم أصلاً على مبدأ الاختلاف وعدم الانسجام مع النطق والعقل أو الحقوق الإنسانية، وعليها جميعاً أن تدخل دائرة الواقع، والواقع يعني الآقرار بالشرعية الدولية وشرعية التوثيق، وحرب الخليج وما سبقتها من نظم وقرارات في موضوع التقدير

والترحيب

وحول الضمانات المستقلة لرسم الحدود قال رئيس مجلس إدارة الوكالة يوسف السمييط، الذي يحمل درجة ماجستير في الجغرافيا وله دراسة متخصصة حول الحدود السياسية الكويتية أعدها عام ١٩٧١ قال إن نجد الكويت أو النظام العالمي الجديد أفضل من هذا الواقع الغسان للحقائق القانونية والبشرية والمعية للسلام والعدل والديموقراطية، وإن يجد العالم إلا اليوم حيث يقف النظام العراقي في حجة ودول العالم كلها في كفة أخرى فرصة لتطبيق الحق التاريخي

ويقول السمييط : الاحتلال ليس مخيفاً في هذه الحالة، والشكل العراقي لا يشكل أبداً أي مقياس يعتمد عليه بعد الآن، صحيح أنه يشكل عبئاً على الشعب الكويتي كله ويشكل إزعاجاً حتى يزول ولكنه بالتجديد لا يشكل أية خطورة تذكر قياساً بمخاطره التي كانت سائدة قبل تصريح الكويت فالضمانات بفرضها العالم وتفرضها الشرعية الدولية وتفرضها حالة الأمر الواقع الكويتي والعراقي هي كلها ضمانات لم تتحقق لأي اتفاقية دولية من حيث درجة الأجماع الدولي عليها من حيث الخطوات الاجرائية للوصول لها ويتكفي أن ترسيم الحدود الآن هو مرحلة متقدمة من مراحل عدة.

وحول ما تقيره المعارضة العراقية وموقفها الذي ظهر وأعلن بعد قرارات اللجنة السمييط : «أن المعارضة العراقية وموقفها الذي ظهر وأعلن بعد قرارات اللجنة الدولية المستقلة لرسم الحدود مستلح بالتأكيد ورقة المصالح الخاصة بها بعد



يوسف السمييط

زوال نظام صدام حسين وتديم نظام ديموقراطي في العراق. ولأنها قضية لعب بها النظام العراقي في عقول العراقيين لسنوات طويلة فاستأنى كنت متوقفاً أن تستخدم كورقة سياسية لاستقطاب ودعم مشاعر العراقيين من ناحية أخرى فإن موضوع ترسيم الحدود هو مجرد مرحلة صغيرة لتعايش اشمل وأكبر ومقدمة لاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني في المنطقة بعد زوال نظام صدام حسين، وهو يتعدى بمراحل ودرجات مئات من الأمتار من الأراضي الكويتية التي كانت السلطات العراقية قد اغتصبتها من الكويت وقلت الحقائق سنوات طويلة بإعلامها المنتشر وعملياتها التافهين اليوم يعود للكويت جزء من أراضيها وكما وقف الشعب الكويتي كله ضد الاحتلال فإن أهل الكويت كلهم مع قرارات الشرعية الدولية.



الجلد -

المصدر :

٢٦ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ صباح الصباح : للعراق وثأف بحرق الطرل

اما وكيل وزارة الدفاع المساعد لشؤون المنشآت العسكرية المهندس الشيخ صباح ناصر الصباح فقد قال: ان مسألة ترسيم الحدود بين الكويت والنظام العراقي والتي اقرتها اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة حسب قرار رقم ٦٨٧ أعادت البنا حقاً مقصصاً وجزءاً من الأراضي الكويتية التي استولت عليها العراق في السنوات السابقة وماطلت في تسويتها، رغم أن النظام العراقي وقم اتفاقية عام ١٩٦٢ بشأن ترسيم الحدود.

وقال وكيل وزارة الدفاع المساعد أن الحكومة الكويتية سمعت الى حل الموضوع من خلال الدول العربية ومن خلال الجامعة العربية الا ان النظام العراقي كان يماطل ويتهرب.

ورداً على سؤال حول ما اذا كان الوقت مناسباً لترسيم الحدود قال المهندس صباح ناصر الصباح: ان مسألة الوقت ليست في يد الحكومة الكويتية لان تلك قرارات دولية وادا كان الوقت اليوم لاسترجاع حق كويتي فلماذا لا نأخذ في ظل الشرعية الدولية؟ ثم ان المعارضة العراقية يجب ان تساند قرارات الأمم المتحدة التي تمنع الدول والشعوب، حقوقها الشرعية خاصة ان اغلب رجالات المعارضة العراقية من المثقفين والمتعلمين الذين يدركون ان النظام العراقي ماطل لسنوات في حسم هذه القضية ثم اتنا كدولة اضعف من العراق سبأء من الناحية البشرية او الامكانيات المادية او العسكرية وليس هناك اي تخوف من ان تبادر الكويت الى احتلال واغتصاب الأراضي العراقية لان ذلك ليس من أهداف ومبادئ السياسة الكويتية فنحن نحب التعايش بسلام.

ويحول الضمانات المستقبلية قال الشيخ المهندس صباح الناصر الصباح، ان افضل ضمان لمستقبل الكويت هو الوحدة الوطنية بين المواطنين وكذلك السور الوطني الذي يشكل لكبر ضمانات أمنية للأجيال القادمة للحفاظ على ما حصلنا عليه من اراض كانت مقتصية من قبل النظام العراقي.

و قال: وجهة نظري الشخصية ان اي سور لا يمكن ان يحمي الكويت اذا لم تعتمد على حب هذا الوطن وندافم عنه كما فعلنا اثناء الاحتلال وقال الشيخ صباح الناصر الصباح الذي كان احد قادة المقاومة داخل الكويت وشقيق سفير الكويت في واشنطن: ما يبرهه النظام العراقي بأنه حرم من منامد بحرية مرسوم عليه. فالعراق ٤٠ كيلومتراً على ساحل الفار والمحرق كل الساحل الشمالي على خور عبد الله وللعراق ميناء البكر التجاري الذي تحمل منه كبرى ناقلات النفط وللعراق ميناء أم قصر فهل بعد هذه الحقائق يكون العراق محروماً من مناطق بحرية؟ ان هذه الامور غير خافية على اللجنة الدولية التي اعطت للكويت حقها المقتصب.



خليفة الخرافي: المعارضة العراقية تدفع مشاريع العراقيين بقضية الحدود

أما عضو المجلس الوطني خليفة الخرافي وهو من أكثر الأعضاء الذين ينتقدون الوزراء والمؤسسات الحكومية في جلسات للمجلس الوطني فقال: كما ستوقع أن تكون المعارضة العراقية بشأن مسألة ترسيم الحدود عقلاً وبطرحها وبعيدة عن العاطفة، تجمع ولا تفرق وتعتمد على الرؤية العلمية والمنطقية وليس على الأفكار السطحية ولها تطلعات مستقبلية مبنية على الواقع والحوار واحترام السيادة، واحترام الوثائق الدولية والاحكامات الملزمة على القانون والمعادلة معقولة بلجنة هيئة الأمم للمعدة

وقال الخرافي: لست متفائلاً بالوضع السياسي المستقبلي للعراق في حالة استلام المعارضة للحكم. كنت أتوقع من المعارضة أن تبني ما تهدم من علاقات كانت قوية بين الكويت والعراق قبل الغزو من جراء ما قام به صدام من تدمير الكويت وأهلها ومشاعره وأحلامهم وإذا كان أسلوب تفكير صدام يرجع إلى جنونه وبيكتاتوريته فاشني لا أعرف السبب الذي يجعل المعارضة العراقية تفكر بنفس الأسلوب. كنت أتوقع أن يكون من أولويات المعارضة عند استلامها للحكم بعد زوال صدام القيام بعملية إعلامية مدروسة لجمع الشمل وتغيير المناخ التربوي والتعليمية للتعريف بدفاعة ما فعله صدام نحو عرب كويت العراق ويساعونه ويهتفون له. لذلك فإن المعارضة العراقية سقطت في أول امتحان لها على أرض الواقع، ثم ما هي العلاقة بين نظم الحكم وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي أرجعت الحق للأمم؟

الدكتور اسماعيل الشطي: لقد تنازلنا للعراق عن بعض أراضيها

وبحسب رأي الحركة الدستورية الإسلامية «الاخوان» قال الدكتور اسماعيل الشطي ممثل جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت لانتخابات مجلس الأمة المقبل: إذا اتفقت على أن الوثائق الدولية هي المرجع في تجاوز لها يعتبر اغتصاباً واعتماداً على حقوق الآخرين، وفي المسألة الصحفية بين الكويت والعراق تمت مراعاة أمرين عند حل هذا النزاع

● الأول: التعامل مع الوثائق الدولية أبان الحلية التي نشأت فيها الكيانات السياسية العربية، ذلك لأن أية وثائق أخرى حامت نتيجة تهديد أو ابتزاز، ولا يعترف الشرع الاسلامي ولا القانون الدولي أو الوضعي باكتساب الحق من خلال التهديد والابتزاز، وهذا هو منطق العراقيين في نزاعاتهم الصحفية مع إيران، والوثائق الدولية فُرِدت أن هناك أراضي كويتية اغتصبها العراق بالتهديد والابتزاز وتتضمن ثروات للشعب الكويتي

● الثاني: تحكيم المجتمع الدولي من خلال أكبر هيئاته وبرى وقبول الطرفين، وإن قيل أن العراق قبل مضطراً نتيجة مزيمته في الحرب، فهو قد



اسماعيل الشطي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٦ مايو ١٩٩٢

المصدر:

الصحافة

فيل التحكيم مضطرا لأنه لا يؤمن بالتحكيم والقضاء في منازعاته، بل يؤمن بالتهديد والوعيد واستخدام القوة، ولا يد من اخضاع كافة الأطراف في العالم للقبول بالتحكيم فالخيار الآخر هو المنع، وهناك فرق بين القبول بالتحكيم والقبول بنتيجة التحكيم، فالقبول بالتحكيم جزء من النظام الدولي يجب ان يخضع له العراق والا فالمجتمع الدولي له اساليبه لاختصاص العراق. أما القبول بنتيجة التحكيم فهو أمر يجوز للعراق ان يمتنع عليه ان كان يملك دليلا يضعف التحكيم، ولكن العراق لا يملك سوى الادعاءات والمقولات الاعلانية المضللة، وهذا ما لا يعتمد به عند الحكام.

● ورداً على سؤال حول ما يثار عن حرمان العراق من منفذ بحري قال الدكتور اسماعيل الشطي:

إذا كان البعض في العالم العربي يمتنع على قرار لجنة التحكيم من منطلق عاطفي، فمنع خروج من العراقيين الى عواطفهم، فالعراق هو المعندي والكويت في الضحية ولا يتعاطف مع المعندي ضد الضحية سوى العوس الربضة، وإذا كان المجتمع الدولي قد عاقب العراق على جرائمه فإن ترسيم الحدود ليس جزءا من العقاب، بل هو جزء من احقاق الحق وبزج قتل التنزير، وإذا كان التعاطف ينطلق من حاجة العراق لمنفذ بحري فإن لجنة التحكيم جاملت العراق في ذلك على حساب الحق الكويتي واعطت العراق جزءا من ارض أم قصره الكويتية ليتمتع العراق بهذا المنفذ، وكما تتمنى ألا يقل المفاوض الكويتي بهذا التنازل، فكما ان العراق بحاجة الى منفذ بحري من دولة محاورة لها اراض ممتدة، فكذلك الكويت بحاجة الى اراض من دولة محاورة لها اراض ممتدة، فلماذا لم يتم التنازل؟

وقال الدكتور الشطي: يبقى هناك شبهة يتداولها البعض في مسجلة الحدود هذه، وهي ان استعادة الكويت لأراضيها للسوية سوف تضع العراقيين في حالة توتر دائمة قد تؤدي الى انفجار الوضع من جديد، وهذا هو الانزعاج الذي طال الكويتيين يعيشون تحت هاجسه خلال العقود الماضية وكانوا يتحاشونه، لذلك لا بد ان نبعث من اية وسيلة شرعية تردع اي نظام هراقي تسول له نفسه بارتكاب جريمة أخرى في حق الكويت، والتضامن الخليجي قادر على ردع العراق في اي مرحلة مقبلة لو اخذ فرصته الحقيقية.

رأي السلف



احمد ناصر

● اما احمد ناصر عضو مجلس الامة السابق واهم ممثلي تيار السلف الديني في الكويت فيقول من انتائج الابحاث لكتارفة الغزو قضية ترسيم الحدود، ان هذه القضية ظلت معلقة فترة طويلة، بسبب معاملة العراق ومطالباته التي لا تنتهي بأراضٍ وصقوف كويتية، ومن ثم ما كانت قضية وجود الكويت وسيادتها قضية دولية أصبحت الآن قضية الحدود مدعومة بشريعة دولية أيضا.

وما دام الترسيم تم بمعرفة دولية واستند الى موافق تاريخية ومعاملات ثبتت موافقة الطرفين عليها، فليس لاحد ان يعترض او ان يدعي بان الترسيم للجديد يفتح خلافا جديدا.

بين البلدين لأن العراق سيعترض على اي ترسيم مهما كان شكله ومن الخطأ ان ننصرون ان العراق سيسلم بترسيم يعيد للكويت حقوقها لذلك فإن افضل وسيلة للدفع عن حقوق الكويت هي بتوفير الحماية التي ترد كيد الظالمين.



سعد صالح جبر : لسنا ضد الترسيم بل ضد التوقيعات

والمعارضة العراقية راي خاص بالنسبة لترسيم الحدود الكويتية .
العراقية، راي استفز وسائل الاعلام الكويتية، فهو يدعو الى التوثيق في
موضوع ترسيم الحدود.
الجلقاء تحدثت الى بعض اقطابها العراقية في محاولة لشرح وجهة
نظرا فيما يخص هذا الموضوع.
يقول سعد جبر رئيس المجلس العراقي الحر: نحن نعلم تماما ان هدام
قد تجاوز الحدود الكويتية أكثر من مرة، ونعرف انه لشغل الحرب التي
امتثلها مع ايران من اجل الزحف على حدود الكويت ونعرف انه كان يماطل
ويستحدم كل وسائل التوسيف من اجل عدم اتحاد خطوة ايجابية لترسيم
الحدود مع الكويت الشقيق. ونعرف ايضا عن تلك الاتفاقية التي ابرمها احمد
حسن البكر يوم كان رئيسا للوزراء اثناء قيادة عيد السلام عارف للعراق.
وكيف ان مجلس قيادة الثورة لم يقم بالتصديق
على تلك الاتفاقية، حتى تكون ورقة تستخدم
لإفزاز الكويت.



سعد صالح جبر

لدينا كل الوثائق بالأرقام لمادان في تلك
الاتفاقية، التي لم ينفذ اي بند من بنودها.
ونعرف كذلك من هي العناصر الحزبية التي
انتمت القوية عقب تلك الاتفاقية
كل هذا وغيره نعرفه ونذكره، وما من
عراقي شريف لا ويريد ان تكون العلاقة
الاخوية بين شعبي العراق والكويت قائمة على
أوطى الاسس التي تحفظ للشعبين حقهما
بالحرية والأمان وفق ما تنبئها الاخلاق العربية
والاسلامية وكذلك احترام الميثاق الدولي.

ولا شك ان الجميع يصرف ثراء العراق
وكثرة خيراته. وهو بذلك لا يمكن ان يختلف مع اخوة وأشقاء حول احقية عدد
من ابار النفط ويضع مئات الامتار المربعة من الارض.

وتابع سعد جبر قائلا: اريد بهذه المناسبة ان اقول للاشقاء في الكويت:
نحن شديدا الحرس على استنساب الامن على الحدود العراقية، الكويتية لان
لك في النهاية مكسب لنا ولكم. ولهذا فاننا حينما ندعو للتوثيق في موضوع
ترسيم الحدود، لكي يتحقق ذلك، مع صاحب الحق الشرعي وهو الشعب

العراقي فصداد ان يبقى جاثما على صدر المنطقة
الى الابد.

العراقيين كفئات معارضة وقطاعات شعبية ومن
مختلف الطوائف والقوميات، لا يعترفون بادعاءات
صداد بتابعية الكويت للعراق، بل وليس لديهم اي
وهم حول ما يصعبه النظام ويسمييه الصقوف
التاريخية، نحن في الواقع بلدان مستقلان وفق
جميع القوانين والمواثيق الدولية وهذا ما تؤمن به
الآن وسيكون خيارنا بعد رحيل صدام حسين
ونحن لسنا ضد ترسيم الحدود على ضوء وثائق
الامم المتحدة ولكننا ضد توقيعات هذا الترسيم في
ظروف لا يتحتم فيها الحكم بالعراق بآية شرعية لا
داخلية ولا خارجية، وتابع جبر مضيفا.

ان المعارضة العراقية هي الجهة السياسية
الوحيدة التي يمكن ان تتفهم السيادة الكويتية وتؤمن
بالقائمة علاقات طيبة وودية وان تستمع هذه العلاقة
والهجوم على المعارضة ان يكون في صالح الكويت.



أما الانشقاق من حملة الاقلام في اجهزة الاعلام في الكويت، فنرجو منهم ألا يوسعوا الهوة بين الشعبين، لأن ما قام به صدام من جرائم بحق شعب العراق وشعب إيران وشعب الكويت بل وكل شعوب المنطقة بما فيها شعب فلسطين، لهو افظع بكثير من كل الجرائم، فلماذا الاصرار على توسيع الفجوة، ونحن نقف معكم في خندق واحد لمواجهة صدام ونظامه، ثم لماذا هذا الاصرار على ان ما قام به صدام في الكويت هو من فعل جميع العراقيين؟ ان عيب كل عراقي هو صدامه له ابعاد ليست في مصالح العلاقات المستقبلية، بل للشعبين، وبالتالي هو تعبير جارح لشاعر كل العراقيين

وفي عودة الى موضوع ترسيم الحدود تابع جبر قائلا: لقد قمنا بالاتصالات مع اللجنة الدولية التي لخبرتتنا انها تنفذ الاجراءات التي تحفظ السلام وتزيل التوتر من المنطقة، فقلنا لهم، اننا نريد ترسيما للحدود، يأخذ شكلا ثابتا وغير مؤقت، حتى لا تتكرر مأساة الغاء اتفاقية الجزائر التي ابرمت بين العراق وإيران، والتي وقعها صدام وهو نفسه قام بالغائها، وكانت النتيجة ان قامت حرب بلغ ضحاياها اكثر من مليون انسان.

نحن نريد اتفاقية حدود مع الكويت تصابق عليها حكومة شرعية في عراق ما بعد صدام لتحفظ كل الشعبين وكذلك لتفتح افاقا جديدة من العلاقات الودية، لذلك لست في موضع الرد على ما كتبه بعض الاقلام في الصحف الكويتية، ان الذي يعيننا بالدرجة الاولى، هو تحرير العراق ثم اقامة علاقة تقوم على المحبة والاحترام والتناهي بين الشعبين الشقيقين.

ابراهيم احمد : الاتفاق مع حكومة عراقية عادلة هو الحل الصحيح لمشكلة الحدود



ابراهيم احمد

وعن موضوع ترسيم الحدود الكويتية - العراقية والاتهامات الموجهة للمعارضة العراقية وكيفية التعامل مع المشكلة قال المحامي ابراهيم احمد وهو يعتبر منظر الحركة الكردية واحد ابرز كتابها وشعرائها: ان لثارة قضية الحدود العراقية - الكويتية امر يتفاني بوضوح مع كل ما يربط بين الشعبين من وشائج قومية ودينية وتاريخية واجتماعية بالاضافة الى الجاورة العريقة، هذه الاعتبارات التي من شأنها القضاء على مشكلة الحدود نهائيا، اذا كانت الحكومات المعنية جادة في تمسكها بهذه المعايير، وإعادة اثارة هذا الموضوع من قبل صدام واتخاذ زريعة للهجوم على الكويت لتحقيق مصلحته التوسعية العدوانية لا تفقر ولا قويا ولا دينيا ولا انسانيا وهذا يظهر بوضوح كذب وبقائه ويعدوه هو وحزبه عن العروبة والاسلام والقيم الانسانية، لذلك على المؤتمن بالقيم والمبادئ، التي اراد صدام تشويدها حل القضية المختلفة بطريقة تخدم وترسخ تلك المبادئ والعلاقات، بحيث تزال الآثار الاثيمة والنفسية لجريمة صدام.

وبخصوص اتهام بعض وسائل الاعلام الكويتية للمعارضة العراقية بالاتفاق مع صدام حول موضوع ترسيم الحدود قال المحامي ابراهيم احمد هذا الاتهام غير صحيح وغير منصف، ولا اعتقد ان بين المنفيين بالامر من لا يعرف حقيقة موقف المعارضة العراقية من غزو صدام للكويت، ان المعارضة العراقية ادانت وشجبت واستنكرت مغامرته المجنونة المضررة بالمصالح الحقيقية للشعب العراقي والعالم العربي، لقد استعملت المعارضة العراقية كل الوسائل والاساليب للتعبير عن موقفها هذا وادانتها لجريمة صدام، لذلك لا ارى مبررا لاستمرار الاعلام الكويتي على هذا الموقف الخاطي، تجاه المعارضة العراقية



محمد عبد الجبار: رفضنا الجبهة العراقية الخضلة التوقيع وليس خط الحدود

ويقول محمد عبد الجبار، عضو المكتب السياسي لكوادر الدعوة الإسلامية حول موضوع ترسيم الحدود:

أثارت قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت الكثير من ردود الفعل منها محاولة البعض لفهم من فئاة المعارضة العراقية، وإتمامها بالتوافق مع صدام حسين، بل اعتبرها البعض الآخر أسوأ من صدام نفسه! لقد اعترفت المعارضة العراقية بحق الشعب الكويتي بالعيش في ظل دولة مستقلة ذات سيادة، وذات حدود دولية معترف بها. ولم تنخر قوى المعارضة العراقية سبيلاً من أجل التعريف بهذا الموقف البديهي، والتأكيد عليه. ومن منطلق رفض الظلم أباً كان شكله ومصدره، وقفت المعارضة العراقية بحزم وقوة ضد الغزو الصدامي لدولة الكويت وأدانتها. واعتبرت أن مصيبة الشعبين

محمد عبد الجبار



العراقي والكويتي واحدة، بوجود صدام حسين في الحكم في العراق، وظلت صفحة مؤلمة من ماضي العلاقات بينهما وبين دولة الكويت، يوم كان شباب المعارضة العراقية يطاردون في الكويت، ويمتقلون، ويمذبون، لأنهم معارضون لصدام حسين، وحرصت قوى المعارضة على تجاوز هذه المسألة، من أجل فتح صفحة جديدة من التفاهم والتعاون مع الكويت، تكون أساساً للعلاقات مستقبلية مزدهرة بين البلدين والشعبين بمد سقوط نظام صدام، واستلام حكومة منتخبة شرعية مقاليد الحكم في العراق.

أما نذكر أن قضية الحدود العراقية - الكويتية من المسائل الشائكة التي تواجه البلدين، كما تفهم الهواجس التي يشعر بها لخواننا الكويتيون لزاء هذه المسألة، بسبب بعض السياسات والمواقف التي كانت تتخذها حكومات عراقية سابقة، من جهة، وبسبب العنوان الصدامي على الكويت من جهة ثانية وكذا، من أجل معالجة هذه الهواجس، تؤكد على ضرورة الفصل بين النظام الصدامي والشعب العراقي فليس من الصحيح القول بأن المعارضة العراقية تتفق مع صدام في مسألة الحدود مع الكويت، ومثل هذا القول ينطوي على ظلم كبير.

أنتا نؤمن أنه لا يمكن أن تستقر العلاقات بين دولتين جارتين بدون ترسيم الحدود بينهما، فهذا من مستلزمات الاستقرار في العلاقات الدولية، هذا مع إيماننا، ومن منطلق إسلامي - عربي، أن الأصل في هذه المنطقة العربية الإسلامية أنها وطن واحد لكل سكانه العرب والمسلمين ومن رضي بالانتماء إليه من الأقوميات والأديان الأخرى.

من الطبيعي أن يتم ترسيم الحدود من خلال التفاوض بين حكومتي البلدين المعنيتين، وفي إطار الاتفاقات والقوانين الدولية، ولكن، إذا كان للكويت حكومة شرعية تتفاوض من أجل رسم حدود وطنها، فمن يفاوض باسم العراق؟ هنا تكمن المسألة التي استعنت إعلان المعارضة العراقية رايها في اتفاقية الحدود الأخيرة.

الدكتور عبد الحسين شعبان:

أي اتفاق مع حكومة صدام حسين باطل قانوناً



المجلة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ مايو ١٩٩٢



د. حسين شحان

وحول كيفية التعامل مع مشكلة الحدود العراقية - الكويتية وموضوع الترسيم الجديد المقترح قال الباحث والقانوني العراقي ورئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا الدكتور عبد الحسيب شحان

مشكلة الحدود العراقية - الكويتية، هي مشكلة سياسية بالدرجة الاولى، وهذه المشكلة قائمة قبل اقدم النظام الحاكم في العراق على غزو الكويت واحلال اراضيها. وقد تعذرت للمحاولات الرامية لترسيم الحدود العراقية - الكويتية طيلة السنوات الماضية، والترسيم يعني الاعتراف قانونياً وبفعلياً وعلى الارض (ميدانياً)

بالحدود التي تفصل البلدين وسيادة كل منهما على اراضيها وحل المشاكل المتنازع عليها والحدود القائمة حالياً (أي لغاية ٢ أغسطس (أب) ١٩٩٠) وهي الحدود الواقعية (الفعلية) التي جرى الاتفاق عليها ضمياً وعرفياً والتعامل معها كاتر واقع (Defacto) وكانت مقبولة من الناحية الفعلية من الطرفين، بل ان التعامل معها كان يتم كحقيقة قائمة بين البلدين وعلى المستوى الدولي، ولا اذن ان العودة الى التاريخ في هذه القضية بالذات سيبلغ كثيراً، بل انه سيثير إشكالات ومطالب وشجون، نحن في غنى عنها، وبخصوصاً بعد ما اسباب العلاقة من كثر وما لحقها من الألم

لهذا ينبغي البحث في حل رضائي وبالاتفاق المباشر بين البلدين وفقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر، مع الأخذ بنظر الاعتبار الروابط المشتركة وتوازن المصالح وحماية السلم والأمن في المنطقة وأن يتحقق ذلك الا في ظل وجود حكومة شرعية في العراق وفي ظل اجواء طبيعية وسلمية بين البلدين.

حكومة غير شرعية

وحول عدم شرعية الحكومة العراقية القائمة قال شحان: اعتقد ان النظام العراقي الحالي لا يمتلك الشرعية الدستورية والدولية فقد اغتصب السلطة ابتداءً وحكم الاعلية الساحقة من السكان بالحديد والنار اضافة الى تهديده للمسلم والأمن في المنطقة والعالم

وباعتقادي ان النظام الحاكم في العراق لم يعد أهلاً للتعامل مع المجتمع الدولي وفقدان الاعلية يفقد الحق في التصرف كما يقال وقد اخذ ميثاق الأمم المتحدة بهذا المبدأ حين قرر في المادة السابعة من ميثاق مبادئ الميثاق توقف عضويته في الأمم المتحدة... النظام العراقي القائم هو نظام خارج على القانون واعتراؤه الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذاتها

وبالتالي فان ما يصدر عنه يعتبر باطلاً بموجب معاهدة فيينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

بتقديري لا بد من انتظار قيام حكومة شرعية في العراق تحظى بتخويل شعبي وفقاً للشرعية الدستورية وفي ظل مناهضة سليمة وصحيحة، لكي يتم تحديد وتشير الحدود الدولية على الارض وبصورة مرضية ومقبولة من الطرفين، كما ذهبت الى ذلك معاهدة هلسنكي لعام ١٩٧٥ واعتقد ان على مجلس الأمن ارجاء بحث القضية وتأجيل اتخاذ قرار بشأنها لحين قيام اوضاع مناسبة.

وحول الخلاف القائم بين الكويت والمعارضة العراقية حول ترسيم الحدود، خصوصاً بعض الكتابات الكويتية التي وصفت المعارضة بأنها في خندق "العراقي قال شحان:

ن القصوري التفكير ببعد نظر في هذه القضية، ولا بد من تطوير الخلاف، غاء الى صوت العقل.

بني او يتعاطى الكويتيون مع هذه المشكلة بعيداً عن شجون ومخلفات الذي قام به صدام حسين، ولا شك في ان بعض الاصوات التي ارتفعت للتجريح بالمعارضة الوطنية العراقية ووضعها والنظام في سلة واحدة، اتادت



المجلة

المصدر :

١١ شباط ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صدام حسين، اذ ليس من مصلحة الكويتيين استعداد الحركة الوطنية العراقية والشعب العراقي، فالحركة الوطنية العراقية التي كانت تقاوم النظام بشقي الوسائل، كانت تعمل على جراحها وتكلم عيضاها، وفي نظر الى شهيد العبدل الرسمي العراقي - الكويتي، لكنها لم تتشف او تتخذ موقفا لا مسؤولا يوم اقدم صدام حسين على غزو الكويت وتشريد أهلها، بل وقفت الموقف المشرف وأدانت الغزو وحملت صدام حسين وزمرة المسؤولية وأعلنت عن وقوفها مع الشعب الكويتي من اجل استرداد سيادته ووطنه ضد الاحتلال والعدوان ■



□ بيان كويتي

**لجنة ترسيم الحدود لم تحرم
العراق من موانئه على الخليج**

الرباط - وكالات الانباء - نفي بيان
صمطي صدر في الرباط ان تكون قرارات
اللجنة الدوالية المكلفة بتسيم الحدود
العراقية الكويتية قد حرمت العراق من
موانئه على الخليج العربي واكد البيان
الصادر من السفارة الكويتية بالرباط
ردا على ما اوردته إحدى الصحف
المغربية بهذا الشأن ان قرار اللجنة
الدوالية الخاصة بتسيم الحدود هو دليل
على انتهاك العراق للأراضي الكويتية وأنه
يجب إعادة الحق الى أصحابه .
واوضح البيان ان اللجنة الدوالية
شكلت بناء على قرار مجلس الأمن رقم
٦٨٧ وتتكون من ٥ أعضاء من بينهم
ممثل للكويت ولعراق للعراق



المصدر : الصحافة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ يونيو

افساح سلف الحدود الكويتية العراقية نهائيا

لا تقبل بضم أي جزء من التراب العراقي للكويت

اعلن د طارق الزواي ممثل الكويت في اللجنة الدولية لترسيم الحدود الكويتية العراقية وسفير الكويت لدى فرنسا ان ملك الحدود الكويتية العراقية سيخلق ويودع في الامم المتحدة بعد اجتماع اللجنة خلال الشهر القادم لترسيم الحدود البحرية بين البلدين

من ناحية اخرى أكد بدر جاسم الجطوب وزير الاعلام الكويتي ان مفاوضات اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليس سوى تحديد للأراضي الشرعية لكل من البلدين وفق القانون الدولي والوثائق التاريخية الدالة على ذلك وليس كما صورته بعض وسائل الاعلام كسبا للكويت أو شتمة حبيب .

أضاف وزير الاعلام الكويتي ان الكويت لا تقبل بضم أي جزء من التراب العراقي للكويت مابداً الى ان الكويت فيقد وضعا ترفض كل مفهوس السيادة العراقية على اراضيها وتكونها لامتلاك بل انها تجرم عليها علما تحرس كل سيادة الكويت .

ووضع ان اللجنة التي تشكلت بقرار من السكرتير العام للأمم المتحدة تنظيماً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ لم يكن مطلوباً منها تحديد حدود جديدة وإنما ترسيم الحدود باعتراف أن ذلك عمل فني يتطلب خبرات متخصصة وهو ما يعني ان اللجنة ليست مسؤولة للتفاوض حول الحدود أو إدخال

تعديلات أو تغييرات عليها بل مهمتها الأساسية هي تنفيذ اتفاق الدولتين الموقع عام ٦٣ وانطلق ١٩٦٢ ولهذا لم تضع اللجنة خريطة جديدة ومماثلت به هو ترسيم الحدود بشكل عمل من واقع الحقائق السليمة المتفق عليها بين العراقيين والمؤمنة كوثائق رسمية لدى الأمم المتحدة .



اكتمال الرحلة الاولى من ترسيم الحدود الكويتية العراقية

ضم ابار بترونية جديدة للكويت ومبادرة لبناء جدار رابع، على طول خط عام ١٩٣٢م

الكويت - نيل مكان جهار - أ. ب:
اكمل فريق من الامم المتحدة تحديد نقاط مؤقتة لترسيم الحدود الكويتية العراقية المتنازع عليها منذ زمن طويل.

واضى الفريق الفني اربعة اسابيع قام خلالها بمسح الصحراء لتحديد مكان النقاط الثلاث. وتقع المنطقة الاولى عند الطرف الجنوبي لنياء ام القصر، والثانية تقع جنوبي مدينة حوران العراقية مباشرة والثلثة عند اهل منطقة وادي الباطن.

وتعتبر تلك النقاط الحدودية اول علامات مادية ملموسة منذ قيام رساموا الخرائط ابان الاستعمار البريطاني للكويت يرسم الخط الحدودي في عام ١٩٣٢م.

وقال ميكوليس بيتر، رئيس رسامي الخرائط بالامم المتحدة وسكرتير لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية، ان تلك الخطوة تعتبر الاولى في رسم الحدود على الارض بصورة ملموسة.

وسيمد الفريق في شهر يوليو القادم شبح الحدود البحرية، ومة اخرى في شهر سبتمبر لبدء في اقامة الاصعدة البرمائية الدائمة على مسافة كيلومترين بين المصعد والاخر على طول المنطقة الحدودية البالغ طولها ٢١٠ كيلومترا.

ويبلغ اتساع المصعد الحالية ١٥ كيلومتر ٩٠ اميال، وهي منطقة منتزعة السلاح، تقوم قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وحركة المورعير الحدود قليلة، فيما عدا بعض القنصيات من الفلسطينيين والارابيين. ومن المتوقع ان تتغير المنطقة قليلا لتسلي الشغل عندما يتحدد مكان الحدود الرسمية.

وأكد كانت الحدود مشار جعل بين الكويتين منذ استقلال الكويت في عام ١٩٦٢م. وقد اعترف العراق رسميا بالحدود. لكن اتساع صدام ليس لها حدود.

ويضم الخط الحدودي الجديد حوالي عشرة ابار بترونية الى الأراضي الكويتية بعد ان كانت في ايدي العراقيين. وكذلك قاعدة بحرية متحركة في ام القصر. ويأتي فريق الامم المتحدة ويحدد أي عمل علمي في ذلك، فالتين باتهم استشهدوا اجهزة الامم المتحدة في تحديد الخط الحدودي البريطاني القديم.

وقال الزعم من ان العراق قال انه ان يهتز بالقرار الذي اتخذته اللجنة الشهر الماضي، قال بيتر، ان الفريق لم يشاركه احد في صله ولن يثبت الى رأي نظام بالذات.

وتحت الحكومة الكويتية بترسيم الحدود. وبعد اطلاق ميثاء البصرة، سيب

وتسليم الكويت

الحرب العراقية الايرانية من ١٩٨٠م الى ١٩٨٨م. كانت لم القصر حسي للنفوذ الجيوي الرصيد للعراق على البحر. وكان من بين اهداف اعداء صدام حسين الغاشم على الكويت، هو السعي الى الجهاد خط ساحلي اوسع في منطقة الخليج.

ويبدأ خط الساحلي الميناء لميناء فيجب على كل من العراق والكويت التنازلي في آخر الامر بشأن الخط النهائي للحدود بينهما. يعتقد الكويتيون بان أي تنازل سيؤدي فقط الى اثارة شهوة بغداد للعراق.

وقال سعود العميمي، صاحب مصلحة خاصة لبناء محاثات رابع، على طول الحدود، انهم لا يريدون حوزة كيلومتر واحد، انهم

يريدون الدولة بأكملها. وكان اخر الاسوار الثلاثة السابقة قد اقيم حول منطقة ميثاء الكويت عام ١٩٣٠م للكويتية من غزوات رجال القبائل الصمادية.

وقال، ان بناء حائط جديد صوب يذكر العراقيين بما حدث لنا عندما اعلنوا قيامهم لرجل مجنون.

وتأتى المهمة في جمع ثمرات خاصة لتعطيه للمكوبة من اجل ذلك الحائط. ويرى المدبولسيون ان التوسيع الرسمي للحدود لا يخلق مشكلة جديدة. ولكنه محاولة لاتهاء مشكلة قديمة.

وقال دبلوماسي عربي كبير، كتب علم ذكر اسم، انكم اذا لم تقوموا بحل المشكلة فاشتباه ستزداد سوءا. ويشيئ مصدرًا للتشاي المستقبلية، وربما ات الى حرب مرة اخرى.



المصدر : الوسط

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق - الكويت

مسؤول في لجنة ترسيم الحدود: العراق سيخسر ٧٧٠ متراً في حدوده الجديدة مع الكويت

كشف عضو مسؤول في لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت، في مقابلة خاصة مع "الوسط"، أن العراق سيخسر فقط ٧٧٠ متراً في الصيغة الجديدة للحدود التي اعتمدها هذه اللجنة. وشرح هذا المسؤول في هذه المقابلة، وبشكل مفصل، طريقة العمل التي اعتمدها هذه اللجنة قبل اصدار قرارها الشهر الماضي برسم الخريطة النهائية للحدود البرية المشتركة بين العراق والكويت. ويرأس هذه اللجنة مسؤول اندونيسي، وهي تضم خبراء مستقلين من نيوزيلندا والسويد واندونيسيا وممثلين للعراق والكويت. وقد اشترط هذا المسؤول عدم ذكر اسمه لقاء موافقته على التحدث إلى "الوسط"، إذ أن المنظمة الدولية تحرم على أي عضو في هذه اللجنة الإدلاء بأحاديث صحافية لأسباب أمنية. وفي ما يأتي المقابلة مع هذا المسؤول:

هذا السطح خطي لطول والعرض لنقطة الجمارك. وفي العام ١٩٤٠ كانت هناك أيضاً مراسلات بشأن نقطة معينة، وهكذا تأكدنا من أن خط الحدود يقع على مسافة ميل جنوب مركز الجمارك، أو على مسافة ألف خطوة جنوب تلك النقطة التي لم تعد موجودة اليوم بالطبع.

● ألم يحاول أحد العبور على موقع عمود نقطة الحدود القديمة حيث كانت هناك لافتة شهيرة يعرفها الجميع؟

— كلا، لقد تفقنا على أنه ليس من الممكن العبور عليها. وكان العراق يشكك في ١٩٤٠ من أن خط الحدود نقل مسافة ٢٥٠ متراً إلى الشمال، وقبلنا نحن ذلك، ويعني ذلك أن الخط الذي نعمل

ما هو الأساس الذي اعتمدتم عليه لرسم خط الحدود بين الكويت والعراق؟

— وضعنا هذا الخط على أساس صيغة الحدود التي اتفقت عليها الحكومتان العراقية والكويتية في العام ١٩٢٢. ولكن هذه الصيغة كانت مبهمة للغاية ولم تحدد سوى مسألتين الأولى نقطة انقضاء الحدود الكويتية - والسعودية والعراقية، والثانية هي خط الحدود جنوب صفوان

● إذا كانت تلك الصيغة مبهمة إلى هذا الحد، كيف يمكن استخدامها في رسم الحدود؟

— لقد حصلنا على كل المراسلات والوثائق التي يعود تاريخها إلى ١٩١٢ كما استخدمنا صوراً جوية يعود تاريخها إلى ١٩٤٠. وفي هذه الصور يمكن تمييز مركز الجمارك القديم في صفوان، وعندما نقارن هذه الصور بالصور الجوية الحديثة نستطيع تحديد الموقع القديم لهذا المركز بالضبط. وإلى جانب ذلك تم في العام ١٩٤٢ إجراء مسح بتكليف من وزارة الهند البريطانية، ويحدد



كثيرة. ان الخريطة البحرية التي وضعت في العام ١٩٦٠ لم تلتزم كثير من التغيير. وفي الواقع كانت مربوطاً أيضاً تمتد ان الخطوط البحرية تعرضت للتغيير ولكنها تراجعت بعد ذلك عن موقعها

● هل كان ذلك السبب في الشائعات التي ذكرت ان العراق سيخسر ميناء أم قصر؟

- ربما كان ذلك صحيحاً وللاحدود البحرية هناك قريبة من الجانب الكويتي بصورة اكثر مما يحبذه الكويتيون وفي النهاية كان وفد العراق يشمر بسعادة كبيرة، بينما كان وفد الكويت يتخذ موقفاً للنفاق. وفي الواقع كاد الوفد الكويتي يثير شغباً في الاجتماع عند الاتفاق على الخط الاساسي، وعندما تبيّنوا ما يحمله هذا الخط وفي النهاية اندفع اعضاء الوفد خارج غرفة الاجتماع الى الطابق الثامن والثالثي (حيث يوجد مكتب الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة)، وطالبوه بالتدخل.

● وهل تدخل بالفعل؟

- تم استدعاء اعضاء اللجنة لاجتماع بحضور كبير المسؤولين في الساعة ٩:١٥ من صباح ذلك اليوم، ولكن مختار كوسوما - اتممينا رئيس اللجنة اصبر على موقفه وقال لهم ان اللجنة مستقلة وانها تتابع المهمة المحددة لها. وفي اعقاب ذلك ازداد تقديرنا له بنسبة ١٠٠ في المئة.

● يمر خط الحدود عند أم قصر في وسط المساعدة البحرية، ويعطي الكويت الشكوك العراقية هناك، كما يبدو انه يمنع الكويت ايضاً جزءاً من حقل الرميّة للنفط.

هل أخذتم ذلك في الاعتبار؟

- كلا. ان لا نوضح اي من الخرائط التي تحمل عليها مواقع حقول النفط، وباستثناء مركز الجمارك في صفوان، تجاهلنا ايضاً أية منشآت قائمة هناك. ان الخرائط التي تحمل عليها لا توضح سوى لتضاريس. ولو كان خط الحدود يمر بمنشآت المياه نفسها، لربما بذلك بعض الجهود للوصول الى حل وسط. ولكن هذا الخط لا يمر سوى بالشكوك ولذلك التزمنا به. والنقطة الواضحة في البحر هي نفسها في الواقع النقطة الموجودة على الخرائط البريطانية. وقال رئيس الوفد العراقي ان خط الحدود في منطقة الباطن يمر عبر المزارع وبساتين الفاكهة هناك. واضاف، «اننا كنتم نمتدحون ان وضع عمود بين موقع الحدود لعل منزل مزارع عراقي سيؤدي الى تعزيز السلام والامن. يجب عليكم التفكير في

على تحديده يقع على مسافة تتراوح بين ألف خطوة - اعتبرناها ألف متر - وبين ميل واحد - اي ١٦١٠ متراً - جنوب الحافة الجنوبية الغربية مركز الجمارك وهكذا أصبحت هناك مسافتان تعمل على اساسهما الاولى تبلغ ١٦٥٠ متراً باعتبار الات خطوة والشكوى العراقية في العام ١٩٦٠، والثانية تبلغ ١٦١٠ متراً اي ما يعادل ميلاً واحداً. واعتبرنا ان من العدل اخذ متوسط المسافتين، وهكذا رسمنا الخط على مسافة ١٦٥٠ متراً جنوب الحافة الجنوبية الغربية مركز الجمارك القديم.

مشكلة الحدود البحرية

● ما هو السبب اذن في ان الخط الجديد يقع على مسافة كبيرة شمال الخريطة الرسمية الحالية؟

- تم وضع خط الحدود السابق على اساس الخريطة البريطانية التي قدمت الى مجلس الامن. ومن الغريب ان هذه الخريطة منحازة الى العراق لانها تبين ان خط الحدود يقع على مسافة ١٦٠٠ متر جنوب مركز الحدود. وفي ١٩٦١ ولفق الجانب البريطاني على انه لا يوجد أية مسببات لوضع الخط على هذه المسافة. وبذلك كان يسمع للعراق بالحصول على ٧٧٠ متراً من الاراضي من دون وجه حق.

● ما هي النقاط الاخرى التي تم تحديدها؟

- لخط الواقع في اعلى منطقة الباطن، وقد تم تحديده غرب خط صفوان وفي اتجاه البحر. ثم ينحدر في اتجاه تقاطع الفجر.

● ألم يتم تعديل القنوات البحرية بين الدولتين طوال تلك السنوات؟

- من الغريب انها لم تتعرض للتعديلات



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: 1 يونيو 1992

المصدر: الوسط

نيويورك أيان وليامس

الامر مرة أخرى وإذا كنتم تعتقدون ان تقسيم
بستان الفلوكه تملكه اسرة معينة منذ عدة
اجيال، سيساعد في تحقيق الامن والسلام، يجب
عليكم التفكير مرة أخرى

● كيف قررتم خط الحدود في منطقة
الباطن؟

— لقد استخدمنا الوبيان الصحراوية
● ولكن الوادي الصحراوي لا يشبه
حوض النهر أو قناة للملاحة البحرية، بل
تتغير طبيعته باستمرار.

— لحل هذه المشكلة استخدمنا معدات
كمبيوترية للمسح الطبوغرافي، وحددت تلك
المعدات اعماق النقاط في التضاريس ورسمت
الخط على خريطة بمقياس خمسين سنتيمترا.
ومع ذلك جاء الخط متعرجا تماما ولهذا جعلنا كل
قسم منه مستقيما مسافة كيلومترين على
اساس الا يخسر اي من الطرفين او يكسب اي
ارض من الطرف الآخر

● هل وافق العراقي والكويتي على ذلك،
— رفض العراق تماما للمشاركة في الناحية
الغربية من عمل اللجنة.

● تتضمن مهمة اللجنة وضع علامات
على الأرض تبين خط الحدود، كيف سيتم
تعيين هذا الخط،

— سيتم وضع اعمدة تبين موقع الحدود،
وتفصل بين كل واحدة منها والأخر مسافة
كيلومترين ولكن لن يتم نصب هذه الأعمدة الا
بعد اقتضاء فصل الصيف، إذ لا يرغب احد في
العمل هناك مع الحرارة الشديدة. وستكون هذه
الأعمدة قائمة على اساس من الخرسانة
المسلحة، وسيبلغ طولها مترا ويتمن علينا
تقليل مستوى مواصفات هذه الأعمدة لأن
الطائرات كانت عالية للغاية، من 200 ألف دولار
الى 1.5 مليون دولار

● ما هي الاعمال التي لا يزال عليكم
القيام بها،

— لا يزال يتمن علينا القيام بالمزيد من اعمال
المسح عند الناحية الشمالية لنقطة الباطن،
وهذا ايضا مسألة الحدود البحرية. ويقول
العراق والخبراء الفنيون ان هذه المسألة ليست
باطلة في مهمتنا، ولكن الجانب الكويتي يرغب في
ان نتولاهم، وسيتمن على الكويتيين الحصول
على موافقة مجلس الامن على توسيع نطاق
مهمة اللجنة وإذا تمكنت الكويت بالفعل من
الحصول على موافقة المجلس على هذه المسألة
ستحتاج اللجنة الى خبراء جدد. ان الحبرات الفنية
التوافرة لدينا قائمة كلها على اساس حدود
البحرية، ويطلب رسم الخرائط البحرية مهارات
مختلفة تماما. ولا يزال يتمن علينا ايضا اعداد
تقرير للامم لمام للاسم للتحدة. ولم تتمكن من
اعداد التقرير هذه المرة لأن وزارة الخارجية
الاميركية لم تسمح بدخول الفدوب العراقي الى
الولايات المتحدة الاذة يومين قبل الاجتماعات
القررة ويومين بعدها، ولذلك لم نتمكن من تمديد
الاجتماع الأخير.

● لم يقبل العراق خط الحدود الجديد.
الا يدفع ذلك اعضاء اللجنة الى التفكير في
انهم ربما كانوا يرسمون على الرمال خط
بدء الحرب المقبلة.

— اعتقد انهم يفكرون احيانا في ذلك ولكن من
الامور الداعية الى التفاؤل ان هذه هي المرة الاولى
التي ترسم فيها مثل هذه الخرائط المفصلة
 للمنطقة. ومع تنفيذ عمليات القياس
بالمبيوتر، اصبحت هذه الخرائط دقيقة ولا
تزيد نسبة الخطأ فيها عن سنتيمترين وهكذا
ستكون هناك على الاقل خرائط مفصلة للمنطقة
نتيجة لعمل هذه اللجنة. ولكننا نشعر ان هذه
في اكثر الطرق الممكنة عدالة لرسم الحدود بين
الدولتين. اذا اخضنا في الاعتبار المعلومات
التوافرة لدينا ان خسارة العراق من الارض ان
تتجاوز 770 مترا، كما ان الكويت ليست راضية
ايضا ■



المصدر : الأناضول

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

درع لصدام حسين عليه صوريته من الذهب الخالص !!

بغداد - ١. ش. - ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية أمس أن وزارة البترول ستهدق الرئيس صدام حسين درعا من الذهب والفضة وفي درع التأميم - تضم وسطها بصورة مجسمة لصدام مصنوعة من الذهب الخالص - عيار ٢١ وسنمها ثلاثة ملايين وثلثمائة ألف دينار العراقي وتحت الصورة كلمة التأميم بالذهب الخالص وتمصعة يشأى ملبسات - ويحيط بالصورة العلم سبعة ادوار من الذهب الخالص - وأشارت الصحيفة الى أن الامداد يتم بمقتضى الشكرى المشرين لقرار تأميم البترول في العراق .

.. ويبلغ الامم المتحدة رفضه الترسيم الجديد للحدود مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء : ابلغ العراق الامم المتحدة رسميا أمس برفضه الترسيم الجديد للحدود العراقية الكويتية والتي لخصت بها لجنة الترسيم التابعة للأمم المتحدة . وحذر لعدد مسؤولي وزير خارجية العراق في رسالة بعث بها الى دكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة من أن فرض الحدود بالقرعة (١١) سيخلق بؤرة توتر دائمة في المنطقة . وأكد أن القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود غير إيجابية وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة : وعلى الصعيد اشر لك اسامة اليونس وزير البترول العراقي ان الارض التي استقطبتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود من حقل البترول الوعيلة ستبقى عراقية ولا يمكن للتفريط بها .



المصدر : الراي العام

٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يهاجم بشدة قرارات لجنة ترسيم حدوده مع الكويت

بغداد - وكالات الانباء - زعم احمد حسين وزير الخارجية العراقي ان القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت غير شرعية واكد ان هذه القرارات من شأنها خلق توتر مستمر في المنطقة مشيراً الى ان العراق يرفض التنازل الحدودية الجديدة .
وقال حسين في رسالة وجهها الى بطرس غالي سكرتير عام الامم المتحدة ان القرارات تعد سبالة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية إذ أنها مفروضة من القوى المتحكمة في مجلس الأمن والامم المتحدة على حد قوله .
واشبال حسين ان هذه القرارات هيفها حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الضرر بمصالحه الحيوية مهدداً ان ذلك كليل بإيجاد نوع من الحلين في منطقة الخليج .
ومن تلحيته صرح لسانة الهيئ وزير النفط العراقي بان الاراضي التي استلمعتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود العراقية الكويتية من حقل الرميلة ، الجنوبي سكيلى عراقية على الرغم من القرارات مؤكداً ان بغداد لن تفرط فيها
وقال الهيئي ان توصيات اللجنة ان تؤثر على استقلال الرميلة ، كما انها لن تؤثر ايضا على الاحتياطي النفطي العراقي .



المصدر : **الجريدة (الائتلافية)**

٢٠٩٢٢

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

بغداد تمديد فترة دورة المجلس الاشتراعي الكردي الموالي لها

العراق يحذر مجلس الامن من المصادقة على ترسيم الحدود مع الكويت

السيد بهاء الدين احمد قوله ان الرئيس صدام حسين قرر تمديد دورة المجلس فترة عام.

واضاف احمد ان قرار التمديد جاء استجابة لطموحات ومشاعر شعبنا الكردي الذي يعاني ظروفا صعبة وقاهرة بسبب وجود القوات الاميركية والاطلسية (في شمال العراق) الى جانب انعدام الامن والاستقرار.

وكان للمجلس التشريعي (٥٠ عضواً) الذي انشأه في ١٩٧١ عقد جلسته الانتخابية اول من امس الأحد في مدينة مسعود على بعد ٧٠ كلم عن جنوبي غرب اربيل. وكان الذي ينص على اجراء انتخابات كل ثلاث سنوات لاختيار اعضاءه. ويؤكد جسيدي ولايشه على رفض بغداد الانتخابات التي جرت في كردستان العراقية في ١٩ ايار (مايو) لانها لم تجر في مجلس وطني كردي مستقل عن بغداد.

واقترحت السلطات العراقية هذا البرلمان «فيس شرعي» حتى قبل انتخابه. وقال بيان نشر في بغداد في ١٢ ايار (مايو) الماضي ان «التشريع الوصيدي في شرعية المجلس التشريعي انطقت الحكم الذاتي في كردستان».

واضاف الوزير العراقي ان «في مصادقة مجلس الامن على هذا القرار الجائر والموجه بصورة مستعمدة من قبل دولتين دائمتي العضوية فيه بشكل سابقية خطيرة جداً ويناقض من حيث الجوهري والمخالف للواجبات والمسؤوليات التي اوكلها ميدان الامن المتحدة الى مجلس الامن».

وتخيم بالقول ان مجلس الامن في حال صانع على قرار الترسيم يكون تعمد خلق بؤرة دائمة فضلاً عن ابقاء التمسك لصالح مشروعة وحيدوية دولة عضو في الامم المتحدة».

وكان عدد من المسؤولين العراقيين دائوا قرار ترسيم الحدود. واكدوا ان العراق كان يتخلى عن شبر واحد من اراضيها.

يذكر ان لجنة خبراء تابعة لنامم المتحدة كبرت في نيسان (ابريل) تحريك الحدود مسافة مستعمدة من المصادرة للكويت على طول مسكن كليمتر من الحدود البرية بين العراق والكويت.

المجلس التشريعي الكردي

من جهة اخرى، نقلت صحيفة «الجمهورية» العراقية امس الاثنين عن رئيس المجلس التشريعي انطقت الحكم الذاتي في كردستان العراقية

■ بغداد - ١ فب - اعلنت وكالة الانباء العراقية، ان بغداد حذرت الامم المتحدة من «اي مصادقة مجلس الامن» على ترسيم الحدود بين العراق والكويت وفق ما حددته اخيراً لجنة خبراء مختبرة ان ذلك يعني «خلق بؤرة دوائر دائمة».

وقال وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين الضيفر في رسالة موجهة الى الامن العام لنامم المتحدة المتكسور بطرس شمالي ان القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في ١٦ نيسان (ابريل) «غير شرعية وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية».

واضاف الضيفر ان القرار الذي اعتمدته اللجنة قرار سياسي محض فرسته القوى المتحكمة بمجلس الامن والامم المتحدة، خصوصاً حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا.

واكد ان «القسم السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية والحاق الان في مصادرة الجيوبية لحبيب، ولما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومثير للسلطة ومهدد لصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي».



المصدر: الشرق الأوسط (الدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ يونيو ١٩٩٢

بعد رفض بغداد توصيات اللجنة الدولية

مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن حول الحدود العراقية. الكويتية

لندن: من امير طاهري

بدأ مندوبو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مشاورات غير رسمية لبحث أفضل السبل لحل قضية الحدود بين العراق والكويت. وكانت لجنة برعاية من الخبراء عينها الأمين العام للأمم المتحدة قد اكملت عملها قبل حوالي ستة أسابيع ورفضت خطة محددة لترسيم الحدود، فيما لم تذكره مصادر دبلوماسية.

ويجدر بالذكر ان الكويت اعلنت قبولها لتوصيات اللجنة فيما اثار العراق اعتراضات عليها. وقال وزير الخارجية العراقي أحمد حسين الخضير في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالتي إن العراق يعتبر القرارات التي اتخذتها اللجنة «غير قانونية». وكانت اللجنة المؤلفة من اثني عشر رئيساً وممثلين عن الكويت والعراق اقترحت تمديدات لصالح الكويت، منها إعطاء جزء من مائة أم قصر حيث كان العراق قد بنى قاعدة لاسطوله في اروائل السبعينات جزءاً من حقول نفط الرميبة وفيها ستة أبار تنتج النفط منذ زمن طويل.

ويقول الخبراء الذين عملوا في اللجنة ان الأدلة تؤيد الكويت، كما ان العراقيين كانوا «يقضون» جزءاً من أراضيها منذ عام ١٩٦٠ حتى نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١.

الا ان العراق يقول ان صمت الكويت طوال تلك المدة على تعديلات الحدود يعني الموافقة عليها.

ويبدو ان العراق لم يرفض رسمياً توصيات الحدود. إذ ان استراتيجيته على ما يبدو تهدف إلى رفض التمايز مع عملية ترسيم الحدود. لكن المصادر الدبلوماسية القريبة تقول انه ليس مغلوباً من العراق قبل الحدود فقط وإنما ان يصادق عليها المجلس الوطني أيضاً. وأي رفض لذلك سيكون بمثابة انتهاك لقرارات الأمم المتحدة كما قال أحد الدبلوماسيين الفرنسيين. وستكون تنحية تلك إشارة أمد العقوبات المفروضة على العراق.

ومن الامكانات التي درستها الجبراء القانونيون ان يصادق مجلس الأمن الدولي رسمياً على الحدود الجديدة وان يضمنها مما يجعل أي عمل عراقي في المستقبل موجهاً ضد الأمم المتحدة ككل. لكن بعض اعضاء المجلس لا سيما الصين لديهم اعتراضات على هذه الخطوة لأنها ستعطي المجلس سبابة لترسيم الحدود بين الدول الاعضاء. نون موافقة مسبقة منها.



المصدر: الشرق الأوسط (الندبة)

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٣

الكويت تدين مفاوضات العراق حول قرارات ترسيم الحدود

لندن، الشرق الأوسط

أشرك مسبقا والمفوضة على نتائج
أعمالها، تنفذ قرار مجلس الأمن رقم
٦٨٧ الصادر في ١٤ أبريل (نيسان)
عام ١٩٩١، الذي وافق العراق على
جميع بنوده قبل وقف العمليات
العسكرية لتحرير الكويت.
وأوضح العثمان أن ما تضمنته
الرسالة العراقية من تطهير من إشاعة
التوتر في المنطقة لا يتفق مع الحقائق.
لأنه لا يزال هناك كتفية حتمية للحدود
العراقية العار على الكويت، وما تربيته
عليه من نتائج وأثار خطيرة على جميع
المستويات.
ويذكر أن الكويت مستقطبة من
جانبها جميع الإجراءات والتدابير
الكافية لضمان حقوقها المشروعة في
حق الشرعية الدولية، وفي إطار الأمم
المتحدة.

صرح ساري العثمان وزير الدولة
الكويتي لشؤون مجلس الوزراء أن
الرسالة التي وجهها أحمد حسين
خضير السامرائي وزير خارجية
العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة
الدكتور بطرس غالي بشأن قرارات
اللجنة الدائمة لترسيم الحدود بين
الكويت والعراق، تتضمن «مراعاة
والقرارات والمفاوضات التاريخية مكتشفة،
ثاني ضمن مسلسل صراعات النظام
العراقي ومساهمة المستمرة الرامية إلى
عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن
الخاصة بغضبة الكويت،
وقال الوزير الكويتي إن اللجنة
الدولية مكلفة من مجلس الأمن، وإن
قراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد جلسة مطولة لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي

رفض العراق قرار لجنة ترسيم الحدود ينطوي على نوايا عدوانية

الرياض - من عيد العزیز الخميس

ادان مجلس التعاون لدول الخليج العربية العراق. لرفضه قرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق بشأن تخليط الحدود البرية بين البلدين. وأوصى ببيان مصماني صدر بعد لفتتاح اجتماع وزراء خارجية دول المجلس في الدوحة. العراقي ينطوي على نوايا عدوانية. وإخلال بشروط وقف إطلاق النار. ودعت دول المجلس للتحقيق الدولي. والدول الأعضاء في مجلس الأمن بشكل خاص. إلى توجيه لواء لتناسب على هذا الموقف المصماني للنظام العراقي. وخاصة ما يتصل بتلك الرسالة التي وجهها وزير خارجيته إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٢١ مايو (أيار) الماضي. لا تضمنت تلك الرسالة من انتهاك صارخ ورفض للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن حيال العدوان العراقي على دولة الكويت. ولا تضمنت أيضاً من مساس وتهديد لأمنها وسبلاتها. وأمن واستقرار المنطقة.

وأكد البيان المصماني على ضرورة وإهمية استمرارية الموقف الدولي الصلب والحازم تجاه نظام الحكم في العراق. حتى يمتصع لقرارات الشرعية الدولية. وكذلك على القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في

شهر مايو الماضي بالإشلاء على العقوبات المفروضة على العراق. حتى ينفذ كافة التزامات الدولية

وأكد المجلس حرصه الشديد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. وحملته أي النظام - للصرفية الكاملة لا يتعرض له الشعب العراقي من أعمال البطش والقمع المموي. وأشار إلى مسؤوليته الكاملة عن أي معاناة إنسانية يتعرض لها الشعب العراقي. نتيجة لرفض نظامه تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٧٠٦ و ٧١٢. اللذين يعالجان تواجيد الاحتياجات الغذائية والدوائية.

وأضاف بيان مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي الذي عقد دورته الثالثة والأربعين أمس في الرياض أنه ستدرس مستجدات الأوضاع إقليمياً ودولياً. ولا حظ بكثير من اللق. أنه رغم مضي أكثر من عام على قبول نظام العراق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧. الذي حدد شروط وقف إطلاق النار. فإنه ما زال يخلط ويهترب من تنفيذ بنود سياسية في قرارات مجلس الأمن. ذات الصلة بعدولته على الكويت.

ومن جانب آخر جدد المجلس الوزاري تأكيداً لقراراته بعدم جوده السلام المدفولة لإنهاء النزاع العربي - الاسرائيلي. وتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وإشاد باندور

الأساسي والبناء الذي يسطح به راعيا مؤتمر السلام. وغير من أسفه ولفقه للزاياد لاستمرار إسرائيل في التعتد وهم اللجنة. والسعي لإنشال أي تقدم جوهري في المفاوضات الجارية. كما إبان استمرار السياسات الإسرائيلية الضمعية والتوسعية. مؤكداً أن بناء المستوطنات. وإعمال القتل والتعذيب. والبطش والاعتقالات للضمعية. وعطيات الإبعاد تتناقض مع جهود السلام الحالية. وروح أنظام الحالي الجديد.

وهو المجلس عن تقديمه للتجارة الحرة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتحمل تكاليف ترميم المسجد الأقصى. ومسجد قبة الصخرة. ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب.

وأضاف البيان المصماني أنه يلاحظ تصاعد وتكرار الاعتداءات الاسرائيلية ضد لبنان. وبيوتها لأنها أدت إلى إزهاق أرواح الأبرياء. وإفراغ مساعي السلام القائمة من كل ضامين جاد. وإشاد مجلس الأمن ممارسة ضغوط حثيضية على السلطات الاسرائيلية. حتى تتظلم عن سياسات التوسع والعدوان. وتقدم باستقالات ووحدة وسيادة أراضي لبنان. وتتمثل بشكل تام وبغير مقيد لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥. وتسحب قواتها من الجنوب اللبناني فوراً.



المصدر : الشرق الأوسط (المدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

للساويرت في هذا الاطار، من أجل ان تتمكن اللجان الفنية المختصة في عقد الاجتماع وطرق بشارة الى اعلان دمشق، فقال ان الاجتماع بحث الاعلان، وان المجلس يتطلع الى تفكك القبل، الذي سيتم في الدورة، بعد اجراء للساويرت لتسديد الوعد المناسب لهذا الاجتماع وفي الجانب الاقتصادي بحث المجلس الوزاري ممداً من القضايا الطليجية، والتوجهات اللازمة في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومسيورة مجلس التعاون في قسم، التقرير الذي قدمه الامين العام حول اجتماعات اللجان الوزارية الأخرى، وقرر المجلس انه - نظراً لتسديد الوقت - ستواصل للساويرت الى الاجتماع المقبل في ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وكراوتيا، وسلوفينيا الى المجتمع الدولي. وقد اوضح عبد الله يعقوب، بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي - لـ الشرق الأوسط انه على فصر للوقت الذي قضاه المجلس الوزاري في الاجتماع، إلا انه بحث ثلاثة ومشرين موضوعاً في هذه الجلسة، أهمها مسيرة مجلس التعاون، وفي هذا الاطار قرر للمجلس الوزاري تخصيص مزيد من الوقت في الاجتماع المقبل في شهر سبتمبر (أيلول) لبحث المسيرة من كل جوليها وعاصيلها، من أجل إزالة أي عقبات.

وتناول البحث أيضاً الوضع في المنطقة، والعلاقات في اطار المتطلبات الأمنية والمرحلة المدنية، وأصر المجلس على ضرورة مواصلة

وعبر المجلس عن عظيم ارتياحه واعتزازه بما حققه الشعب الأفغاني المجاهد من نصر بطولي، وترسيخ هوية افغانستان الإسلامية المستقلة، وبأشد قيادة وشعب افغانستان نيد الخلافة، والمفاظ على الوحدة الوطنية، ووحدة واستقلال وسيادة افغانستان، وتحقيق الاستقرار والبناء في الأمان.

وأشار إلى أن المجلس الوزاري الخليجي تابع بقلق بالغ تطورات الأحداث الدامية في جمهورية البوسنة والهرسك، ودين بشدة عدوان صربيا والجيل الأسود، وانتهاكهما لاستقلال ووحدة أراضي الجمهورية، وبأشد المجتمع الدولي تنفيذ القرار رقم ٧٥٧ الخاص برفض عقوبات على صربيا والجيل الأسود، وحث باتشمام جمهوريات البوسنة والهرسك



وزراء خارجية الخليج يشيدون بمبادرة الملك فهد لترسيم وقبة الصخرة:

العراق لم يمثل للمقرارات الدولية ورفضه ترسيم الحدود عدواني

□ الرياض - الحياة:

■ عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض أمس اجتماعهم الدوري الثالث والاربعين، وقرروا استحداث القمميا ويونيا. واصدر الوزراء بعد الاجتماع الذي استغرق ست ساعات وتخلله غداء عمل بيانا كروا فيه مواقف دول الخليج العربية الست من العراق ومفاوضات السلام في الشرق الاوسط والاعدادات الاسرائيلية على لبنان. واثار وزراء الخارجية في بيانهم بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بتحمل تكاليف ترسيم المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب.

ودان البيان، النظام العراقي لعدم امتثاله لزام والفوري لقرارات مجلس الامن، لا سيما ما هو متعلق بالافراج عن الاسرى والمحتجزين وترسيم الحدود بين دولتي الكويت والعراق

على اساس لتفاقيتي ١٩٣٢ و١٩٦٣، وبلغ التسعويقتات واعادة كل الممتلكات الكويتية وازالة كل اسلحة الدمار الشامل العراقية.

ولقد البيان ان رفض العراق قرار ترسيم الحدود مع الكويت منيات عدوانية واختلال لشروط وقف اطلاق النار. ودعا المجلس الدولي ودول مجلس الامن الى توجيه الداء المنسوب على هذا الموقف العسواني للنظام العراقي، خاصة ما يتصل بالرسالة التي وجهها وزير خارجية العراق الى الامن العام للامم المتحدة بتاريخ ٢٦ ايار (مايو) ١٩٩٢ وما تضمنته من انتهاك صارخ ورفض للقرارات التي اتخذها مجلس الامن حيال العدوان العراقي على الكويت.

ودعا البيان الى ابقاء الموقف المؤني صلبا وحازما تجاه النظام العراقي وبقاء العقوبات الدولية حتى ينضاج الى قرارات الشرعية الدولية. وتكرر للبيان تأكيد حرص دول الخليج على وحدة العراق وسلامته

الايمية.

وجدد تأكيد التزام دعم جهود السلام في الشرق الاوسط معربا عن القلق لزاء محاولات اسرائيل افشال الجارية. وتكرر اذنته الاعتذرات الاسرائيلية على لبنان مناشدا مجلس الامن «ممارسة شقوق حقيقي على السلطات الاسرائيلية للتحزم احترام استقلال لبنان وسيادته ووجده اراضيها، وتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ من دون شروط.

وعبر الوزراء الخليجيون عن ارتياحهم الى «انصر الذي حققه الشعب الفلسطيني، وتشدوا الاعتراف الاقليمية بيد الخلافة والحفاظ على الوحدة الوطنية. ودانوا «عدوان صريحا والجبل الاسود، وانتهاكهما استقلال جمهورية البوسنة - الهرسك، وسيادتها ووحدة اراضيها. وتشدوا المجتمع الدولي لتخفيف اقرار مجلس الاسل الرقم ٧٥٧ الخاص بفرض عقوبات على بعرا.



المصدر : **الحب** (الأسبوعية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

الكويت تتهم بغداد بـ 'افتراءات' في قضية ترسيم الحدود

□ لندن - «الحياء»

من تصوير من اشاعة التواتر في المنطقة مؤكداً «أن هذا التواتر جاء كنتيجة حتمية للعنوان العراقي الغابر على الكويت وما ترتب عليه من نتائج وأثار خطيرة على كل الأصعدة والمستويات».

وأوضح أن حكومة الكويت ستخضع كل الإجراءات والتدابير التكميلية بضمان حقوق الكويت المضمونة في كل التشريعات الدولية وضمن إطار الأمم المتحدة، وتابع أن الجهات المعنية تحكف على إعداد الرد المناسب على كل ما تضمنته تلك الرسائل من مزاعم والافتراءات ومطالعات تاريخية.

وقال العثمان في تصريحات وزعتها السفارة الكويتية في لندن أمس إن «اللجنة الدولية المكلفة عملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق كلفت من مجلس الأمن وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي قررت مسبقاً بالولادة على نتائج أعمال اللجنة، تنفيذاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الصادر في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٩١ والذي وافق العراق على كل بنوده قبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت».

وتطرق الوزير الكويتي إلى ما ورد في رسالة وزير الخارجية العراقي

■ اعتبر وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد فهد بن عبدالله العثمان أن رسالة وزير الخارجية العراقي السيد أحمد حسين السامرائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في شأن ترسيم الحدود الكويتية - العراقية «وما ورد فيها من مزاعم والافتراءات ومطالعات تاريخية مكشوفة ذاتي ضمن محاولات النظام العراقي وساعيه المستمرة الرامية إلى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت».



المصدر : الأنباء

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صدام ينير مشكلة الحدود بين العراق والكويت من جديد

علم محرم الشلوان العربية للسيا من مصادر عليمه أن الرئيس العراقي صدام حسين بدأ بغير مشكلة الحدود بين الكويت والعراق من جديد .. وأعد في اجتماع لمجلس قيادة الثورة على ادعائه القديم بأن الكويت أرض عراقية . وأنه مهما طُلَّ الزمن لابد من تحريرها من المغتصبين - يحدد أهل دولة الكويت الأصليين .

وكانت قد تجددت التعرّفات على الحدود من جديد بين الجانبين مما دلفح الحكومة الكويتية إلى رفع مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة بذلك . والخسار: قوات التحالف المرتبطة على الحدود بين الكويت والعراق بهذه التعرّفات .



المصدر : **الكويت** (الأسبوعية)

التاريخ : **١٢ جمادى الأولى ١٩٩٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت : كلام السامرائي عن ترسيم الحدود يتضمن مغالطات تاريخية

□ القاهرة - الحياة

العراق على كل بؤبؤة قبيل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت. ونطرق إلى مسألة في رسالة السامرائي عن دأشاعة التوتر في المنطقة، فبالإضافة إلى هذا التوتر جاء تنذيرة حتمية للمعوان العراقي العابر على الكويت وما ترتب عليه من نتائج وأثار خطيرة على كل الأصعدة والمستويات، وأضاف أن الحكومة الكويتية ستتخذ كل الاجراءات والتدابير الكفيلة بضمان حقوقها

مكتسوبة، وتأتي ضمن مسلسل محاولات العراق ومساغبه المستمرة الراسية إلى عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن عن الكويت. وقال الوزير في تصريح بصفت سفارة الكويت في القاهرة إلى مكتب الحياة، بنسبة منه، أن قرارات لجنة ترسيم الحدود ملزمة لجميع الأطراف التي أثرت مسبقاً بالولاية على نتائج أعمالها لتنفيذ ما نص عليه قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الذي وافق

■ **أعنيير وزير الدولة الكويتي** للمؤون مجلس الوزراء السيد سامري عبدالله المعلمان امين، أن رسالة وزير الخارجية العراقي السيد احمد حسين خضير السامرائي إلى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي عن قرارات اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق تتضمن مزاعم والبراهات ومغالطات تاريخية

المصدر: **الشرق الأوسط**



أ ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والندوات الصحفية والمعلومات

«الواشنطن بوست» تحذر من حرب جديدة بسبب ترسيم الحدود العراقية الكويتية

واشنطن - وكالات الأنباء - دعت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية إلى الاستجابة لمطالب المعارضة العراقية بالفرز في مسألة إعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت إلى مفيد القائمة حكومة في العراق تمثل شعبه تمثيلاً صحيحاً.

من جهة أخرى صرح إدوارد جيريجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأن الشعب العراقي يتطلع إلى قيادة جديدة تنهي أزماته الطاحنة وتزيد الجيش في سلام مع الدول المجاورة.

وحذرت الصحيفة في عددها أمس من أن التحميل في تخطيط الحدود على نحو محفوف قد يؤدي فيما بعد إلى حرب أخرى في الخليج.

وأعرب جيريجيان في تصريحات صحفية عن اعتقاده بأن النظام العراقي الحالي أصبح أكثر ضعفاً وهو مشغول الآن بمطالبة الاستمرار والبقاء.

وقال المسؤول الأمريكي وهو مكلف بشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا إن أمن واستقرار منطقة الخليج العربي هو الجانب الرئيس للثاني لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وذلك من منطلق المصالح الأمريكية والأمن والاقتصاد العالمين.



المصدر : **المرآة**

نومبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي رفض العراق لترسيم الحدود ينطوى على نوايا عدوانية



سعود الفيصل

وكان العراق قد ابلغ الامم المتحدة رسميا بانه يرفض الحدود الجديدة مع الكويت وحذر من ان فرض هذه الحدود بالقوة سيؤدي الى استمرار التوتر في المنطقة.

وعلى الجانب الاخر شجبت الكويت رسالة العراق للأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن وأكد شاري العثمان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي ان الرسالة ومماورد فيها من مزاعم واقتراءات ومغالطات تاريخية مكشوفة... هذه الرسالة تأتي ضمن محاولات النظام العراقي ومساعدته المستمرة الرامية لعرقلة تنفيذ قرار مجلس

شدد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي برفض العراق قرار لجنة الامم المتحدة الخاص لترسيم الحدود بينه وبين الكويت لما ينطوى عليه ذلك الرفض من نوايا عدوانية واحلال بشروط وقف اطلاق النار.

الامن الخاصة بفضية الكويت. وأشار الوزير الكويتي ان اللجنة الدولية المكلفة بعملية



المصدر : المعارضة

التاريخ: ١٩٩٢



وزير خارجية الكويت

ترسيم الحدود بين الكويت
والعراق قد تم تخطيطها من قبل
مجلس الامن وقراراتها ملزمة
لجميع الاطراف التي التزمت
مسبقا بالتواقة على نتائج
اعمالها.

وحول ماورد في الرسالة العراقية من ان الوضع الجديد ينسحب التوتري من المنطقة أكد المؤيد الكويتي ان هذا القول العراقي الغفيل على الكويت وماترب عليه من نتائج والار خطيرة على جميع المستويات . وأوضح بيان الحكومة الكويتية ستخذ من جانبها جميع الاعراء والتدابع الكطية بضمن حقوق الكويت وحكمة مصالحها المشروعة .



المصدر : **الجزيرة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ محرم ١٩٩٢

ضاري العميان :

مذكرة العراق للأمم المتحدة مفادلتها تاريخية بكتوفة

• وصف ضاري العميان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي للمذكرة العراقية التي قدمت إلى الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة حول ترسيم الحدود بين البلدين . بأنها تضمنت مزاعم والمفادلت ومفادلت تاريخية مكتوبة ، تأتي ضمن مسلسل محاولات التقليل للعراقي ومساويه الرامية لخرقة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت .

وقال : إن اللجنة الدولية المكلفة بعملية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قد تم تكليفها من قبل مجلس الأمن وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف التي ألقت مسبقا بالموافقة على نتائجها تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٧٨٧ في ١٤ أبريل والذي وافق العراق على جميع بنوده وقبل وقف العمليات العسكرية لتحرير الكويت .

ولكن ضاري العميان أن تحذيرات التقليل للعراقي من لسانه التوتر في المنطقة مؤكدا بأن هذا التوتر جاء نتيجة قضية المبعوثون للعراقي ، وقال إن الكويت ستتخذ من جانبها جميع الإجراءات والتدابير المطلوبة لضمان حقوق الكويت المشروعة في ظل الشرعية الدولية وضمن إطار هيئة الأمم المتحدة ..



المصدر : **الحياة** (الأسبوعية)

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بريطانيا تقترح على مجلس الأمن الرد على رفض العراق ترسيم الحدود

□ نيويورك - من رابطة بغداد

■ بدأت اللجنة البريطانية لدى الأمم المتحدة اتصالات بولند، الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن لحضنها على اتخاذ موقف رسمي من رفض العراق ترسيم حدوده البرية مع الكويت كما اقترحتها اللجنة الدولية للكلية ترسيم الحدود الكويتية - العراقية. وعلقت الحياة، أن اللجنة البريطانية اقترحت إصدار بيان رئاسي لمجلس الأمن يعلن أن الرفض العراقي يتناقض مع تعهد بغداد الاستقلال الكامل لشروط وقف النار التي حددتها القرار ٦٨٧. وقالت مصادر بريطانية أن رفض بغداد ترسيم الحدود الذي أكدته وزير الخارجية العراقي السيد أحمد حسين السامرائي في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي هيخطأ غير قانين على تعاطفه. ووصفت طهبهاء رسالة السامرائي بأنها «لا تتناهي مع القرار ٦٨٧» بحسب بل تطرح مجدداً مزاعم العراق بأن الكويت جزء منه وهذه مسألة خطيرة. وكان الرئيس العراقي اعتبر قرارات لجنة ترسيم الحدود غير شرعية. وقال إن مصانعة مجلس الأمن عليها مستحيلة سابقة خطيرة جداً.



المصدر: صوت الكويت

التاريخ: ١٤ / ٦ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارسالها سالم صباح

السالم الى بطرس غالي

مذكرة كويتية مدعمة بالوثائق والارقام
والحقائق المثبتة تاريخيا الى الامم المتحدة
تفند مزاعم نظام بغداد

موقف العراق الماثل من ترسيم الحدود يؤكد
نهجه العدواني وتحدي الشرعية الدولية ويعيد
الايضاح الى المربع «صفر»



الكويت ، صوت الكويت ، كونا : فتحت الكويت أمس مفاوضات النظام العراقي بشأن ترسيم الحدود الكويتية - العراقية ، وثالث ان هذه المفاوضات إنما هي استمرار لنهج هذا النظام في تحدي الشرعية الدولية ، والاصرار على نوايا العدوان ، وإعلان الرفض والتصل من كل ما أبرمه العراق من اتفاقيات ومعهود.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم في مذكرة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي ردًا على رسالة وجهها وزير خارجية النظام العراقي في ٢١ مايو (أيار) ١٩٩٢ إلى غالي ، أنه يمكن تلخيص الرسالة العراقية بأنها تجاهل لكارثة الاحتلال العراقي الأثم للكويت بكل نتائجها وآلامها ، وما سببته للكويت وللإقليم العربي والعالم بأسره من مأس وأضرار.

وأضاف الشيخ سالم أن الرسالة العراقية تلخص عنيتها وتنص أذاتها عن الحقائق الثابتة التي تجمعت حولها دول العالم ومؤسساته ، حين حاول النظام العراقي اختراقها بالغزو وشرعة الغاب وفرض الأمر الذي يراه بقوة السلاح .

ولي ما يلي للنص الكامل للمذكرة الكويتية .

سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي المحترم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

تحية طيبة وبعد

إطاعت وزير خارجية العراق حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق والتي أمر مجلس الأمن بتشكيلها .

رغم فوضتها أغلب دول العالم بهذه الرسالة واستحوها ، غير أن الكويت لم تقلجا بما تضمنته فهي استمرار لنهج هذا النظام في تحدي الشرعية الدولية والاصرار على نوايا العدوان وإعلان الرفض والتصل من كل ما أبرمه العراق من اتفاقيات ومعهود .

ويمكن أن تلخص هذه الرسالة في عبارة واحدة هي أنها تجاهل لكارثة بكل نتائجها وآلامها ، وما سببته للكويت وللإقليم العربي والعالم بأسره من مأس وأضرار ، وهي عبوة بعد جريمة الغزو وبمعارضة الحروب والهيمنة الملاحقة والضمها والخصاص ومعاملة العالم بغيره ، إلى نقطة الصفر .

فهي رسالة تلخص عنيتها وتنص أذاتها عن الحقائق الثابتة التي تجمعت حولها دول العالم ومؤسساته حين حاول العراق اختراقها بالغزو والضم وشرعة الغاب وفرض الأمر الذي يراه بقوة السلاح . تلك الحقائق التي تنطلق من أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة عضو في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي سائر المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ، ولها وجودها التاريخي والقانوني الثمين ، فهي ليست تابعة لأي دولة ولا هي جزء منها تتبادل التثليل التلويح مع دول العالم ومن بينها للعراق .

إن للكويت حدودا موصوفة في اتفاقات وأقمار العراق ، وأطرف بها ، وأودعها عصبة الأمم للتحقق لثبوت أن حدودها مع جيرانها مستقرة ، وأنها محل اتفاق لجميع أعضائها هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تتنازع جيرانها على حدودها ، وأك ذلك مرة ثانية في محضر تم الاتفاق عليه وتوقيعه من الجانبين الكويتي والعراقي عام ١٩٦٢ ، أكد فيه العراق احترام استقلال الكويت وحدودها .

وقد أودع هذا المحضر كوثيقة في الأمم المتحدة ، وجدد العراق موافقة عليها من خلال موافقة المجلس الوطني العراقي على القرار ٦٨٧ والذي نشر كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت رقم ٢٢٤٨٠ بتاريخ ١١ أبريل (نيسان) ١٩٩١ .

لحدود الكويت مع العراق موصوفة مسعدة ، وقد كانت للشككة هي مماطلة العراقي في ترسيمها ووضع علامات ، وهي مماطلات صاحبها الابتزاز والتعدي والتصل من الوعد . وقد أدار العراق ظهره لكل هذه الوثائق والحقائق الثابتة والتقدم بطروءات وتسكك بالإنهزام وتحدي المجتمع الدولي وتذاته التي طالبت بمبررات ، وتسكك بالإنهزام بالشرعية الدولية فكانت العقوبة الهزيمة الساحقة والاعتذار بالإنهزام والقدرة ، وأعلن العراق القبول الكامل لقرارات مجلس الأمن التي أعادت الأمور إلى نصابها والرمت العراق بما وقع عليه في ١٩٦٢/١٠/٤ برضاه واختياره من اعتراف بالكويت واستقلالها وحدودها الموصوفة في الوثيقة التي أوعت هيئة الأمم المتحدة تحت رقم ٧٠٦٢ . وأودع العراق قبوله لكل قرارات مجلس الأمن وتصديق مجلسه جديدة للسلام والتعاون في المنطقة .

نهاية المسلة وبداية رحلة جديدة للسلام والتعاون في المنطقة .

وتلك مذكرة وزير الخارجية العراقي هذه التي يست مسموح الاعتراض على قرارات لجنة ترسيم الحدود بينهما هي في نصيحتها ومضمونها إعلان سافر جديد مرة أخرى لرفض الشرعية الدولية وإقراراتها والتصل من كل اتفاقيات



سابقة وإثارة من جديد للمعاوي التي يرد بها الغزو، ويعد ويكرر فيها تهديداته لليمن بأن قرارات لجنة ترسيم الحدود إنما هي قبيلة موقوفة سيكون لها انفجار قريب.

ورغم أن للذاكرة العراقية ليست الا تكراراً فزاعم لم تقطع تصددي بالانكسار للحقائق الواضحة وضوح الشمس، الا اننا سوف نتناول في ما يلي بكل موضوعية وتجرد بعض الجوانب التي تعرضت لها مذكرة وزير الخارجية العراقي في دفعة مستمرة لم تتخل عنها الكويت يوماً، الى تشكيل العمل والرجوع الى الحق والافانبة من دروس الكارثة والخزي نحو صلصة جديدة من لسانكته تعيد الى العالم امنه وسلامه، وإلى المنطقة وحدة اتجاهها، ويبد دهوات السيطرة والدوان في عالم لا نهاية له الا بالحبة والتعاون والعمل المشترك في اجرام متبادل وعلاقات تحكمها الشرعية والمبادئ.

افعال تاريخ الماطلات

اولاً تبدأ المذكرة بالقول بأن تشكيل مجلس الأمن للجنة ترسيم الحدود واختيار الاتفاقية للوقعة من العراق والكويت في ١٩٦٧/١٠/٤ اساساً لتتعلق منه اللجنة في اعمال الترسيم إنما هو فرض لوضع محدد من قبل مجلس الأمن لتلك الحدود، وأن مشاكل الحدود بين الدول يجب ان تترك لاتفاق الدول في ما بينها، وهو بهذا يدخل ويتعامل تاريخياً طويلاً من محاولات الكويت المتواصلة ونسبها بكافة الوسائل لانعام العراق بترسيم الحدود تلك الممارات التي كانت تتواجه بماطلات والابتزاز والاعتداء، للتفكر على الحدود حتى اليوم الاخير قبل هوان العراق الدائر، إذ القرحت الكويت ان يترك الى الجامعة العربية من خلال لجنة محايدة النظر في ما يثيره العراق بما يهني هذا الفزع وقد كان الرد العراقي على ذلك هو الغزو الفادر في اليوم التالي.

وهل نسي العراق انه بعدوانه الفادر واعتدائه للشرعية الدولية هو الذي اخرج القضية من الاطار الذي يطالب به الآن الى النطاق الدولي الذي تصدى لاثامه بالتصحيح لهذه الشرعية وانه قطع بمسلكه كل سبيل يمكن ان يبله العالم لحل ما خلفه من نزاع حول الحدود فحققت بذلك ان دخل المشكلة بتدخل هيئة الامم المتحدة واشترائها.

وقد اثار العراق هذا الاعتراض عند صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ذاكرة ان امور الحدود بين الدول وتصديقها وترسيمها لم يجر العمل باعتبارها ضمن نطاق اعمال مجلس الأمن الا ان مجلس الأمن رأى في ضوء ما قام به العراق من خنز لدولة الكويت وما احدثه ذلك من تأثير على أمن واستقرار المنطقة الذي هو مسؤولية مجلس الأمن بموجب صلاحياته في رصد واحترقات بوز النزاع في العالم وواجهه في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوعها، كل ذلك يتطلب التدخل الحاسم لترسيم الحدود انتهاء للمشكلة، وعليه فقد تضمنت الفقرة ٤ من قرار المجلس رقم ٦٨٧ ان لمجلس ضمن حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

وقد قبل العراق هذا القرار وصانق عليه بسلطته التشريعية والتنفيذية ونشرت تلك الصانقة كوثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة، وعليه فان رفض الاسس التي اعتمدت عليها اللجنة في ترسيم الحدود إنما هو تكوس من العراق من قبوله غير المشروط بقرار مجلس الأمن سالف الذكر.

والجدير بالذكر ان القرار ٦٨٧ الذي تم بموجبه، ضمن امور اخرى، انشاء لجنة ترسيم الحدود ذو اولاية على جميع القرارات ذات الصلة إذ تشير الفقرة الاولى منه الى ان لمجلس يؤكد جميع قراراته السابقة عما ما يجري تمييزه صراحة اثناء تعقيداً لامداد هذا القرار.

تبرير العدوان

ثانياً: في محاولة العراق لتبرير هوانه ورفض التدخل الدولي لترسيم الحدود تمسح المذكرة وقائع معكوسة من محاولات وهمية من جانب العراق لاقناع الكويت بترسيم الحدود. ان العراق كانت لديه رغبة صادقة لحل موضوع الحدود ولكن الكويت، لم تتجاوب.

وقد ان الاول ان تروى وقائع التاريخ سافرة للاجبال ليبرف الناس شيئاً عن دوافعه الصانقة، لحل موضوع الحدود.

ففي فواض عام ١٩٧١ صرح صدام حسين بأن الكويت اذا كتبت ترديد لنها، موضوع الحدود. ليجب عليها اتخاذ مبادرات وطنية قومية.

وقد شرح وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباق في زيارته للكويت لوانل شهر مايو (ايار) ١٩٧٢ تلك للادارات الحكومية الكويتية فذكر ان هذه لياتارات، تمثل في ما يلي:

١- عدم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق.



المصدر : مونت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ ٢٠١٩

- ١ - إن يستخدم راس المال الكويتي في العراق بالفتح.
 - ٢ - إن يسمح بتقليل الإيدي العاملة العراقية في الكويت.
 - ٣ - إن ترتبط الكويت بخطوط الدفاع العراقية
 - ٤ - لايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المنافذ البحرية اللازمة للعراق.
- وأكد سيق لعضو مجلس قيادة الثورة العراقي وزير الصناعة طه الجزائري أن الخطر لا يطغى صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت اذ كان خلال لقائه معه في بغداد لبحث مشكلة الحدود بان اجريتي وريه وبوينان الكويتيتين أهمية خاصة بالنسبة للعراق باعتباره بلدا خليجيا والمطلوب من الكويت أن تتنازل عليها

مزامعة صدام

والد الثاني ولد الكويت برئاسة الشيخ صباح الاحمد أثناء تلك الزيارة مع هذا أم حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في وقتها فكر هذه المطالب السابقة نفسها.

وقد كان رد الكويت حساسا بأن التنازل عن اراض كويتية غير وارد املاقا وإن هذا غير مقصور عليه من أي انسان في الكويت، وذلك هي نوعية للمبادرات الوطنية القومية التي قام بها العراق لاقحام الكويت بترسيم الحدود وهي مبادرات تستهدف الوطن وسيادته وإرادته وأرضه وحريته والتصرف في شروته.

بالأخص ذكر النظام العراقي في هذه المذكرة محاولاته المتكررة السابقة للعمل بكل الوسائل على عرقلة ترسيم الحدود حيث بدأ برفض تدخل مجلس الأمن في عملية الترسيم كما ذكرنا ولجأ إلى التشكيك في اللجنة واختيار أعضائها مطالباً أن يكون له رأي في اختيار أعضائها وهو أمر لم يندرج به العراق بل تساوى فيه مع الكويت لأن اللجنة بطبيعة مهمتها المنوطة بها لجنة فنية تقنية وليست لجنة تحكيم أو لجنة سياسية تشكل رأياً في تحديد الحدود أو تعديلها إلا أن ذلك لا يدخل في نطاق اختصاصها المحدد لها. لأن المجلس الأمن قد أقر في تحديد الحدود بين الكويت والعراق ما ورد في محضر اتفاق ١٩٦٢ للوقوع بين كل من الكويت والعراق، أساساً لذلك التحديد فكان عمل اللجنة مقصوراً على ترسيم الحدود الواردة في ذلك الاتفاق على الطبيعة ووضع العلامات الحدودية اللازمة لذلك، كما أن اختيار الخبراء المستقلين الذين هو من صلاحيات الأمن العام لهيئة الأمم المتحدة لتنفيذ المهام التي أسندت إليه

وأما : زعمت المذكرة أن قرار مجلس الأمن في ما يتعلق بتشكيل لجنة لترسيم الحدود هو قرار لم تشهد له للخطوة الدورية مثيلاً، وهو زعم خال من الصحة مثال للمعروف الدائم حيث سبق لعصبة الأمم أن شكلت لجاناً مشابهة لترسيم الحدود لفرضت عليها لحل مسائل النزاع الحدودي في بعض مناطق العالم فتحت إلى اتفاقيات طرسايه لترسيم الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا وسان جرمانه بين النمسا وهنغاريا وتروبييه بين بلغاريا ويوغسلافيا وشرمانون بين هنغاريا ورومانيا.

أما تشكيك المذكرة في اللجنة وأعضائها فذلك نوح هذا النظام وإساليه فهد شكك في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن واعتبرهما ضحية نود الحاق الضرر به وذلك استناد لموقفه في معاداة العالم ودوله حين تلقى في وجهه مطالبته ورغبته في فرض الباطل بالقوة والزيف، وبخاصة أنه خلال أعمال اللجنة لم يسجل اعتراضاً واحداً على أي من الخبراء المستقلين بها ولم يورد واقعة واحدة تشير إلى تعوز أحدهم.

مبررات وأهية

خاصاً : وفي مجال الاتهام مبررات وأهية اعترضت المذكرة على ما جاء في مشروع تقرير الأمين العام لهيئة الأمم للصفحة الذي أشار إلى أنه يوسع اللجنة استخدام التكنولوجيا المناسبة لترسيم الحدود واعتبرت ذلك أمراً غامضاً غير محدد، وأنه يحتاج إلى توضيح والتقنيات المستخدمة في ترسيم الحدود على تقني فني له أساليبه المعروفة التي يعرفها كل المتخصصين في هذا المجال بحيث أن تدخل الأمن العام في تحديد ما يصبح هو للخطر للحدوث، ولقد استخدمت اللجنة هذه التقنيات تحت بصر الجانب العراقي ونحو أي اعتراض منه فقد قام فريق المسح الذين يندس - السويدي بأعمال ميدانية قدمت الأساس للخرائط الفوتوغرافية الحدودية لمنطقة الحدود العراقية - الكويتية حيث تم إنشاء ٤ محطات لتزويد البيانات من أجل مراقبة المسح وكذلك ٢٥ محطة مراقبة رئيسية بأفصل بين محطة وأخرى يتراوح بين ١٥ و ٢٥ كلم تقريبا من أحدها الأخرى على طول الحدود وجررت ملاحظتها بمعدات فيلر ودمجى إلى اس.



وقام الفريق السوري بعمل التصوير الجوي باستخدام طائرة كومانو مجهزة خصيصا لهذا الغرض من ارتفاعين رئيسيين وتم التقاط صور لكل من الارتفاعين وكثرت مراقبة الصور من شبكة تضم أكثر من ٢٠٠ محطة مراقبة ذات اشارات معدة سلفا.

ونتيجة لهذه الاعمال تم انتاج ٢٩ خريطة فوتوغرافية عمودية بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠ ذات كثثورات ارتفاع بغاصل ٥ أمتار وكان مسقط الخرائط المستخدم في اعداد الخرائط الفوتوغرافية العمودية، هو مسقط ميركاتوره للمستعرض الدولي بيو تي إم، بامتداد ٢٨ جهة الشرق لتغطي منطقة الحدود بالكامل.

ويوشر العمل في اعداد خرائط ملصقة اضافية للجزء الغربي من الحدود المعروف باسم وادي الباطن وجري اعداد حوالي ١٤٢٠ صورة فوتوغرافية مساحية ضوئية مستعرضة بطول ٣,٥ كلم بغواصل قدرها ١٠٠ متر لطول الوادي ولستخدمت هذه الصور في تحديد اثنى خط نقطة في الوادي، كما تم انشاء نماذج ارضية زهمية لاحداث كثثورات بارتفاع مرتين، ولصلا على ذلك تم استخدام صور ثلاثية الابعاد بالاستعانة بالحاسبات الآلية لتفسير البيانات.

التفاصيل والتوصيحات

ولنا ان تتسالم من ملعية التفاسيل والتوصيحات التي كان العراق يريدنا بعد هذا الجيش التفصيلي من التكنولوجيا المستخدمة في أعمال اللجنة والتي اقتصرنا هنا على بيان بعضها وهناك مما نظرت اللجنة المزيد.

ومن المثير للدهشة ان العراق لم يستجب لطلب اللجنة تزويدها بأي معلومات متوافرة لديه حول مهمتها واكتفى في ذلك بالردود، حيث وعد بان يقدم وثائق وهو يعترف في مذكرته بأنه لم يستطع تقديمها خلال اجتماعات اللجنة ويعلم اللجنة وهيئة الأمم اننا لم نتطرق حتى يقوم العراق بذلك علما بأنه لم يفعل رغم مرور ما يقرب من عام بين اول اجتماع للجنة وبين اجتماعها الخامس الذي اعلنت فيه ترسيم الحدود ارضية.

ومع ذلك يصف العراق أعمال اللجنة بالتسرع المرفوض في رايه علما بأنه حتى اجتماع اللجنة الاخير لم يستطع تقديم مودع محدد لتسليم ما ادعى وجوده. ترى كم من الزمن كان يقترح العراق ان تنتظر هيئة الأمم للتصديق ومجلس الأمن وقضية استقرار الأمن في هذه المنطقة من العالم حيث يتنها العراق لتقديم وثائقه التي يعلم يقينا كما يعلم الجميع انها لا وجود لها وانما هي استمرار كما ذكرنا احوالاته في العقود السابقة للمسايلة في ترسيم الحدود لتصبح سيف ابتزاز يرفعه للحصول على مقاعد وتجميع الارضيات والمناطق.

● سادسا: تلوم المذكرة ممثل الكويت بأنه كان يوجه اسئلة الى الخبراء المستقلين توجيهاً باجابات محددة، ولا نغري ما الذي منع ممثل العراق من ان يوجه اسئلة وهو عضو في اللجنة وله كامل الحق في الاستفسار وإبداء الرأي.

● سابعا: رفضت مذكرة النظام العراقي ما استندت اليه اللجنة في تفسيرها لمسار خط الحدود في جنوبي، سفلون حيث تستند المذكرة في رفضها الى ان اللجنة اعتمدت على وجهة نظر مساحية (مع ان ذلك حميم عملها) وان اللجنة استندت الى وثائق ومراسلات بين بريطانيا والعراق كما انها اعتمدت على خرائط عراقية لا نغري لماذا تلام لجنة ترسيم الحدود على ذلك.

وشير المذكرة هذا الاعتراض بان بريطانيا في تلك الفترة كانت هي القوة المستعمرة والمهيمنة على المنطقة وان الخرائط العراقية التي استندت اليها اللجنة لا تكن موضوعية في وقتها لتستخدم في الترسيم.

وهي اعتراضات يرفضها أي منصف محايد، فالعراق في محضر اتفاق ١٩٦٢ بعد انتهاء السيطرة البريطانية وزوالها ويقام الحكم الوطني العراقي هو الذي نص صراحة بتوقيعه في البند الاول من الاتفاق على:

«امتعرف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبنية بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٦٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٦٢».

فان الضغط البريطاني والقوة الاستعمارية الهيمنة التي تبرر التصلل من هذا الاعتراف العراقي بمسار الحدود المهم الا مخاطم النظام العراقي الحالي التي اكدها خروه القادر وطبعه في الكويت رخصا وشعبا ووجودا.

اسر مثير للعجب

اما اعتراض النظام العراقي على استناد اللجنة لخرائط قور اسر مثير للعجب، ودعواها انها خرائط لم توضع لافراض الترسيم اشد مثارة للعجب فالحدود الواردة في الخرائط الصادرة عن دولة ما هي برهان قاطع على حدودها مع جيرانها سواء استخدمت في الترسيم أو في غيره.



صوت الكويت

المصدر :

١١ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● لئلا، تشير المذكرة إلى أن الكويت قامت بتحريك مراكز الحدود وقوات الحدود ومواقع التفتيش لأكثر من ٧٠ كيلومترا مستندا في ذلك إلى أن الجوازات الكويتية كانت تسجل نقطة الخروج في المطامق فأصبحت في سفوان التي تبعد عنها بهذه المسافة ولا ندري ما علاقة مركز الجوازات واختيار موقعه بحدود الدولة؟
وإضافة مع هذا الطرح للتحقيق فإن لدى الكويت وثائق سفر تسجل نقطة الخروج من مدينة الزبير، فهل يعني ذلك أن تطالب الكويت بمد حدودها إلى الزبير؟
ومن المعروف في كل دول العالم أن نقطة الخروج قد تكون في المطار الذي قد يقع في منطقة المدينة وليس عند نقطة حدودها.
أن هدف المذكرة العراقية كما هو واضح هو التوصل من خط الحدود الولري في الاتفاقيات التي وقعتها العراق والاتصال منه إلى شواهد ودلائل أخرى لا يقبلها عقل.
● ناسمأ: تعرض للمذكرة على امرين استندت لهما أعمال لجنة الترسيم اولهما اعتمادها على الأدلة للمساحية الصرفة واعتماد الاحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض من دون المساح لاجل تقديم اية أدلة أخرى تستقي من مواد مناسبة (دون أن يحدد العراق نوعية هذه المواد المناسبة). ومؤكد أن لجنة الترسيم وتطبيق خط الحدود على الواقع لابد وأن تعتمد أساسا على لدة مساحية مادام خط الحدود متفقا عليه مسبقا، لأن أساس العمل المطلوبة لا التمديل.

مناهات جديدة

غير أنه من الواضح أن مذكرة العراق تريد أن تبعد اللجنة عن مهمة الترسيم لتدخل في متاهة تحديد الحدود انطلاقا من إنكار النظام العراقي للتحديد الذي تضمنته الاتفاقيات وسعيه إلى وصول من الجدل تنبه فيها كل الأطراف لثبدا من جديد رحلة اتفاق على تحديد الحدود، وهو بالطبع ما يرفضه مجلس الأمن وهيئة الأمم واللجنة التي تنطلق من الشرعية الدولية والاتفاقات المعقودة وحمية الالتزام بها.
أما الأمر الثاني الذي يتعرض عليه للمذكرة فهو أن اللجنة اعتمدت للخرائط البريطانية من ضمن المواد المناسبة التي تستند إليها في أعمال الترسيم وتنطلق المذكرة في ذلك من رفضها لكل تحديد قامت به بريطانيا للحدود رغم أن العراق هو الذي أقر ذلك رسميا بتوقيع رؤساء وزرائه في محضرى اتفاق ١٩٦٢ و ١٩٦٧ كما أوضحنا، ومع كل ذلك فالخرائط البريطانية لم تعتبر الأساس لعمل اللجنة بل مادة من المواد المناسبة ليد أن تبرزها مواد أخرى ولهذا لم يؤخذ بها في بعض الموضوعات.
ولا ندري إذا رفض النظام العراقي للخرائط العراقية الصادرة من حكوماته وتحديد الحدود الذي اعترف بها في اتفاقياته والخرائط التي كانت متوافرة في فقرات تحديد الحدود ولم يقدم وثائق أو أدلة جديدة بل وعودا ومساطات بتقديمها فما الذي يمكن أن تستند إليه أي جهة تكلف بترسيم الحدود إلا إذا كان كل ذلك تمجيزا مقصودا ينتهي بالجدد الدولي المتوخى أنها، المشكلة إلى فراغ ويبقى قضية الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة رهنا بمن يمتلك السلاح والرغبة في العدوان.
● عاشرا: تعرض للمذكرة على أن ممثل الكويت قد رافق الخبراء للمستقلين في تحريراتها في منطقة سفوان علما بأن مرافقة ممثل الكويت ثبت وفقا لقرار اللجنة وهو عنصر من أعضائها وبخوله مع الخبراء إلى المنطقة الحدودية أما تم تحت مظلة الاسم للجنة التي تعمل اللجنة في إطارها
وفي هذا الإطار اتهمت المذكرة أعضاء اللجنة بعدم الحيادية، وهو اتهام لم تعتمد فيه على أي دليل، بل هو حكم جزائي للأساس إلى عمل اللجنة وفي مثل هذه الأمور ينبغي أن تنطلق الأحكام من أدلة وأدلة تقدم في علانية ودق.
ولم تكن قرارات اللجنة متحيزة للكويت كما زعمت المذكرة العراقية، فقد قررت اللجنة ضمرا الكويت من مياهه الإقليمية في خور الزبير مما يعني انتفاع العراق الكامل بالخور المذكور، وقرار اللجنة بهذا الشأن يعتبر ردا وأضحا على اتهام اللجنة بعدم الحيادية.

التماس مخارج

● حادي عشر: تحاول المذكرة العراقية التماس مخرج من موافقة ممثلها باللجنة على تحديد نقطة سفوان، فتدبر المذكرة ذلك بقولها أن ممثل العراق استغل فيها بصورة مثالية للفراعد وأيدا حسن الله، ولا ندري أي حسن نية أو سوء نية يمكن أن يتعلق بمحاثق وحدود وخطوط مساحية وكيف يمكن أن



مجلس الكويت

المصدر :

١٢ جمادى الأولى ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستغل ممثل دولة في مثل هذا الموقف؟
ولما كانت موافقة ممثل العراق واللجنة قد استندت إلى اللوحة العراقية القديمة إلى سفير بريطانيا في ٢٥ يونيو ١٩٤٠ والتي تقرر فيها الحكومة العراقية أن خط الحدود يقع جنوب سفوان على مسافة ١٢٥٠ ميلاً من مركز الجمارك القديم فقد حاول النظام العراقي أن يتخلص من هذه اللوحة العراقية وما جاء بها من مؤشرات لتحديد خط سفوان
وهذا تناقض صارخ . مذكرة دولة تحدد بداية خط حدود في رسالة رسمية عام ١٩٤٠ وتعليق حالي يتقدم به وزير خارجية هذه الدولة برفض ذلك وإنكاره لأن كل تحديد لترسيم الحدود غير الذي يراه النظام العراقي سواء أتم بالفعل في الماضي أم في الحاضر هو لديهم أمر مفروض.
وتواصل المذكرة اعتراضاتها على قرارات اللجنة فتذكر أن هذه القرارات أدت إلى اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي العراق المسلم بها قبل هذا التاريخ بما تضمنته من موارد نفطية ومنشآت أقاليمها في تلك الأراضي.
ولم تشر المذكرة عمداً إلى الحقيقة التي اشتها دور مجال للشك أو الجدل الأعمال للساحية الفنية للجنة ترسيم الحدود فقد ثبت أن العراق قد تجاوز غير السنوات خطوط الحدود التي أقر بها في محضرى اتفاق ١٩٣٢ و١٩٦٢، وتدعى المسلح وتطوره لخسر الصلاحيات الكويتي عام ١٩٦٢ والأحداث الأخرى التي قام بها على الحدود وسجلت الكويت اعتراضها عليها في حينه بمذكرات رسمية متتالية يعود تاريخها إلى عام ١٩٦٢ وأقام هذه المنشآت لتكون دليلاً في ما بعد على جديتها هذه الأراضي له.
والشرعية الدولية لا تمنحني اللامر الواقع للفرض بالعنوان وهي تطالبه الاطراف باحترام ما وقعه من اتفاقات وتكثرت للتجاوز بالرجوع إلى حدوده المشروعة.

● ثاني عشر: اعتبرت المذكرة العراقية قرار انضمام دولة الكويت إلى جامعة الدولة العربية قراراً باطلاً لغياب وزير خارجية العراق عن اجتماع المجلس، وادعت المذكرة أن قرار ضم عضو جديد إلى جامعة الدول العربية يجب أن يحظى بموافقة الأعضاء بالإجماع .
وهكذا يسلم العراق في مذكرته بأن الكويت قد أصبحت عضواً بالجامعة العربية، وإن كان يصرّ ذلك إلى خطأ وزير خارجيته فكيف يتم التسليم بذلك صراحة ثم يعتبر قرار الجامعة العربية باطلاً؟

ومع ذلك فإن السلوك اللاحق للعراق تجاه الكويت يؤكد أنه ولنمو ثلاثة عقود من الزمان قد تعامل مع الكويت كدولة مستقلة من ناحية، وكدولة عضو بالجامعة العربية من ناحية أخرى وضلل ذلك السلوك في مظاهر التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

● ثالث عشر: ادعت المذكرة العراقية أن السلطات الكويتية قد اعترفت بتجاوزها على أبار النفط العراقية، وذلك على لسان سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في اللقاء الذي جرى مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية في جدة في الثلاثين من يوليو ١٩٩٠. وهذا الادعاء لم يرد مطلقاً في المحادثات التي تمت في ذلك اللقاء ولا في غير. فقد تمسكت الكويت برأيها الأوردي في المذكرتين الرسميتين اللتين رافعهما نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ و٢١ يوليو ١٩٩٠. رداً على المذكرتين العراقيتين المؤرختين في ١٥ و٢١ يوليو ١٩٩٠. وقد أكدت الكويت، وهي مستعم الوفد العراقي في لقاء جدة أنها على استعداد لتشكيل لجان محايدة للنظر في كل القضايا المثارة بين الطرفين بما في ذلك مسألة أبار النفط. غير أن الجانب العراقي لم يستجيب لذلك وكان رده الهجوت مساعداً بهيموه الغائب على الكويت بعد ساعات من انتهاء الاجتماع المذكور.

تحليل من التزامات ومطامع

● رابع عشر: تلجأ المذكرة العراقية في مواجهة قرارات لجنة ترسيم الحدود إلى نهجها الدائم الذي يقوم على التحلل من كل اتفاق أو التزام وقعتها لتفرض تصوراتها للامور ومطامعها كحافق لا بد وأن يتبناها ويتزعم بها الجميع، وعليه فقد فسرت قرارات لجنة الترسيم، كما دأبت على تفسير كل ما يخالف هواها، بأنه عمل استعماري ومؤامرة دولية.

فهي على سبيل المثال تستند في مطالبتها بإرض كويتية وجزء في الصليح ليس على الاتفاقات الموقعة منها ولا على الحدود الموقعة تاريخياً، بل على شهرتها بأنها دولة بحرية لا بد أن تكون لها امتلاك على الخليج وهي تختار هذه الامتلاكات في أرض جارتها الكويت وتصر على أن ما تطله يجب أن يصح وفقاً لبعض النظر عن مدى أحقية ذلك من عدمه، وهي تفلل عن عمد حقائق يعلمها الجميع من أن لها ساحلاً مستديراً في الفار على مسافة ٤٠٠ كيلومتراً، وأن لها كل الساحل الضمالي على خور عبد الله (٢٥ كيلومتراً) وميناء البكر الذي تمت تويسته فأصبح يتسع لتفلات النفط المملأة.



١٢ شهر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

ولكن الدول أُنشأت بعضها بمعنى موالي على بحار دافئة، وأخرى تتمنى مناطق ذرية بالمعان وبغيرها، ولو ترك لهذه الأمانى أن تنتقل إلى واقع تعرضه القوة تغيرت خريطة العالم وتواصلت حروب جديدة تغني البشرية وتحررها فمرة التقدم الذي حققته بما وصلت إليه من رشد يحترم القوانين والجوار والشرعية. وترى مذكرات العراق في بعضها الطامح أن النبط البحري الذي تختاره يقع في ما أطلقت عليه المذكرة بالقرية الصغيرة الكويت التي نشأت بين القرنين الماسيين على ضفاف الخليج، وهي تطلق على الكويت هذا الوصف وكلها تنكر وجود دولة لثقة عدد سكانها ومساحتها المحدودة، وهي نظرة لو أخذ بها العالم لاختفت من خارطته دول كثيرة لها وجودها الدائم، فالدول تقاس بعبأتها ولاعلايتها لا بحجمها وعدد سكانها.

دعوى ومزام

● خاص هش :

يدعي العراق بأنه غير ملزم بالمحضر للتحقق عليه لعام ١٩٦٦ حيث إن السلطة التشريعية في العراق لم تصانق عليه. وللدعوى على هذا الادعاء تقول الآتي :
(١) إن مسألة خضوع اتفاق ما للتصديق أو عدمه تتوقف على نية الأطراف المعنية وهذه تستفاد من الظروف والقوانين وموضوع الاتفاق. ويعمل بمفاهيم (وهو أحد خبراء القانون الدولي) بأنه إذا كان برزوكول أو تصريحاً أو مذكرات متبادلة، فإنه لا يحتاج إلى تصديق. ما لم ينص على خلاف ذلك. إذا كانت أي من هذه الاتفاقيات لا تزيد على إضافة نقطة محدودة في المعاهدة الأصلية.
ولا يخفى أن المحضر المتفق عليه، لا يرفع حدوداً أو يقيم أخرى مكانها، ولا يعمد بالنسبة لحالة الحدود من تقرير اعتراف محدود سبق لاتفاق عليها. ولو افترضنا جدلاً أن التصديق على ذلك الاتفاق كان ناقصاً فإن مسؤولية عدم اتباع شروط التصديق تقع على عاتق الدولة المخلة وليس على الدولة التي تعاملت معها. فهي التي تحصل نتائج الاتفاقية ذات التصديق الناقص. والقول بغير ذلك يجعل من حق الدول الأخرى أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة فحص الاتفاقية والتأكد من سلامة إجراءات التصديق الأمر الذي يباهى به العراق الدولي.

(٢) إن نية الطرفين المتعاقدين العراق والكويت قد انصرفت لتففيذ هذا المحضر فوراً بعد التوقيع عليه. وللدلالة على ذلك، فإن معظم بنود المحضر قد تم تنفيذها مثل الاعتراف، وإزالة التمييز الديبلوماسي، وإقامة اتفاق تجاري واقتصادي الخ. وقد قدم الجانب الكويتي مساعدات مالية بلغت ٢٠ مليون دينار حسب الاتفاق.

(٣) إن اتفاقات أخرى مع العراق (بإستثناء اتفاقات الحدود)، قد نص فيها صراحة على وجوب التصديق بما في ذلك بروتوكول التعاون الثاني بين العراق والكويت. وهذا يهدد أن للممارسة الجارية بين البلدين، تنطوي بإتيان نص خاص بالتصديق إذا ما انصرفت نية الطرفين إلى إزمه وإن عدم أدات مثل هذا النص في الوثائق الخاصة بالحدود قريبة قوية على أن مثل هذا التصديق غير مطلوب. (٤) تم تسجيل المحضر في الامانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٤ ولم تعترض أي من الدولتين على نفاذ المحضر المذكور بدعوى عدم التصديق.

(٥) إن موقف النظام العراقي باعتراضه على هذه الاتفاقية والانتهاكات المستمرة لها ليس بالأمر الجديد، فقد اعتاد هذا النظام على فسخ كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لا تتماشى مع مصالحه التوسعية، فقبل ابتداء حربه مع إيران اعترض على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بشأن خط العرب مع إيران ثم عاد واعتزف بها بعد غزوه لدولة الكويت، كما أن غزوه لدولة الكويت بعد ذاته بما فيه من فسخ واتتهام للوثائق العربية والدولية بهذا الشأن، ولو دلل دافع على توجهات وسلوكيات هذا النظام الذي لا يمكن لأي قانون أو معاهدة اقليمية أو دولية أن تجمد طويها من الاحترام لديه. ومن هذا المنطلق وخاصة في ما يتعلق بهذا الأمر، فإن الكويت لتؤمن إيماناً تاماً بأن الإرادة الدولية هي الآلة الوحيدة الكفيلة التي يجب أن تفرض على مثل هذا النظام ليحترم القوانين والمعاهدات الدولية.

الأدلة والخرائط

● سادس هش :

أرادت المذكرة العراقية أن تجر هيئة الأمم للتحقق ومجلس الأمن إلى متاهات من الاعاءات حول الوجود التاريخي للكويت فرغت من الرد عليها وبحلها البرامج العملية الموثوقة ونشرت بشانها من الأدلة والخرائط والدراسات ما يجعل



مساريرة هذا الوهم التاريخي مضحية للوقت، فالكوفة أرضاً وشعباً وبلد، حقيقة تاريخية لا مجال أو ادعاء بانكارها. ثم أن هذا للنسب في ادعاءات الحقوق التاريخية يتنافس تماماً ما انتهت إليه المبادئ، الإسلامية للقانون الدولي من أن الحدود التي تفصل بين الدول المتجاورة وتحدد أقاليم كل منها وفقاً لخطوط الحدود التي رسمت قبل الاستقلال، هي حدود لا بد أن يلتزم بها، وهو البلد الذي طبق بين دول أميركا اللاتينية والقره رعاء، الغارة الأفريقية في اجتماع القمة الأفريقية ١٩٦٤ حسماً للقضايا الحدود، وتنازعاتها.

وقد أخذ مجلس الأمن بهذه المبادئ، حين اعتمد الحدود التي وقعت بالموافقة عليها كل من الكويت والعراق في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وهو ما تنادي به دراسات القانون الدولي التي ترفض التحلل من الاتفاقيات المتعلقة بالحدود بدعوى عدم المصادقة عليها.

ومع ذلك فإن الدراسة العلمية الموضوعية لخصية حدود الكويت مع العراق تصل بناً إلى النتائج نفسها التي وقف العالم من أجلها وراء الكويت وقضيها، والسبب في ذلك واضح، فحدود الكويت كما تطالب بها، مسجلة في وثائق وخرائط واتفاقيات معروفة وموثوقة دولياً لا ينكرها أحد ولا يدعي زيفها إلا من يريد مخالفة الناس ومخالطة الحقائق العلمية.

قبل نشأة العراق

ويرجع تاريخ تلك الوثائق إلى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة، فهي ليست وثائقاً مصطنعة لتزييف دليل أو للمطالبة بحقوق لا أصل لها قدمت حين برز النزاع على الحدود، بل هي حقائق التاريخ الثابتة الموثوقة.

ففي موزع معاهد سوف نجد أنه لنحو ثلاثة لآزير (١٧٠٩ - ١٩٩٢) استمرت الكويت هذه المنطقة المطلة على الشاطئ، الشمالي للخليج العربي، كياناً متميزاً، استمر محتفظاً باستقلاله تحت كل الظروف، ورغم كل للتغيرات وكانت علاقة ذلك الكيان للتميز واضحة مع الدولة العثمانية التي شمل نفوذها كامل الأراضي العراقية، التي انتصرت علاقة الكويت معها على تلك الصلة الإسلامية العامة التي تربط الأقطار الإسلامية بالمخالفة العثمانية، ولم يكن هناك أي وجود عثمانى في أي جزء من أراضي الكويت، كما أنه لا توجد أي صورة من صور التبعية السياسية، فالمعلاقة هي علاقة تبعية لا تنس الاستقلال ولا تنال من سيادة أهل الكويت على أراضيهم.

ويشهد على ذلك التميز والخصبة المستقلة، اعتماد أهالي الكويت على أنفسهم في الحسابات من هجمات القبائل وغاراتها على الكويت دون تلقي مساعدة من السلطات العثمانية في البصرة أو بغداد، وإنهم بنوا أسوار الكويت في عام ١٧٦٠ لتحمي مدينتهم دون اعتماد على أحد.

ويشهد بذلك أن الكويت كانت ملجأ للنازحين على السلطات العثمانية في بغداد حيث (لجا كل من الشيخ فويهي شيخ للنفق، ومصطفى أغا متسلم البصرة إلى الشيخ عبدالله الصباح حاكم الكويت (١٧٦٢ - ١٨١٥م) إثر ترويعها على سليمان باشا وإلى بغداد ورفض الشيخ تسليمها رغم التهديد بتوجيه حملة لإزغام الكويت على ذلك).

ويشهد بعدم التبعية للعثمانيين سماح حاكم الكويت بالتنازل الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة إلى الكويت (في الفترة من ١٧٩٢ - ١٧٩٥) إثر خلاف مع السلطات العثمانية، وما كان يمكن أن يتم ذلك لو كان للكويت ولاه أو تبعية للدولة العثمانية.

ولذا ما تركنا جانباً الوقائع والشهادات وتقارير الرحالة والسياسيين إلى موقع الكويت في المصورات الجغرافية، فسوف نجد أدلة أكثر قوة على كيان الكويت للتميز، ويشمل ذلك في خريطة (C. RITTER)، وهو عالم ألماني يعتبر أحد مؤسسي علم الجغرافيا الحديث، وقد جاءت صورة الكويت ضمن خريطة جزيرة العرب للنشرة باللغة الألمانية عام ١٨٦٧ مثلاً عن كتابه علم الأرض (Erdkunde) الذي نشر في بضعة عشر مجلداً اعتباراً من عام ١٨١٨.

وتظهر الكويت تحت اسم (Kueit or Korein) في دائرة تخطيط بموقعها الحالي وتضم رية وبيضان وأجزاء من جنوب العراق، والخريطة مطبوعة في برلين، ومحفونة في مكتبة جامعة كامبريدج تحت رقم (C.336.58.1) (Maps).

(٢) خريطة شبه الجزيرة العربية الواردة في الكتاب الذي وضعه بالجريف W. G. Palgrave عن رحلاته في جزيرة العرب عام ١٨٦٢/٦٣ ويتضح في الخريطة أن الكويت قد ميزت بلون مستقل تماماً عن الوحدات السياسية الأخرى في المنطقة، وللمتلازمة بالوحدانية العثمانية التي تعدت شمالاً وتوجد جنوباً. ويلاحظ أن حدود الكويت الشمالية تشتمل على رية وبيضان، والجانب الغربي من الجزء الجنوبي من شبه العرب، ويضم ذلك أم قصر ومعظم الفاو.

أما عن اتفاقية ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا فلم تنص مطلقاً على



تبعية الكويت لولاية البصرة كما تذكر ذلك في الذاكرة العراقية، بل تنص المادة الثانية من تلك الاتفاقية على أن شيخ الكويت يمارس إدارة مستقلة في منطقتة، ويحتدم الحكومة العثمانية من أي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك مسألة الوراثة وعن أي عمل اداري آخر وكذلك عن أي احتلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي إلى الكويت.

ومع ذلك فقد التفتحت تلك الاتفاقية أجزاء مختلفة من الأراضي الكويتية لصالح العراق وهو أمر طالب به الشيخ مبارك الصباح بشهادة الوثائق وحقائق التاريخ.

وقد أصرحت العراق لنفسه بتلك الحقائق الثانية وأكد عليها في لستراين واضحين بوزارة الكويت وحدها، الأول في عام ١٩٢٢ والثاني في عام ١٩٦٢. ويشهد الكتاب السنوي للجمهورية العراقية في عام ١٩٨٨ بهذه الحقيقة سواء من خلال ما تضمنته من معلومات عن الكويت كدولة جارة وشقيقة أو من خلال الخريطة المرفقة له، والتي تبين الحدود الكويتية العراقية بصورة تقارب كثيراً مما توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود.

ولعل في هذا العرض ما ينيل «الوهم والخيال» يبرسي دعائم الحقيقة حول لى الكويت حقيقة تاريخية بكتابها الاداري وحدها السياسية التي كانت واضحة المعالم قبل استقلال العراق بأكثر من نصف قرن.

شعبنا وراء قيادته

● سامع حشر:

ورغم الدروس التي تلقاها النظام العراقي حين زعم أنه جاء بفرويه استجابة لنداءات من الشعب الكويتي فوجد شعباً على قلب رجل واحد وراء قيادته يتصدى للنظام الغازي بمقاومة شهادت بها الدنيا ومواجهة تنطلق بالانصيحة والغدا، وقد أظهرت الوثائق التي خلفتها القوات الغازية بعد التحرير مدى الرعب والفرع الذي كانت تعانيه تلك القوات الغازية العراقية من مقاومة أبناء الكويت. رغم كل ذلك تعود هذه الذاكرة العراقية إلى نصف قرن مضى متوهمة أنها تستطيع أن تزيح التاريخ وتطوي عنق الحقائق لتطمح للعودة الوطنية الكويتية من خلال الزعم أنه عند انعقاد أول مجلس تشريعي في حكم الشيخ أحمد الجابر طالب أعضاء هذا المجلس بانضمام الكويت إلى العراق وأن شباب الكويت الأجرام طلبوا من الحكومة العراقية مساعدتها في ذلك وهي النعمة ذاتها التي كرمها بعد نصف قرن.

ويكفي لرد على هذه المزاعم أن نرجع إلى الكتاب الذي تقدم به هؤلاء الشباب الذين قابلوا أمير الكويت داعمين إلى بعض الإصلاحات وتشكيل مجلس تشريعي. وأن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفاً تمتع الفلسطينيين من رعاية على أن يبادروا اليك بالنصيحة وإقناعهم في التفاهم وإياك على ما يصلح الأمر ويهدأ عنهم وعليك عوامدي الأيام ويصون لنا كيان بلادنا ويحفظ استقلالنا جهر قاصدين لا إزالة أسباب الشكوى وإصلاح الأحوال.

فهل تحمل هذه الرسالة إلا حوار الحب والمودة وتبادل النصيحة بين الراعي والرعية وتأكد الاصرار على استقلال الكويت وحفظ كيانها.

وفي ختام هذا الاستعراض لما أورده وزير خارجية العراق في مذكرته بشأن نتائج لجنة ترسيم الحدود تمتدح جازمين أن هذه المذكرة ليست إلا حلقة من سلسلة لم تنقطع من المحاولات لمرحلة الانهاء، الحاسم لمشكلة الحدود بين العراق والكويت. فالمراتب يسمى لإخراج القضية من نطاقها المحلي تحت مظلة الشرعية الدولية إلى النطاق الثنائي الذي مدت الكويت طاول حياتها يدعها بالمصلحة والتعاون والحوار والمساواة والالتزام المطلق بنائب الأخوة وحقوق الجوار وروابط التاريخ ووحدة المنصور إلى الجار الشقيق فكان الرد وصراحة غزو كانت مصحوبة إلى القلب وعدوات استهدفت الوجود والأرض واستباح الأرواح والممتلكات.

ويعتقد النظام العراقي أنه بهذا الضجيج الإعلامي الذي اعتمد يمكن أن يعرقل مسيرة الشرعية، وإصرار دول العالم على إعادة الأمن والاستقرار والحدود الآمنة التي تشكل مجلس الأمن بجماعتها إلى المنطقة، وهو اعتقاد أن الأول أن يترجع عنه النظام العراقي ليواجه الحقائق ويتعامل مع جيرانه على أساس المجاني، في لقاء الانداز.

وقد كان يكفي لرد على هذه المذكرة بتقاسيمها أن تشير إلى ما نصت عليه صراحة بعد كل الكوارث والنوازل التي تسببت فيها لرغبة الملازمة الآمنة مع جيرانه ببارته التي أوردها نصاً في مذكرته:

«أن العراق في يوافق مطلقاً على أي صيغة للترسيم بريطانية كانت أم غيرها. ولكننا أصرحاً للرأي العام العربي والمالي الذي نشرت عليه مذكرة النظام العراقي ومحتوياتها رأيتنا من واجبنا بيان الحقائق والوثائق التي تقدم للمعلومات الصحيحة حولها وأملنا في صراحة للمعلل وعدوة إلى الحق واعتذاراً إلى الله.



مجلس الأمن يبحث مذكرة العراق حول إعادة رسم الحدود مع الكويت

الكويت - وكالات الأنباء - أعلن
بول ناترديم رئيس مجلس الأمن الدولي
في الدورة العادية أن ٢٠ من الدليل دائمة
العضوية بالمجلس تعترض أمام بيان للرد
على رسالة العراق حول موضوع إعادة
ترسيم الحدود بين الكويت والعراق .
وقال بول وهو مندوب بلجيكا في
المجلس أن مجلس الأمن سوف يناقش
خلال ساعات رسالة العراق ومن المتوقع
أن ترد الولايات المتحدة وبريطانيا
وفرنسا عليها .

وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة الأنباء
الكويتية أمس أن محمد الطلال القائم
بإعمال مهمة للكويت في الأمم المتحدة
بلغ رئيس مجلس الأمن في الأسبوع
الماضي بأن النظام العراقي ما زال يرفض
الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة



مصرع عراقي واصابة ٤ اثناء عملية تسليح عبر الحدود مع الكويت

الكويت - ر - اذاعت وكالة الأنباء الكويتية أمس أن عراقيا قتل في مصرعه واصيب ٤ اخرين في اشتباكات مع دورية كويتية اثناء محاولة للتسلل الى الكويت أمس الأول قرب الحدود السعودية العراقية للكويتية المشتركة . واشتباكات الوكالة نقلت عن مصادر أمنية ان المسلحين استولوا على سيارة كويتية في محاولة لدخول الكويت الا ان الدورية طاردهم عندما راهاوا اسرا بالوقوف .



□ الكويت تبلغ الامم المتحدة :

**رد العراق بشأن قرار ترسيم الحدود
يمثل استمرارا لتحدي الشرعية الدولية**

الكويت - خاص للأهرام - اباحت الكويت الدكتور يكرس هال الأمين العام للأمم المتحدة ردها على الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية العراقي حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق .
واكدت الكويت في ردها على الرسالة العراقية انها تمثل استمرارا لنهج النظام العراقي في تحدي الشرعية الدولية والاصرار على نوايا العدوان .
أوضحت الكويت ان الرسالة العراقية تتجاهل تاريخا طويلا من محاولات الكويت المتواصلة وسعيها بكافة الوسائل لاقتناع العراق بترسيم الحدود .
واشارت الرسالة الكويتية الى ان النظام العراقي عمل على عرقلة ترسيم الحدود حيث بدأ برفض تدخل مجلس الأمن في عملية الترسيم وشكك في اللجنة واختيار اعضائها وهي لجنة لمبة اهتمت اطار عملها في تحديد الحدود بين الكويت والعراق على ما ورد في محضر اتفاق ١٩٦٢ الموضح بين الكويت والعراق بشأن الحدود .
كما اكدت ان زعم الرسالة العراقية بأن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بعد سابقة في تاريخ الامم المتحدة زعم مردود عليه ومثاب للصفة حيث سبق لمصبة الامم أن شكلت لجانا متشابهة لترسيم الحدود في بعض مناطق العالم وانتهت الى اتفاقيات فرسان (لترسيم الحدود بين برلندا وتشيكوسلوفاكيا) وسان جيريان (بين النمسا والمجر) .



المصدر : الوقف

التاريخ : ٥ - ١٩٨١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انسحاب العراق من اجتماعات لجنة ترسيم الحدود مع الكويت

الامم المتحدة - ١ ش ١ : يبلغ العراق
الامم المتحدة انه لن يحضر اجتماعات
اللجنة السابعة للجنة ترسيم الحدود مع
الكويت التي تعقد اليوم في مقر الامم
المتحدة احتجاجا على قرارات اللجنة
والتي رفضها العراق . وزعم احمد حسين
وزير الخارجية العراقي ان مجلس الامن
العدم مسألة الحدود بين العراق والكويت
في القرار رقم ٦٨٧ بفرض فرض وضع
محدد .

بيكان من مجلس الأمن يصدر العسراق من عواقب رفض قرارات لجنة ترسيم الحدود

الامم المتحدة ١ ش ١ - يصدر مجلس الأمن خلال ساعات بيكانا يحذر ، فيه العراق من غالبية الاعتراض على القرار الذي سوف تتخذه لجنة ترسيم الحدود مع الكويت ..
ويشير مشروع البيان الرئاسي الذي حصلت عليه وكالة انباء الشرق الاوسط الى القلق العميق والاستياء الذي اثارته رسالة وزير خارجية العراق الموجهة الى الامين العام والخاصة بعمل لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية والتي يلاحظ فيها ان العراق قد يطعن في وجود الكويت نفسه .



كسا يعرب أعضاء المجلس والمجلس مشروع البيان من تفهم الميقات لأن العراق يبدو انه يرفض نهائيا قرارات لجنة الحدود . يرسم بنود القرار ٦٨٧ وخطة الامين العام لتنفيذ الفقرة الثالثة من القرار .
ويؤكد مشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن على حصانة الحدود العراقية الكويتية كما ترسمها اللجنة ويعتدما المجلس ويذكره بالعواقب التي يمكن ان تترتب على خرق الحدود .
والرسالة التي يشير اليها مشروع البيان كان قد وجهها احمد حسين وزير الخارجية العراقي الى الامين العام للأمم المتحدة .. وتؤكد رفض العراق للتنازع التي توصلت اليها لجنة رسم الحدود وترى ان هذه التنازع تخالف صانق التاريخ واليهوديات وأن الكويت كانت خلال القرن التاسع عشر وال ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى جزءا من العراق هل حد قبل المسجل العراقي .

[صورة للاهرام من ا.ب]



العالم اليوم

المصدر :

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن يحذر العراق من معارضة ترسيم الحدود

اصدر مجلس الأمن امس بياناً يحذر فيه العراق من عاقبة الاعتراض على القرار الذي سوف تتخذه لجنة ترسيم الحدود.

ويحذر مشروع البيان إلى الشرق المعين والاستياء الذي اثارته رساله وزير خارجية العراق الموجهة إلى الأمين العام والخامسة بعمل لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية والتي يلاحظ فيها أن العراق قد يعلن في وجود الكويت نفسه.

كما يعرب أعضاء المجلس وفقاً لمشروع البيان عن قلقهم العميق لأن العراق يبدو أنه يرفض نهائياً قرارات لجنة الحدود برغم القرار ٦٨٧ وخطة الأمين العام لتطبيق الفقرة ٤٢ من القرار. ووكالات



المصدر : **الحرق الأوسط (التدنيّة)**

١٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٥٩

تبقى الصدود بين العراق والكويت هي القضية المهمة لأنها مثقلة لولاء يحملها العراق في شأن الكويت والرغبة في إبلاغها. اليوم شغل الكويتيين الشاغل الانتهاء من ترسيم الصدود بشكل نهائي. لكي يبنوا مسوراً من الأسمنت، مرسوماً بالآجهزة الإلكترونية فنياً من على مسافة كيلومترات. عن أي تحرك عسكري أو تجمع لحشوده حسب ما قاله في مسؤول كويتي يتابع قضية الصدود، وأضاف: «أخذنا الفكرة من معالجة المغرب لمشكلة الصحراء الغربية. هناك المسوود رطلي وهذا مسجون من الأسمنت».

٦٥

خمسة نقاط شرطة عسكرية عراقية في المنطقة الكويتية المنزوعة السلاح



المصدر : الشرق الأوسط (الندية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

عندما قُتل الرئيس العراقي خدام حسين الكويت في ٢ أغسطس (آب) عام ١٩٩٠، كان التقرير الأولي أنه أدخل جويته طلبة لندارات استغاثة من الشعب الكويتي، وأنه لم يستطع أن يهضم أذنيه وشهامته لم تسمح له بالتفكير، وعندما أمثال احتلاله وما رافقه من بشاعات ترفع العالم أن يكتفي ويُسحب وكان الجميع يعتقد بأنه سيُسحب وسيحفظ بحقول الرميّة وجزيرتي وربة وويبان ويذكر أحد السياسيين الذين قابلوا الرئيس العراقي أثناء احتلاله الكويت، أن الرئيس العراقي رفض مجرد قبول الاحتفاظ بالجزء الشمالي من الكويت، وحتى لو أُضيف إليه مبلغ فوق العشرين مليار دولار التي كان قد جلبها من دول الخليج، وقال للسياسي الذي لم يكن بذلك شيئاً ليُقدمه كعرض، بل كان ينقل لصدام حسين وجهات نظر يتبادلها بعض الأطراف: «لقد عاد الفرع إلى الأصل وانتهى الأمر، لكن إذا استطلعت أن تقع زحماً، الخليج بأن يوجهوا إلى رسالة مكتوبة باليد، تتضمن دعوتهم لزيارة (...) كي أوقع على استخلاص مبلغ ثلاثين مليار دولار بالإضافة إلى جزيرتي وربة وويبان وحقل نفط الرميّة، عندها يمكن أن أبحث الأمر». ويقول السياسي أنه لم يصنع ما سمعه، ولم يجرؤ على القول للرئيس العراقي أنه جاء، ينقل إليه وجهات نظر تتبادلها دول غير خليجية، ولم يأت ناقلاً إليه تنازلات خليجية.

والعريف أن الرئيس العراقي، عندما كان نائباً للرئيس ويطوف عليه السيد النائب، قال عام ١٩٧١، إذا ما أرادت الكويت إنهاء موضوع الحدود، فعليها اتخاذ مبادرات وطنية قومية. وفي زيارة إلى الكويت قام بها وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الجافي عام ١٩٧٢ شرح للمسؤولين الكويتيين الإدارات التي يتولها العراق من الكويت على الشكل التالي: تقوم الكويت بالتنسيق السياسي الكامل مع العراق (١) أن يستخدم رأس المال الكويتي في العراق (٢) أن يسمح بتنقل الأيدي العاملة للعراقية في الكويت (٣) أن ترتبط الكويت بخطة النفط العراقية (٤) وإيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت بما فيها المناجم البحرية اللازمة للعراق (٥). وكان العراق أوضح صراحة للكويت بأن لجزيرتي وربة وويبان الكويتيتين أهمية خاصة بالنسبة إلى العراق باعتباره بلداً خليجياً، ويطلب الكويت بالتنازل عنهما.

والآن وحتى بعد هزيمة العراق وإقامة منطقة منزوعة السلاح بينه وبين الكويت، استمرت الاعتداءات العراقية على أرض الكويت قائمة.

فالمعروف أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت تقوم بمراقبة خور عبيد الله بين البلدين ويبلغ عرضها خمسة عشر كيلومتراً، عشرة على طول الحدود بين البلدين ويبلغ عرضها خمسة عشر كيلومتراً، عشرة منها داخل الأراضي العراقية وخمسة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية، وحتى تحديد حدود المنطقة المنزوعة السلاح تم استئذاناً إلى خط الحدود المقرر بمقتضى اتفاقية الحدود التي تم التوصل إليها بين العراق والكويت في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٢ في العاصمة الجزائرية.

مصدر مبالغ في بعثة اليونيكوم أكد أنه منذ رسم المنطقة المنزوعة السلاح، أقام العراق خمس نقاط شرطة عسكرية عراقية في الجانب الكويتي وعلى عمق كيلومتر واحد، كما أقام نقاطي شرطة عسكرية عراقية على خط الحدود بالذات. ويقول المصدر: «عندما حددت بعثة الأمم المتحدة الحدود الأولى، طلبت من العراقيين التراجع مسافة كيلومتر إلى الوراء أي العودة إلى الأراضي العراقية إلا أنهم رفضوا قائلين: عندما تبدأ لجنة الحدود المفاوضات فإنها لن تعطينا هذه المنطقة، لذلك سنبقي نقاط الشرطة في أماكنها».

والمعروف أن هناك أربع عشرة نقطة شرطة عراقية في المنطقة المنزوعة السلاح، وخمسون نقطة شرطة كويتية.

الآن مع التقسيم الجديد والذي يستند إلى اتفاقية الحدود عام ١٩٦٢، ستعود إلى الكويت في المنطقة الوسطى (حسب تقسيم الأمم المتحدة) أراض بطول ٦٥٠ متراً، كما سيحصل الكويتيون على خمس أبار نفط



إضافية من حقول الرميّة

لم تحصر الليثاء سيكيون للعراق لكن الأرض مستعوى الى الكويت وسيحفظ العراقيين يميناء البكر المال على البحر من المتوقع ان تلقى لجنة الحدود الشهر المقبل يوليو (تموز) في جنيف، ولهذا كان وزير الخارجية العراقي قد وجه رسالة في شهر مايو (ايار) الماضي الى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي يرفض فيها تسميم الحدود معتبرا ان الكويت هي «القرية الصغيرة» التي نشأت بين القرنين للآشبيين على ضفاف الخليج، ويشير الى ان العراق غير ملزم بالمحضر المتفق عليه لعام ١٩٦٢، لأن السلطة التشريعية في العراق لم تصادق عليه، لا بل وصل الأمر بالعراق الى درجة عدم اعتبار الكويت عضوا في الجامعة العربية، إذ ذكر وزير الخارجية العراقي، ان قرار انضمام دولة الكويت الى جامعة الدول العربية، قرار باطل لغيب وزير خارجية العراق عن اجتماع المجلس، وان ضم عضو جديد الى جامعة الدول العربية يجب ان يحظى بموافقة الأعضاء بالإجماع.

وقد ردت الكويت على كل الادعاءات العراقية، فبالنسبة الى محضر اتفاق ١٩٦٢، وقع الحكم العراقي على كل ما جاء فيه وكان لبند الأول: «اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصحدها» البنية بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو (تموز) عام ١٩٧٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس (آب) عام ١٩٧٢.

وفي الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم صباح السالم، الى الامين العام للأمم المتحدة ردا على المذكرة العراقية، أكد ان للكويت حدودا موصوفة في اتفاقات وقعها العراق واعترف بها وأودعها عصبة الأمم المتحدة ليرتد ان حدوده مع جيرانه مستقرة وانها محل اتفاق لا يحظى بعضوية هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تنازع جيرانها على حدودها. أما محضر الاتفاق الذي يؤول وزير الخارجية العراقي ان السلطة التشريعية لم توافق عليه، والذي يتضمن تأكيد احترام العراق لاستقلال الكويت وحموها، فقد أودع هذا المحضر كوثيقة في الأمم المتحدة وتم تسجيله في الاسانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤ ولم تعرض اي من الدولتين على نقاد المحضر بدعوى عدم التصديق.

ثم ان المجلس الوطني العراقي وافق على قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ والذي نشر ضمن وثائق الأمم المتحدة في ١١ ابريل (نيسان) عام ١٩٩١، وكان القرار ٦٨٧ تضمن الإحاطة والعالم بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق في ٢٧ فبراير (شباط) عام ١٩٩١ (S/22275) تؤكد موافقة العراق على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن، وكذلك نص على ان مجلس الأمن «وإن يحيط علما بأن العراق والكويت بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة، قد وقعا في بغداد في ٤ اكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٢ على محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة» معتقدين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وتخصيص الجوز، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقاً للامادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصحدها البنية بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو (تموز) عام ١٩٧٢ الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس (آب) عام ١٩٧٢.

أما بالنسبة لقول العراق ان الكويت قرية (١) فإن الكويتيين يستندون الى وثائق وخرائط واتفاقيات يعود تاريخها الى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة.

أما بالنسبة الى عضوية الجامعة العربية فإن وزير الخارجية الكويتي يقول في رسالته الى الامين العام للأمم المتحدة: «ان سلوك العراق تجاه الكويت وانحر ثلاثة عقود من الزمان، جعل العراق يتعامل مع الكويت كدولة



المصدر : الشرق الاوسط (البيدنة)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ يونيو ١٩٩٢

مستقلة من ناحية وكبولة عضو في الجامعة العربية من ناحية أخرى وتمثل ذلك السلوك في مظاهر التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لقد رفض مجلس الأمن المذكورة العراقية التي ترفض ترسيم الحدود وتعتز على اللجنة وتعتبرها تميل إلى الكويت، وإلى أن يتم إيجاد الحل النهائي تبقى الحدود تحت مراقبة قوات تابعة للأمم المتحدة ويبلغ عددها ٢٠٠ جندي، مهمتهم مراقبة خور عبيد الذي يبلغ طوله حوالي ٤٠ كيلومتراً، والردع عن انتهاكات الحدود من خلال مراقبة في المنطقة المزعومة السلاح، ومراقبتهم لها، وكذلك مراقبة أي أعمال عنصرية تنفذ من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى، مع العلم أنه ليس ليخطة المراقبة أي صلاحية بالنسبة لاتخاذ اجراءات لمنع حدوث الانتهاكات.

وقد عمدت بعض الأمم للتحقق من أجل تسهيل وتنظيم العمليات التي تقسم المنطقة الحدودية للمزعومة السلاح إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الشمالي ويشمل خور عبيد الله، والقطاع الأوسط والقطاع الجنوبي الذي يمتد حتى الحدود بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية.

ولم تواجه هذه البعثة أية حوادث مسلحة بين الطرفين، سوى في القطاع الجنوبي حيث سوق الغنم لأن البعثة هناك مسلحون بالبنادق والمدافع الرشاشة ومسداف الأر جي. سي. وهناك وقعت حوادث، ويتصرف بعض المسؤولين الكويتيين كما يمكن أن تصبح هذه السوق، من تهريب قد يتراوح بين السلاح والمخدرات، ولهذا ترغب الكويت في إزالة هذه السوق نهائياً، لكنها تنتظر حتى الانتهاء من ترسيم الحدود لأن هذه السوق تتغير باستمرار، فتارة تكون داخل الأراضي العراقية وتارة داخل الكويت، وفي أحيان كثيرة تكون ممتدة داخل أراضي البلدين معاً.

كثيرون قالوا في أن العودة إلى حدود عام ١٩٦٣ يمكن أن تعرض

الكويت بعد عشر سنوات إلى ما تعرضت له عام ١٩٩٠، حتى لو تغير الرئيس العراقي صدام حسين، عبد الله النيباري رئيس حركة الديمقراطية المعارضة استبعد هذا الأمر وقال: «إن التقسيم لا يشمل أحد مساحاته كبقية من أي طرف، وحتى الاختلافات ما بين الدعي فيه والمحقق بسيطة جداً، اصصاً كما يقال ٦٠٠ متر وموضوع العراق والمنفذ البحري، ليس سوى كلام، فميناء أم قصر باقى كله للعراق، ثم في هذه الأيام يمكن غير التكنولوجيا الحديثة إقامة الميناء في أي مكان على البحر

لذلك لا اعتقد أن ترسيم الحدود يشكله العديد يمكن أن يثير مشكلة، لأن المشكلة سياسية، عفا، عدم الترسيم يعني مشارف من ادعاءات الطرف الآخر، وحتى لو حاء خط الحدود يشكل لم يرض العراقيين، أو لم يرض الكويتيين، فلا اعتقد أنه سيثير مشاكل كما يقول العراقيون، لأنه لا يمس مصادر، ولا يمس سكاناً، ولا يمس مناطق حيوية، فمهما كان الأمر، سواء وضع في موقع لصالح العراق أو لصالح الكويت فإنه مساحه حدودية لا تذكر، لذلك لا اعتقد أنه سيؤثر على المصالح أو الموقع الاستراتيجي أو على السيادة وبالتالي يبقى الموضوع نفسياً ومعنوياً وسياسياً، وبالتالي اعتقد أنه إذا وضع معقول في العراق، قادر على أن يعيد علاقاته مع دول الجوار، فإن يسمت ترسيم الحدود أية مشكلة، لأن العراق في الأصل يستخدم دائماً أراضي الدول المجاورة ويستخدم موانئها ومد خطوط نفطه عبر السعودية وسورية وتركيا، ولم تعترض هذه الدول بل، تعاونت معه.



ماذا بعد ترسيم الحدود العراقية - الكويتية؟

■ تناقلت وكالات الانباء والصحف العربية والعالمية في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ قرار اللجنة الدولية، التابعة للأمم المتحدة، المعلقة ترسيم الحدود ما بين الكويت والعراق. وبموجب هذا القرار، الذي يجب ان يساق عليه مجلس الأمن في تموز (يوليو) القادم حتى يأخذ صفة الالتزام - سيدفع بخط الحدود بين البلدين مسافة ٦٠٠ متر على طول ٢٠٠ كيلومتر شمال الخط السابق. وبناء على ذلك ستحصل الكويت (على حد تعبير العراقيين) أو شطره (على قول الكويتيين) ما يعادل ١٢٠ كيلومتراً مربعاً، تشمل أجزاء من مدينة «أم قصر» الحدودية، وحوالي خمسة أيار نط من حق «الرميلة».

وقد خضارت رموه العمل في الوقت الذي اعتبرت حكومة الكويت ذبوع الخبر انحصاراً لها، واسترجاعاً لحقوق سريقتها الحكومات العراقية - تحت سياسة الامر الواقع - منذ عقود عدة، رفقت حكومة بغداد قرار اللجنة رفضاً قطعياً، واعتبرته مؤامرة جديدة تحاك على العراق يراد بها تدميرها وحرمانه من بعض موارده الطبيعية مما يسبب تعطيل اعارة اعمارها.

الغريب انه ما كان الخبر ان يناف حتى تلقته الاطراف المتنازعة ومربوها بالبحث والتحقيق، في حين انه منذ تشكيل اللجنة لم يتقدم احد من هؤلاء - الذين ثارت قريحتهم الآن بالاسباب والاعتراضات واصدار البيانات - بأي خطوة عملية تساعد على وضوح الصورة، وتساهم في حل المشكلة، كيحت علمي مبروس مشكلة الحدود، أو تقديم أية اقتراحات بمادة (وان كان ذلك لم يمنح اطرافاً مجابهة، كالمثال الذي نشرته «الحياة» في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٢، من الخلد من قضية ترسيم الحدود بين البلدين وأنه لا بد من الحيطة في ذلك المسألة).

لكن الامر لم يبق عند هذا الحد - مجرد قرار لجنة دولية وضلاف بين حكومتي الكويت والعراق على قبوله بل انتقلت دعوى الاختلاف على القرار الى الشعبين والفكرين. ونحن في مقالنا هذا لا يهينا موقف الحكومتين، كما لا يهين موقف العامة اهتماماً كبيراً، لالة المعلومة، ولتاثير الاعلام عليهم. ان ما يهمنا هو موقف الفكرين، إذ يمكن لتكسيم فترات الفكرين في المجتمعات العربية الى اصناف ثلاثة: الأول، شرادف همها جوبها ومتعها، نصارت للتفكير والتحليل تحسب على الفكرين المختصين وحقيقتها انها ابواق للنول توجهاها حتملاً تريد، الثاني، هم من طغت عليهم الوطنية والاقليمية والعصبية فاضطربت افكارهم واختلطت اراؤهم، فاضحوا كمن يبيع خيره بشره، والثالث، هم من يسخرون امكاناتهم وقرانهم لهذه الامة، شموليو النظرة، كل الاوطان لوطنهم، وكل الشعب شعبيهم، وكل الامم الاسبهم، وكل الجروح في جسمهم، هم من لا يبال الناس اجرا ولا شكراً، ولليل ما هم هذا النوع من الفكرين هم الذين يطالهم الناس بأن ينهضوا بانوارهم في بناء المجتمعات.

كاريف (بريطانيا) - فيصل المصطفى



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يوم ١٩٩٢

ريتشارد مورفي لـ «صوت الكويت»

العقوبات وحدها لا تكفي لاسقاط صدام حدود الكويت كانت موجودة قبل استقلالها

□ سياسة فرض العقوبات والحظر على العراق لا تزال مستمرة، وصدام حسين لا يزال في السلطة، فإلى متى تستمر هذه السياسة وهل تعتقد أنها ستكون فاعلة في الاطاحة به؟ لا اعتقد أن سياسة الحظر والعقوبات ضد العراق فاعلة لوحدها، ولكنني أظن أن هذه السياسة لن تغير طالما أن صدام موجود في السلطة. والعديد من السياسيين يتوقع أن ينتفض الشعب العراقي ضد حاكمه بسبب الانزف الكبير الذي تسبب به ضد هذا الشعب. ولكن يبدو أن صدام كان حذراً في هذا الشأن وعمل على تصفية كل خصومه الذين كان يهتبه بإمكانية انقضائهم عليه، إضافة إلى أحكام سيطرته ضد شعبه لمنع حصول أي انتفاضة يمكن

لندن - بصوت الكويت: قال مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي إن قرار الحظر الدولي وفرض عقوبات على العراق ليس كافياً وحده للإطاحة برئيس النظام العراقي صدام حسين مؤكداً أن هذا القرار لن يغير طالما بقي صدام على رأس السلطة في العراق. وتحدث مورفي الذي يعمل حالياً مستشاراً في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط لـ «صوت الكويت» عن مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط وتأثير وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة على المفاوضات. وشرح أسباب تخلي الولايات المتحدة عن السموال في محنته الأخيرة، وذلك خلال توقيفه في لندن وهو في طريقه إلى تركيا، وفيما يلي نص الحديث:



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٤ رجب ١٤١٢ هـ

للنشء والخدمات الصحفية والمعلومات

فاننا لا نستطيع اجبارهم على ذلك، فنحن لم نجبر المصريين والاسرائيليين على توقيع اتفاقات السلام في كمب ديفيد ولكن كنا نمارس الضغط على الجانبين لتقريب وجهات النظر، وهذا ما فعله حالياً.

ويبدو ان المفاوضات الشنتائية الاسرائيلية - الفلسطينية قطعت شوطاً مهماً في الشفاهم، واصبح واضحاً ان هناك مرحلتين تنص الأولى على حكم ذاتي للفلسطينيين لغترة خمس سنوات تتواصل للمفاوضات بعدها في شأن الأمور الاخرى ونأمل الآن ان تتسعر المفاوضات المتعددة وتلك بين اللبنانيين والاسرائيليين في الاتجاه نفسه، خصوصاً ان هذه المفاوضات كان يجب ان تكون اسهل من المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية. □ هل تعتقد ان وصول اسحق رابين الى رئاسة الحكومة الاسرائيلية سيانعكس ايجابياً على سير المفاوضات؟

أجل، ذلك، فالاسرائيليون كانوا دائماً يختلفون فيما بينهم في نظرتهم ازاء موضوع السلام في الشرق الأوسط، وهذا الأمر يعرفه المصريون أكثر من غيرهم من العرب، وملاحظة مهمة في متابعة المواقف السياسية داخل اسرائيل، وهي ان الاسرائيليين عموماً بدأوا منذ العام ١٩٦٧ يميلون نحو فكرة اعطاء الأرض في مقابل السلام أكثر من معارضتهم لها، لذلك يجب عدم اعتبار موقف تكتل «الليكود» هو الموقف الابدئي للشعب الاسرائيلي وفي المقابل فإن لدى رابين طروحات جديدة ستستخدم فعلاً لتقديم في مفاوضات السلام.

ان تطليحه. وان صدام حسين عرض شعبه الى المناس، ويقاؤه في الحكم سيزيد من تلك المناس.

□ العراق يصر على رفض تحكيم الأمم المتحدة في موضوع ترسيم الحدود مع الكويت. هل تعتقد ان هناك امكانية لاحادية النظر في هذا الموضوع؟

لا أظن ان هناك حقوداً جديدة تم رسمها في تحكيم الأمم المتحدة، لكن للساحين وخبراء الحدود اعانوا رسم الحدود القديمة التي كانت موجودة منذ ١٩٦١ تان الاستقلال وحتى قبل الاستقلال. وفي كل الأحوال اذا عدنا بالذاكرة الى الوراء فلهذا نرى ان العراق كان راضي باستقلال الكويت رفقاً عنه، ولم يعترف بهذا الاستقلال الا بعد عامين من حصوله. وفي العام ١٩٩٠ حاول بطروء الكويت ان يضمها لكن محاولاته فشلت ازاء موقف الشرعية الدولية التي ساهمت بتحرير الكويت.

□ هل تشعر فعلاً ان مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط ستتحقق تقدماً نحو انتهاء الصراع العربي - الاسرائيلي؟

نعم اننا متفائلين جداً بحصول تقدم، وطبعاً، فإن انتهاء الصراع العربي - الاسرائيلي لن يحصل بسهولة، لكني اظن ان طرقي الصراع تمحيا من حالة اللاهرب والانسحاب، ويرغبان فعلاً في التوصل الى حل عادل، وما يدل على ذلك مؤتمر مدريد.

فهناك قضايا اساسية في المفاوضات تتعلق باسمن ووجود اسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغيرها. وإذا كانوا لا يريدون التفاهم على هذه القضايا،



المصدر :

التاريخ : ٢٠١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تنفي وجود تعاون مع المصارضة العراقية لاستقاط نظام صدام حسين

العراق يرفض اتفاقية ترسيم الحدود بالسيف من الاستناد الى الوثائق التاريخية

القطاع أي أراضي من العراق لأن الكويت لا تملك في أراض دولة عربية شقيقة .
ورداً على سؤال من الوفد حول مدى تأثير الانفصالات الامنية بين الكويت والدول الغربية على مصر اعلان دمشق ؟ قال الشاهين ان اعلان دمشق ليس مشابهاً للانفصالات الامنية مع الدول الصديقة . واشار الشاهين الى ان اعلان دمشق يعتبر صيغة متقدمة

في سيطرته ملجود للشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتي وجود أي تمسيق بين المصارضة العراقية وحكومة الكويت لاستقاط نظام صدام حسين .
واكد الشاهين خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد حضور الاجتماع الوزاري الطردي لهيئة الدول العربية ان تغيير النظام الحكم في العراق مسألة تخص الشعب العراقي وحده وان ما لهم الكويت هو الحفاظ على

وجودها وحدودها وذكر الشاهين ان العراق يرفض اتفاقية اعادة ترسيم الحدود التي قامت بها الأمم المتحدة بالرغم من مشروعية هذه الاتفاقية واستندوا الى الوثائق والخرائط التاريخية . وأوضح وكيل وزارة الخارجية الكويتي ان حدود الكويت قائمة بشكها الحال منذ عام ١٧٨٦ حتى قبل ان يظهر العراقي يشكها المعروف كدولة حالياً . وتلى الشاهين

للعلاقات العربية حتى عن ميلاق الجامعة العربية نفسه . حيث يحتوي الاعلان على جوانب متعددة لايشغل الجانب الأمني سوى جزء بسيط منها واضط الى ان دول المشاركة في الاعلان ستسعى الى الاتفاق على صيغة موحدة لتنفيذ الجوانب المختلفة للاعلان خلال اجتماع وزراء خارجيتها في الموحة خلال سبتمبر القادم . وفي الوات نفسه

تلم ان يكون التاريخ في تنفيذ بنود الاعلان نوعاً من التجميد غير المعلن .
ولمها يتعلق بقضية الاسرى الكويتيين لدى النظام العراقي ان هذه المسألة تعتبر قضية إنسانية وبالدرجة الأولى الا ان النظام العراقي يستغلها قضية سياسية ويتعامل معها عارقام وأوضح ان هناك ٨٥٠ اسيراً كويتي في سجون النظام العراقي وأن المصليب الأحمر الدولي يبذل جهوداً مكثفة لإخراج عنهم .



في محاولة للتفرقة بين الشعب والنظام

وفد من المعارضة العراقية يزور الكويت

د. فاضل الأنصاري: التوقيت غير مناسب لترسيم الحدود

□ تقرير كتبه من دمشق - مجدي الدقاق :

معالجة المعارضة العراقية، إرسال وفد للكويت بهدف إنهاء التراضيء الإعلامي والذي تزي المعارضة انه لا مبرر له، حيث ان موقف صدام حسين لا يمثل موقف الشعب العراقي، والخلط بين الاثنين خطأ سياسي.

هذا خلط من دوائر المعارضة العراقية في دمشق، وعلمت ان زيارة محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية للكويت جاءت في هذا الاطار وتقول مصادر المعارضة العراقية.. ان الشعب العراقي يابل من شعب الكويت الشقيق فقم الظروف التي يمر بها شعب العراق، تحت حكم صدام حسين، وادنا حرسه على استمرار العلاقات الاغربية بين الشعبين، ولكن لابد من التفريق بين ديمقراطية الحاكم وشعبه المظلم.

وقد عبرت صحيفة بصوت الممانعة التي يصدرها جناح حزب البعث المعارض عن هذه القضية قائله: «اننا نستعجل استرداد بعض الملقين والاعلاميين الكوئيتيين لتحليل كل ماهر عراقي جرمه ضد الكويت والقاء تبعه ما ارتكب من جرائم وممارسات على عاتق العراقيين، تعميم حريب مرسوخ لهذا المصطلح، وكأنهم ساوون بين الجلاء وخسماييل على وتداول البعض في المعارضة العراقية واتهمها بالتسول.

وقالت الصحيفة نحن ندرك مشروعية ردود الفعل العفوية، او غير المتوازنة التي فرضتها طبيعة الاذى البائع الذي تعرض له اخوتنا في الكويت، على ايدي شرائح متبوعة مازالت هي نفسها تؤذي شعب العراق.

من جانب آخر، دعا رئيس تحرير جريدة دناءة الرافدين، عامل رؤوف الى انتهاء الحاحز النفس الذي اوجده غزو صدام حسين للكويت، مشيرا الى ان المعارضة العراقية ابدت الغزو وتمتد ان تكون الكويت حليف لها لاسقاط البعثات.

ترسيم الحدود

وقد تحدث د. فاضل الأنصاري أحد أبرز قادة التيار القومي في المعارضة العراقية لـ «العالم اليوم» موضعا رؤيته،

ما اثر اخيرا عن قضية الحدود حيث صدر قرار من لجنة الأمن وترسيم الحدود البرية، ويجري بحث الحدود البحرية يوم ١٤ يوليو، قال الأنصاري: في الاحوال العادية، تعتبر عملية ترسيم الحدود بين طرفين شقيين جارين أمرا طبيعيا لا يحتمل التأجيل، لكن عندما تقوم حرب وترسم الحدود بين طرفين عبر نتائج هذه الحرب فلا بد ان يتولد شعور بان ظروف الحرب هي التي فرضت هذه الحدود، من هنا تأتي اشكالية الترسيم الراقع، وخاصة وهناك شجة حول القطاع هذا الترسيم للواجهة البحرية التي يطل منها العراق على الخليج، والتي كشفت باستمرار مصدرا للمشكلات بين العراق وجزيرة في السابق.

وكان في هناك قضية الموصول في ١٠ ايار لقط جديدة في حال الرملة الحدودي، واضاف الأنصاري: لانه على الرغم من ان النظام العراقي مستعد للتنازل عن اراضي خاسرة انا كان في ذلك مصلحة أمنية له، لسان مصفه ووسائل اعلامه تنح زوبية منها اشعار العراقيين بالنظم لكي تولف هذا الشعور في استقطاب المواقف لصالح نظام صدام.

واكد الأنصاري ان المعارضة العراقية تأسف ان يتجزأ اخوتنا في الكويت الشقيق الى ردود فعل تقدم النظام في بغداد على غرار ماجري من تصريحات ومقالات في بعض الصحف ووسائل الاعلام الكويتي، الى درجة تحميل الشعب العراقي بأسره مسؤولية جريمة الغزو والبعثات التي ارتكبت من خلاله، في حين ان المجرم واحد هو كل من الشعب العراقي والكوئيتي.

واوضح الأنصاري ان هناك تصورا مغاير انه دام النظام العراقي في العراق نظاما غير شرعي مهزوم فلا يمكن ان يمثل الشعب، انا فان الترسيم لكي يكون حقيقة أمنية ثابتة بين البلدين الشقيقتين يجب انجازها مع نظام آخر، بمعنى انه يحتمل التأجيل الى مرحلة لاحقة بعد سقوط النظام ويمكن في هذه الحالة ترسيم الحدود في فترة المصبوط التي كانت قائمة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وينتهي الدكتور فاضل الأنصاري حديثه بقوله: «اذا اردنا استقرارا للمنطقة وسلاما مع الاشياء فانعتقد ان هذا ان يتحقق لا يوجد نظام

وطني ديمقراطي وعربي في العراق كبديل لنظام صدام ويستقبل هذا النظام الجديد إنهاء كافة الخلافات بين الاشقاء من مطلق الأحوة والجرة في شكل معاهدات تدوم لأن الذي أبرمها نظام يرعى عنه الشعب العراقي كل.

من جهة أخرى أصدر مكتب امانة لجنة العمل المشترك للثوى المعارضة العراقية بياناً أكدت فيه ان الشعب العراقي يعيش هاجسا جديدا يثار لديه القلق من الاخطار المحتملة بسبب ما توصلت اليه لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكوئيت من قرارات وتوصيات تجعل المنطقة مرة أخرى بؤرة للتوتر.

إنهاء الأزمة

وقد وصلت ٣٠ شخصية عراقية وفدت على بيان واحد ائتلافي ترسيم الحدود بأنها تحظى بمكاسب كبيرة، وتعلق الاخير بالاعلامات والتأنيب بين الشيعين، وقال البيان ان الأجواء غير مناسبة لترسيم الحدود لصالح حسين لا يمثل العراق ودعا مجلس الأمن الدولي الى تحقيق الاتفاقيات والأوضاع من المصادقة على توصيات اللجنة.

في حين دعا التجمع القومي الديمقراطي في القاهرة الى حل مشكلة الحدود من خلال حكومة عراقية شرعية منتخبة وناشدت شخصيات عراقية معارضة بارزة تقع في عدة عواصم عالية الكويت إعادة النظر في الترسيم.





الوسط

المصدر :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يجب تجاوز آثار حرب الخليج الثانية على أساس أن
يصدر الظالم من المظلوم ويسامح الكبير الصغير
وقضية الحدود العراقية - الكويتية لا تعالج بالاحتلال
«متهمسكون بالاستفتاء في الصحراء... وليبيا جزء
من المغرب العربي شأوت أو ابت»

الرباط - رضا الأعرجي





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

المصدر : الوسط

ولكن يبقى من حق كل ولد أن يعبر عن فكره ويدفع عنه، وذلك هي الديمقراطية، حوار ومناقشة وقبول رأي الغير، وعندى، أن الأحزاب السياسية، سواء منها ما هو في الحكومة أو المعارضة، تقدر المسؤولية في تجاوز ما هو ثانوي، والوصول، عن طريق الحوار، إلى اتفاق يرضي الجميع

● **تجري الانتخابات هذه المرة في الاقاليم الصحراوية، على رغم وجود بعثة الأمم المتحدة فيها والكلفة باسكتفاء تقرير المصير. هل يعني أن المغرب لم يعد مكثرنا بالاستفتاء؟**

- ليست هذه المرة الأولى التي تجري الانتخابات البرلمانية منها أو البلدية، في كل الاقاليم للتربية بما فيها الاقاليم الصحراوية والفرق كان مدد عمر البرلمان لسنتين بانتظار تنظيم الاستفتاء، لكنه لم يجد أماكنه الانتظار أكثر من هنا الأجل، وإجراء الانتخابات في الصحراء لا يتخلى وانتظار ما سيكون في المستقبل، لأن سكان الصحراء شاركوا في الانتخابات السابقة.

الاستفتاء والعقبات

● **لو افترضنا أن الاستفتاء لن يتم ما دامت العقبات التي تعترضه باقية من دون تسوية، فكيف سيتمصرف المغرب في ضوء هذا الافتراض القائم؟**

- ليست مخولاً أقول كيف سيكون عليه الموقف المغربي، ولكن ماكني القول أن المغرب يطالب بأن تكون القوائم الانتخابية، وهي ما زالت موضع الخلاف الرئيسي، شاملة لكل المواطنين الصحراويين فمن غير الممكن أن يعطى هذا الحق اليوايسساريو ويحرم منه المواطنون الذين اضطرتهم انتفاضات الصحراء للفرار إلى لشمال تاركين أهلهم وأراضيهم وممتلكاتهم. لقد ثار سكان الصحراء عند نفي محمد الخامس في ١٩٥٢، وسجن من سجن منهم، وأعدم من أعدم، وفر البعض إلى الاقاليم الشمالية. كما انتفضوا في ١٩٥٦ للمطالبة باستقلال الصحراء عن إسبانيا وعودتها إلى المغرب ولقوا المصير نفسه وعام

دعا السيد احمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثاني، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، إلى تجاوز آثار حرب الطليح الثانية الناتجة عن احتلال العراق للكويت على أساس «أن يعتذر الظالم من المظلوم وأن يسامح الكبير الصغير». وأوضح رداً على سؤال حول قضية الحدود بين العراق والكويت أن هذه القضية «لا تحالج عن طريق الاحتلال أو الفوضى». وأكد أن ليبيا جزء من المغرب العربي «شاعت أم أيت» وأوضح حقيقة الموقف المغربي مما يروج حول إمكانية حل مشكلة الصحراء الغربية في إطار ثنائي، جزائري - مغربي، واعتبر بن سودة، الذي كان أول حاكم للصحراء بعد استرجاعها من إسبانيا، أن الخلاف على قوائم الناخبين ما زال يمثل العقبة الرئيسية أمام الأمم المتحدة التي تتصرف على تنظيم الاستفتاء، وأن المغرب متمسك بأن تضم هذه القوائم سكان الصحراء الذين اضطرتهم أحداث الخصيذات إلى الفرار من مناطقهم، والتعبير عن حقهم في تقرير المصير. وفي ما يأتي نص المقالة الخاصة التي جرت وسط أجواء الانتخابات التي تهيم بقوة على الساحة السياسية المغربية، وتضمنت تقييماً شاملاً لملاقات المغرب العربية والأوروبية والأفريقية.

● **مع عسود الحكم المتكررة بأن تكون الانتخابات التشريعية المقبلة في المغرب حرة ونزيهة، لم يتم، حتى الآن، التراضي الكامل بين الحكومة والمعارضة. كيف تنظرون إلى اعتراضات المعارضة على الكثير من التفاصيل الإجرائية،**

- من المؤكد، أننا مقبلون على انتخابات حاسمة، وفي ظروف مهمة، ومن الطبيعي أن يعبر كل اتجاه عن رأيه، ويحتاط كل واحد للحصول على أكثر الضمانات، من أجل أن تجري الانتخابات في أجواء من الثقة والشفافية. وقد أعان الملك الحسن الثاني غير مرة أنه سيحرص على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ومعمرة عن المرحلة الجديدة التي يعيشها المغرب، وهي ما ستؤمله لخوض غمار معركة القرن المقبل. وعندما طلبت المعارضة تحكيم الملك في خلافاتها مع الحكومة، أصدر تحكيمه وأعطى توجيهاته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

١٩٥٨ عندما اشتدت المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين. وكان جيش التحرير الفرنسي في الصحراء سبباً وظهيراً للثورة الجزائرية، تسابق الاسبان والفرنسيون للتكبل بسكان الصحراء حتى اجبروهم على الانسحاب في المدن المغربية الاخرى - وترتب على ذلك نزوح عشرات الآلاف من الصحراويين، ولكن بمودة الصحراء، اصبح من حق هؤلاء الاعلان عن موقفهم في تقرير مصيرهم. وان المغرب متمسك بهذا الحق وبطابعه بادر اجسوم في قوائم الناضحين لان احداث تلك السنوات حالت دون تسجيلهم في الاحصاء لتني اجرت السلطات الاسبانية عام ١٩٧٢.

● والى اي مدى يمكن ان يؤثر الخلاف على مشروع الاستفتاء؟

- لا يتعلق السؤال بجهة من دون غيرها. وكل مسا مثاله، ان المغرب الذي تأسى بفكرة الاستفتاء في قمة نهروبي الافريقية (١٩٨١) سيظل مخلصا لها في اي وقت يقع فيه الاتفاق على تنفيذها

● كثيراً ما اعتبرت مشكلة الصحراء نتيجة سوء تفاهم مغربي - جزائري، فهل ان التضييق السياسي في الجزائر سمح باحتواء سوء التفاهم هذا، وحل المشكلة في اطار ثنائي؟

- المغرب موجود في صحرائه بالطريقة التي استرجع بها جميع الاقاليم التي كانت تحت الحكم الاسباني. فلا يخفى عليكم ان الجزائر فرانكو كان يريد تنظيم استفتاء في الصحراء من اجل ان يقول سكانها، هل يريدون الاستقلال والانفصال ع اسبانيا او البقاء معها. ولنشأ هنا الفرض «الجمعية الاسبانية» لتكون بمثابة من يقول نعم او لا لاسبانيا. وعندما اشمررتنا اسبانيا بمطعها رد الملك الحسن الثاني قائلا: «ان الاستفتاء يكون في الاراضي التي لا يحرف اصحابها. اما الصحراء فهي مغربية. واسبانيا هي التي تحرف من قاموها منذ قرن عندما ارادت ان تستعمر الصحراء». والواقع، ان المغرب منذ استقلاله في ١٩٥٦ وهو يطالب اسبانيا باعادة الاراضي الجنوبية، وفعلا، استعينا بالاتفاق والمفاوضات معها كل الاراضي الجنوبية. وكان آخرها اقليم سيدي لاني في ١٩٦١. لحذا هذه

المرحلة؟ لان الملك كان يقدر الجوار، فالملاقة مع الدولة المجاورة يجب ان تكون ودية. وان تحل المشاكل معها بالجوار. ولان موقف اسبانيا ايام نقي محمد الخامس كان موقفا ايجابيا، حيث كان الشمال المغربي الخاضع لها آنذاك ملجأ للمقاومين وكانت اسبانيا تسهل لنا الدخول والخروج، الامر الذي كان يسهل عبور السلاح والمقاومين ضد الحكومة الفرنسية. فرأى الملك، اعترافا بجميل اسبانيا ان تسير الامور معها بالمفاوضات، لكن عندما ظهر الفوسفات في الساقية الحمراء والميون انفتحت شبهة اسبانيا، وارتدت البقاء في الصحراء، اما يضمها اليها لو ان تكون هناك دولة تسير في ركابها، وكان على المغرب رفع القضية الى محكمة العدل الدولية التي حكمت لصالح المغرب. ويمجد ما اعترفت محكمة لاهاي بالروابط، القانونية وروابط الية بين الصحراء والمغرب امر الملك بالمسيرة الخضراء والدخول الى الصحراء بطريقة سلمية. وعندما اختزلت المسيرة الحدود التي وضعتها اسبانيا جاءت هذه المفاوضات التي تمخضت عنها اتفاقية ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. لكنها نصت على ان هذه الاتفاقية لا تكون نافذة للمفعول حتى يجري عليها الاستفتاء، اي حتى تصوت عليها الجمعية التي نشأتها اسبانيا.

كنت اول حاكم للصحراء، وقيل ان ابنا مهمي، ثلثت الاتفاقية بالمربية والاسبانية وباللغة الصانية، على اعضاء الجمعية فاعلوا جميعا انهم مغاربة. وعندها شرعت لتسلم السلطة. ولو قالت الجمعية نحن نريد الانفصال او البقاء مع اسبانيا لا ياتي معنى لوجودي هناك. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٧٦ انزلت العلم الاسباني ورفعت العلم المغربي.

● لكنكم لم تروا على السؤال، فهل هناك فعلا امكانية لحل مشكلة الصحراء في اطار مغربي - جزائري؟

- للخبريد، ومنذ ذلك التاريخ، وهو في صحرائه. ونحن نرحب بأي اتفاق يكون من نتاجه ان نظوي هذا الملف نهائيا، وننصرف الى ما نطمح اليه. اي بناء المغرب العربي. والمغرب لا يخط بين الحافة الثنائية والحافة لداخل المغرب العربي وبين قضية الصحراء. نحن لا نريد ان



٢٠٠٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والإعلانية

الصالحة والنظرة المستقبلية يمكن - تقابل على كل الصواب

● **ما الهدف من زيارة نائب رئيس**

الوزراء العراقي طارق عزيز الى «مغرب» هل يقوم المغرب بوساطة بين العراق ودول أخرى

- طارق عزيز لم يزر المغرب وحده، زار دول عدة وبطبيعة الحال فإن العراق يوجد في وضع يريد ان يحرف به، ولا شك ان زيارته التي يقوم بها تدخل في هذا الوضع. فالدول التي زارها لها مواقف في الامم المتحدة وفي مجلس الامن. ولا يعرف شيئاً عن أية وساطة.

● **ما هو موقف المغرب من اجراءات الامم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين العراق والكويت؟**

- قضية الحدود هي قضية الغام وضعتها المستعمر عندما أراد مخادعة مناطق نفوذه، سواء في اسيا او افريقيا. ولن ننظر في المستقبل ان زيارته، وعليها نحن، اذا كنا نسعى

حقيقة الى وحدة عربية، ان نعرف كيف نعالجها وللأسف لا تتم الا بالحوار والتفاهم وليس بالاحتلال او الفرض.

اسرائيل لم تعد حاملة طائرات اميركية

● **أيد المغرب مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية، وشارك في المباحثات المتعددة الأطراف، فكيف يرى المغرب المستقبل بعد التغيير في التركيبة الاسرائيلية الحاكمة؟**

- ليس مهما ان نقول كم سيجول الطريق بيننا وبين الدولة الفلسطينية، المهم كيف سنقطعه. فلهذه واضح لانه لم يمد مطلباً عربياً او فلسطينياً. فالسلام لم يمد بقيل فطرسة اسرائيل، واميركا لم تمد نظرها كحاملة طائرات يابسة لوجهة الاتحاد السوفياتي السابق. ومهما طالت المفاوضات فلا بد ان تصل الى الفتح. ان الامم المتحدة لا يمكن ان تستمر في الكيل بمكيالين، ونحن نرى الولايات المتحدة المتفردة بالسلطة العالمية تؤكد في كل مناسبة ضرورة حل القضية الفلسطينية في إطار القرارات الدولية، والتحيز السياسي في اسرائيل لا يعني سوى انتصار لوجهة النظر الداعية الى

تجمل من القضية عائناً لتعاوننا والوفاء المختلفة التي تظهر كل يوم في الجزائر، المؤيدة منها للمغرب او المعارضة له لا تحيرها اهتماماً كبيراً، لأن لنا مواقف ثابتة لن نحيد عنها. نحن في صحراننا، ونحن مستعدون لأي حل ينهي المشكلة، مع تمسكنا بالاستفتاء.

الظالم والمظلوم

● **ما هو تقييمكم لاداء الاتحاد المغربي والأجري، مستقبل الاتحاد، مع وجود العديد من المشاكل داخل بلدانه، وبين بعضهما البعض؟**

- أعجب لهذا السؤال الذي يطرحه كل اصحابين العرب عندما التقي بهم. يجب ان ننظر في ما حولنا وتأخذ منه درساً. فيقرينا أوروبا مغربية التي تعمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في دون ان تحقق الاعداد من مشروعها الوحدوي. ولكن ما اكثر الاضطرابات التي قطعناها؟ فهل بإمكاننا نحن في المغرب العربي ان نصل في طرف ثلاث سنوات، هي عمر الاتحاد، الى ما نريد ان نصل اليه. لا بد ان نعرفنا مشاكل، وتحول بيننا علينا، ولا بد من سحب ناشئة هنا وهناك، ولكن لا يمكن بوجهه من الوجوه ان تؤثر على مسيرتنا. ويكفي اننا هيئنا الظروف اللازمة لتحقيق تعاوننا الذي كان هدفنا قبل الاستقلال، ولا يزال.

● **هل يمكن تصور اتحاد مغاربي من دون ليبيا، في حال اقدامها على الانسحاب منه؟**

- قد تسحب ليبيا، ولكننا ان نعتز بهنا الانسحاب، وسنمتد به طرفة من الاحتجاج او العضب او من الدلع. الشعوب لا تخرج بقرارات. وعندما توقف نشاط مصر في الجامعة العربية لم يخرج الشعب المصري من عرويته. وليبيا هي تشاً

● **وما هو تقييمكم للعلاقات العربية - العربية بعد أكثر من عام على نهاية حرب الخليج؟**

- لا ينبغي العلاقات بين الشعوب ان تغف عند المواطن او الجراحات. صحيح ان حرب الخليج اصابت المجموعة العربية بشرخ بالغ، ولكن علينا ان نتجاوز آثارها وأن نعود الى سابق تضامننا وعملنا المشترك، وعلى الكبير ان يسامح الصغير، وأن يحترق الظالم من المظلوم. ومهما كبرت الجراح فيمقدور الشعوب الاصلية تجاوزها لتبني المستقبل العظيم. اننا بحاجة الى فتح صفحة جديدة، وتجاوز ما فات، وبالجد والنية



المصدر :

المصدر :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكن الشيء الذي يجب تأكيده هو ان العلاقات الثنائية مع جميع الدول الافريقية ازدهرت في جميع الميادين نحن علقنا حضورنا داخل المنظمة الافريقية، لكننا لم نعلقها داخل افريقيا.

● وهل تمت علاقات المغرب بجنوب افريقيا في هذا الاطار؟

- كانت مقاطعتنا لجنوب افريقيا من اجل التمييز المنصري ولما خرج مانديلا من السجن وتعاون مع النظام، لم يعد المبرر لماندا، فلا ينبغي ان نكون مانديليين اكثر من مانديلا ■

حل القضية. وانا متفائل، لانني عشت الخلاف بيننا وبين فرنسا، والمفاوضات معها، بكل ما عرفته من تمتع الجانب الفرنسي، ولكننا انتصرنا في النهاية.

● تعرف العلاقات المغربية - الأوروبية توتراً ملحوظاً، خصوصاً بعد رفض البرلمان الأوروبي التصويت على البروتوكول المالي الرابع مع المغرب، فهل انتم مقتنعون بامكانية استمرار التعاون بين الطرفين؟

- أوروبا المغربية في حاجة اليها، في موارثنا واسواقنا وموانئنا الأولية، ليس مغربياً، ولما مغاربياً ايضاً. ونحن بحاجة الى التقنية الغربية والصناعات الغربية. وهذه القناعة المشتركة يمزجها الواقع الجغرافي فكلانا امتداد للأخر على البحر الأبيض المتوسط. وانا حدث بيننا مشاكل او قاسمت خلافات، فليس معنى هذا نهاية العلاقات. لذلك، فإن لتعاون مستمر، وهو مستمر بالفعل، ما دام القادة السياسيون على الطرفين يقرون بضرورة هذا التعاون

● من الواضح ان قرار رفض البروتوكول المالي كان سياسياً. يتعلق بموضوع حقوق الانسان في المغرب، فكيف تفسرون وجود الزعيم النقابي توبير الاموي في السجن ومعتقلين سياسيين آخرين؟

- وقع الاموي تحت طائلة القانون، وقد حوكم محاكمة عامة، واوبده في الدفاع لث محام. وصدر في حقه حكم بالسجن سنة كاملة. واستأنف، وله حق الاستئناف، ولكن ليس عجيباً امر هؤلاء الذين يدافعون عن حقوق الانسان! فهل حقوق الانسان هي الفوضى.

● وما سر الحملة الاعلامية الأوروبية على سجل حقوق الانسان في المغرب؟

- ان اجيبك على هذا السؤال، لرجوك ان ترى الى ما حولك من الانظمة، وما يجري فيها، ثم ضع الجواب بنفسك.

● فانتا ان نتوقف عند البعد الافريقي للمغرب، فما هي احتمالات عودة المغرب الى منظمة الوحدة الافريقية؟

- المغرب من المؤسسين للمنظمة، ول انها استست على ارضه ايام محمد الخامس. وانا كان حرج منها فان عودته مرهونة بزوال الاسباب،



المصدر : صوت الكويت

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«نيزافيسيميا غازيتا» بغداد لا تعجبها الحدود وهذا امر خطير جدا

يطلق ايغور بيلاريف

لم يوافق صدام حسين واصحابه في بغداد على غدا الحدود الكويتية العراقية الذي انتهت اليه اللجنة الخاصة للحدود الكويتية العراقية بتاريخ ١٩٩٠. راح صدام حسين يفتك بتهجماته على «نيزافيسيميا غازيتا» (جورن) وهو مركز تهجماته حينذاك على الحدود الكويتية العراقية لغير كل شيء.

وفي ليلة الاثنين من أغسطس (آب) انقسم الجيش العراقي الكويتي واحتلها، ثم بارز العرب مع قوات بلدان الاتحاد المناهض للعراق، وهزم العراق هزيمة ساحقة. ولكن العراقيون ان صدام حسين سيظهر الى ريشته بعد ذلك الدرس الفاسد، لكنه لم يبت. لقد قدمت اللجنة الخاصة للحدود الكويتية العراقية من خمسة امضاء (الرئيس مندوب سوريا ونيجيريا من السودان

البحرين، العراق، والكويت) ذلك لم يجرع العراق من اللذة الى اسباحا مرير عنده الزمان. وقع الاتفاق لوجيا على الحدود الكويتية العراقية. بعد ان صدام حسين يريد ان يترك امام قتل الكويتية (المسيرة) الاذونات لحدود الكويتية. لا بد ان يكون هناك حل جديد مساهمة في الكويت وتحتل على خطه صدام. ما يدل على ان العراق لا يعترف بالحكم الذاتي للعراق في الاعتراف ان مشكلة الحدود الكويتية العراقية ليست بامر الجدي. قد تم الاتفاق عليها بصورة اساسية في عام ١٩٦٢، ولدت ذلك في مباحثات اللجان الكويتية العراقية في عام ١٩٦٢. واكدت الوثائق المتفرقة بها سواء في الكويت ام في بغداد قوات الحدود الكويتية العراقية ووجهة حرب كل بلد. بعد ان العراق

كان يخفق باستمرار في الامور الاخيرة الحدود الثابتة ويخضع مراكز اراضي الكويت. راح صدام حسين يفتك بتهجماته على الكويت. وتكاد لا يعدم تكرار مثل هذه الاتفاقيات الكويتية لا يراسل الحدود الكويتية الا بمراسلة الحدود الرسائل الكويتية والوثائق الكويتية والاعتراف بالحدود الكويتية العراقية. والآن كذا بغداد على هيئة الخطية في الكويت. قد اتخذت قرارات اللجنة الخاصة للحدود الكويتية العراقية والكويتية، ولديهم الحدود الكويتية، ولديهم الحدود الكويتية الكويتية، لكن صدام حسين بدأ مجددا تهجمته على الكويت. تجاه هذه الدولة الكويتية المجاورة. فهل بدأ بتركها بغداد الجوزية الثانية؟



المصدر : **الجريدة (الاندلسية)**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١/ يوليو ١٩٩٢

انتقادات إيرانية لتصريحات طالباني عن حماية تركية لكردستان

مطالبة عراقية جديدة بالكويت ورفض ترسيم الحدود البرية

اساس تغيير التحالفات والسياسات وليس الخريطة، وحشد تركيا وسوريا وايران كدول يمكن ان تصبح حامية لكردستان العراقية، معتبراً ان تركيا هي المرشح الاول لهذه الدور لانها ستصبح جزءاً من أوروبا وتشهد تطوراً ديموقراطياً وتخلت عن سياسة انكار وجود الكرد، وعن محاولة دمجه.

واكدت الصحيفة انه يجب التحذير، طالباني والزعماء الكرد الآخرين من مثل هذه التصريحات ودعوة المعارضة الكردية الى الانضمام الى الآخرين الشيعة والسنة بهدف تشكيل حكومة ائتلافية في كل العراق.

المتشددين في ايران ان تصريحات الزعيم الكردي العراقي السيد جلال طالباني عن مستقبل كردستان العراقية وممايتها تشكل «تهديداً لامن المنطقة».

وكشفت الصحيفة امس ان مثل هذه الآراء يمكن ان يعتبر بمثابة تهديد للشعب الكردي المسلم وسلامة اراضي العراق ولامن المنطقة خصوصاً.

وكان طالباني اكد في حديث الى «الحياة» قبيل توجهه من انقرة الى واشنطن ان مستقبل شمال العراق شامض ويواجه خيارين: «اما ان يصبح جزءاً من العراق او من دولة أخرى في الشرق الاوسط (-) على

■ بغداد، طهران - رويتر، اف ب - ركزت وسائل الاعلام العراقية امس على كتاب جديد نشره جامعة البصرة، يجسد مطالبة العراقي بالكويت ويعتبرها جزءاً واستداداً جغرافياً طبيعياً للأراضي العراقية، في الوقت الذي دخلت الموصلة بين بغداد وواشنطن مرحلة حاسمة ولوححت للولايات المتحدة بفسرية عسكرية لارغام العراق على الامتنثال للقرارات الدولية.

ونقلت وكالة الانباء العراقية وصحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق مقتطفات من الكتاب، وكانت بغداد اعلنت ان الكويت هي «المحافظة العراقية التابعة لجامعة بصره» بعد غزو الأراضي الكويتية في آب (الستبر) ١٩٩٠.

ويتضمن الكتاب الجديد وعنوانه «ترسيم الحدود بين الضغط الدولي والحق العراقي» وثائق يعتبر لها ثلثت ان الكويت جزء من محافظة البصرة، ويؤكد اليريمانيين «التقسيم لمحافظة بعد الحرب العالمية الثانية».

ويصف ترسيم الحدود البرية الكويتية - العراقية الذي اقرته لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة بأنه «مؤامرة غربية على العراق».

«تهديد»

الى ذلك اعتمدت صحيفة «الجمهورية الاسلامية» القريبة من



المصدر : **الفرافرة**

التاريخ : **٣١ - يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكويت تقيم حائطاً بشرياً لمواجهة الجيش العراقي وعصابات المهربين

الكويت - رويترز - قامت الكويت بطول حدودها مع العراق حائطاً بشرياً لمواجهة عصابات المهربين المسلحة والجيش العراقي الذي يضم مئات الآلاف من الجنود ، وتربط فرقة الحدود أو الحائط البشري بقيادة المدم فاضل الهزاع في ظل ظروف معيشية بالغة الصعوبة ، حيث يعيشون في خيام بسيطة غير مكيّلة ، رغم أن درجة الحرارة تصل إلى ٥٣ درجة مئوية مهلاً والمهطقة خالية جرداء إلا من بضعة جمال شاردة وشجيرات قليلة وفياكل دبابات عراقية ، حولتها صواريخ قوات التحالف التي قتل من المدم المحترق ، كما تشتمل في الصحراء الكويتية أعداد أخرى من الدبابات التي تركها الجنود هرباً من جميع القتل في الساعات الأخيرة من الحرب

ويقع على عاتق فرقة الحدود مهمة عصابات التهريب وقد تفتتت بالفعل محاولات التهريب منذ قيام دوريات مدعرة للفرقة بمراقبة الحدود بطول ٤٠٠ كيلومتر واستطاع عدد المهربين الذين اعتقلتهم الفرقة في الشهر الأول إلى ١١ مهرياً ، مقابل حوال ٨٠ مهرياً في يوليو من العام الماضي ، إلا أن بعض المهربين مزويين بمعدات حديثة للفيشة وقد كشف البوليس الكويتي في الشهر الماضي شبكة تستخدم معدات تعمل بالإشعة تحت الحمراء واجهزة اتصال محمولة ، وتحاول هذه المجموعات تهريب الذخائر إلى الكويت التي تحرمها

والتهريب إلى الكويت يساعد العراقيين على زيادة دخولهم للحصول على عملة صعبة يحتكجون إليها بشدة ، خاصة بعد العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

ويعترف الضباط الكويتيون بأن جيش بلادهم - وقوامه ١٥ ألف جندي - ما زال ضعيفاً أمام جفاف الجيش العراقي الذي يضم مئات الآلاف من الجنود على الجانب الآخر من الحدود . ويؤكد قائد الفرقة المدم هزاع أن العراق ما زال فورياً جداً ، ويشفي قوله ، أن الكويتيين ليسوا وحدهم ، مشيراً إلى التحالف الغربي الذي ناصر الكويت ،

وطرد منها العراقيين ، وإذا حدث المستحيل وقام العراقي بغزو الكويت مرة أخرى ، سيحتشد الجيش الكويتي للفرقة حتى تصل قوات الحلفاء . وفي الوقت نفسه تؤكد مصادر عسكرية أمريكية أن الطائرات الحربية الأمريكية الرابطة فوق حملات في الخليج يمكنها ضرب أهداف عراقية خلال بضعة دقائق من انطلاقها .



المصدر: صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠/٧/٢١

النص الكامل لتقرير اللجنة الدولية الترسيم لا يضع حدوداً جديدة... ولا انحيازاً لأحد

منعها، تعين على اللجنة أن تخلص الدعاوى التي قدمها البلدان والتي تتراوح بين ألف متر إلى الجنوب من مركز الجمارك القديمة وسط صفوان حسب ما قدمته الكويت والف ومائتين وخمسين متراً، كما وضعت مذكرة دبلوماسية عراقية عام ١٩٤٠، وتخطيط عام طوله ميل على امتداد نقاط مختلفة في صفوان حسب ما ورد في سجلات تاريخية، وقد قررت اللجنة بعد دراسات تفصيلية تحديد مسافة ألف وأربعمائة وثلاثين متراً إلى الجنوب من مركز الجمارك، أي مائة وثمانين متراً أبعد نحو الجنوب مما حددته المذكرة العراقية.

هذا ويجب ملاحظة أن أيار النقط بالمعقول الواقعة بين صفوان والبطين والتي استغلها العراق في الماضي هي ضمن الأراضي الكويتية وفقاً للحدود التي تضمنتها الخارطة البريطانية التي أشار إليها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وقد ترك ترسيم اللجنة ضمن الأراضي العراقية جميع ميناء أم قصر بما في ذلك جميع المخازن ومنشآت الرفع ومرسى المياه العميقة وقرية أم قصر بالكامل ومستشفى البحرية، ويوجد لبناء وخود زير في العراق فإن قرارات اللجنة بترسيم الحدود البرية في هذا القطاع تؤكد المنفذ العراقي على البحر. أن لجنة ترسيم الحدود لا تديد رسم حدود الأراضي بين الكويت والعراق، وإنما تقتصر عملها بمساعدة على المهمة الفنية الضرورية لترسيم الحدود الدولية المحسومة بين البلدين للمرة الأولى، وبالتالي فإن اللجنة ترفض رفضاً قاطعاً أي مزاعم بشأن الانحياز.

إن ترسيم الحدود البرية بعلامات يتم بشكل حديث وسينتهي بحلول آخر العام الحالي ١٩٩٢.

وتوافق اللجنة على أن تقوم بفحص آخر لقطاع خور عبد الله ومناقشة هذا الأمر خلال اجتماع يحدد لهذا الغرض في شهر أكتوبر (نشرين الأول) المقبل

نيويورك. صوت الكويت. كذبت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق مزاعم القطاع العراقي بأن قرارات اللجنة قد حرمت العراق من منفذ على البحر. وأوصحت اللجنة في تقريرها الجديد الذي أعلن رسمياً قبل يومين ونشرت صوت الكويت ملخصاً له القواعد والأسس الفنية التي اعتمدت عليها اللجنة في قراراتها.

وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه القرارات لم وإن تتأخر باعتبارها سياسية. كما أكدت مرة أخرى أنها لا تعيد رسم الحدود بين البلدين وإنما تقوم بترسيم الحدود الشرعية والرسمية الأصلية.

وفي ما يلي النص الكامل للتقرير:

عقدت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق دورتها السادسة في نيويورك خلال الفترة من الخامس عشر إلى الرابع والعشرين من الشهر الحالي، واستمكلت فيها تقريراً أساسياً يغطي الحدود البرية ووافقت على ترتيبات وضع العلامات الحدودية عليها. وأعلنت اللجنة أن ترسيم الحدود البرية قد تم بعد تحليل مفصل على مدى عام كامل، وكان أمام الكويت والعراق كل الفرص لتزويد اللجنة بجميع المواد والشواهد المرتبطة بهذه المسألة. ولترسيم القطاع الشمالي من الحدود، تحققت اللجنة في العلامة الحدودية التي قبلها البلدان كنقطة فاصلة إلى الجنوب من صفوان خلال الفترة بين عا ١٩٢٣ و ١٩٢٩. وقد حددت هذه العلامة خط العرض بين الحدود الغربية في البطين و صفوان وكذلك النقطة الفاصلة عدد صفوان. وهذه النقطة بالذات تعتبر جوهرية بالنسبة لترسيم خط الحدود الشمالية، والتي لم تتضمنها أية خريطة على وجه الدقة قبل الخرائط التي عرضت على اللجنة.

ولتحديد النقطة التي يتم ترسيم الحدود الشمالية



المصدر : الزمان العربي

التاريخ : ٣ - أغسطس ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
□ وفي عهد الكويت

خطة طوارئ لمواجهة نتائج التعنت العراقي

الكويت - وكالات الأنباء - أعلن وفي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد لله السالم الصباح أن الحكومة الكويتية وضعت خطة للطوارئ لمواجهة كافة الاحتمالات والتطورات التي قد تخرج عن استمرار رفض العراق الاستجابة لقرارات مجلس الأمن .

وقال وفي العهد الكويتي في تصريحات له أمس إن القوات المسلحة الكويتية على أهبة الاستعداد لمواجهة أي احتمالات من أجل الدفاع عن أرض الكويت مشيراً إلى وجود اتصالات مستمرة مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل التخفيف عن قلبها ما قد يستجد من تطورات تشكل خطراً مائتراً على أمن الكويت والمنطقة .

ولكن وفي العهد الكويتي إن التطورات الصحفية في المنطقة نتيجة لتعنت ورفض العراق الاستجابة لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي وشروط وقف إطلاق النار . وأكد الشيخ سعد العبد لله أن الكويت حكومة وشعباً لن تسيء مواقف الدول والأنظمة العربية التي ساندت النظام العراقي في احتلاله للكويت .

ونفى أن تكون هناك أية نية لدى الحكومة الكويتية لتأجيل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر المقبل .

وفيما يتعلق بمسألة ترسيم الحدود الكويتية - العراقية قال الشيخ سعد أنه من المتوقع أن يبدأ العمل في وضع العلامات الحدودية البرية في سبتمبر المقبل ولادة أربعة أشهر فيما ستمتلك اللجنة الوطنية المكلفة بترسيم الحدود اجتماعاتها في أكتوبر المقبل لبحث مسألة ترسيم الحدود البحرية .

وقال الشيخ سعد رداً على سؤال عن الاتصالات والتطورات بين الكويت وقبيلتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن المواقف المشرفة والسليمة إلا محدودة التي انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال محنة الاحتلال العراقي مزالت راسخة وعلمية . وإن العنوان لم يكن موجهاً ضد الكويت لحسب . ولكنه استهدف دول مجلس التعاون الخليجي والتضامن العربي والإسلامي .

وأضاف أن الاتصالات مع المنظمات في دول مجلس التعاون الخليجي قائمة ومستمرة على أربع المستويات للتشاور والتنسيق وتبادل الرأي ما فيه الخير ومصلحة المنطقة .



المصدر : صوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

«أغسطس» .. إعادة فحص الأوراق

**فكرة الكيان الكويتي سابقة على الاستقلال
وتتعد نحو مئتي عام للواء وتزايدت أهميته
بالقاموس العراقي بعد اكتشاف النفط فقط**

براونج ويرفيس ترسيم الحدود..
ومازال يفاخر برولش قرار جديد من
فرزات الأمم المتحدة ، بل ويشتر في
قضاياه وأبنياته السياسية ما يشير
إصراره على اللقولة السابقة إن
الكويت «عراقية».

وقد كسبت الكويت ، على نطاق
قضية الحدود ، قراراً مولياً .. وسوف
تكون للقرار قوته التنفيذية على أي
حال ، وأظن أن قرار بدأ ، حائط بين
الكويت والعراق يأتي في ذلك السياق
أكثر مما يأتي في سياق «محطوط
الدفاع» .

لقد عرف العالم القديم فكرة
الأسوار ، فكان هناك سور القاهرة ،
وكان هناك سور الصين العظيم ،
وشهدت دول أوروبا أسواراً
وحصوناً مهتمة : صد الأعداء

ولكن ، ومع تطور وسائل الحرب
باتت الأسوار أقل من أن تلعب
الوظيفة الدفاعية المطلوبة . صحيح
أنها تستطيع أن تصد هجوماً
برياً وان تكون بمثابة خط مراقبة
وتنذار مبكر . بل وحائط دفاع أول .
ولكن لأن الطائرات قد أصبحت
أسرع من الصوت ، ولأن الصواريخ
قد باتت تعطي إمكان الحرب .. عن
بعد .. لأن ذلك قد حدث لقد
تراجعت الأهمية التنسيقية للحصون

تقل في الاتهام بسحب يتروى من
منطقة عراقية مع اتباع سياسات في
السوق العالمية من شأنها تخفيض
الأسعار والإضرار بالعراق .. أما البعد
الثاني فكان ينصرف لقضية الأرض ،
والحدود التي يمكن على أساسها أن
تحكم بوجود هذه البئر أو تلك في
أرض عراقية أو كويتية . وبطبيعة
الحال كانت جوانب كثيرة من الأربة
يمكن أن نلتزم لو تم اتفاق على
ترسيم الحدود .

لكن الترسيم لم يحدث ..
واجتاحه جيوش صدام الأرض . كل
الأرض .. وتبدلت الخطوط من خطة
مساعدة لحركة ترمد تطلب المون .
وهي للقولة العراقية الأولى . إلى خطة
سافرة لصم الكويت كلها .

وبطبيعة الحال ، وفي ظل الاحتلال
تراجعت قضية ترسيم الحدود ، حتى
تم التحرير ، وشكلت لجنة الأمم
المتحدة وأصدرت قرارها المستند
للمؤانق التاريخية .

هنا نلاحظ تطور الموقف العراقي
من : التحفظ ، إلى الرفض ، وإعلان
مقاطعة حضور لجنة الأمم المتحدة
بل وانهاية بالتحرير .

وهنا نلاحظ : ومع مرور عامين على
الغزو ، أو القضية ، الجانب العراقي .
لم تظهر النظرة لها .. فمازال العراق

ما كان شهر أغسطس يقرب حتى
تلبد الجو بالغيوم ، وراحت سحب
الأزمة العراقية تظل من جديد .

الغرب أن عناصر الأزمة التي
أطلقت قبيل عدوان أغسطس
١٩٩٠ ، وهي قضية الحدود ،
والبنترول ، والمشاكل الاقتصادية
للعراق . هذه العناصر التي مثلت
جذور الصيف الساخن منذ عامين
تخلل أرباض من جديد .. فهل
أصبحت آثار العامين وثقلت عليهما
عند الغزو والتسحاب . بما
صاحبهما من تمهيد للقطرين .
الكويت والعراق ؟ .. هل باتت الدروس
.. والمشاكل محسلة سر ؟
الأمر يحتاج إلى وقفة تأمل .. بل :
إجابة فحص للملف .

ورقة الحدود
لا مجال لأن نعيد رواية قصة ورقة
الحدود منذ الستينات . حين حصلت
الكويت على استقلالها . وحتى
التسعينات حين وقع الغزو العراقي
عليها . لكن المهم أن نقف أمام
الدالة التي تجعلها تطورات هذه
السنوات

لقد ظل الجانب العراقي براونج في
قضية ترسيم الحدود ، وظل الجانب
الكويتي يحتفظ بالقضية تحت
السطح حتى لا يدخل الرأي العام
كثرف ضاغط يكسر صفو العلاقات
بين البلدين .

وطفا لصادور قريبة من آخر لقاء
قمة «كويتي» عراقي ، فقد اتخذ
الرئيس صدام حسين موقفاً سلبياً
من هذه القضية . وحين تحركت
الأزمة في يوليو (تموز) ١٩٩٠ كان
لها بعدان في وقت واحد : بعد تعطي



في تصريح أخير لمصدر عراقي أنهم
دولاً خليجية بأنها تعمل على إغراق
الأسواق الدولية بالبترول، وتشنق
الأسواق بما يضر بالمصالح العراقية .
إنها المقولة نفسها التي قدمتها
سفارة كمبوديا لعدوانها قبيل ٢
أغسطس (أ.ب).

وقد رد مصدر سعودي بتعني
المقولة السعودية . ومن خلال
التصريح نستطيع أن نلخص
طبيعة المشكلة التي باتت مستمرة
وهي اختلاف السياسات العربية في
سوق النفط .

وبطبيعة الحال فإنه في ظل
انخفاض الأسعار، وحاجة الكثير من
الدول لموارد مالية فإن تجاوزات قد
تحدث لكسر سقف الإنتاج، ربما
يزيد من أزمة الفائض وأزمة
انخفاض سعر الخام . ولكن لا حل
لهذه المشكلة ، بغیر تسويق شامل
بين دول الأوبك و .. من هنا يبدو
المنع العراقي منطقاً حين يحصر
التهام في الدول العربية وحدها،
وحيث يظن أن العاجية، وليس

التعجبة له . أما طبيعة الأراضي
وهيتها النفطية فليست هي الشاغل
الأول . ومثل ذلك في فترات أخرى
كثيرة . وكما يقول أساتذة القانون
الدولي والجغرافيا السياسية
والعلاقات الدولية فإننا لم نفتحنا باب
التاريخ لكنا كمن يفتح باب جهنم .
لأن التاريخ لن يفت عند حد
والتقسيم السياسي تغير عشرات
المرات في منطقتنا وغير منطقتنا .
ثانياً وفي حالة الكويت، العراق
فإن فكرة الكيان الكويتي سابقة على
الاستقلال وتعد نحو مائتي عام
للموارد . أما فكرة الكيان المتدمج في
العراق فإنها كانت نشط في بغداد
وتخمد بقدر ما يحيطها من إثارة
سياسية . وبطبيعة الحال فقد زادت
أهمية الكويت في «الأمم» العراقية
عندما زادت ثروة النفط، وباتت
الكويت مقنا وجاذبة يلوح بها حكام
العراق للسطوة من الشعب
وقطاعات واسعة من الرأي العام .
وعندما تتأمل مسيرة الغزو فإننا -
وفي الأيام الأولى - نكاد نلصق اثر

والأسوار .. وإن لم تنته نضاما،
فلاحتلال شرطه : التقدم برأ .
القيمة البارزة : لا أقول الأهم - في
حالة الكويت هي أن الحائط الجديد
سوف يمثل علامة مادية تقول : هنا
توجد الحدود .. التلاعب بعد ذلك
يصبح سهلاً .. وتحريك الحدود أمر
شائع .

هناك إذن القرار الدولي
وهناك سوء فهم .
ولكن تبقى المخاوف العراقية
معللة . ويبقى جزء من تسوية
شاملة للعلاقات، وهو ما لن يتم في
ظل النظام العراقي الراهن
ترتبط بذلك ورقة ثانية تبرز أمامنا
ونحن نستعرض الأزمة بعد عامين
من الانفجار . تلك هي ورقة :

التاريخ .
وفي هذا المجال أيضاً فإنه لا مبرر
أن نعيد ما هو معلوم عن تاريخ
البلدين . وما يثبت أنهما كيانان
مستقلان ، لا مبرر للعودة للنصوص
والوقائع التاريخية لكننا لابد أن
نرصد ونقر :

أولاً . إن فكرة الحدود السياسية
في الوطن العربي، بل وفي أجزاء
أخرى كثيرة من العالم، فكرة
مستحددة .. وأن التاريخ المشترك
للكثير من بقاع العالم أمر معروف ..
وليس مستغرباً حيث قامت
إمبراطوريات ودول ضمت العديد من
الأقطار كان الاندماج وأراد لاعتراض
طويلة . ففي ظل الدولة العثمانية لم
يشغل بال الباب العالي شيء غير

لهذا الهاجس . هاجس الضم والدولة
الواحدة . كانت المقولة . كما أشرت
وكما هو معلوم . أن بحركة قمر
كويتية تطالب بالمساندة، أي أن القرار
الأول للغزو لم يكن الضم . لكن كان
مبتغية خلق نوع من التهمة في «ظل
دولتين مستقلتين» فلما انكشف ذلك،
ورغم الكويتيين المتعاونين مع
الاحتلال .. خرجت من عيادة صدام
مقولة تامة إلى بغداد .. ومحافظة
كويتية تابعة إلى بغداد .

ما طرحه الغزو في أيامه الأولى
إن يحمل اعترافاً بأن الكويت كيان
مستقل .

الآن . يمر عامان على العدوان
تستعيد خلالها دولة الكويت الأرض
والسلطة والسيادة . ولكن تبقى
أحلام صدام قائمة تعززها رغبة في
رد الاعتبار .

أي أن الحلم التاريخي القديم
باتت تحرسه عدة الهزيمة

وأن يزول الحلم . وتحل العقدة ..
إلا عندما يزول النظام أيضاً، فمن
تركب الجريمة عاجز عن التوبة .

ومع مرور عامين، نلاحظ أيضاً أن
بغداد بدأت تلوح من جديد بورقة
البترول، ذلك رغم أنها محتجبة عن
السوق العالمية حتى لا تشغذ قرار
سداد التعويضات من العوائد النفطية

التعاون . هي سبيل حل للمشاكل،
المشكلة حقيقية وتعلق بالتنسيق
بين المنتجين في السوق العالمية
للبترول . ولكن العراق . كما كان منذ
عامين . يقف خارج سوق التعاون
والفهم الدولي .. ويريد الحصول
على نتائج .
على أي حال، وكما قلت، فهذه
ورقة ثالثة من أوراق الأزمة بحاجة
إلى فحص بعد أن مدت وكأنها -
أيضاً - ممحاة سر . الورقة الرابعة
للأزمة، والتي مازالت تطرح نفسها
رغم مرور عامين هي ورقة الأمن ..
وقد شهدت هذه الورقة انقلاباً في
المفاهيم خلال العامين .

قبل أغسطس ١٩٩٠ كان العدو
هو الصديق .. وكان العدو هو الدرع
الذي تستند عليه دول الجوار
العربية . ولكن، وحين جاء العدوان
مصرحاً، حدثت التغيرات التي



المصدر : صوت الكويت

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ تموز ١٩٩٢

تعلماها هاجزت الدولة الكويتية بعض الوقت ومارست الحكم من دولة شقيقة وتكون، وبشكل غير مسبوق، تحالف بلغ عدد الدول التي شاركت فيه - طبقا لتقارير وزارة الدفاع الأميركية - ٢٨ دولة.. بعضها شاركت بقوات مسلحة كبيرة وبعضها بقوات رمزية وبعضها بالمسادة السياسية ووصلت من المستشفيات أو الخدمات. وخلال الأزمة كان لا بد من إعادة طرح قضية الأمن القومي للدول الصغرى والتي لا تملك قوة بشرية تتيح فرصة امتلاك قوات مسلحة ضخمة.. كذلك كان لا بد من طرح المفولة القديمة من جديد.. مفولة الأمن العربي، وإلى أي حد يكون قومية، وإلى أي حد يكون فطريا.. واتساعا مع ما جرى في عاصفة الصحراء، كان لا بد من طرح قضية الأمن ودور القوى الدولية صاحبة المصلحة في ذلك الحال.

إن أمن الخليج، أو أمن المتوسط، أو أمن الشرق الأوسط لم تعد قضايا فئوية أو إقليمية.. ولم تعد مجرد قضية تسليح وقوات مسلحة.. بل إنها - وفي حالة الكويت - امتدت من السياسة والجيش.. إلى التركيبة السكانية كجزء رئيسي في قضية الأمن.

الآن وبعد عامين: تعيد الكويت بناء قواتها المسلحة ونظم التجنيد فيها.. وتعيد دول المنطقة النظر في تحالفاتها الخارجية.. وبينما تصمم الكويت - أو تكاد - قضية السكان - تظل المشكلة السكانية قائمة في العديد من بلدان الخليج.

أيضا، وبينما تجري إبرام اتفاقات دولية توفر قدرًا من الدفاع عن المنطقة.. يظل السؤال حائرا.. إلى أي حد أمكن - تطوير نظم الدفاع الخليجي المشترك.. أو نظم الدفاع العربي المشترك؟

السؤال حائر، لكنه على النطاق العربي، يظل معلقا بقضية العلاقات العربية في مجملها.. وتلك ورقة تحتاج لفحص خاص.



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢ شباط ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل الخارجية الكويتي سليمان ماجد الشاهين لـ «الحوادث»:

**لن ننازل عن شبر واحد من اراضي
ولسنا بحاجة لاراضي عراقية**



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

العدد ١٩٩٢

الحوادث



علمان على الغزو العراقي للكويت، ولم تستقر المنطقة. ما زالت قضية رسم الحدود بين البلدين تمثل إحدى القضايا الخلافية، الوضع في العراق ومستقبل النظام غير واضحين، نمو قوى المعارضة العراقية ومدى قدرتها على الإطاحة بالنظام، صياغة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الدوائر العربية والإقليمية والدولية لم تكن، إعلان دمشق يبدأ تنفيذه في سبتمبر/أيار (سبتمبر) العلاقات مع إيران في طريقها للتخمس. زار الائتلاف مؤخراً سليمان مجيد الشاهين وكيل الخارجية الكويتي وحاولته، الحوادث، حول كل هذه القضايا.

«الحوادث»: ما هي آخر تطورات قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت وخسومها الحدود البحرية، بعد انتهاء قضية ترسيم الحدود البرية؟

سليمان مجيد الشاهين: بالتأكيد هناك خط في قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، ومن المؤكد أن حدود الكويت قائمة بلا تغيير من عام ١٧٥٠. حكم الكويت الآن هو الحكم الثالث على نحن في الكويت أقدم نظام موجود في المنطقة أما العراق يشكك الحالي فوجود منذ الثلاثينات في القرن الحالي ولكن قضية ترسيم الحدود للأحلاف غلت تحكم العلاقة بيننا وبين العراق بعد الحمة والإحتلال والتحرير، انبثقت لجنة دولية من مجلس الأمن، برئاسة اندونيسيا وتضم في عضويتها السويد ونيوزيلندا، وممثل عن العراق وعن الكويت. واجتمعت وفق القواعد المعروفة، ولقد لها كل الخرائط والوثائق التاريخية لهذه الموضوعات، وعقدت عشرات الاجتماعات، واستعملت بكل الوسائل التاريخية والجوية في رسم وتثبيت المواقف، وتم تحديدها بشكل دقيق جدا على الحدود البرية.

«الحوادث»: وماذا من الحدود البحرية؟

سليمان مجيد الشاهين: بالنسبة للحدود البحرية التي تبدأ من أم قصر عبر منقبي الخورين، خور الزبير وخور عبيدالله، فقد بدأ بحثها في جولة جديدة منذ ١٥ تموز (يوليو) الحالي، في نيويورك، وعندما ينتهي عمل اللجنة وتحدد الحدود البحرية يشككها النهائي، سترفع لمجلس الأمن لأمرها في صورتها النهائية، وسيفتحها الأخيرة.

«الحوادث»: حتى إذا أضحى النظام العراقي أن هناك أجزاء انقضت منه، ولم يعترف بالقرار؟

سليمان مجيد الشاهين: ليس هناك انقطاع للمعنى الصحيح خلافاً لما يدعي النظام العراقي الترسيم الحالي ثم وفق الخرائط التي وضعت، والاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين في الثلاثينات أو الستينات، وما تم هو أن الوضع اعيد وفق القواعد الثابتة عبر التاريخ وليس هناك انقطاع. الكويت ليست بحاجة إلى أراض جديدة، ولا ترضى أن تأخذ شيئاً مما ليس لها حق فيه، وكذلك لن ترضى أن تتنازل عن أي شيء، لأن قضية الأرض والتراب الوطني مقدسة.

«الحوادث»: هل هذا يعني أن الحدود التي اقترحتها اللجنة أخيراً، هي حدود الأول من آب (أغسطس) ١٩٦٠ نفسها؟ سليمان مجيد الشاهين: حقيقة الأمر أن العراق في نقاظ معينة قام بجناز خط الحدود، مثلما حدث في عدوان «الصامدة»، ١٩٧٢، لقد عبر خط الحدود وأقام نقاطاً فيها في منطقة الرطبة، التي يسمنها جنوب حال الرميطة

ومنها أم قصر الذي أقاموا عليها محطات، وتلاحظ أن خط الحدود البرية وملقني خط الحدود البرية، باخذ مصيلاً أو رصيفين من ميناء أم قصر. هي جزء كويتي، وجزء عراقي، ولكن يبقى للميناءان التجاري والعسكري العراقي كما هما.

«الحوادث»: هل تمتد أن المعارضة العراقية غير موقفها من قضية ترسيم الحدود، بعد زيارة محمد باقر الحكيم للكويت؟

سليمان مجيد الشاهين: المعارضة العراقية وما صدر عنها يؤخذ في إطار اعلامي بحث، وبالتالي لم تأخذ الأمور على أسس أن هناك رفضاً. وفي الوقت الذي يشير إلى أن هناك رفضاً أو أن هناك تحفظاً، نجد في جانب آخر تأكيداً أن الغزو العراقي عُدّ القضية، وأن الحق سواء كان للكويت أو للعراق مكفول، كما أكدت لنا كل المصادر التي لنا اتصال معها.

«الحوادث»: هل تتدبر زيارة باقر الحكيم لأن فيما يمكن أن نقول أنه نشاط كويتي بالتعامل مع دول أخرى لقب نظام الحكم في العراق؟

سليمان مجيد الشاهين: لا نتعامل إطلاقاً ضمن إطار قلب نظام الحكم، نحن لنا قضية معينة مع هذا النظام العدواني الفرس لهذا متروك للشعب العراقي، قضيتنا هي المحافظة على الوجود، المحافظة على الحدود، ولا يهمني في الواقع بشكل أو بآخر، ما يجري بين النظام والفئات المعارضة والمؤاتفة. وفي الوقت نفسه كل النظام وكل عراقي منصف يشتمني في الواقع أن يكون في العراق نظام ديمقراطي يحترم أرادة الشعب، ويبيع لكل فئاته النظام تحرير بحرية وأن تكتب ذاتها بعيداً عن كل توجهات ذات صفة فردية ديكتاتورية ادخلتهم في حروب مستمرة، ١٠ سنوات مع العراق في الشمال، ٨ سنوات مع إيران، بالإضافة إلى العدوان على الكويت.

«الحوادث»: تحديداً بعد كل الذي جرى، هل ترى في النظام العراقي ما يمل خطر على الكويت والجزيرة العربية؟ سليمان مجيد الشاهين: شعور بكل الثقة في وقوف العالم والشرعية الدولية والنظام الدولي الجديد معنا، هذا يدفعنا للاطمئنان. ولكن النظام العراقي نظام شرس ومزعج بوجوده في المنطقة، كما أنه مزعج لشعبه وسكان سبعا، كما سيكون العراقيون أكثر سعادة عندما يتحول هذا النظام، ويعود للعراق وجهه الصحيح، المتعاضد مع جيرانه.

«الحوادث»: هل تتطرق الاتفاقيات الأمنية التي معتها الكويت مع أمريكا وبريطانيا عن إعلان دمشق؟ سليمان مجيد الشاهين: بكل تأكيد هناك اختلاف بين اتفاقيات الأمن مع الدول الصديقة، مع إعلان دمشق، فهو ليس إعلاناً أمنياً، له أبعاد مختلفة ومتعددة، أمنية، وتبادل ثقافي واجتماعي، والثالث الاقتصادي ومالي، له أوجه متعددة، هو صيغة متقدمة حتى عن ميثاق جامعة الدول العربية، ولكننا أمل بأن الاجتماع المقبل الذي سيعقد في أيلول (سبتمبر) في الساحة برئاسة قطر سيضع هذه الاتفاقيات موضع التأكيد، عبر بروتوكولات متعددة، وهذا ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد في دمشق مؤتمراً وزراء خارجية الدول الإسلامية في تركيا.

«الحوادث»: ألا تمتد بأن تأجيل الاجتماع أكثر من مرة، هو نوع من تجميد الملف؟

سليمان مجيد الشاهين: أبعاد العلاقات الثنائية قائمة،



المصدر : الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شهر ١٩٩٢

ومستمرة. سواء لدول مجلس التعاون الخليجي، وكل دولة على حدة، ام بين دول المجلس وسوريا ومصر. وتأخر الاجتماع لا يعني ان هناك اختلافا في منظور الجهتين لهذا الاطار. خصوصا انه ليس مطروحا للدول الثماني، انما هو مفتوح لأي دولة عربية تؤمن بالفلسفة وتتفق معه في الرؤية. ونحن نعد عددا من الدراسات التي تشكل بروتوكولات مصددة، تشمل الجانب المالي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، والامن وليس هناك توقف في عملية التعاون الثلاثي، لان عددا من الاتفاقيات الثنائية او الجماعية التي تحدد العلاقات بين هذه الدول موجودة.

ومن ناحية اخرى فان العلاقات الصحيحة القائمة على الاخاء والاحترام والوفاء بيننا وبين مصر، وبيننا وبين سوريا تسبق كل اعلان أو اطار أو ميثاق عندما بادرت مصر وسوريا للتدخل والمساهمة في تحرير الكويت. لم يكن هناك اعلان ديمقراطي، او غير. ولم تتحرك من وحي اتفاقية للدفاع المشتركة، انما تحركها جاء من دورها الريادي ومسؤولياتها القومية، واحترامها للقواعد والقوانين الدولية.

«المواد»: هل تعتقد ان هناك اشكالا في التعامل مع ايران ودول الخليج، التي تربط في علاقاتها مع طهران، ولكنها تتخيف من تنامي قوتها العسكرية؟ سليمان ماجد الشامي: نحن لا نعتبر نمو أي دولة على انه تهديد، نحن نأمل ان يكون النمو في مصادر القوة هو لصالح الشعب والمنطقة ككل، نحن نتعامل مع ايران تحت قيادة الرئيس راسنجاني، وله توجهات مقبولة ضمن اطار الخليج. واعتقد انه في المرحلة القريبة المقبلة ستتم زيارات متبادلة بين القيادات على الجانب الشرقي والغربي من الخليج.

«المواد»: هل تعتقد ان الامر في حاجة الى تحرك جديد من اجل قضية الاسرى؟

سليمان ماجد الشامي: نحن في الكويت نتعامل مع هذه القضية على لسبعين انشائها قبل ان تكون أي شيء آخر. بينما النظام العراقي يستخدمها كوسيلة سياسية. ان استمرار اسر ٨٥٠ كويتي لهم عائلاتهم، وزوجاتهم، وابنائهم وكل من لهم صلة بهم يعيشون كل يوم على اعصابهم. واعتقد ان الصليب الاحمر والدول الخيرة تسعى جاهدة ليزيل جهودها لانهاء هذا الملف، وتتمنى ان تسفر هذه الجهود عن نتيجة.

«المواد»: بعد مرور عامين على الفرض، هل نستطيع ان نقول باكتشاف خلايا تخريب وانفجارات وان الوضع غير مستقر؟

سليمان ماجد الشامي: الكويت لا تعيش ضمن اطار ستر حديدي، هي مفتوحة للاعلام، فيها ٧٠ مطارة، ومطلون عن وكالات الانباء، وكل المنظمات الخاصة بمتابعة حقوق الانسان. نحن نتعامل مع نظام خرس ولا شك لسنا وحدنا الذين نخشع حساسياتنا، ولا ننسى ان الكويت خرجت من محنة قاسية، هناك شعوب اخرى قد تكون مرت بتجارب اعنف، ولكن يكفي ان نعرف ان الكويت كان فيها حوالي ٢٥٠ الف جندي محتجز. وبعد ان اجبر على ترك الكويت، احرق الابار، وخرّب البيعة التحتية، ولهذا لدينا مهام صعبة منها استعادة المرسوقات، واعادة البناء، وعودة الاسرى، وغيرها.

القاهرة: اسامة عجاج



المصدر : الأمم المتحدة

أ. أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرقبة يبحث في موسكو

مشكلة الحدود بين الكويت والعراق

موسكو - من ميدانك خليل - أعلن
حمود الرقبة وزير النفط الكويتي انه
سيبحث مع المسؤولين في روسيا خلال
زيارته المقبلة لموسكو عددا من القضايا
التي تتعلق بالتطورات الراهنة في منطقة
الخليج ، وفي مقدمتها رفض النظام
العراقي تطبيق قرارات مجلس الأمن
بالامتناع عن قضية إعادة ترسيم
الحدود بين الكويت والعراق ورفض
العراق الاشتراك في اللجنة الدولية
المكلفة بانهاء هذه القضية .



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٥ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



○ ○ الكويت - غفر الكويت انس
متوجها الى دمشق وفد المجلس
الوطني الكويتي برئاسة السيد
مهدالكريم الجميدل رئيس لجنة
السلام الداخلي والنفط في زيارة
لسوريا تستغرق يومين وذلك في إطار
جولته التي سيزور خلالها كلا من
مصر ولبنان والمغرب بالاشتراك الى
سوريا وسيعلم خلال تلك الجولة
التشويق والتشاور مع رؤساء
وأعضاء البرلمان العربية في هذه
الدول بشأن الممارسات العراقية ضد
الكويت والقضية الخاصة بترسيم
الحدود بين البلدين وقضية الأسرى
والمحتجزين الكويتيين في السجون
العراقية .



المصدر :

المصدر :

٢٢ - شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستعدادات العسكرية اتخذت

بانتظار الساعة صف

النظام العراقي أمام خيارين الانحياز أو الانهيار النهائي



تواصلت على مدى أيام الأسبوع الماضي، اجواء التوتر التي تنبئ بزيادة احتمالات توجيه ضربة عسكرية لمواقع محددة داخل العراق من قبل قوات التحالف بسبب استمرار رفض النظام العراقي تنفيذ سائر بنود قرار وقف إطلاق النار في حرب تحرير الكويت، وسواء من القرارات الدولية، خصوصاً الجزء المتعلق بإطلاق سراح الأسرى

والمرتفقين، وذلك المتعلق بترسيم الحدود مع الكويت إضافة إلى العراق التي يضعها النظام أمام مقتضى الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تجاه عمليات التمتع الوحشية ضد المواطنين العراقيين خصوصاً في جنوب العراق.

وحتى منتصف الأسبوع الماضي كانت الاجراء مسبوقة، والاستعدادات العسكرية تتم على قدم وساق تمهيداً لتوجيه ضربة جوية ضد أهداف منتخبة في العراق، حيث حشدت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا مجموعة من بوابرها الحربية، وحاملات الطائرات في المنطقة لاضعاف النظام العراقي بجبهة لتوقف الدرب الساعي لتطبيق قرارات مجلس الأمن.

في هذا الوقت كشفت مصادر استخبارات اميركية، عن معلومات تفيد بأن النظام العراقي حشد عددا كبيرا من الطائرات والمروحيات في جنوب العراق، إضافة إلى وجود أكثر من ١٠٠ صاروخ سكود لم تزل مخبأة في أماكن مخفية من العراق.

على الصعيد السياسي، جدد الرئيس الأميركي جورج بوش تهذيواته للرئيس العراقي قائلا: عليه ان يدرك بأن العالم لن يتجاهل تمخض احتمالات الامم المتحدة وجب ان لا يسمع ان لا يخلي مايكن وما لا يمكن التخليش عليه وجدد بوش تصميم الولايات المتحدة على انصاع العراق الكامل لبنود القرار ٦٨٧ القاضي بتدمير اسلحة الدمار الشامل في العراق.

اما في لندن، فقد قطع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور اجازته وعاد إلى بلاده حيث عقد اجتماعا للجنة الدفاع البريطانية يشارك فيه وزير الخارجية والدفاع، حيث تقرر توجيه انذار العراق بالالتزام بتطبيق قرارات الامم المتحدة والا تعرض للصف من جانب الحلفاء.

في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدا في الكويت سالت حالة من الترقب والحذر، ومتابعة التطورات على المستويات الرسمية والشعبية، وقد اتخذت الاجراءات لمواجهة كافة الاحتمالات في الوقت التي تابعت فيه وحدات من الجيش الكويتي مناورات مشتركة مع وحدات اميركية وبريطانية. بانتظار ماتمهل الأيام القليلة من تطورات، تكشف إما الانصاع للامم المتحدة للنظام العراقي لإرادة المجتمع الدولي، وإما هروب عاصفة جديدة تفعج حدا ليس فقط لطرسة هذا النظام... بل للنظام نفسه، ولم يبق الا تحديد الساعة صف.



المصدر : الأمم المتحدة

٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن يقر فتاوى

لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية

نيويورك - وكالات الانباء - اقر مجلس الأمن أمس النتائج التي توصلت اليها لجنة رسم الحدود بين العراق والكويت .
و قد حصل القرار الذي اصدره المجلس بهذا الخصوص برقم ٦٧٧ على ١٤ صوتا دون اية معارضة في حين امتنعت لكوالور
وغير مجلس الأمن عن ارتياحه لنية الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إعادة تمديد المسطة منزوعة السلاح في اقرب وقت ممكن حتى توافق الحدود الدولية التي حدتها اللجنة .
وستبدأ اللجنة في شهر اكتوبر القادم ترسيم الخط الحدودي الفاصل بين البلدين والجل مياه الخليج .



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الامن يوافق على ترسيم الحدود العراقية - الكويتية

نيويورك - وكالات الانباء رجب
مجلس الامن اسس بقرار لجنة الامم
المتحدة المكلفة برسم الحدود العراقية -
الكويتية . واكد ضمها لهذه الحدود التي
يجري رسمها لأول مرة . بقضي القرار برد
٦ ايار فقط استخدمها العراق في حال
الرميلة الجانب الكويت . وكذلك قاعدة
بحرية تقع عند رأس الخليج تمهد .
القرار بضمان عدم انتهاك الحدود .
والتأكد من كافة الاجراءات الضرورية لردع
المعدى
لم يشمل القرار الحدود البحرية بين
العراق والكويت . كما رجب المجلس
بخطه بطرس غال الامن العام للامم
المتحدة باعادة تحديد المنطقة منزوعة
السلاح التي تراها الامم المتحدة بين
الجانبين . جاء القرار الدول بتأييد ١٤
صوتا وامتناع الاكوانور عن التصويت

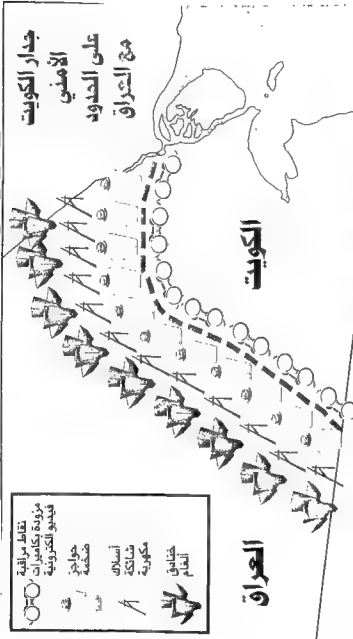


المصدر: الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ شهر ١٩٩٢



جدار الكويت

مليار دولار لإنشاء سور دفاعي يحمي الكويتيين من العراق
ويتألف من نقاط مراقبة وخوارج ضخمة وأسلاك شائكة إلكترونية وخنادق الغمام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق من الكويت

بقلم عمر ادريس

لا يزال الكويتيون، يذكرن جيداً حادث الحدود الكويتية - العراقية عام ١٩٧٢ عندما تعرض مخفر «الصامخة» لهجوم من قوات الجيش العراقي وعقب الحادث طلبت الحكومة الكويتية من عضو مجلس الأمة الدكتور أحمد الخطيب السفر الى بغداد لاستطلاع اسباب الحادث بحكم علاقته الدرامية مع صدام حسين في مصر عندما كان الأول يقدم للثاني المساعدات المالية. وحسب مصادر مطلعة في الكويت فان قيادة حزب البعث بررت الحادث على اعتبار انه تصرف غير مسؤول لأحد قادة الجيش نتيجة معرفته المسبقة بقرار حالته للتقاعد وأراد بهذه العملية الحدودية الاساءة للعلاقات الكويتية - العراقية. ولم يقتنع الكويتيون فعلاً بهذا «التفسير» العراقي

للحادث، لكنهم «يتنوه» حرصاً منهم على عدم تصعيد الأمور مع «الجارة الكبرى». بين حادث «الصامخة» واليوم وقع الغزو العراقي للكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠. والكويتيون حالياً، كمسؤولين ومفكرين ومواطنين عاديين، لا يبرهنون الجيش على الاوهام، بل ينوون اتخاذ اجراءات لا سابق لها لحماية بلدهم من أي عدوان عراقي محتمل في المستقبل القريب أو البعيد.

وعلى هذا الأساس برزت فكرة انشاء «جدار امني» أو «سور دفاعي» متطور للغاية لحماية الكويت.

وقد وضع المسؤولون الكويتيون المعنيون بهذا الموضوع دراسات وتصورات أولية تقضي بإنشاء سور دفاعي على طول الحدود الكويتية العراقية البالغة ٢٠٧ كيلومترات والتي تبدأ من ميناء ام قصر على الخليج العربي وتنتهي في وادي العوجة عند مثلث الحدود الكويتية - السعودية - العراقية.

وقد اطلقت «الوسط» على هذه الدراسات والتصورات التي تظهر أن حجم التسلل من العراق الى الكويت وكثر من منطقة ام قصر بسبب وجود المزارع والبناني السكنية، بينما يسهل كشف التسلل بواسطة السيارات في المناطق الصحراوية الاخرى. وتحدد الدراسة الرئيسية للمشروع ان متطلبات هذا السور

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢١ تموز ١٩٩٢

تحتاج الى مساحات شاسعة لإقامة الخنادق الالكترونية الزودة بالألغام «تبلغ مساحة الواحدة منها ألف متر مربع وتدار وفق أحدث التكنولوجيات»

وتقدر الدراسة ان التكاليف الاجمالية للمشروع قد تصل الى اكثر من مليار (بليون) دولار اميركي.

«الوسط» التقى السيد سمود العصيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية سابقاً وعضو اللجنة الوطنية للسور الدفاعي والتي تضم في عضويتها ١٢ شخصاً آخرين. وشرح العصيمي تفاصيل المشروع لـ «الوسط» فقال، «فكرة اللجنة تنبع من منطلق البحث عن قنوات المشاركة الشعبية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير، وان كانت الفكرة هي امتداد تاريخي للأسوار الثلاثة التي بنيت في بداية نشأة الكويت. وتهدف الى قيادة حملة داخلية للتذكير الشعب الكويتي، باستمرار، بأهمية بناء الكويت في مرحلة ما بعد التحرير». وأوضح ان السور الجديد لن يكون مجرد بناء كالأسوار السابقة، بل سيكون مزوداً بأحدث المعدات التكنولوجية وسيكون بمثابة مصيدة للمرعات والمهاجرات، انذا فكر العراقيون بغزو الكويت ثانية.

ويبدو واضحاً من كلام العصيمي ومن الدراسات المعدة لهذا المشروع ان السور الجديد أو «جدار الكويت» يتألف من ٤ خطوط دفاعية ١ - الخط الأول يتألف من نقاط مراقبة مزودة بالآلات تصوير فيديو الكترونية لمراقبة أية تحركات أو عمليات تسلل على الحدود.

٢ - خط الدفاع الثاني هو عبارة عن حواجز خرسانية ضخمة ذات قواعد صلبة توازي في قوتها ناطحات السحاب وستقام هذه الحواجز على ارتفاع ١٢٠ متراً بمساحة اجمالية للحاجز الواحد تبلغ ٣٠٠ متر مربع. وستكون هذه الحواجز على شكل اشخاص متشابكي الايدي.

٣ - خط الدفاع الثالث يتألف من اسلاك شائكة متحركة تقام على قواعد خرسانية ثابتة وتكون مكهربة الكترونياً بطلاقة ذات تردد عال جداً تصعق من يقترب منها عن بعد ٥٠ متراً ويبلغ الارتفاع المتوقع لهذه الاسلاك الشائكة نحو ١٠٠ متر.

٤ - خط الدفاع الرابع هو عبارة عن خنادق



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغام طويلة وعريضة وذات عمق يبلغ المئة متر مربطة بنظام الكتروني متطور يحول دون تقدم الآليات أو الدبابات أو القوات المعادية وأوضح العصيمي لـ «الوسط» ان حملة جمع التبرعات لإنشاء هذا السور ستلزامن مع بدء لجان الأمم المتحدة بوضع علامات ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وذلك سنبدا في ايلول (سبتمبر) المقبل وتستمر حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢. وسيتم تسليم مساهمة الشعب الكويتي الى السلطة التنفيذية، واللجنة الوطنية لن تتدخل في تفاصيل التنفيذ وأشار العصيمي الى ان بعض الترتيبات المقترحة تتضمن وجود مشاركة شعبية مباشرة في عملية بناء السور سواء بالجهد او بالدراسات والأبحاث الفنية، وهناك اقتراح بفتح مجال المشاركة لطلبة المدارس والثقاتين والصيادين والجمعيات العامة والاندية الرياضية. وشدد على أهمية التركيز على ان فكرة السور ليست حكومية بقدر ما هي مبادرة شعبية، وإن تكون تمسيدا للقضية بين الدول العربية، كما تقول بعض الانظمة العربية، على اعتبار ان حلول الاتفاق موجودة في الوقت الراهن على الحدود بين بعض الدول العربية.

أوضاع العراقيين والفلسطينيين والأخيرين

ما هي اوضاع الفلسطينيين والاردنيين والسودانيين والعراقيين انفسهم في الكويت حاليا؟ ثارت «الوسط» هذا الموضوع مع المقدم محمد الفهد مدير مكتب ارتباط المنظمات الدولية في وزارة الخارجية الكويتية. وقال للفهد

لـ «الوسط» ان هناك عدداً من المواطنين العراقيين صدر بحقهم قرار يقضي بإبعادهم عن الكويت، لكن هؤلاء «لا يزالون في ارضنا يتنقلون بحرية وليسوا معتقلين في السجون»، موضحاً ان المفوضية العامة لشؤون اللاجئين أبرمت اتفاقاً مع وزارة الداخلية الكويتية لتزويد هؤلاء العراقيين وغيرهم بأسماء عدم تعرض يطلب نصحها مساعداً حاملاً على التنقل داخل الكويت، على اعتبار انهم لاجئون الى حين موافقة إحدى الدول على منحهم حق اللجوء السياسي.

وذكر ان وكالة غوث اللاجئين الدولية بحثت اخيراً مع وزارة الداخلية الكويتية مشاكل الفلسطينيين من حملة الوثائق المصرية لإيجاد حلول لن لم يحصل منهم على اذن الإقامة داخل

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٢١ أغسطس ١٩٩٢

الكويت، وتم حصر ١٢٠٠ عائلة حتى الآن، إلا أنه من المتوقع ان يصل عددهم الاجمالي الى عشرة آلاف شخص، خصوصاً ان بعضهم لم يعلن عن وجوده حتى الآن بانتظار ان يتم اتفاله مع الكفاء للحصول على اقامات جديدة. وقال المقدم الفهد انه ليست هناك قيود مفروضة على تأشيرات العمل للفلسطينيين والسودانيين والاردنيين للدخول الى الكويت، وأضاف ان مشكلة الاشخاص الذين يحملون جنسية «بدون» انصرفت بعد ان أثبتوا، بغالبيتهم، مواظمتهم الاصلية وعادوا لزاولة اعمالهم بوثائقهم الاصلية. وكشف عن موافقة وزير الداخلية الكويتي أحمد الحمود الصباح على قبول باقي شخص من هذه الفئة في قطاعات وزارة الداخلية.

عمليات التسلل

وأوضح المقدم الفهد ان منطقة الحدود الكويتية - العراقية شهدت عمليات تسلل كثيرة إلا انها انخفضت بسبب وجود شريط الانغام والدخائر غير المتفجرة على طول الحدود مع العراق، وقال ان «التحقيق مع التسلّين، وعادة ما يكونون هاربين من تدني مستوى المعيشة في جنوب العراق، يتم بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تقرر إمكانية ترحيلهم الى دول اوروبية كالجائين أو الى معسكر رفحاء في السعودية، ان كانوا من العسكريين، وإعادة من لا خطر عليهم الى العراق». وأوضح ان قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملة في المنطقة المتزوعة السلاح، بواقع خمسة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية وعشرة كيلومترات داخل الأراضي العراقية، حددت برنامج عملها لمنع وجود أي جنود في هذه المنطقة سوى ٢٠ مركزاً للشرطة الكويتية ومئاتها عراقية تدعم عملها وترافقه ثلاثة مراكز مراقبية رئيسية للقوة الدولية تسجل مشاهداتها لاية انتهاكات يمكن حدوثها.



المصدر : الوسط

٢٠١٢ ٢٠١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتعقد اجتماعات دورية مستمرة مرة كل اسبوع مع كبير العسكريين من القوة الدولية. وطلب القدم العهد عدم استعمال الاجابة على تقارير منظمة العفو الدولية التي سجلتها بعد التحرير مباشرة عن الممارسات الخاطئة، وقال ان الاجابة على هذه التقارير «تحتاج الى وقت كاف حيث لا يمكن تحديد المسؤولية في بعض القضايا بشكل سريع من دون التأكد من وقائعها التفصيلية، فاجاباً نكتشف ان شخصاً ورد اسمه في قائمة المطلوب الاستفسار عنهم من اللجنة الدولية للصليب الاحمر قتل على يد شخص آخر تصفية لحسابات شخصية بينهما، وما زالت الجثث التي دفن فيها الموتى أثناء الاحتلال العراقي للكويت بحاجة الى لجنة من الخبراء في علم الوراثة والأبلة الجنائية لحصر الموتى الموجودين فيها ومعاينتها بموجب فتوى شرعية». وقال ان «سجون الكويت مفتوحة لأي مراقب وليس لدينا ما نخفيه» وكشف ان نظام أمن الدولة الذي يفترض ان يكون سرياً، تطلع لجنة الصليب الاحمر الدولية على اعماله اسبوعياً، بينما يبقى ما يثار من قضايا الخدمات «غير واقعي» على اعتبار انها مشكلة طبيعية تمت دراسة حلولها منذ عام ١٩٨٨. واعتبر ان طلب رئيس لجنة للصليب الاحمر الدولية في الكويت تزويد المساجين بالمصحف والشاي هو «دليل واضح على توفير المظلمات الأساسية للمظالم على كرامة الانسان داخل هذه السجون».

وأشار القدم العهد الى الانجاز السريع الذي حققته الكويت في اسبوع واحد للقلب على مشكلة مخيم اللاجئين العراقيين في منطقة العبدلي الذي كان يضم ١١٠ لاجئاً حيث قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر الكويتي بالبحث عن القارب لهؤلاء اللاجئين داخل الكويت، وبالمثل تم استيعاب اعداد كبيرة منهم واسكانهم في منازل حكومية، وساهمت الخوضونية العليا لشؤون اللاجئين بدفع بعض الاعانات المالية مع ما قدمته الحكومة الكويتية من بطاقات تأمين لهم والخدمات الصحية والفدائية، علماً ان ٢٦ شخصاً منهم تم توظيفهم كلاجئين في الصود والفروج بسبب الخطار التي تهددهم في حال عودتهم الى العراق ■



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

يختمه مجلس الامن بوش : ترسيم الحدود أكد ان نظام بغداد لا يتعاون في اطلاق الاسرى



المصدر : صوت الكويت

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

١٨ شهر ١٤٩٢

التاريخ :

والضباط - محصور شام :
طهران - محصور علي :

أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش أمس ان
الحلفاء ، حازوا مستعدين لاستخدام جميع
الوسائل العسكرية لجعل النظام العراقي
يؤمن لهجات التفتيش التي تقوم بها الأمم
المتحدة على برامجهم العسكرية وتفتيد
القرارات الدولية . واتهم بوش نظام بغداد
بامتصاص رغبة العراقيين مع المجتمع الدولي
لاتحلال سراح الاسرى الكويتيين في سجنه
وسد لهم أكثر من ٨٠٠ سجن .

وأكد ان الترسيم النهائي للحدود سيكتمل
نهاية السنة وان مجلس الأمن ضمن ذلك
الترسيم وسيتم التفتيش مجددا في الحدود
الساخنة . على هذا الصعيد وصل وزير
الدفاع الاميركي ريتشارد تشيني أمس الى
لندن ، حيث التقى وزير الدفاع البريطاني
مالكولم دوكينز ومعه جميع الوزراء العراقيين
وفي طهران التقى مع وزير الدفاع نظام
جيشي مصالحتها التفتت على الوضع بنظام
قيدرافي يصفه مركزية السلطة ويؤيدها على

القويات والطوائف وفق قواعد وأسس سيتم
في اربيل في كردستان العراق ، وأكد اطراف
المعارضة جميعا استعدادهم لحضور اجتماع
اربيل ، وبدأوا بالترشح للمشاركة فعلا . وعلى
صعيد العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات
المعارضة المسلحة في الجنوب أكدت مصادرهما
امس انها بدأت بعمليات خفيف لروموز النظام
في الاطوار وكبار موظفي المخابرات والخبروية
الى جانب الاسرى الذين اعتقلتهم قوات
المعارضة وكلمهم من القوات المسلحة للسلام
ونشر صورت الكويت اسما ، بعضهم البوم .
(راجع صفحة ٧)

في واشنطن قال الرئيس الاميركي بوش ان
الولايات المتحدة والكويت ودول التحالف
تواصل شنطها من خلال اللجنة الدولية
لصليب الصليب على حكومة بغداد لالتمثال
ولغا لتعديلاتها حسب قرارات مجلس الأمن
الدولي في اعادة حوالي ٨٠٠ محتجز كويتي
ومعتقلين من بلاد اخرى في العراق .
وقال الرئيس بوش في رسالته الفصليية
للكونغرس حول الوضع في العراق ، ان
الولايات المتحدة وحلفائها تواصل شنطها في

الوقت نفسه على النظام العراقي من اجل
ارجاع كافة الممتلكات والاعدات التي اخذها من
الكويت ، واشداف بوش ان العراق واصل
امتصاصه عن تقديم التعديرات اللازمة في هذه
القضايا وفي مطالبة تقديم التسهيلات اللازمة
لصليب الصليب الامير الدولي للوصول الى مشاتل
الاحتجاز .

وقال الرئيس بوش ان لجنة المقاطعة قد
وقال الرئيس بوش ان لجنة المقاطعة قد
استلمت مذكرة تفيد بان ما يقدر بـ ٣,١
مليون طن من الاغذية قد شحنت الى العراق
خلال عام ١٩٩٢ . كما تواصل اللجنة السماح
بوصول الامدادات الحيوية الى العراق ، وفي
الاجبات للتقليل استمر العراق في حظر
الكامل ضد الاتاليم المالية من العراق . كما
رفض النظام استخدام الرخصة المتاحه وفقا
لقرارين ٧٠٦ و ٧١٢ بسبع ما يقدر بـ ١,٦ مليار
لاداء من النفط ، والتي كان يمكن استخدامها
في شراء المواد الغذائية والادوية والامدادات
الجوية للاحتياجات المدنية للسكان .

وسجل الرئيس بوش نظام بغداد السؤلية
الكامنة في معاناة في العراق تنتج عن رغبة
تطبيق القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ .
(التمتد في الصفحة ٨)



بوش : ترسيم

وقال الرئيس بوش ان اواسره بمشاركة الولايات المتحدة في فرض المنطقة المحرم فيها الطيران على العراقيين جنوب خط (٢٢) ولي توسيع الاستطلاع الجوي في جنوب العراق قد تم وفقا للتفويض الدستوري الذي يملكه كفافد اعلى، وفي اتساق مع التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق وفقا للفاظن العام (١٠٢).

وقد الرئيس بوش تفصيلات واسعة في خطابه عن الوضع المتعلق بنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، وتحدث عن برنامج العراق النووي، وعن حادثة وزارة الزراعة والري، وقال ان مجلس الأمن واعضاء التحالف قد ردوا على كل تدخل عراقي بوسائل دبلوماسية. وأوضح الرئيس بوش عزمه على الاستعداد لاستخدام اجراءات قوية. وقال بوش «اننا سنبقي على استعداد لاستخدام كل الوسائل المتاحة، وفقا لقرارات مجلس الأمن، في مساعدة الأمم المتحدة في ازالة التهديد الشاخص بواسطة قدرات التسليح الكيماوي، والبيولوجي، والنووي للعراق». واشاد الرئيس بوش بنتائج لجنة ترسيم الحدود العراقية، الكويتية، وتعرض لمقاطعة العراق اعمال اللجنة، فقال، ان ذلك لم يؤثر في اعمالها. واضاف ان مجلس الأمن في قراره ٧٧٢ قد رجب قرارات اللجنة، وقدم ضماناته لتلك الحدود. وقال بوش ان الترسيم للمادي لحدود الأرضية يتوقع له ان يستكمل في نهاية هذه السنة. اضاف الى ذلك فان اللجنة تخطط خلال اكتوبر (تشرين الأول) للنظر مجددا في الحدود الساحلية. وقال الرئيس بوش بان الجلسة المقبلة لمجلس المفوضين للجنة التفويضات التابعة للأمم المتحدة ستعقد في جنيف في الفترة ما بين ٢١ و ٢٥ سبتمبر (أيلول) الجاري، كما

ستعقد اللجنة جلسة اخرى في ديسمبر (كانون الأول) المقبل واضاف بوش ان مجلس المفوضين قد ناقش في اجتماع غير رسمي عقده في ٧ اغسطس (آب) الماضي استمرار الصعوبات المالية الجدية التي تواجه اللجنة. هذه الصعوبات التي استمرت على الرغم من القرض الذي قدمته الحكومة الكويتية الذي بلغ مليوني دولار في يونيو (حزيران) والمليون دولار التي قدمتها الولايات المتحدة، وعلى اللجنة ان تطور الآن برنامجها (الكومبيوتر) لاستيعاب المطالبات، واذا لم يتوفر الدعم على الفور فان الصعوبات المالية التي تواجهها اللجنة تهدد بتأخير او ايقاف عمليات التفويض بالكامل. وعلى صعيد تحركات العمليات العراقية لانجاح مؤتمر اربيل والخروج بصيغة موحدة لتأدية العمل لاسقاط نظام بغداد، اكدت المصادر المطلعة في طهران ولندن ان فصائل المعارضة توافقت على اكثر من موضوع يؤكد وحدتها وخاصة حول اتخاذ بالفيدرالية لضعاف السلطة المركزية لبغداد. ونقل عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤول لجنة العلاقات في البرلمان الكردي فلك الدين كاكاني عن زعيمه مسعود البارزاني قوله ان العواصم الثلاث واشتطن ولندن وباريس لا تتراح حاليا الا لفكرة الفيدرالية التي تضعف من السلطة المركزية وتمنعها من ممارسة صلاحيات كبرى ازرعها الامن الوطني والاقليمي وحتى الدولي. وقال «وفي هذا الاطار تعتقد ان على اجتماع اربيل الخروج بصيغة للمناطق التي تعتمد النسب القومية والطائفية في العراق». واكد عضو الهيئة التنفيذية للمؤتمر الوطني العراقي الدكتور محمد بحر العلوم في اتصال له مع صوت الكويت، ان المؤتمر الوطني يتسع حتى للاخوة العاملين في حركة الجهاد وغيرهم من الذين يرغبون في التحجيل باسقاط صدام واتخاذ

الشعب العراقي. كذلك اعتبر زعيم منظمة العمل الاسلامي آية الله محمد تقي المدرسي الولايات المتحدة مسؤولة بالدرجة الاولى عن تفكيك المؤسسة العراقية لصدام. وقال في تصريح له بصوت الكويت انه يعرف نتائج التنسيق مع الغرب والولايات المتحدة لاسقاط النظام العراقي، واكد تأييده للمؤتمر اربيل. الى ذلك، علم من مصادر مقررة من رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية العراقية آية الله الامام محمد باقر الحكيم بان المجلس يؤيد عقد اي اجتماع يتمخض عنه اصطفاا المعارضة العراقية خلف مشروع موحد يعجل بسقوط الطاغية. اما حزب الدعوة الاسلامية فانه سيحضر الاجتماع رغم وجود تيار كبير يعارضه في داخل قياداته وقواعده الحزبية. وعلى صعيد العمليات، فقد اكدت آباء طهران ان النظام العراقي مستمر في صفه المدفعي لمنطق الاطوار الجنوبية، فقد قامت مدفعية الهواء (٨٢) المتمركزة في قضاء سوق الشيوخ القريبة من الناصرية بقصف مناطق الرصلة، الشويخيرية، الشاطي، ابو عجاج الواقعة ما بين الطريق السريع واهوار الناصرية. وادى القصف الى حرق وهدم الكثير من المنازل، وجرح عشرات من المواطنين. كما واصلت مدفعية النظام قصف مناطق الموصل والمب والمب والابيض وام الفتح وابو الصلابيخ التابعة للبصرة طوال امس واثنين من امسالي ذلك، تستخدم المعارضة العراقية اسلوا جديدا لمواجهة قمع النظام، وذلك عن طريق قيامها باختطاف واقتال رموزه وموظفي مخابراته. وقد تم بالفعل اغتيال اثنين من رجال مخابرات الفيلق الثالث هم وليد خالد وحسن قادر، كما تم اختطاف رجل المخابرات قاسم داخل وقاسم جابر من الفراء (٤٧) التابع لفرقة (١١)، وهما من عناصر جهاز المخابرات الخاص الذي يشرف عليه صدام كامل، شقيق حسين كامل عضو مجلس



المصدر : صوت الكويت

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

الوصاية، وصهر صدام. ويتم
حاليا التحقيق مع المخطوفين من
تيل عناصر المعارضة العراقية
داخل مناطق الأهواز نفسها.



مجلس الأمن يضع يده على أموال العراق ويواصل مصادرة وترسيم حدوده وتجريده من السلاح

٢٠ ألف صاعوق وقنبلة
والقنبلة عراقية معينة
بالمواد الكيميائية داخل
جميع المدن العراقي .
ومن جهة اخرى .
تدمير تركيا الان الدول
الفريقية الى انشاء سلطة
من « الاجرامات »
لحماية ٢٠٥ مليون
مواطن عراقي
تركلمستاني ه يمتون
من طريق صعبة أسوة
بما قامت به قوات
التمتلك الغربي مع
الاكرا والشيعة !
لم يصدر حتى الآن
اي قرار من الجمعية
العربية يطلب يروج
الحصار الاقتصادي
الشامل للعراق على
العراق رغم مضي أكثر
من عامين على فرضه
وتزايد عدد ضحايا هذا
الحصار .. ورغم ان
العراق انسحب من
الكويت منذ أكثر من
عامين وتم تدمير كل
البنية الأساسية
العراقية على ايدي قوات
التمتلك كما لم يرتفع
صوت من الجمعية
العربية يطلب بان يكون
تدمير أسلحة الدمار
الشامل جزءا من
نظام جديد للامن
المنطقة

العراق بسبب الحصار .
ولنفس الوقت بدأت
لجنة ترسيم الحدود
العراقية - الكويتية
عملها منذ ايام رقم
اعلان حكومة بغداد هم
اعترافها بهذه اللجنة .
وكانت اللجنة قد
قررت في شهر ابريل
الماضي رسم الحدود
بطريقة تجعل العراق
يفقد جزءا من اراضيها
يحتوي على طاقة ابار
بنترول وساعدة بصرية
جنوبي ميناء أم قصر .
وسيم وضع الملامات
الجديدة
يعمل اواخر ديسمبر
القادم على طول ٢١٠
كيلو مترات من وادي
البيطين (حقل تلقيس
جنوب الكويت والعراق
والسعودية) حتى « أم
قصر » على الخليج ..
وهي اول علامات
عدوانية منذ غطت
البريطانيون الحدود في
المنطقة عام ١٩٢٧ .
وتريد الكويت ودول
الغرب فرض هذه
الحدود الجديدة على
العراق . وبدأ فريق
المفتشين الدوليين في
مجال الأسلحة الكيميائية
وضع خطة تدمير نحو

الولايات المتحدة
الامريكية وروسيا
ونرويجيا والفرنسا
ولجيكيا والنمسا
والكويت و « الرأس
الأخضر » ونيجيبي
والهند والصومال واليابان
ولبنان .. والات على
وضع اليد على السواتح
البترولية العراقية في
الخارج لتحويل نشاطات
الامم المتحدة في مجال
تدمير أسلحة العراق على
الأرض العراقية ..
ودفع تشويشات
الحرب . دولة واحدة
امتنعت من التصويت
في الصين ، التي أعلن
مندوبيها ان حكومتها
تعتقد ان القرار لا يبرره
ويتهكم سيادة العراق .
هذه هي نتيجة
التصويت على مشروع
قرار لم يسبق له مثيل في
الامم المتحدة ، على حد
تدمير ركالات الأنباء
الفريقية . وقد سبق
لمجلس الأمن ان قرر
استمرار للعمليات
المبرمجة على العراق
منذ أغسطس عام
١٩٩٠ رغم الامتصاصات
الدولية لمنظمات
انسانية التي اكدت موت
مئات الآلاف من لطفال



المصدر : الأهرام - ٢٠١٢

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠١٢ - ٢٠١٢ - ١٩٩٢

لجنة الحدود بين الكويت والعراق تجتمع الاثنين القادم

الكويت - ومحلات الانباء ذكرت
مصادر مطلعة في الكويت ان اللجنة
التي شكلها مجلس الأمن لرسم الحدود
بين الكويت والعراق ستعقد اجتماعا في
نيويورك يوم الاثنين القادم لرسم
الحدود البحرية بين البلدين.
واضافت ان الكويت انتهت بالتعاون
مع مجلس الأمن من وضع الملاحظات
الارضية للحدود البرية مع العراق.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ تموز ١٩٩٢

وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق

الكويت ١٠ ش. ١:
بدأت اللجنة الدولية
التابعة للأمم المتحدة،
المختصة برسم
الحدود بين الكويت
والعراق، بالتعاون مع
مراقبي اليونسكو
وضع العلامات
الحدودية بصفة
نهائية بين البلدين
امس ابتداء من مثلث
الموجة الذي يضم
الحدود الكويتية
السعودية العراقية،
وحتى منطقة إم قصر.
ويبلغ طول المنطقة
الحدودية التي سيتم
لحياها وضع العلامات
نحو ٢٦٠ كيلو مترا،
وقد تم تصنيع هذه
العلامات وصنعا في
البحرين ويبلغ طول
الواحدة منها ٥ أمتار.



المصدر : الزمان

النشر والتذات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٦ ١٩٩٢

« التور » تفتح ملف نزاع الحدود بين العراق والكويت

« أم قصر » ... لها نذر بعاصفة صحراء أخرى بين العراق والكويت !!!

قررت لجنة ترسيم الحدود العراقية - الكويتية ضم جزء من ميناء « أم قصر » العراقي الاستراتيجي آل الكويت بالإضافة إلى ضم عدد من الأراضي المتنازعة التابعة لحقل الرميلة العراقي إلى الكويت أيضاً .
وتضمن التحديد في الحدود الذي اقترحه اللجنة التي وافق عليها العراق في اطار قبوله شروط وقف إطلاق النار تحريك الحدود مسافة ٦٠ كم على طول ٢٠٠ كم من الحدود البرية لصالح الكويت (احتياج عراقي)
وقد وافق بالإغلبية خبراء اللجنة على هذا القرار ماعدا خبراء العراق الذين رفضوا حضور جلسة التصويت على القرار وهو ما وصفه على أنه احتياج عراقي على أتجاه اللجنة لاتخاذ القرار السابق والمعروف ان اللجنة تضم خبراء آخرين من الكويت والسويد وفيزيلندا ... وفي الوقت الذي رفض فيه عبدالامير الاتنباري مندوب العراق في الأمم المتحدة التعليق على القرار بحجة أنه لم يدرسه ذكر العراقيون ان القرار يقدر غضب العراقي واستند العراقيون في ذلك إلى ان العراق كان قد نذر بحال على الحدود مع الكويت لتبرير غزوه لها في أغسطس عام ١٩٩٠ .

اعد الملف

امير مجاهد

* (الميناء الوحيد)

ويعد ميناء أم قصر الميناء البحري العراقي الوحيد الذي يعمل حالياً ويستقبل منه العراق من السفن التي يزرع وبخاصة ان ميناء البصرة متوقف عن العمل بسبب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨ ووجود السفن المحطمة والتي تحوق سير الملاحة فيه .

* (ترسيم الحدود)

وكان قرار وقف إطلاق النار بين قوات العراق وقوات دول التحالف الدولي تضمن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ليتم الترسيم على اساس الرسائل المتبادلة بين سلطات البلدين في عام ١٩٣٢ ، ١٩٣٢ وعلى اساس اتفاقية عام ١٩٣٢ ...

* (مؤخر سان ريمو)

بعد ان توصلت بريطانيا إلى توقيع معاهدة الصلح على الكويت التي كان يحكمها حينئذ مبارك الصباح فضلت بريطانيا على الكويت لكي تطلب بجزيرتي ورية وبويبين وأم ذؤافق السواحل الشمالية على ملكية الكويت الجزيرتين ... وفي ذلك الوقت جرى تحديد الساحة الالتصقية بشيخة مبارك بشكل فضفاض حيث نص الاتفاق الإنجليزى - التركى على وجود خط أخضر يشكل الحدود العراقية السابق نجد الذى كان يحكمه عبدالعزيز آل سعود الذى كان يحترف بسيادة المملكة

(أصحاً فقط) ... وبعد انتهاء

الحرب العالمية الأولى وانتهت بريطانيا وحلفائها حصلت في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ على انتداب على العراق وسمت إلى رسم حدود المناطق التي أت إليها وفي أبريل ١٩٣٢ تقررت الحدود بين الكويت والعراق في تبادل للرسائل بين الوكيل السيسى البريطانى في الكويت [الميجور مود] وبين [السير بيرسي كوكي] المندوب السيسى البريطانى في العراق وقد رسمت الحدود طبقاً للاتساق التالي :

أولاً : يبدأ الحد من نقطة العوجة وهي نقطة التقاء وادى العوجة بواى البلمان الواقعة في الرأس القمري للمنطقة الحدية بين العراق والسعودية

ثانياً : يتبع خط الحدود بعد نقطة بداية لويج وادى البلمان بمعنى ان يمين خط الحدود مع أصغر مجرى لوادى البلمان إلى اتجاه الشمال الغربى

ثالثاً : يمين الحد يضل مستقيم شرقاً من البلمان إلى جنوب آخر نقطة تقع إلى أقصى جنوب صفوان يميل واحد وقد أطلق على تلك

المنطقة (X)

وأما : يكون امتداد الحد من المنطقة الواقعة جنوب صفوان وجبل ستم وأمس حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبدالله بخور الزبير ...

* (تحصيلات عراقية)

إلا ان العراقي عد والثار بعض القضايا بخصوص الإسس المختارة لرسم الحد وهي : أولاً : ان عبارة جنوب لخر شقة تقع إلى أقصى جنوب صفوان يميل واحد لا يمكن الاعتماد بها والأفضل ان يستعاض عنها بعد اقتسامها على الأرض بدرجة خط العرض الذي يمر من النقطة الجديدة

ثانياً : بما ان الخط المستقيم من هذه النقطة والتقاه خور عبدالله بخور الزبير إلى نقطة اللويج لا يمكن تتبعه بسهولة لأنه سوف يقطع الشقة اليمنية لخور عبدالله قبل ان يصل إلى اللويج ومعنى ذلك حرفان العراق من منطلق على البحر وادى العراق ان يتبع هذا الخط المصر مسافة بين القطنتين حتى يصل إلى شقة خور الزبير اليمنية الذي يقع عليه ميناء أم قصر الذي يلتقي فيها خور الزبير بخور سيحطه وإذا ما قرأه يتقبل مع مقلبي لويج خور الزبير وخور عبدالله .



المصدر :

للتنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

التاريخ :

١٩٩٢

* (تسليم في الرسائل)

وإن كانت ملكية الكويت لوربه ووبين واعيد تأكيد رسم الحدود في المراسلات التي اجريت في يوليو - سبتمبر ١٩٣٢ بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والشيخ احمد الجابر الصباح حكم الكويت وخلال ربيع القرن الثاني حاولت بريطانيا عبثا للتوصل الى اتفاق بين العراق والكويت على اسس لتبادل الرسائل الذي جرى في عام ١٩٣٢ وكان الغرض في التوصل الى ذلك يرجع الى عدم وضوح الملاحق الطبيعية التي تشكل الحدود.

وإن زاد تأكيد العراق منذ اواخر الثلاثينات في اعادة تبادل الرسائل الذي تم في عامي ١٩٣٢، ١٩٣٢ وأشار الى حدودها مع الكويت فقد ذهب العراق الى ان خطاب نوري السعيد الذي كتب في يوليو ١٩٣٢ وأعد تأكيد رسم الحدود الذي تقرر في عام ١٩٣٢ قد صيغ قبل حصول العراق على الاستقلال وانضمه الى عصبة الأمم وشهدت الدعوات العراقية بالشيخ احمد الجابر ومكثت صراحة بضم الكويت بأراضيها

جزء لا يتجزأ من المملكة الهاشمية في العراق فقد طلبت الكويت بضم الكويت على اعتبار أنه جرى تحريرها في الاتفاق الانجليزي التركي الموقع في عام ١٩١٣ بأنها مقاطعة تتمتع بالاستقلال الذاتي في نطاق الدولة العثمانية وبرت بريطانيا على ذلك بأن مساعدة سيارين الواقعة في عام ١٩٢٠ ومعاودة لوزان للموقف عام ١٩٢٢ قد نصت على نقل تركيا عن كل ادعائها في الكويت .

* (تقديم تذلل)

ونتيجة لرغبة العراق في انشاء معقل آخر على الخليج ابدى العراق في عام ١٩٣٨ اهتماما بتشجيع هذا البنية البديل في خليج الكويت ولكنه قرى في النهاية الاستجابة الى اقتراح بريطانيا باختيار موانع في ام قصر الواقعة على غور الزبير وكانت المشكلة الرئيسية بالنسبة للموانع ان على الكويت ان تقدم نواها من التنازل عن جزيرتي وربة وبوبين الا ان الكويت لم تباد أي استعداد للتنازل عن الجزيرتين الذي ثبت فيه ان الموضع الحالي للميناء المقترح في ام قصر محفوظ بلغش...

وفي اواسط الخمسينيات بدأ امكن توصيل العراق والكويت الى شوية نهائية لمسالة الحدود مع اعداد الكويت ميناء عذبة من سط العرب فقد اقترح بأن تاجر الكويت للعراق الاطراف الشمالية من اراضيها مع جزيرة وربة لمدة ٩٩ عاما بما يسمح بتطوير ميناء ام قصر في مقابل ان توصل العراق الى

الكويت لياه العذبة مدة مملأة ولكن الضوية لم تتم وذلك لخشية الكويت ان يضطرب عليها العراق باستعمال المياه كأداة سياسية .

* (أزمة أغسطس ٩٠)

وفي عام ١٩٦١ طلب عبد الكريم قاسم بضم الكويت على اعتبار أنها كانت في العصر العثماني تشكل قضاء لها لواء البصرة ولكن بريطانيا تدخلت وانزلت قواتها معلما عن الكويت وامكن التغلب على الأزمة حينما أرسلت الجامعة العربية قوات الى الكويت.... وبعد انتهاء الأزمة تم الاعتراف بالكويت دولة مستقلة مقبلة ان انضمت الى الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة وبعد انسحاب بريطانيا من الكويت طور العراق ميناء ام قصر نهائيا رغم الاعتراضات الكويتية القوية لهذا التطوير ..

وفي عهد صدام حسين زادت المطمح العراقية في الكويت حتى حدثت أزمة أغسطس ٩٠ باحتياج جيش صدام حسين الكويت واحتلالها لم ميناء التحلف الدولي بغيره منها وتضمين لواءه العسكرية وتجميع نشاطه وتقسيم ارضه الام الذي يهدد المنطقة من جديد بالتمل فتل الحرب في حالة استعادة النظام العراقي لقوته ومحاولة استرجاع مائ استلابه منه وخاصة ميناء ام قصر الذي قررت لجنة ترسيم الحدود الدولية ضم جزء منه الى الكويت وكذلك مع فرض حائل جرى على المنطقة الجنوبية للعراق وحرمانه من الوصول الى الخليج العربي .



الأمم المتحدة: بدأنا وضع علامات الحدود الكويتية العراقية

■ الكويت - أ ف ب - قال مصدر في الأمم المتحدة في الكويت: إن عملية وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق بدأت الاثنين الماضي تحت إشراف المنظمة الدولية.

وأوضح المصدر أول من أمس الأربعاء أن عملية تركيز العلامات بدأت في الطرف الغربي للأراضي الكويتية المحاذية للعراق وأنها يعتري أن تنتهي في نهاية كانون الأول (ديسمبر) المقبل في مدينة أم قصر الساحلية الحدودية. وأشار المصدر إلى أن هناك ثلاثة فرق تابعة لشركة إيجيبتية لم يعلن اسمها متعاقدت مع الأمم المتحدة تم تكليفها بوضع أعمدة ثقيلة من الأسمنت كل ألفي متر على طول الحدود البالغة ٢٤٠ كيلومتراً.

ويتم وضع العلامات وسط المنطقة المزروعة بالسلاح التي أقيمت بعد حرب الخليج والتي يشرف عليها ٢٠٠ مراقب من الأمم المتحدة يقعون دعماً لوجستياً العراق العاملة على الأرض. وكانت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة رسمت الحدود وأعلنت نتائج عملها في نيسان (أبريل) الماضي وأعطى ترسيم الحدود الكويت شريطاً عرضه ٦٠٠ متر على طول الحدود التي سبق أن حددت عام ١٩٦٢ من دون أن تتطابق على الأرض. وعارضت بغداد هذا الترسيم وقاطعت منذ تموز (يوليه) الماضي أعمال اللجنة الدولية المختصة.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والند مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ - ٤ - ١٩٩٢

وضع علامات الحدود بين الكويت والعراق

الكويت - ر. صرح مصدر معام
بالأمم المتحدة أمس بأن اللجنة للكلية
برسم الحدود بين الكويت والعراق
بدأت في وضع علامات الحدود بين
البلدين، منذ يوم الاثنين الماضي.
ورفض المصدر التعليق على ما ذكره
وكالة الأنباء الكويتية بأن يحدد طاليت
بمسرودة حصول موظفي اللجنة
للكتلين برسم الحدود على تصاريح
من العراق للسماح لهم بمزاولة
نشاطهم ويذكر أن الأمم المتحدة كانت
قد طالبت لجنة رسم الحدود بين
الكويت والعراق بالانتهاء من عملها
قبل نهاية العام الجاري.



طارق عزيز إلى نيويورك قريباً لاقناع مجلس الأمن برفع العقوبات استقالة رئيس اللجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية-الكويتية

□ نيويورك - من راجدة مرام:

■ أعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة استقالة رئيس اللجنة الدولية المكلفة ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وزير خارجية أنثونيميو السابق مختار كوسوما. وأكد الناطق أن الاستقالة تليها الأمين العام في رسالة تسلمها في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، وستصبح نافذة في ٢٠ الشهر الجاري، في حين يلتفت بغداد لمجلس الأمن رغبةً بها في إرسال وفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز «لمواصلة الحوار الجدي» مع المجلس في شأن الخطوات الجوهرية التي اتخذها العراق تنفيذاً لقراراته الدولية. وتأتي بغداد إن تجدد محاولاتها لاقناع المجلس برفع العقوبات المفروضة عنها منذ غزو الكويت.

ورفض الناطق باسم الأمين العام التعليق على أسباب استقالة رئيس اللجنة، في الوقت الذي قالت مصادر عراقية أن الاستقالة جاءت احتجاجاً على صلاحيات اللجنة، مشيرة إلى أن كوسوما يعتذر ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت خارج اختصاصات اللجنة، لكن وعائلة فرانسيس برنس، نقلت عن مصادر دبلوماسية أن كوسوما لم يوافق على نتائج أعمال اللجنة التي انتهت ترسيم الحدود البرية بين البلدين.

في ذلك أبلغ وزير الخارجية العراقي السيد محمد سعيد الصباح مجلس الأمن رغبة حكومته في إرسال وفد إلى نيويورك برئاسة طارق عزيز لخاصية مراجعة الليرة للحدود التي يجرها المجلس كل ٦٠ يوماً.

وأكد الصحافي في رسالة بعث بها إلى رئيس المجلس ليل الإيضاح أن الحكومة العراقية ستقدم «تقريراً ولهاية يتضمن كل الخطوات والإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً للقرار ٦٨٧. وقال: إن حكومة العراق ملتزمة بأنها تلقت في شكل كامل الالتزامات الجوهرية التي طلبها بها القرار ٦٨٧، مما يعني أن على المجلس البدء برفع العقوبات والعقوبات وكل الإجراءات الاستثنائية المفروضة على العراق.

ويتوقع وصول طارق عزيز إلى نيويورك في ٢١ الشهر الجاري، وكان تحدث أمام مجلس الأمن في آذار (مارس) الماضي في جلسة علنية معاملة لذلك التي طلب الصحافي علناً.

وباتى فرانسيس الحكومة العراقية متالفة للعقوبات في جلسة رسمية

علنية مجلس الأمن بعدما بذل السفير رالف كينوس، رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار اضعاف للعراقية، جهوداً وراء التكاليف لاقناع أعضاء المجلس بالزام تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ التي رعت تنفيذ بغداد كل التزاماتها في ما يتعلق بموضوع الأسلحة برفع الحظر التلقائي عن العراق.

وقالت مصادر في اللجنة الخاصة إن مبادرة كينوس ستصبح مهمة لتسوية نقل الجهود من خزانة الدبلوماسية الهائلة إلى الجلسات العلنية.

خبر التفويض

في بغداد (أ ب ف) أعلن يومئذ بيير كينوس الذي يرأس فريق تفويض نووي أن خبره فريقه توجهوا إلى من أمس إلى المصرة جنوب العراق للانزراع على تصوير نوع من التلوث يستخدم في تخصيب اليورانيوم.

وصرح بيير كينوس إلى الصحافيين مساء الأربعاء بأن هذا النوع من التلوث الجديد اشتراه العراقيون لاستخدامه في برنامج أجهزة الفصل بطريقة الطرد المركزي، في تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في البرامج النووية. وأضاف أن عملية التخصيب التي تشمل عدة طن من التلوث يجري في البصرة.

وزاد أن العراقيين «صهروا هذا النوع من التلوث لثة ما زال يحتوي عناصر أساسية لصنع أجهزة تعمل بقوة طارية، ولذلك ستقوم بصهره مجدداً بخلطه بالمسحوق لتخليق هذه العناصر» وتابع أن العراقيين أعلنوا وجود كمية من التلوث، ولكن لا يعتقد أن تتأكد من عدم بقاء شيء من هذا النوع من التلوث، وإحساف أن مجموعة أخرى من الخبراء توجهت برأ إلى منطقة البصرة وأخذت عينات من المياه للتحقق مما إذا كانت مشعة، في حين نقلت مجموعة أخرى من خبراء نوويين ما تشير في جنوب شرقي بغداد.

وأعلن أن إحدى هاتين المجموعتين فشلت ٢٠٠٠ برسيل من المواد التي تحتوي اليورانيوم، ووضع الخبراء يدعهم على التلوث الماضي، وأشار إلى أن المجموعة الثانية وأصبحت درس إمكان نقل الوقود لتشع لخارجية من العراق. وشهد على الأسماء كشف العراقيين تفاصيل تفويض باغوين الجانب لحداد البرنامج النووي العراقي. وقال: تعرف الكثير من السفارات النووية للعراقيين ولكن تتعمد معلومات. نحن مستعدون في البحث ونريد الحصول على كل الخطوات اللازمة لضمان برنامج جيد



للمراقبة في المدى البعيد، لقد دمرت
الانشآت النووية (العراقية) المعروفة
ولكن ربما تكون هناك تسهيلات لا
نعرف عنها شيئاً.
الى ذلك كتبت امس صحيفة
«الشوهر» الناطقة باسم حزب البعث
الحاكم في العراق «أن الكويت ابعدت
٣٦٥ عراقياً واربعة فلسطينياً
ومصرياً. وانسارت الى ان هؤلاء
وصلوا الى بلدة صفوان على الحدود
العراقية - الكويتية مساء الاربعة».



الأمم المتحدة تعين رئيساً جديداً للجنة ترسيم الحدود الكويتية-العراقية

العمل للصورايخ مجتمعة بالتصديق ظاهرياً، لكنه يشك في «مزايع العراق بأنه لم يقدم تدمير أي صاروخ أو منصات إطلاق صورايخ خلال العمليات العسكرية في حرب الخليج». وجاء في التقرير أن «هذه القضية ستظل موضع تحري اللجنة الخاصة استناداً إلى معلومات توافرت لديها من مصادر أخرى». وشدد التقرير على أن حل هذه المسألة مهم جداً وحاسم نظراً لأنها ترتبط مباشرة بصرفية المعلومات الأخرى التي لديها العراق في شأن استخدام صورايخه وارتباطها بموضوع عدم الصورايخ التي يملكها العراق.

وفي لندن أعلن حزب العمال المعارض أول من أمس أنه حصل على البرلمانية كانت تعلم أن الآلات التي صدرت إلى العراق في العام ١٩٨٩ قد تستخدم لأغراض عسكرية في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء جون ميجور وزيراً للخارجية. وأكد الناطق باسم الحزب لشؤون الدفاع أن هذه الوثائق لم تعرض في محكمة مدراء شركة ماثريكس لتدمير شتل الذين برأوا من تهمة تصدير هذه المواد إلى العراق بطريقة غير مشروعة.

■ نيويورك، لندن - «الحياة» ف به رويترز - أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن قانوناً يونانياً كبيراً خلف وزير الخارجية اليوناني السابق مختار كوسومو امتهاداً على رئاسة اللجنة الخاصة للتحقق ترسيم الحدود الكويتية - العراقية التابعة للمنظمة الدولية. وأوضح الناطق أن رئيس اللجنة الجديد نيكولاس فالتيكوس عمل قاضياً في محكمة العدل الدولية وأنه حالياً عضو في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وثائب رئيس معهد القانون الدولي.

وقالت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة إن امتهاداً بداية الأسبوع الجاري بعد أن عبر عن تحفظات في شأن عمل اللجنة المعلق برسم الحدود البحرية.

ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للجنة في بداية كانون الأول (ديسمبر) المقبل من أجل متابعة دراسة الحدود البحرية بين البلدين من جهة أخرى. وأضاف فريق المختصين الدوليين الذي زار العراق في الفترة من ١٦ إلى ٣٠ من الشهر الماضي في تقرير وضعه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي وحصلت «الحياة» على نسخة منه أن المعلومات التي حصل عليها من العراق «صحت لقرات عدة» في معلومات اللجنة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية في

شأن الصورايخ الباليستية. وأضاف التقرير أن «تحليلات إضافية للمعلومات الكثيرة التي حصل عليها الفريق قد تؤدي إلى سد ما تبقى من ثغرات أيضاً إذا لم تفلح المعلومات التي وفرها العراق بأمانة من مصادر أخرى». وزاد أنه «في هذه الحالة ستكون اللجنة الخاصة استكملت عملياً صورة البرامج العراقية للصورايخ الباليستية». واعتبر الفريق أن المعلومات التي تلقاها من العراق في شأن الاستخدام



الأمم

المصدر :

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والحد مات الصحفية والمعلو مات

رئيس جديد للجنة رسم الحدود بين الكويت والعراق

جنيف - وكالات الأنباء - ذكر بيان صادر عن الأمم المتحدة أنه تم تعيين القاضي اليوناني نيكولاس فالديس رئيساً للجنة الدولية للحدود بين العراق والكويت خلفاً لمستشار لسانيا ، الذي كان وزيراً للمعمل والخارجية في لندونيسيا . وذكر البيان أن فالديس كان قاضياً بمحكمة العدل الدولية ، وهو حالياً عضو في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ونائب رئيس معهد القانون الدولي .



الكويت تسلم معدات اعادها العراق

□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ تسلمت الكويت امس الدفعة الاولى من المعدات الحربية التي بدأ العراق بإعادتها عبر مركز الميناء الحدودي في شمال البلاد، فيما عبر مجلس الوزراء الكويتي امس عن ارتياحه لانتهاء من وضع العلامات الحدودية بين البلدين.

وقال ناطق باسم اللجنة الكويتية لاعادة الممتلكات انه تم تسليم كمية من المعدات الأرضية التي استولى عليها العراق من سلاح الطيران الكويتي خلال غزوه للكويت. وأشار الى ان معظمها كان في حال سيئة وأن حجم ما تم تسليمه بلغ خمسة وستين شاحنة.

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الدولة السيد ضاري العثمان صرح امس ان مجلس الوزراء عبر عن ارتياحه لانتهاء بعض العمليات العسكرية التي تم تنفيذها من وضع الاشارة على الحدود الدولية البحرية التي تفصل بين الكويت والعراق تنفيذاً لقرار مجلس الأمن، وعن قلقة بأن اللجنة ستواصل قريباً الى ترسيم الحدود البحرية.

Biblioteca Alessandrina



0491030